

مركز دراسات الوحدة العربية

المسألة المائية

في السياسة السورية تجاه تركيا

عبد العزيز شحادة المنصور

المسألة المائية

في السياسة السورية تجاه تركيا



مركز دراسات الوحدة العربية

المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا

عبد العزيز شحادة المنصور

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

المنصور، عبد العزيز شحادة
المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا/عبد العزيز شحادة المنصور.
٣٣٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٣١٣ - ٣٢٧.
يشتمل على فهرس.
١. سوريا - السياسة الخارجية. ٢. الموارد المائية - سوريا. ٣. الموارد المائية - تركيا. ٤. سوريا - العلاقات الخارجية - تركيا. ٥. تركيا - العلاقات الخارجية - سوريا. أ. العنوان.
333.910095691

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَنَبِّئۡهُمۡ أَنَّ ٱلۡمَآءَ قِسۡمَةُۢ بَيۡنَهُمۡۖ﴾

صدق الله العظيم
[سورة القمر ـ الآية ٢٨]

المحتويات

قائمــة الجــداول

مقدمة

تكتسب المياه أهمية كبيرة في منطقة «الشرق الأوسط» عموماً وفي الوطن العربي على وجه الخصوص، وذلك نظراً لندرة المياه وعدم انتظام توزعها في الزمان والمكان، حيث إن هذه المنطقة تتعرض لموجات من التصحر والجفاف. وفي الآونة الأخيرة فرضت المياه نفسها كأحد الموضوعات الرئيسية التي تحمل آمالاً بالتعاون المستقبلي بين دول المنطقة أو تكون سبباً محتملاً للنزاع.

ومن الأقطار العربية التي تعاني أزمة مائية سوريا التي تعتمد بشكل رئيسي على مياه نهر الفرات وتقع منابعه خارجها. وتشير بعض المصادر إلى أن نسبة ٨٨ بالمئة من مياه الفرات تأتي من تركيا، ولا تزيد قدرة الروافد السورية على ١٠ بالمئة، وكذلك فإن الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع على مقربة من الحدود التركية، فأي ضخ للمياه الجوفية في الشمال سيؤدي إلى انخفاض منسوبها، بل قد ينتهي إلى زوالها من الوجود.

كما أن سوريا التي تندرج ضمن البلدان الواقعة في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم تُعد حاجتها الماسة للماء حقيقة جوهرية لا جدال فيها، لدرجة أن خطط التنمية الخمسية التي تتبناها تُعد ضرورة حيوية، تفرضها اعتبارات البقاء والأمن والغذاء. ومن باب الشعور بالمسؤولية والضرورة، تجند سوريا كل ما لديها من طاقات وإمكانات للسير قدماً في تطبيق تلك الخطط والبرامج التي تكلفها نحو نصف ميزانيتها الاستثمارية سنوياً.

ونشير هنا إلى أن السمة المرافقة لتطور المجتمع السوري هي الازدياد السكاني بمعدل مرتفع، نحو ٣,٨ بالمئة، ولا تخفى مخاطر هذا الازدياد السكاني إذا ما ترافق مع تناقص الماء، لما في ذلك من كوارث وأزمات محتملة.

وتزداد أزمة المياه خطورة من منظور الواقع الإقليمي لسوريا والمشاريع المائية الحالية والمستقبلية في تركيا. وفي مقدمة هذه المشاريع مشروع جنوب شرق الأناضول؛ المعروف اختصاراً بمشروع «غاب»، وهو يشغل مساحة نحو ٩,٥ بالمئة من

مساحة تركيا، ويبلغ عدد سكانها نحو ٨,٥ بالمئة من إجمالي سكان تركيا. ويتضمن هذا المشروع بناء ٢١ سداً، و١٧ محطة كهرومائية على نهري دجلة والفرات وفروعهما. ولملء أكبر السدود في مشروع «غاب» - سد «أتاتورك» - قامت تركيا بقطع مياه الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر ابتداء من ١٩٩٠/١/١٣، مما جعل تدفق نهر الفرات ينخفض منسوبه نحو ٤٠ بالمئة بالنسبة لسوريا، و٨٠ بالمئة بالنسبة للعراق(١).

مشكلة الدراسة

تطمح هذه الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين رئيسيين يمثلان مشكلة الدراسة، هما:

- هل كانت قضية المياه مصدراً من مصادر الصراع أم محوراً من محاور التعاون في توجهات السياسة السورية تجاه تركيا؟

- ما هي العلاقة بين هذه القضية - سواء بوصفها محوراً للتعاون أم مصدراً للصراع - وبين أشكال التعاون أو التنافس الأخرى في توجهات السياسة السورية تجاه تركيا، في الفترة ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٩٢؟

وطالما أن منطقة الدراسة تعاني بعض الخلافات والصراعات، كالخلاف السوري - التركي، والخلاف العراقي - التركي حول مياه الفرات وقضايا أمن الحدود، وطالما أن الموارد المائية السورية تتسم بأنها موارد شحيحة، فإن تأمين المصادر المائية السورية يأتي في مقدمة اهتمام صانعي القرار في سوريا، ومن هنا جاء محور تحليل الباحث منصباً على السياسات السورية لإدارة العلاقات المائية مع تركيا.

وينبع اختيار الباحث للمشكلة موضوع الدراسة انطلاقاً من كون الموارد المائية السورية باتت من بين التحديات المتعددة؛ التي تهدد أمن سوريا واستقرارها في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، فتلك الموارد المائية لا تستمد أهميتها فقط من كونها مصدراً من مصادر التنافس والصراع، بل من كون حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية، وكذلك من تفاقم التنافس في حال تصادم المصالح، ومما يضاعف من حدة هذا التنافس ما يلي:

١ - عدم وجود اتفاقية ثلاثية نهائية لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، نتيجة مماطلة تركيا في توقيع مثل هذه الاتفاقية من ناحية، ونتيجة اعتبارها نهري الفرات

---

(١) Hassan Bakr, *Water, War and Peace: Managing Conflict over River Basins in the Middle East* (Cairo: Cairo University, Center for Political Research and Studies, 1992).

ودجلة من أنهارها الوطنية التي لا تخضع للقسمة، أو هي أنهار «عابرة للحدود» من ناحية ثانية.

٢ ـ هناك تباين في درجات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومعدل زيادة السكان بين سوريا وتركيا المتشاطئتين في مياه الفرات ودجلة، مما يفسح مساحة واسعة للتنافس والخلاف، ويجعل من مبدأ التوزيع العادل للمياه مصدراً للخلاف أكثر منه دعامة لحل مشكلات استغلال المياه.

٣ ـ السعي الحثيث لدول حوض الفرات (تركيا وسوريا والعراق) إلى تنمية وتطوير إنتاجها في مجال الزراعة والصناعة، مما يتطلب زيادة معدل استهلاك المياه في هذه الدول.

٤ ـ يُلاحظ تهافت دول حوض الفرات، وتحديداً دولة المنبع (تركيا)، على الاستفادة القصوى وبأعلى طاقة من مياه الفرات ودجلة، مما يعكس آثاراً سلبية على سوريا؛ الدولة الأقل استفادة من حقوقها المائية في نهري الفرات ودجلة.

أهمية الدراسة

تعود الأهمية العلمية لموضوع الدراسة إلى حداثته وجدّته، حيث إن دراسة المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا لم تخضع للدراسة الأكاديمية بالشكل الذي يجيب عن التساؤلات كافة، ويعتريها ـ إن وجدت ـ نقص واضح. وقد بذل الباحث قصارى جهده للاستفادة من نتائج الدراسات «الهيدروليكية» والاقتصادية والقانونية والسياسية، بالشكل الذي يطمح الباحث من خلاله أن يعطي هذه الدراسة مزيداً من الأهمية.

أما الأهمية العملية لموضوع الدراسة فتنبع من كون الحالة الدراسية التي يتناولها الباحث تمثل حالة لمجال دراسة الروافد الحياتية التي ستبقى على مر السنين أوراقاً مهمة لتشكيل «التفاعلات السياسية» في محيط سوريا الإقليمي، وبخاصة في علاقاتها مع تركيا، بما يفسح المجال لمواجهة استخدام المياه كأداة للابتزاز أو كسبيل للتعاون والاستفادة المشتركة في منطقة الدراسة التي تقع معظم مساحتها في المناطق الجافة وشبه الجافة من العالم.

النطاق الزمني للدراسة

يمتد النطاق الزمني للدراسة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢. ويعود اختيار عام ١٩٨٢ كبداية لفترة الدراسة إلى أنه في ذلك العام أصبحت اللجنة الفنية للمياه الإقليمية ثلاثية بانضمام سوريا إليها، ويدلل قرار تشكيل هذه اللجنة على إقرار تركيا بالصفة الدولية لنهري دجلة والفرات، حيث جاء في قرار تشكيل اللجنة أن مهمتها

التوصل لقسمة مياه الفرات ودجلة بين دول حوض الفرات. كما أنه في عام ١٩٨٢ بدأ تنفيذ مشروع سد «أتاتورك» الضخم. أما عام ١٩٩٢ فقد تم فيه الافتتاح الرسمي لسد «أتاتورك» (٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٢)، وتشكيل لجنة الموارد المائية في الوطن العربي التابعة لجامعة الدول العربية بقرار مجلس الجامعة رقم ٥٢٣٣ (تاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ثم تلا ذلك انعقاد الاجتماع السادس عشر والأخير للجنة الفنية للمياه الإقليمية (دمشق: ١٨ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، وأخيراً مشاركة تركيا في الجلسة الأولى لمجموعة العمل المتعددة الأطراف بشأن المياه في «فيينا» (أيار/مايو ١٩٩٢). وقد تبين للباحث أن الإطار الزمني للدراسة كان مناسباً، لما تضمنه من تطورات وأحداث ومواقف وردود أفعال حول المسألة المائية في منطقة الدراسة، غير أنه قد وجد أن ضرورات البحث اقتضت العودة إلى بعض التطورات سابقة لعام ١٩٨٢ أو لاحقة لعام ١٩٩٢ وذات صلة بالموضوع.

النطاق المكاني للدراسة

يشمل النطاق المكاني للدراسة كلاً من سوريا وتركيا بما في ذلك أحواض أنهار: الفرات، ودجلة، وعفرين، وقويق، والبليخ «الجلاب»، والساجور، والخابور، وكذلك نهر العاصي؛ الذي ينبع من لبنان ويمر في سوريا ويصب في خليج السويدية بلواء «الاسكندرون» السوري الذي ضمته تركيا عام ١٩٣٩، وخصوصاً في ظل ربط تركيا بين مشكلة الفرات ومياه العاصي.

تساؤلات الدراسة

إذا كان ازدياد الطلب على الموارد المائية في دولة المنبع يؤدي إلى تزايد درجة تهديد الأمن المائي لدولة المجرى أو دولة المصب، وإذا كان ذلك أمراً واضحاً في تلك المعادلة التي تحكم العلاقة بين تركيا كدولة منبع وسوريا كدولة مجرى، فإن تزايد استثمار تركيا لمياه نهري الفرات ودجلة يؤدي بشكل مطرد إلى تزايد درجة تهديد الأمن المائي لسوريا. لذلك تحاول الدراسة أن تجيب عن بعض التساؤلات المهمة، ومنها:

١ - ما المخاطر التي تهدد موارد المياه السورية؟ وما هي محددات هذه المخاطر؟

٢ - هل لعدم كفاية المياه في دولة المجرى أو المصب أثر باتجاه دفع تلك الدولة للسعي إلى إقامة علاقات تعاون أم علاقات صراع مع دولة المنبع؟

٣ - ما هي محددات وأدوات السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا؟ وكيف أدارت سوريا علاقاتها المائية مع تركيا أثناء فترة الدراسة؟

٤ - ما هي أسباب الإخفاق وعدم النجاح في تسوية المشكلات المائية مع تركيا؟

منهجية الدراسة

لما كان هدف هذا البحث هو دراسة تطور السياسة السورية تجاه تركيا بما يخص المسألة المائية تحديداً، واختبار عملية التغير والاستمرارية في هذه السياسة، فإن هذه الدراسة تعتمد بالأساس على اقتراب تحليل النظم والمنهج المقارن، فضلاً عن المدخل التاريخي والمدخل القانوني.

١ ـ **اقتراب تحليل النظم**: يتم استخدام هذا الاقتراب لدراسة السياسة السورية تجاه تركيا بصدد المسألة المائية كتعبير عن نسق (System) يتضمن مدخلات وعملية تحويل ومخرجات وتغذية عكسية وبيئة. فالمدخلات تعني المحددات والمؤثرات في هذه السياسة، سواء أكانت داخلية؛ كتلك المتعلقة بالوضع الاقتصادي لسوريا وحاجاتها للمياه، أم مدخلات خارجية ذات طبيعة إقليمية؛ كتأثير مشروع «غاب» التركي والمشكلات الأخرى في العلاقات السورية ـ التركية (الاسكندرون، أمن الحدود. . .)، وكذا العلاقات التركية الإقليمية الأخرى، ولا سيما مع العراق ومع إسرائيل وإيران والدول العربية والجامعة العربية، أو كانت ذات طبيعة دولية تتعلق بعلاقات سوريا بالقوى الدولية الكبرى قبل وبعد انهيار نظام القطبية الثنائية.

وترتبط عملية التحويل بدور المؤسسات والأبنية السورية الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة، مع التركيز بوجه خاص على دور مؤسسة الرئاسة. أما المخرجات فتتعلق بقرارات هذه السياسة إزاء التعامل مع تركيا بصدد المسألة المائية وارتباطها بالمشكلات الأخرى بين البلدين. وتتم التغذية العكسية من خلال تأثير هذه المخرجات، سلباً أو إيجاباً، في محددات ومدخلات صنع هذه السياسة. وتتم جميع هذه التفاعلات في إطار علاقات هذه السياسة السورية بالبيئة بعناصرها الداخلية والإقليمية والدولية.

٢ ـ **المنهج المقارن**: يتم توظيف هذا المنهج في الدراسة على غير مستوى: مستوى يتعلق بالمقارنة على أساس زمني بين تطورات السياسة السورية بصدد المسألة المائية مع تركيا، للتعرف على أوجه التغير والاستمرارية فيها، ومستوى آخر يتعلق بالمقارنة بين موقف سوريا ومواقف كل من العراق وتركيا بصدد هذه المسألة.

٣ ـ **المدخل التاريخي**: يفيد الباحث في التعرف على جذور المسألة المائية وتطورها تاريخياً في دول حوض الفرات.

٤ ـ **المدخل القانوني**: يفيد الباحث في تناول المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا في ضوء القواعد العامة التي يقرها القانون الدولي العام بشأن تنظيم العلاقة بين الدول المشتركة في نهر دولي ما، والتعرف على الأسس القانونية لاستخدام واستغلال مياه الأنهار الدولية، والتعرف على أهم أحكام قانون المجاري المائية الدولية

في الأغراض غير الملاحية؛ الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٧.

وسائل جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة للبحث على ما يلي:

١ ـ **البيانات المكتبية**: لجأ الباحث إلى هذه البيانات، حيث تناول المعلومات التي قام بجمعها ومعالجتها غيره من الباحثين والمهتمين بالموضوع بشيء من التفصيل، مما يساعد بدرجة أو بأخرى في الإجابة عن الأسئلة البحثية الآنفة الذكر.

٢ ـ **أسلوب المقابلة**: وجد الباحث أنه بالنظر إلى جدة الدراسة وحداثتها، لا بد من سد بعض الثغرات واستكمال بعض البيانات عن طريق أسلوب المقابلة، حيث أجرى في هذا الإطار مقابلات عدة مع عدد من المسؤولين السوريين والعرب والشخصيات الأكاديمية والعلمية ذات الصلة بالموضوع ومنهم:

ـ المهندس عبد الرحمن المدني، وزير الري والثروة المائية السوري.

ـ د. عيسى درويش، سفير سوريا في القاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية.

ـ د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية بجامعة الدول العربية.

ـ د. نبيل نجم، مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية.

ـ د. عبد الهادي راضي، وزير الأشغال والموارد المائية المصري الراحل.

ـ د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية.

ـ د. هيثم الكيلاني، رئيس تحرير مجلة **شؤون عربية** التي تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ـ السفير منيب الرفاعي، مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية السورية، ثم رئيس لجنة خبراء المياه.

تقسيم الدراسة

إضافة إلى هذه المقدمة، تنقسم الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة، **الفصل الأول** يتناول الإطار العام لتحليل السياسة الخارجية السورية من حيث جذورها التاريخية

وأسسها ومبادئها الرئيسية؛ ودور سوريا الإقليمي من حيث الإدراك لماهية هذا الدور ومحدداته البيئية، وتفاعل سوريا مع معطيات ومشكلات بيئتها الإقليمية ودولها؛ العربية منها وغير العربية، والبيئة الدولية، ولا سيما تطور علاقات سوريا مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق ووريثته «روسيا الاتحادية»، وكذلك دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية السورية في عملية صنع السياسة الخارجية المرتبطة بالمسألة المائية مع تركيا، وكذلك دور الرأي العام في هذه العملية. أما الفصل الثاني فيعالج المسألة المائية في دول حوض الفرات؛ من حيث دراسة الميزان المائي لهذه الدول؛ ومن حيث المركز القانوني لنهر الفرات وفق أحكام القانون الدولي، ودراسة المواقف الراهنة في المباحثات المائية بين دول حوض الفرات وأسس وعناصر الموقف التركي بخصوص مياه نهري دجلة والفرات ومدى صحة هذا الموقف. في حين يتناول الفصل الثالث أهم المشروعات المائية التركية، وتحديداً مشروع جنوب شرق الأناضول والمعروف اختصاراً بمشروع «غاب»، ومشروع «أنابيب السلام». فيعرض في البداية لطبيعة ومكونات مشروع «غاب» وأهميته وأهدافه التنموية والاستراتيجية ومزاياه الإيجابية بالنسبة لتركيا، وآثاره الآنية والمحتملة في سوريا. ويلي ذلك عرض لطبيعة وأهداف مشروع «أنابيب السلام»، وصعوبات ومخاطر تنفيذه والجهود التركية لتجاوز هذه المصاعب، ثم وجهة النظر لسوريا إزاء هذا المشروع والتطورات المحتملة للمشروع. بينما يتناول الفصل الرابع محددات السياسة السورية تجاه تركيا؛ والمتمثلة بالمحددات الجغرافية - التاريخية والمحددات الاجتماعية - الاقتصادية والقدرات العسكرية. كما يتناول الكيفية التي أدارت بها سوريا علاقاتها المائية مع تركيا، وذلك من خلال سياسات تعاونية وأخرى هدفها «الضغط» والتأثير في الموقف التركي. وتتمثل السياسات التعاونية في استمرار التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والحرص على مواصلة المباحثات المائية، فضلاً عن استمرار الاتصالات الدبلوماسية. أما سياسات «الضغط» والتأثير في الموقف التركي فتتمثل في التنسيق السوري - العراقي، ومحاولة خلق موقف عربي إزاء تركيا والتحذير من مخاطر التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، فضلاً عن موقف سوريا إزاء حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) من ناحية، والعلاقات الاستراتيجية مع إيران من ناحية أخرى. أما الخاتمة فتوضح ما توصلت إليه الدراسة.

الفصـل الأول

الإطار العام لتحليل السياسة الخارجية السورية: التوجهات والدور والمحددات والمؤسسات

يبحث هذا الفصل التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية السورية من حيث جذورها التاريخية وأسسها ومبادئها الرئيسية، ودور سوريا الإقليمي من حيث الإدراك لماهية هذا الدور ومحدداته البيئية، وتفاعل سوريا مع معطيات بيئتها الإقليمية ودولها ومشكلاتها؛ العربية منها وغير العربية؛ والبيئة الدولية، ولا سيما تطور علاقات سوريا مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق ووريثته روسيا الاتحادية، ودور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية السورية في عملية صنع السياسة الخارجية المرتبطة بالمسألة المائية مع تركيا، وكذلك دور الرأي العام في هذه العملية.

أولاً: توجهات السياسة الخارجية السورية

يتطلب بحث توجهات السياسة الخارجية السورية معرفة جذور هذه السياسة فترة التطلعات القومية في مواجهة الاستعمار الغربي، وكذلك تحليل الفكر الإيديولوجي لحزب البعث وآراء الرئيس حافظ الأسد عن دور سوريا في بيئتها الإقليمية والدولية، كما تعكسه خطبه وتصريحاته التي تكشف عن وعيه بدور سوري محدد ومتميز على المستويين الإقليمي والدولي.

١ ـ تطور توجهات السياسة السورية

عند الحديث عن توجهات السياسة الخارجية السورية، يجد الباحث لزاماً عليه ضرورة التعرف على جذور هذه السياسة خلال فترة التطلعات القومية لتحرير البلدان العربية من سيطرة الاستعمار الغربي. ذلك أن السياسة الخارجية السورية تضرب بجذورها إلى فترة التطلعات القومية وما اعتراها من إحباطات في مواجهة المستعمرين.

فقد توقع السوريون، مع اندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، قيام دولة عربية مستقلة في منطقة الشام ترتبط بكيان عربي أكبر، إلا أن ذلك التوقع كان بعيد المنال كما هو معروف. وذلك نتيجة حنث الحلفاء بوعودهم للعرب. ولم يكتفوا بتقسيم منطقة الشام، بموجب اتفاق «سايكس ـ بيكو» إلى أربع دويلات هي: سوريا

ولبنان والأردن وفلسطين، بل أعطوا وعوداً لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

وعندما حصلت سوريا على استقلالها عام ١٩٤٦، وأصبح انفصالها عن لبنان والأردن والوطن العربي أمراً واقعاً لا رجعة فيه، أضحت إسرائيل عدواً لدوداً على حدودها وعقبة كأداء أمام تطلعاتها القومية. ومن هنا أضحى الشعور القومي بوحدة الأمة العربية وبمعاداة الاستعمار بعداً ثابتاً في توجهات السياسة الخارجية السورية[١]. وهذا ما تكرس في مبادئ حزب البعث[٢] الذي نشأ في سوريا عام ١٩٤٧، وبلغ المد الثوري البعثي والإيمان بضرورة تغيير الواقع ذروته في جهود الجناح الثوري للبعث ـ بعد حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦. بيد أن هذا المد اصطدم بهزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لأراضٍ عربية أخرى، بما فيها مرتفعات الجولان السورية، وكان من الطبيعي أن تُولّد هزِيمة حزيران مخاوف أمنية حادة أخرى وتعطي المد السوري قوة دافعة جديدة. وبذلك دخلت سوريا في صراع مباشر مع إسرائيل ومن يساندونها، وبخاصة بعد صعود الرئيس الأسد إلى قمة السلطة في البلاد بما يمثله من قيادة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأحلام سوريا وآمالها، وإن كانت أكثر استعداداً لانتهاج سياسة أكثر واقعية تربط أهداف سوريا بإمكاناتها. ومن هنا ركزت هذه القيادة على أولوية استعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفي مقدمتها الجولان، وإعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدفاع عن سوريا كدولة ذات سيادة، وتدعيم إمكاناتها في الوطن العربي[٣].

٢ ـ أسس ومبادئ توجهات السياسة السورية والإطار الإقليمي

تمحورت السياسة الخارجية السورية في عهد الرئيس الأسد حول الأسس والمبادئ التالية:

- إن المصلحة القومية العليا هي التي تحدد السياسة السورية.

---

(١) انظر في هذا الصدد: ريمون هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» في: بهجت القرني وعلي الدين هلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر عوض (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٦٠٢، وحزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ط ٢ (دمشق: مطابع دار البعث، ١٩٨٦)، ص ٣٢، ٣٥ و٤٦ ـ ٤٧.

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، المبدأ الثالث من المبادئ الأساسية.

(٣) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٠٢ ـ ٦٠٣.

ـ التمسك بالمبادئ وعدم التفريط في الأرض العربية أو مصالح الوطن والأمة.

ـ رفض أي «تشنج» من شأنه أن يلحق الضرر بالقضية العربية أو أية مساومة تهدد الحقوق العربية.

ـ القرار الوطني السوري مستقل، ومواقف سوريا تتحدد في ضوء المصلحة الوطنية والقومية.

ـ الحرص على وحدة العمل العربي المشترك وتعزيزه.

ـ النضال السياسي لسوريا لا يقل أهمية عن نضالها في ساحة القتال.

ـ استعداد الشعب السوري للبذل والعطاء يمكنه من استعادة الحقوق الوطنية والعربية[٤].

وفي ضوء هذه الأسس والمبادئ وفي سبيل تدعيم قوة سوريا ومكانتها لاستعادة الحقوق الوطنية والعربية، عملت سوريا، في ظل الرئيس الأسد، على تطوير القدرات السورية، فأعطت أهمية خاصة لإعادة بناء الجيش السوري، وهذا ما تطلب تحقيق الانفراج في العلاقات السورية مع دول الخليج العربي بأنظمتها المحافظة والتي بمقدورها دون غيرها أن تمول عملية المواجهة مع إسرائيل، هذا بالإضافة إلى دول المواجهة التي لديها جيوش يمكنها أن تشارك في معركة المواجهة مع إسرائيل[٥].

غير أن السياسة السورية التي كانت على الدوام ذات توجه قومي واضح يتماشى مع الأهداف المبدئية لحزب البعث، اصطدمت بواقع عربي أبرز سماته التمزق وانعدام وحدة الموقف والرأي والهدف[٦]. لذلك كان لا بد للسياسة السورية من امتلاك الرؤية الواضحة للخروج من المأزق الناجم عن التعارض بين أهداف سوريا الاستراتيجية القومية، وعلى رأسها هدف الوحدة العربية الشاملة وبين القطرية الضيقة التي تفرض نفسها على القوميين والإقليميين العرب في آن واحد، بسبب تمسك القوى والفئات الإقليمية والانعزالية بمظاهرها وأشكالها كافة بالتجزئة التي ناضل حزب البعث ضدها منذ نشأته فكراً وممارسة[٧].

---

(٤) المناضل (دمشق)، العدد ٢٧٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١٧.

(٥) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٣٣.

(٦) مقابلة أجراها الباحث مع د. عيسى درويش، سفير سوريا في القاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية، القاهرة، ٢٩/٦/١٩٩٦.

(٧) المناضل، العدد ٢٧٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١٧.

٣ ـ توجهات سوريا وتطور النظام الدولي

ورتب هذا على سوريا في سبيل تحقيق أهدافها، أن تكيّف نفسها مع تطورات النظام الدولي. ومن هنا نجد أن الرئيس حافظ الأسد استطاع أن يكوّن رؤية واضحة عن المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي. ولهذه الرؤية جوانب متعددة، ولعل أهم جانبين فيها يتمثلان في:

١ ـ إن النظام الدولي يشهد تحوّلاً من الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي السابق) إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، وهو أمر يتطلب تحركاً سورياً وعربياً معيناً للتأثير في هذه العملية.

٢ ـ نتيجة للقدرات الهائلة للأسلحة النووية لدى العملاقين، كانت هناك استحالة حدوث حرب مباشرة بينهما، لكن ذلك لم يَحُلْ دون انتشار الصراعات والحروب المحدودة التي تندلع بين دول العالم الثالث، والتي قامت بها بالنيابة عن القوى الكبرى. فالنظام الدولي، كما يراه الرئيس الأسد، يتجه نحو عملية تغيّر سريعة وجذرية مماثلة تماماً لما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية. هذا مع أن الأسد يعتقد أن التغير الدولي الحالي أكثر شمولاً، وسينتهي، في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، إلى تبلور نظام دولي متعدد الأقطاب، حيث ستظهر في الأفق قوى جديدة ذات تأثير عالمي كالصين واليابان ودول أوروبا الغربية. ويعتقد الرئيس الأسد أن هذا النظام الجديد المرتقب والقائم على تعدد الأقطاب، هو تطور مرغوب فيه، لأنه يمكن في ظله أن تزداد حرية حركة الدول العربية بما يخدم تحقيق المصالح العربية. ولهذا، يرى الرئيس الأسد ضرورة العمل على تدعيم تطور النظام الدولي في هذا الاتجاه، وهو ما يتطلب دوراً سورياً وعربياً للتأثير في عملية التغيير. ويقوم هذا الدور أساساً على ضمان تحييد أو حتى الحصول على تأييد قوة أو أكثر من القوى الصاعدة الجديدة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للأمة العربية، وفي مقدمتها تحقيق الوحدة العربية وإدارة الصراع مع إسرائيل وغيرها من أعداء الأمة العربية، وكذلك حصول الدول العربية على حقوقها المائية المشروعة في المياه الدولية المشتركة.

٤ ـ السياسة السورية وأوروبا

في ما يتعلق بتوجه سياسة سوريا نحو القارة الأوروبية، نجد أنها، لمواجهة سياسة الاتحاد الأوروبي التي ظلت متطابقة إلى حد كبير مع السياسة الأمريكية على الصعيد الدولي لمواجهة عدوهما المشترك، الاتحاد السوفياتي، والحفاظ على وجود إسرائيل، اتجهت لإقامة علاقات وثيقة ومتعددة الجوانب مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وحرصت أيضاً على تفعيل الدور الأوروبي وتصحيح قناعات الشعوب الأوروبية بمعزل عن مواقف المحاباة لإسرائيل التي اعتادت الولايات

المتحدة أن تفرضها على سياسة أوروبا الغربية في غير مجال، وحرصت على ألا يكون لأوروبا موقف موحد فاعل تجاه كثير من قضايا المنطقة والعالم. لذلك لم تكفّ سوريا عن حث الأوروبيين حكومات وشعوباً، من أجل دعم المواقف العربية في الصراع ضد المشروع الصهيوني في المنطقة الذي يستهدف عزل السياسة الأوروبية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ودفع دول القارة باتجاه البحث عن سبل القطيعة مع العرب والحيلولة دون إيجاد أُطر للتعاون المشترك، معتمدة على الخلفية الاستعمارية «السوداء» التي حكمت العلاقات الأوروبية ـ العربية منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين[٨].

واستطاعت السياسة السورية أن تنطلق من مبدأ هام في إطار تعاملها السياسي مع الدول الأوروبية وهو دفع العلاقات معها بالقدر الذي تبديه من التفهم لعدالة قضايا العرب ونضالهم المشروع. وتحقق في هذا المجال غير خطوة، سواء على صعيد مؤتمرات الحوار العربي الأوروبي أو من خلال العلاقات مع الدول الأوروبية ضمن الأطر الثنائية أو الجماعية، وقد أعلنت سوريا في غير مناسبة عن ترحيبها بدور أوروبي فاعل يوازي الثقل الدولي للقارة الأوروبية اقتصادياً وسياسياً، وضرورة الاستفادة من الثقل الأوروبي في عملية البحث عن الحلول العادلة والشاملة للصراع في منطقة الشرق الأوسط. وقد شكّل إعلان البندقية، الذي أصدرته المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٠، بداية انطلاقة صحيحة لدور أوروبي جاد وفاعل، حيث دعت فيه إلى ضرورة تحقيق السلام في المنطقة بما يتفق مع مقررات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وضمان الحقوق العربية، وهذا يتطلب تبنّي سياسات أوروبية مستقلة عن المؤثرات الخارجية[٩]. تلا ذلك مجموعة من المواقف الإيجابية مثل إلغاء قرار حظر التعاون العلمي والعسكري مع سوريا، والدعم الأوروبي لعملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي انطلقت من مؤتمر مدريد، ثم مؤتمر التعاون المتوسطي الذي عقد في برشلونة (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥). وهذا يعكس توجهات السياسة الأوروبية بعد اتفاق ماستريخت الذي وضع الإطار العام للوحدة الأوروبية وضرورة تبنّيها لسياسة دولية تتلاءم مع مصالح الشعوب الأوروبية، وتقوم على مبادئ وأسس القانون الدولي والأمن والسلم الدوليين وتحرير القرار الأوروبي من تأثير السياسة الأمريكية[١٠].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.

٥ ـ سوريا وحركة عدم الانحياز

يكشف أيضاً تحليل القيادة السورية للنظام الدولي عن الدور المحوري والهام لسياسة عدم الانحياز. والواقع أن سوريا لعبت دوراً هاماً من خلال مؤتمرات عدم الانحياز، فقد ساندت الدعوة لتدعيم البناء المؤسسي للحركة وتأسيس صندوق دولي يخدم بلدان العالم الثالث المتضررة من آثار التضخم الذي يجتاح العالم، على أن تقوم الدول الصناعية والمتقدمة وبلدان العالم الثالث المنتجة للبترول بتمويله. وفي هذا السياق، تعتبر سوريا نفسها جزءاً من القوى الفاعلة في دول عدم الانحياز. ولم يكن عدم الانحياز، من وجهة النظر السورية، يعني اتخاذ موقف موحد إزاء القوتين العظميين، حيث تنظر سوريا إلى الولايات المتحدة كطرف منحاز ومساند «لإسرائيل» التي تحتل الأراضي العربية، بينما كانت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي السابق على أنه قوة مساندة لحركات التحرر الوطني ضد الإمبريالية والعنصرية والصهيونية. ومن هنا، نجد أن سوريا قد حرصت، في ظل الرئيس حافظ الأسد بعامة وفترة الدراسة بخاصة، على أن تلعب دوراً فاعلاً في حركة عدم الانحياز التي آمنت بمبادئها التي نصت صراحة على رفض أشكال السيطرة الأجنبية كافة، ومساندة حركات التحرر القومي والوطني لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية[١١].

وكان الرئيس الأسد قد ذكر في كلمته أمام قمة عدم الانحياز في نيودلهي ١٩٨٣ «أن شعوبنا قد رأت في عدم الانحياز وسيلة تساهم بشكل فعال في تجنيب العالم الأخطار الكامنة في صراع الكتل العسكرية، وضد محاولات الاستعمار والإمبريالية احتواء بلدان العالم الثالث عبر أهدافها العسكرية ومد مناطق نفوذها. وفي هذا ما يبرر منشأ حركة عدم الانحياز والتمسك بها والحفاظ عليها»[١٢]. لذلك نجد أن سوريا قد ساهمت في حركة عدم الانحياز من خلال المشاركة في مؤتمراتها وصياغة قراراتها التي تشجب الصهيونية بوصفها حركة عنصرية استيطانية، وتؤيد الحقوق العربية وتدافع عن قضايا التحرر العالمية. لكن على رغم الدور الهام الذي لعبته الحركة في مرحلة التوازن الدولي السابق، فإنها قد واجهت في أعقاب المتغيرات الدولية الأخيرة، حملات التشكيك في جدوى دورها السياسي، وكانت سوريا في مقدمة الدول التي دافعت عن حركة عدم الانحياز، وأكدت ضرورة استمرارها وتفعيل دورها، نظراً لتزايد أعبائها وتعاظم مهامها في غياب التوازن الدولي. ومن هنا اهتمت سوريا بشكل جدي بإحياء حركة عدم الانحياز وأسهمت بنشاط في التحضير لمؤتمرها الحادي عشر الذي عقد في كولومبيا (١٨ ـ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، كما لعب الوفد السوري دوراً هاماً في صياغة وثائق ذلك المؤتمر وقراراته، وكان من بينها

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٢) البعث (دمشق)، ١٩/١١/١٩٨٦، ص ١.

إقرار الاقتراح السوري القاضي باعتبار نضال الشعوب نضالاً مشروعاً وليس إرهاباً. كما أن سوريا تسعى إلى تعزيز دور مجموعة عدم الانحياز من خلال التنسيق بين دولها الأعضاء ومجموعة الـ ٧٧ التي تشارك سوريا في معظم اجتماعاتها، ودعت من خلالها إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وحق الدول النامية في السيطرة على ثرواتها وامتلاك التكنولوجيا المتطورة، كما أكدت ضرورة قيام حوار بين دول الشمال ودول الجنوب، وتعزيز التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات المعاصرة[١٣].

٦ ـ سوريا ومنظمة المؤتمر الإسلامي

على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي انضمت سوريا لهذه المنظمة بعد تسلم الرئيس الأسد زمام السلطة، بهدف توحيد الجهد الإسلامي للدفاع عن حقوق الشعوب المسلمة ونصرة قضاياها العادلة، والتصدي لمحاولات الدول الاستعمارية للسيطرة على مقدراتها. وقد أسهمت سوريا بشكل فعال في مؤتمرات هذه المنظمة. وفي اجتماع المنظمة (٩/ ١٢/ ١٩٩٥) في العاصمة الغينية كوناكري، شاركت سوريا في صياغة قرارات المؤتمر؛ التي أكدت ضرورة تضامن الدول الإسلامية لتحقيق تسوية عادلة ونهائية للقضية الفلسطينية وتحرير المقدسات الإسلامية وضرورة تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفق أسس ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام[١٤].

وبشكل عام، يمكن القول إن معرفة حقيقة توجهات السياسة الخارجية السورية، في فترة الدراسة، تتطلب معرفة الكيفية التي أدركت بها النخبة السورية العالم ودورها فيه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ثانياً: دور سوريا الإقليمي: الإدراك والمحددات البيئية

تركز الرؤية القومية لسوريا على وطن عربي أكبر، أكثر منها على الدولة السورية الحالية؛ التي يعتبرها السوريون وليدة العهد الاستعماري، كما يعتبرون أنفسهم، من الناحية التاريخية «قلب العروبة النابض»[١٥]. ولعل شعار حزب البعث «أمة عربية واحدة/ ذات رسالة خالدة» هو خير شاهد على هذه الرؤية القومية[١٦]. ذلك أن

---

(١٣) المناضل، العدد ٢٧٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٥) أحمد يوسف أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» في: القرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٣١٣.

(١٦) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، دستور حزب البعث العربي الاشتراكي.

إيديولوجيا حزب البعث هي أساساً إيديولوجيا قومية تقوم على مفهوم وحدة الأمة العربية. ومن هذا المنطلق يحدد حزب البعث ثلاثة أهداف تاريخية للأمة العربية. يتمثل أولها في العمل على تحقيق الوحدة بين الدول العربية القائمة حالياً ـ والتي لا تعدو أن تكون كيانات مصطنعة ـ في كيان سياسي أكبر. أما ثاني هذه الأهداف فيتمثل في ضرورة التحرر من أشكال السيطرة والنفوذ الأجنبي كافة، ويمثل تحقيق الاشتراكية الهدف الثالث[17]. وعلى الرغم من أن الكتّاب البعثيين لم يسهبوا كثيراً في ما يتعلق بأثر الإيديولوجيا البعثية في السياسة الخارجية بصفة عامة، إلا أنهم يوجهون جلّ اهتمامهم إلى القضايا الإقليمية العربية: «فلِكَي تكون بعثياً، لا بد لك وأن تعتنق إيديولوجيا تخدم مصالح الدول العربية كافة». لذلك لا يقبل الفكر البعثي شرعية الكيانات السياسية العربية الحالية والحدود القائمة بينها، وهو من ثم يعمل على تغييرها. وعليه فالإيديولوجيا البعثية، هي بالأساس، إيديولوجيا تعمل على تغيير الوضع القائم[18].

يترتب على ذلك جانبان على درجة كبيرة من الأهمية. أولهما: أن منظومة الأولويات في تحقيق الأهداف البعثية ـ الوحدة والحرية والاشتراكية ـ تفتح الطريق أمام التعاون مع الأنظمة العربية المحافظة، وثانيهما: أن التمسك بمفهوم الأمة العربية الواحدة يؤدي بقيادة البعث إلى التعاطف ـ إن لم يكن التأييد الكامل ـ مع مطالب الجماعات ذات الأصول العربية، والتي تعيش في دول غير عربية كما كانت الحال بالنسبة للإرتريين في اثيوبيا[19].

ومن هنا، وبوحي من الدور الذي رسمته أهداف ومبادئ حزب البعث، قامت السياسة السورية على السعي الدائم لتحقيق التضامن العربي، كطريق لتحقيق أهداف الأمة العربية التي أوجزها الشعار الآنف الذكر. وسوريا كانت تنبّه على الدوام إلى خطورة المستقبل على العرب ما لم يتضامنوا ويتحدوا، لأن مجريات وتحديات الحركة الحضارية بمجملها، يجب أن تدفع العرب إلى التضامن والوحدة. كما أن الانتكاسات التي اعترضت سوريا لم تثنِها عن التطلّع والسير قدماً نحو الأهداف القومية العليا[20]. وبهذا المعنى، ترى سوريا أن التغلب على الانقسامات العربية يُعد مهمة تاريخية لا بد من النهوض بها. ووفقاً للفكر البعثي، يمكن اعتبار سوريا قاعدة لتحقيق هذه المهمة

---

(١٧) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣١٤.

(١٨) لمزيد من التفصيل، انظر: حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(١٩) أحمد، المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٢٠) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، الكتاب الثاني والعشرون (دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٩٢)، ص ٢٣.

التاريخية وليس مجرد وحدة قومية مستقلة حيث كانت سوريا بحق مركز الشعور القومي العربي. وهنا نذكر الشعار الذي طرحته سوريا «أنه لا شرط لتحقيق الوحدة العربية سوى تحقيقها». فسوريا هي الدولة العربية السباقة التي تنازلت عن سيادتها القطرية باسم «العروبة» عام ١٩٥٨، في سبيل قيام دولة الوحدة بين سوريا ومصر في ما عرف باسم «الجمهورية العربية المتحدة»[٢١].

إلا أنه بعد تسلُّم حزب البعث للسلطة في سوريا عقب ثورة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، حاولت سوريا أن تستفيد من دروس تجربة الوحدة السورية ـ المصرية، وبما يخدم تعميق إيمانها بالوحدة العربية. فقد سعت في سبيل هدف الوحدة العربية، إلى تحقيق مشروع قومي وحدوي مع العراق، كنواة للوحدة العربية الشاملة، وكان ذلك بتوقيع ميثاق العمل القومي المشترك بين دمشق وبغداد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٨، وتكوين هيئة سياسية عليا ـ تنبثق عنها لجان سياسية وإعلامية وثقافية مشتركة، برئاسة وزير الخارجية السوري آنذاك عبد الحليم خدام، وطارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي[٢٢]. إلا أن هذا المشروع قد مُني بالفشل... فقد اتهمت القيادة العراقية سوريا بأنها تدعم بعض العناصر العراقية التي تُشكل تهديداً لأمن العراق وتكامله الإقليمي[٢٣].

وقد أدت خيبة الأمل التي أفرزتها تجارب الوحدة السابقة وطول فترة بقاء سوريا دولة إقليمية مستقلة، وتنامي الوعي بالعقبات التي تقف في سبيل تحقيق الوحدة العربية إلى جعل العمل على تحقيقها يفقد بعض زخمه في السياسة السورية. وهذا ما أدى، وبشكل متزايد، إلى اتباع سوريا سياسة واقعية تهدف إلى الدفاع عن سوريا كدولة مستقلة وزيادة قوتها وهيبتها ومكانتها في إطار النظام الإقليمي القائم[٢٤]. وهذا الاتجاه تأكد في أحد أحاديث الرئيس الأسد، حيث يقول: «إن وحدتنا الوطنية مصدر قوة لا تقهر، ولا تقوى عليها عوادي الزمن، وبهذه الوحدة الوطنية وسواها من عناصر قوتنا، لن يقوى أحد على فلّ عزيمتنا أو النيل من إرادتنا، مع أننا نريد أن

---

(٢١) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٠٨.

(٢٢) وحيد عبد المجيد، «الاستقطاب الدولي في منطقة شرق البحر المتوسط،» في: **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط**، إشراف محمد السيد سليم؛ اشترك في البحث مجدي حماد، السيد زهرة ووحيد عبد المجيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٦٣ (القاهرة: المركز، ١٩٨٥)، ص ٤٨.

(٢٣) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣٢٩.

(٢٤) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد**، ص ٨٨.

تكون وحدتنا الوطنية نواة وحدة عربية تقوم على أسس متينة...»[٢٥]، وقال أيضاً: «سنظل نتمسك ونعمل من أجل تضامن عربي حقيقي واضح السبيل والهدف، وهذا ما لا يتقاطع مع رغبة سوريا وعملها من أجل بناء قوتها الذاتية، بل يتوازى معها...»[٢٦].

وبشكل عام، نجد أن سوريا عندما تتحدث عن دورها القومي في التضامن العربي، فإنها تنطلق من رؤية متكاملة الأبعاد، تعتمد بالدرجة الأولى على المصير الواحد للأمة العربية، وتستند إلى تراث أصيل حقق فيه العرب عندما اتحدوا انتصارات ساهمت في تقدم الحضارة الإنسانية، كما أن العلاقة بين الماضي وما تنشده سوريا في المستقبل يجب ألا تشوشها أزمات، تعتبر، في سياق التاريخ الإنساني، أزمات عارضة. ولعل هذا ما يجعل السوريين لا يزالون ينظرون للبيئة الإقليمية، بما تتضمنه من كيانات وطنية محددة، على أنها من صنع الاستعمار، وأن تحقيق الوحدة العربية يُعدّ مصلحة عربية عليا، تجبُّ المصالح الوطنية التي تحكم السياسات الخارجية لهذه الكيانات. فالهوية العربية لا تزال هي هوية سوريا الخاصة، ومن ثم فهي تبحث عن دور قيادي لنفسها في إطار المنطقة العربية. وبهذا الصدد يقول الرئيس الأسد: «في الوقت الذي نعمل فيه في بناء القدرة السورية السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، فإننا نضع في الاعتبار، أننا جزء من الأمة العربية، وأننا دائماً في الطليعة من معاركها، ونتحمل أكبر جزء من آلامها، بحكم موقعنا من التاريخ العربي والجغرافيا العربية اللذين يرتّبان علينا التزاماً تاريخياً يلازمنا ونلازمه بوضعية يشكل معها جزءاً من وجودنا الوطني القومي النضالي، وسمة من سمات الحياة الوطنية السورية...»[٢٧].

ومن هذا المنطلق، ترى سوريا أنها مخوّلة، أو أن لها الحق في تحديد المصلحة القومية العربية العليا. ومن ثم ترى أن احتياجات الأمن العسكري لسوريا؛ بوصفها أكثر دول المواجهة صموداً وثباتاً في ميدان المعركة في مواجهة إسرائيل، لا تنفصل عن المصلحة القومية العليا. وبهذا الصدد، يصبح ما هو في صالح سوريا هو بالضرورة في صالح الأمة العربية. ومن هنا طالبت سوريا بتوزيع الثروات العربية توزيعاً عادلاً، وكذلك جاءت مطالبتها بإبعاد مصر من الصف العربي بعد توقيع السادات اتفاق الصلح المنفرد مع إسرائيل، بل ذهبت سوريا إلى حد اعتبار القضية

---

(٢٥) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد، الأمين العام للحزب، سلسلة الإعداد الحزبي؛ رقم ١٦ (دمشق: الحزب، ١٩٩٣)، ص ٤٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢٧) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد، الأمين العام للحزب، سلسلة الإعداد الحزبي؛ رقم ١٥ (دمشق: الحزب، ١٩٩٣)، ص ٢٦.

الفلسطينية هي جوهر القضية العربية التي على سوريا أن تضطلع بدور مهم من أجلها(٢٨).

أما الدور القومي لسوريا فيوضحه الرئيس حافظ الأسد بقوله: «إن سوريا وفاءً منها لدورها القومي العربي، وإيماناً منها بأن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية والدفاع عنها واجب قومي عربي، وأن الخطر الصهيوني يهدد سائر الأقطار العربية؛ وقد احتضنت قضية فلسطين ودافعت عنها بكل الوسائل الممكنة، ستقاوم الاحتلال الصهيوني للأرض العربية حيثما وجد..»(٢٩) وهذا الدور وهذه الرؤية ينبعان من علاقة سوريا بباقي الدول العربية التي تتكون منها بلاد الشام، والتي ترى سوريا ـ بوصفها الدولة الأم لمجموعة هذه الدول ـ أن لها حقوقاً ومسؤوليات خاصة، فمثلاً، في ما يتعلق بدور سوريا في لبنان، نجد أن سوريا كانت وستبقى سنداً للبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، بما يحافظ على وحدة لبنان ويمنع شبح تقسيمه إلى دويلات طائفية. ومن هنا نلاحظ وجود تنسيق مستمر بين سوريا ولبنان في مجال السياسة الخارجية وفي مجالات أخرى وفقاً لما توصلا إليه في إطار المجلس الأعلى السوري ـ اللبناني؛ الذي ترأسه الرئيسان حافظ الأسد والياس الهراوي، وهو مجلس يتخذ من دمشق مقراً لأمانته العامة، ويترأسها اللبناني نصري الخوري(٣٠). بينما ينظر البعض إلى هذا التنسيق وهذه الرؤية أنهما تهدفان إلى تحقيق وحدة بلاد الشام، إلا أنه ليس هناك تعارض بالنسبة لمعظم السوريين والقيادة السورية بين مفهوم الأمة العربية ومفهوم سوريا الكبرى، طالما أن هذه الأخيرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية والوطن العربي(٣١). وجدير بالذكر أن المادة الأولى من الدستور السوري نصت في فقرتها الثانية، على «أن القطر العربي السوري هو جزء من الوطن العربي، وأن الشعب في القطر العربي السوري هو جزء من الأمة العربية ويناضل لتحقيق وحدتها الشاملة»(٣٢).

العوامل الخارجية والإقليمية المؤثرة في السياسة السورية

أكدت حقائق التاريخ والجغرافيا، ولا تزال تؤكد، أن لسوريا دوراً ضرورياً يتفق مع هذه الحقائق، وتبرره ضرورات كثيرة مع جملة التطورات بين فترة وأخرى.

---

(٢٨) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٠٩.

(٢٩) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد، الأمين العام للحزب، سلسلة الإعداد الحزبي؛ رقم ١٥، ص ٤٥.

(٣٠) أحمد نافع، «نظرة على الموقف من قلب المشرق العربي،» الأهرام، ١٩٩٦/٧/٥، ص ٥.

(٣١) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٠٩.

(٣٢) سوريا، مجلس الشعب، الدستور الدائم لعام ١٩٧٣ (دمشق: [المجلس]، ١٩٧٣)، ص ١.

ولا شك في أن طبيعة هذا الدور تختلف من عصر إلى آخر، ومن حقبة إلى أخرى، وبحسب التوجه ومجموعة الإدراكات، وتحديداً دور العوامل الخارجية المؤثرة التي تسعى دائماً للحيلولة دون أن يكون لسوريا دور متكامل في محيطها الإقليمي. ولهذا تُثار أمامها العقبات ويتم خلق المشكلات المختلفة، بل تسهم القوى الخارجية، ومن خلال قوى داخلية أحياناً، بتفجير المشكلات الداخلية التي تعوق أداء الدور الخارجي(٣٣).

وبالنظر عموماً لطبيعة العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغرى أو دول العالم الثالث، نجد أن هناك نوعاً من السيادة «النسبية» تسعى الدول الكبرى إلى فرضها على الدول الصغرى، وذلك من خلال «تسييد» المعوقات العالمية(٣٤). وقد أشارت دراسة د. بهجت قرني ود. علي الدين هلال؛ التي تناولت السياسات الخارجية العربية، إلى أن النظام الدولي يطرح مجموعة من المعوقات في الفرص التي يتيحها بالنسبة للدول العربية - ومنها سوريا - وكذلك بالنسبة للدول النامية أو التابعة، وقد اتضح ذلك من خلال نقاط عدة هي: فرض نظام ضبط التسلح، وحدود البترول كمصدر للقوة، والصهيونية وتوسع «إسرائيل» الإقليمي لدرجة أن السياسة التوسعية «للأخيرة» زادت من تدخل النظام العالمي في شؤون المنطقة إلى الحد الذي طُمست معه الخطوط الفاصلة بين التفاعلات الإقليمية والسياسة العالمية(٣٥).

أضف إلى ذلك أن كل دولة وهي ترسم لنفسها دوراً إقليمياً أو دولياً بدرجة أو بأخرى، فإن حجم هذا الدور وطبيعته وحدوده بل وفاعليته تتوقف على مجموعتين من الدوافع:

المجموعة الأولى: وتتمثل في مدى توافر منطلقات أساسية لا غنى عنها في ممارسة الدور؛ والتي يراها كثيرون، أنها حتميات. ولكن لا يمكننا التسليم بذلك إلا في ضوء الظروف، والمتغيرات الإقليمية والدولية وبدرجة نسبية. وهذه المنطلقات تتمثل في ثوابت الجغرافيا، حيث الموقع الجيوبوليتيكي وثوابت التاريخ حيث نشأة الحضارة وحركتها وانتشارها، وتراكم الدور التاريخي للدولة وغير ذلك من عوامل بهذا الخصوص(٣٦).

---

(٣٣) نذكر من أمثلة ذلك استغلال القوى الخارجية لجماعات «الإخوان المسلمين» في سوريا في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات لزعزعة الاستقرار الداخلي في سوريا والتأثير في دورها الإقليمي.

(٣٤) جمال علي زهران، «تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر،» ورقة قدمت إلى: **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة من ١٥ - ١٧ ديسمبر ١٩٩٤)**، تحرير عبد المنعم المشاط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٣٥) القرني وهلال، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ص ٢٩ - ٣٥.

(٣٦) حسنين توفيق ابراهيم، «دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان، نوفمبر ١٩٨٧،» =

كما يندرج تحت هذه المجموعة أيضاً طموحات صانعي القرارات في هذه الدولة أو تلك وحكامها على مر العصور، من حيث رغبتهم وميولهم لتكوين امبراطوريات، ومن حيث النزعات الوحدوية القومية[٣٧]. وبتطبيق هذه المجموعة على سوريا، نجد أن العناصر الجغرافية والتاريخية متوافرة فيها. فموقعها استراتيجي في وسط العالم القديم والحديث، وهي تطل على البحر المتوسط ذي الأهمية الكبيرة، وهي عقدة مواصلات برية وجوية، كما أنها في قلب المنطقة العربية. كذلك فإن دورها التاريخي لا يمكن إنكاره، والميل للأفكار القومية والوحدوية قائم طيلة عصور تاريخية ولسوريا دور بارز فيه، وحضارة بلاد الشام شاهدة على ذلك.

المجموعة الثانية: تتمثل في وجود تحديات خارجية للدور السوري، أو عامل خارجي يهدد مكانة سوريا ودورها القيادي داخل المجموعة العربية في لحظة تاريخية ما. وهنا علينا أن نتذكر الضغوط الخارجية التي تعرضت لها سوريا سواء من داخل المجموعة العربية أو من خارجها، فتارة توجه إلى سوريا تهمة الدولة الراعية للإرهاب، وتارة أخرى التصلب في المواقف ورفض جهود التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، وغيرها من ضغوط خارجية[٣٨].

كما علينا أن نتذكر أيضاً التهديد الذي مثّله الغزو العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠ لسوريا، وما مثّله من تحدٍ لدورها في المجموعة العربية، مما جعلها تأخذ موقفاً سريعاً ضد الغزو العراقي. وهذا يشير إلى أن مسألة الغزو العراقي للكويت كانت تعكس بروز قوة إقليمية منافسة تهدد مكانة سوريا الإقليمية، وهذا بحد ذاته تحدٍ خارجي سارعت سوريا لمواجهته. فليس شرطاً أن يكون لسوريا طموح خارجي، ولكن المهم ألا تهدد أية قوة أخرى دور سوريا الإقليمي أو الدولي داخل نطاق نفوذها. وفي ضوء هاتين المجموعتين من العوامل، سواء ما كان منها نابعاً من الداخل؛ متمثلاً في الأساس الجيوبوليتيكي والتاريخي وطموحات القادة والزعماء؛ أو نبعت من الخارج، متمثلة في التحديات الخارجية والتهديدات الموجهة لهذا الدور، تتوقف المسألة على أن يكون هناك دور قائد وفعال وطموح دون أن يصيبه تراجع وانكسار أمام أدوات التأثير الخارجية التي تحاول التأثير في دور سوريا وقراراتها؛ كإغرائها بالمعونات والقروض الخارجية، وبخاصة أن سوريا بحاجة لمثل هذه القروض

= في: أحمد يوسف أحمد، محرر، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ٤٧٩، ٦٩٨، ٧٠٣ و٧٥٠.

(٣٧) زهران، «تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر،» ص ١١٣.

(٣٨) صلاح الدين حافظ، «الابتزاز بالإرهاب... والضغط بالمعونات،» الأهرام، ١٩٩٦/٧/٨، ص ١١.

لمشاريع الري المكلفة واستصلاح الأراضي وتوفير بنية تحتية لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وكذلك الحصول على السلاح بعد تراجع الدعم السوفياتي في هذا المجال، لذلك اختارت سوريا، على رغم كل الصعاب، المواجهة الشاملة، ومن أهم أولوياتها ضرورة البدء بالاعتماد على الذات، وتنشيط القدرات الذاتية بما يجنّب سوريا مخاطر الاعتماد على الخارج وضغوط تأثيراته وتجنّب الأهداف الخفية للقوى الكبرى عند تعاملها مع القوى الصغرى. وقد حسمت سوريا قضية التوجه، بأن رجّحت مسألة الاعتماد على الذات أولاً، وتنشيط القدرات الذاتية، وذلك كأسلوب رئيسي جنّب سوريا التعرُّض للضغوط الخارجية بين فترة وأخرى، وكان من مؤشرات ذلك ازدياد الصادرات السورية والاكتفاء الذاتي من القمح كسلعة استراتيجية بل والتصدير منها أحياناً(٣٩). فمنذ مطلع التسعينيات أصبحت سوريا تكتفي ذاتياً من القمح، حيث يتراوح إنتاجها السنوي من هذه السلعة بين ٣ ـ ٤ ملايين طن؛ تصدر منها نحو مليون طن سنوياً(٤٠).

ثالثاً: البيئة الإقليمية والسياسة السورية

من المعروف أن سوريا في ظل قيادة حزب البعث كانت تميز في علاقاتها مع البلدان العربية بين «القوى العربية التقدمية» وبين «القوى المحافظة». ومن هنا سعت سوريا لتصدير الثورة إلى هذه القوى الأخيرة. ولكن في مطلع السبعينيات، ومع تسلم الرئيس حافظ الأسد زمام السلطة، تطلعت سوريا وسعت إلى دور قيادي عربي، وحشد كل الجهود والطاقات العربية في سبيل استرداد الحقوق العربية التي اغتصبتها إسرائيل. ولهذا حاولت تعبئة موارد البلدان العربية الأخرى، والحيلولة دون قيام أي بلد عربي آخر بانتهاج سياسة سلام منفرد مع إسرائيل، لأن في ذلك تهديداً للاستراتيجية السورية وقيادتها في المنطقة(٤١).

وبشكل عام، تقوم هذه الاستراتيجية السورية وسياستها الإقليمية على مبدأين أساسيين يحددان موقعها من أصدقائها أو أعدائها، أولهما اعتقاد سوريا الراسخ بأن إسرائيل بقوتها العسكرية المتنامية، تشكل تهديداً لسياسة سوريا وأمنها الوطني، وثانيهما اعتقاد سوريا بأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي أمر بالغ الخطورة، لا يتوقف عليه استمرار النظام السياسي السوري فحسب، بل وجود سوريا نفسه كدولة. ومن ثم فإن تحديد علاقاتها مع الدول الأخرى يتم في ضوء مواقف هذه الدول من هذا

---

(٣٩) حوار مع د. سليم ياسين، نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية، في مجلة: الوسط (لندن) (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦)، ص ٣٨.

(٤٠) البعث، ١٩٩٨/٣/٢٤، ص ٤.

(٤١) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٢.

الصراع بعداً أو قرباً. وفي ضوء هذين المبدأين، تتحدد سياسة سوريا في بيئتها الإقليمية تجاه شقيقاتها أو جاراتها غير العربيات.

١ ـ سوريا والقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي

بالنظر إلى العلاقات بين سوريا والفلسطينيين نجد أنها قد مثّلت نسيجاً معقداً من التحالف والصراع، إذ اتسمت هذه العلاقات بالطبيعة «البندولية» لنموذج الصراعات العربية ـ العربية، بمعنى أن تلك العلاقات تنتقل من التعاون إلى الصراع بشكل منتظم[٤٢].

فقد رغبت سوريا في دفع القضية العربية قدماً واستمالة باقي الأطراف العربية للسير على نهجها. وتمثل فلسطين جوهر القضية العربية بالنسبة لها، حيث إنها تنظر إلى الفلسطينيين دائماً، باعتبارهم جزءاً لا يتجزأ منها. وحتى عندما انفصلت أرض فلسطين عن «سوريا الكبرى» في أعقاب الحرب العالمية الأولى، لم تكن الأجيال السورية لتعترف بهذا الانفصال. ولقد ساعد وصول حزب البعث للسلطة في سوريا عام ١٩٦٣، على تأكيد المشاعر القومية إزاء قضية فلسطين[٤٣]. كما أن سوريا وفاء منها لدورها القومي العربي وإيماناً منها بأن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية والدفاع عنها واجب قومي عربي وأن خطر إسرائيل يهدد سائر الأقطار العربية، قد احتضنت هذه القضية ودافعت عنها بكل الوسائل الممكنة. وفي هذا الصدد، يشير الرئيس حافظ الأسد إلى «.. أن قضية فلسطين هي «قضيتنا المقدسة» ضحت من أجلها الأمة العربية بأغلى أبنائها، فهي محور نضالنا، ولن نقبل بحال من الأحوال أن نساوم عليها، ولن نسمح لأحد أن يساوم عليها..»[٤٤].

من هذا المنطلق تشكل القضية الفلسطينية ضرورة إيديولوجية، ومكوناً أساسياً للشرعية السياسية السورية، إذ ترى سوريا أن لها دوراً رئيسياً في القضية الفلسطينية،

---

(٤٢) أحمد يوسف أحمد، «مستقبل العلاقات العربية ـ العربية: أفكار أولية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢ ـ ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٦.

(٤٣) وليد قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ورقة قدمت إلى: المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢، تحرير مصطفى علوي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٢٦.

(٤٤) حزب البعث العربي الاشتراكي(سوريا)، القيادة القطرية، مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد، الأمين العام للحزب، سلسلة الإعداد الحزبي؛ رقم ١٥، ص ٤٤ ـ ٤٥. ولمزيد من التفاصيل، انظر: Laurie Brand, «Palestinians in Syria: The Politics of Integration,» *Middle East Journal*, vol. 42, no. 4 (Autumn 1988), pp. 621-624.

فهي قدمت تضحيات جسيمة في الصراع مع إسرائيل كما أنها لعبت دوراً رئيسياً في قيام المقاومة الفلسطينية ومساندتها، وجعل القضية الفلسطينية في قائمة الاهتمامات الدولية. وحاولت سوريا الوقوف بوجه أية تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي تتجاهلها، لهذا فإن المقولة التي تؤكد أهمية سوريا في عملية التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل - بما يعنيه ذلك من صعوبة تحقيق أي سلام بدونها - هي مقولة صحيحة[45].

ومن هنا حاول الرئيس حافظ الأسد تجميع الصف العربي ضد أية تسوية منفصلة، وسعى لخلق موقف سوري - فلسطيني مشترك، معلناً: إما سلام يقبله السوريون والفلسطينيون معاً أو لا سلام. ففي الستينيات كرس حزب البعث جهوده لتحرير فلسطين، إلا أنه بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ واستيلاء إسرائيل على أراض عربية جديدة، انصبت جهود البعث على تحقيق الحقوق الفلسطينية ممثلة بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وحق الفلسطينيين المغتربين في العودة إلى ديارهم[46]. ولكن هذا لا يعني أن العلاقات السورية - الفلسطينية اتسمت فقط بالتعاون والتضامن، بل كما أسلفنا قد تخللها، بين الحين والآخر، صراع وصدام. فمنذ اللحظات الأولى التي وقفت فيها حركة «فتح» على قدميها بمساعدة سوريا، دخلت الأخيرة مع ياسر عرفات في صراع حول قضايا النضال الفلسطيني، كما أصرت سوريا على ضرورة ألا تسير عملية تحقيق المصالح الفلسطينية بما يتعارض مع المصلحة القومية العربية التي يمثلها البعث؛ وهي أن إسرائيل ليست تهديداً لسوريا فحسب، بل تشكل تهديداً لكل الأمة العربية، وأن تحرير فلسطين هو قضية عربية وسورية مثلما هو قضية الحركة[47].

وسوريا من جهتها، ارتأت أن تكسب الورقة الفلسطينية إلى جانبها، لأنها ترى أن قدرتها التساومية في الصراع مع إسرائيل يمكنها أن تتدعم كثيراً إذا أمكنها أن تتمتع بحق الاعتراض على تسوية للقضية الفلسطينية لا تشارك فيها أو تفرض على الفلسطينيين التخلي عن تسوية مقبولة. غير أن منظمة التحرير الفلسطينية انتهجت سياسة مستقلة، بغض النظر عن المصالح السورية، بل فكرت بأن تحتفظ باستقلاليتها عن سوريا، من خلال تمتين علاقاتها بالقوى العربية التي كانت «مناوئة» لسوريا - مصر والسعودية والعراق - مما أثار سخط القيادة السورية.

وفضلاً عن ذلك، فقد تباينت وجهة نظر الطرفين بصدد قضايا كثيرة، مما جعل

---

(٤٥) قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي،» ص ٢٢٦.

(٤٦) Fuad Jabber, «The Palestinians and Inter-Arab Politics,» in: William B. Quandt, Fuad Jabber and Mosely Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism*, Rand Corporation Research Study (Berkeley, CA: University of California Press, [1973]), pp. 158-174 and 188-193.

(٤٧) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٣.

كلاً منهما يتوجس من أهداف الطرف الآخر. فقد وضع الفلسطينيون الالتزام السوري بتحرير فلسطين موضع تساؤل، بل وثارت شكوكهم حول ضم الأراضي الفلسطينية المحررة في كيان عربي أكبر. إذ رأى الفلسطينيون أن ذلك قد يخدم أحلام البعثيين في «سوريا الكبرى» أكثر مما يخدم الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أن التباين في وجهات نظر الطرفين شمل الأساليب المتبعة لتحقيق الأهداف. ففي بعض الأحيان، عارضت سوريا الرفض الفلسطيني عندما كان يتعارض مع أساليبها، كما عارضت في فترة لاحقة الاعتدال الفلسطيني عندما بات واضحاً أنه يهدد أساليب القيادة السورية(٤٨).

وهنا نشير إلى أن سوريا كانت تنظر إلى النضال الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل كوسيلة لإظهار مدى حجم التكلفة المترتبة على إخفاق «إسرائيل» والولايات المتحدة في التكيّف مع المصالح العربية. ولما كانت سوريا بقيادة الرئيس حافظ الأسد، ترى تبعية حرب العصابات الفلسطينية، بثقلها وفعاليتها، للقوة العسكرية والدبلوماسية السورية، ولما تحمله من مخاطر، فقد جرى التفكير بضرورة التحكم بنقاطها وتوقيتها، بل والتخفيف منها وضبطها إذا بدا في الأفق رد فعل انتقامي يهدد أمن سوريا(٤٩).

وفي سبيل ممارسة نفوذها على منظمة التحرير الفلسطينية، حاولت سوريا تحقيق ذلك من خلال العناصر الفلسطينية المتعاونة معها (كالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة بقيادة أحمد جبريل، ومنظمة الصاعقة.. وغيرها من المنظمات التي تتمركز في سوريا) وبفضل هذه العناصر تمكنت سوريا من التأثير في شرعية سياسة عرفات. إلا أن هذا الأخير وبعد انسحاب قواته من لبنان عام ١٩٨٢ بعد اجتياح إسرائيل للبنان وحصار بيروت، أعلن الكفاح السياسي وتخلى عن الكفاح المسلح لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، لذلك اتجه نحو المفاوضات، بل أعلن في فترة لاحقة قيام الدولة الفلسطينية التي تقبل التعايش مع إسرائيل. وهذا ما دفع إلى تكوين جبهة وطنية فلسطينية(٥٠) لمناوأة عرفات، إلا أن هذه الجبهة لم تستطع أن تجعل من نفسها بديلاً لمنظمة التحرير التي يقودها عرفات، له صدقيته، وذلك إن دلّ على شيء فإنما يدل على محدودية قدرة هذه الجبهة(٥١).

---

(٤٨) Aron D. Miller, «Syria and the Palestinians,» *Middle East Insight,* no. 4 (July 1985).

(٤٩) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٤.

(٥٠) دعيت هذه الجبهة بـ «جبهة الخلاص الوطني الفلسطيني» تزعمها أبو موسى وأحمد جبريل، وكانت تضم الجماعات الفلسطينية الراديكالية المنشقة عن منظمة التحرير الفلسطينية. لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد السيد سليم، «السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية،» في: القرني وهلال، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية،** ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

(٥١) Yezid Sayigh, «Understanding Palestinian-Arab Relations: The Interventionist,» *Middle East International,* no. 297 (3 April 1987), pp. 17-18.

كما أن تدهور العلاقات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية قد فسح في المجال أمام قيام محور فلسطيني أردني - مصري عام ١٩٨٥ دعم من مبادرات السلام المنفردة التي كانت تخشاها سوريا. ومع ذلك نجحت جبهة الخلاص الوطني الفلسطيني في حرمان عرفات لبعض الوقت من تحقيق الإجماع الفلسطيني حول المفاوضات. غير أن الدول العربية، في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء في عام ١٩٨٩، كانت قد أعلنت تأييدها لعرفات والسير في طريق المفاوضات. وحتى أن السوفيات حلفاء سوريا قد ساندوا علانية رغبة منظمة التحرير في السلام، كما استعدت الولايات المتحدة لتطويق سوريا وإبطال معارضتها لمفاوضات السلام(٥٢).

ويمكن القول إن تدهور القوة السوفياتية. وانهيار الاتحاد السوفياتي قد أضعف الخيار العسكري لحل القضية الفلسطينية وتحرير الأراضي العربي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بما فيها الجولان، ولعل هذا ما دفع سوريا نحو التحرك تجاه البلدان العربية وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. كما أدى موقف سوريا من أزمة الخليج الثانية إلى تدعيم سياستها الجديدة التي أفضت إلى اشتراكها مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام. وقد حاولت سوريا أن تقود دول الطوق(٥٣) وتنسق معها في محادثات «مدريد» وأن تمنع الحلول المنفردة التي تتنافى مع شمولية الحل والتسوية التي تنادي بها سوريا. وإذا نجحت الأخيرة لبعض الوقت في التنسيق مع دول الطوق، إلا أن الأحداث التالية لمؤتمر مدريد للسلام أظهرت وجود سباق الأدوار والمسارات. فدبلوماسية «عرفات» السرية انتهت إلى اتفاق «أوسلو»، وعلى رغم تحفظات سوريا عليه، لم تقف في وجهه. فعندما انطلقت مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل على المسارات كافة بعد مؤتمر مدريد، كان الفلسطينيون قلقين من أن إسرائيل يمكن أن تحاول شد سوريا إلى سلام منفرد قد يضعف موقفهم، مما قد يجعل قضيتهم في طي النسيان(٥٤). لذلك جرت اتصالات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل أفضت إلى اتفاق «أوسلو». وعلى رغم ذلك لم تحاول سوريا أن تقف في وجه هذا الاتفاق حتى رغم اعتقاد الرئيس حافظ الأسد أنه كان اتفاقاً سيئاً للغاية بالنسبة للفلسطينيين ولكل الأطراف العربية(٥٥).

---

(٥٢) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢٥.

(٥٣) يقصد بدول «الطوق» تلك الدول العربية التي تحيط بإسرائيل وهي: سوريا، ولبنان، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية ومصر.

(٥٤) Muhammad Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» *Foreign Policy*, no. 96 (Fall 1994), p. 151.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

٢ ـ سوريا والعلاقات مع مصر

شكلت علاقات سوريا بمصر جانباً محورياً آخر في السياسة الخارجية السورية، سواء كان ذلك في موقف مصر «كحجر الزاوية» أو «نقطة الضعف» في المواجهة مع إسرائيل. فقد استطاعت سوريا في ظل البعث أن تقيم بالتعاون مع جمال عبد الناصر محوراً تقدمياً مشتركاً. وفي مطلع السبعينيات وبعد تسلم الرئيس حافظ الأسد زمام السلطة في سوريا، كان من شأن المصلحة المشتركة بين سوريا ومصر في استعادة الأراضي المحتلة ـ والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الانسجام العربي ـ أن تدعم تشكيل تحالف عسكري، جعل من حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ أمراً ممكناً، وفتح الآفاق أمام تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي سلمياً[٥٦]. إلا أن هذا التحالف لم يدم طويلاً فسرعان ما انفصمت عراه مع «السياسة التكتيكية» التي اتبعها الرئيس السادات في أثناء الحرب؛ والتي استغلتها إسرائيل لوضع ثقلها على الجبهة السورية، هذا بالإضافة لقبول السادات وقف إطلاق النار مع إسرائيل دون التنسيق مع سوريا أو موافقتها. فضلاً عن قيامه باتباع دبلوماسية تقوم على «الحل المنفرد» في أعقاب الحرب. وفي واقع الأمر فقد أدت هذه الدبلوماسية إلى انكشاف سوريا وضعف ثقلها الدبلوماسي[٥٧].

وهذا مما خيّب آمال سوريا من حرب تشرين الأول/اكتوبر في تحقيق تسوية سلمية شاملة وسريعة للصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالولايات المتحدة رفضت من جانبها أن تفرض مثل هذه التسوية على إسرائيل طالما أن الشريك الأساسي لسوريا في حرب تشرين على استعداد لقبول تسوية جزئية منفردة، بدءاً من اتفاقية فض الاشتباك الأولى (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤). وفي أعقاب اتفاقية فض الاشتباك الثانية (سيناء ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥) رفعت السعودية الحظر البترولي؛ الأمر الذي كان له أثر سلبي في قدرة سوريا التفاوضية، ومع ذلك ركز الرئيس حافظ الأسد على تعظيم مكاسب بلاده[٥٨] في مفاوضات فض الاشتباك على الجبهة السورية[٥٩]. ومع فقدان

---

(٥٦) عبد العزيز شحادة المنصور، «مصر وسوريا.. وصفحات من التاريخ المشترك،» الأهرام، ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧، ص ١٠.

(٥٧) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٥. ولمزيد من التفصيل انظر: Muhammad Hasanayn Haykal, *The Road to Ramadan* (New York: Quadrangle/New York Times Book Co., 1975).

(٥٨) كان الهدف الرئيسي للرئيس حافظ الأسد من ذلك إجبار الإسرائيليين على التراجع إلى الخلف في الجولان بأقصى قدر ممكن، دون أن يجعل من هذه المفاوضات أساساً للتسوية النهائية، ودعم موقفه التفاوضي من خلال أسرى الحرب الإسرائيليين وشن حرب استنزاف في الجولان، الأمر الذي أرغم إسرائيل على الإبقاء على مستوى التعبئة العامة باهظة التكلفة.

(٥٩) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٣٧.

الثقة في تحقيق موقف مشترك بين سوريا ومصر، رفض الرئيس حافظ الأسد الاشتراك مع الرئيس السادات في أية مفاوضات مع إسرائيل، لأن الرئيس الأسد يرى أن السادات قد شتت القدرة التفاوضية العربية بإظهار استعداده للتوصل إلى سلام بأي ثمن(٦٠)، وبالاعتراف علانية بإسرائيل، وهذا ما جعل الضغوط تتلاشى دون فرض تسوية شاملة، كما تلاشى معها أي حافز لإسرائيل للدخول في مفاوضات مع سوريا ومنظمة التحرير(٦١).

وعلى رغم هذه الظروف، استطاع الرئيس الأسد أن يخرج سوريا من عزلتها الإقليمية، وبفضل موقعه الإيديولوجي ووضع بلاده في الصراع العربي ـ الإسرائيلي حوّل سوريا إلى «دولة عربية قائدة» وجعلها «رأس حربة» في مواجهة «إسرائيل»، فضلاً عن أنه عزّز علاقات سوريا مع الدول العربية أكثر بكثير من وزنها النسبي في الوطن العربي(٦٢)، فنجده قد نجح في تحقيق قدر من الشرعية للقومية العربية، ودعم نفوذ بلاده على الساحة العربية، وهو ما بدا واضحاً في نجاحه بالحصول على دعم عسكري ضخم وإدانة اتفاقات كامب دافيد؛ التي كانت ضرورية لتحقيق هذا الدعم. وبدت سوريا، لبعض الوقت، أنها جذبت لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى سياستها، وتمثّل نجاحها الرئيسي في إظهار أن تسوية مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن تتقدم دون تعاون مع سوريا، وأن الأخيرة إذا لم تستطع أن تفرض السلام الذي ترغبه، فإن بإمكانها أن تحول دون قيام سلام يضر بمصالحها، أو بالحقوق العربية(٦٣).

إلا أنه مع عام ١٩٨٩ ومع التغيرات الدولية والإقليمية ومع ضعف الاتحاد السوفياتي وظروف سوريا الاقتصادية، اضطرت الأخيرة أن تعيد حساباتها، وأدخلت بعض التعديلات التكتيكية على سياستها، وبخاصة قبول عودة مصر إلى الصف العربي، بحيث تكون سوريا جزءاً من الإجماع العربي الذي بدأت بوادره تلوح في الأفق. فاستعادة سوريا لعلاقاتها العربية مع بداية التسعينيات يُعد أبلغ دليل على قدرتها على التكيّف وتخطي الصعاب. فهي بعد أن قامت بتوثيق علاقاتها مع دول الخليج العربي لتضمن تدفق المساعدات الاقتصادية، عملت على رأب الصدع في علاقاتها مع

---

(٦٠) أحمد يوسف أحمد، «خبرة المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية: إطار مقترح للتحليل،» ورقة قدمت إلى: **المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية**، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٦١) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

(٦٢) Moshe Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography* (New York: Weidenfeld and Nicholson, 1988), p. 83.

(٦٣) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٥٦.

مصر. وبفضل هذه الخطوة، كسبت سوريا تأييد قوة عربية هامة، لا تنافسها على زعامة منطقة المشرق العربي[٦٤]. وفضلاً عن ذلك، فقد استفادت من الدور المصري كوسيط بينها وبين الولايات المتحدة، لأن القيادة السورية أدركت، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، أن الولايات المتحدة تملك مفاتيح التسوية النهائية في الشرق الأوسط[٦٥]، ولذلك جاءت مشاركة سوريا مع الولايات المتحدة في قوات التحالف الدولي أثناء أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠/ ١٩٩١، لتخرج سوريا من عزلتها وتصبح أكثر قوة، كما تحسّن وضعها في منطقة نفوذها الإقليمية الفرعية؛ وبخاصة لبنان الذي استغلته سوريا لزيادة حجم دورها، ولصد إسرائيل[٦٦].

٣ ـ علاقات سوريا بلبنان والأردن والعراق

توضح السياسة السورية تجاه لبنان والأردن والعراق التوجه العربي لسوريا في صراعها مع إسرائيل، كما توضح تداخل المصالح السورية مع المصالح العربية، وتنظر سوريا إلى لبنان كدولة شقيقة لها استقلالها وتربطها بها ـ عدا عن علاقات القرابة والنسب ـ علاقات تاريخية وجغرافية خاصة. وقد عبّرت سوريا، في سياستها تجاه لبنان، عن رغبتها في التحكم بوجود الفدائيين الفلسطينيين في لبنان، وجعل لبنان بمثابة منطقة «حاجزة» أمام إسرائيل خشية وجودها في لبنان، بما يهدد الجناح الغربي لسوريا؛ الأمر الذي انتهى بأن أصبح لبنان إحدى دول «المواجهة». إلا أنه إثر نشوب الحرب الأهلية في لبنان في منتصف السبعينيات وانهيار الدولة وتنامي الوجود الفلسطيني فيها، ازداد نفوذ المارونية السياسية المناوئ للعروبة من ناحية، والتدخل الإسرائيلي من ناحية أخرى، الأمر الذي جعل سوريا تسارع في تلبية طلب «الشرعية» اللبنانية[٦٧] والدخول إلى لبنان للمساهمة في إنهاء الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي وإعادة الاستقرار فيه. حيث استطاعت، من خلال وجودها العسكري والدبلوماسي الدائم في لبنان، أن تحتوي الأزمة وبالتالي أن تحافظ على وحدة لبنان وعروبته، وتبعد شبح ومخاطر «البَلْقَنَة» والاختراق الإسرائيلي، وتمكنت إلى درجة كبيرة من إعادة تشكيل الأوضاع اللبنانية[٦٨].

---

(٦٤) ابراهيم الداية، **الأسد في الخطاب المصري: العلاقات السورية ـ المصرية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥)، ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٦٥) قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ٢٢٣.

(٦٦) بول س. نوبل، «النظام العربي: الضغوط والقيود والفرص،» في: القرني وهلال، محرران، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ص ١٤١.

(٦٧) دخلت القوات السورية إلى لبنان بناء على طلب من الشرعية اللبنانية وبموافقة جامعة الدول العربية لوقف المجازر الطائفية بين أبناء الشعب اللبناني وحفاظاً على وحدته ومنع تقسيمه.

(٦٨) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٦.

وقد أُضفيت على التدخل السوري في لبنان شرعية عربية، من خلال قمة الرياض (١٩٧٦)، وأصبحت القوات الموجودة في لبنان تسمى «قوات الردع العربية»، وإن كانت غالبية عناصرها وقيادتها سورية، وعادت فيما بعد لتكون سورية خالصة(٦٩). وهنا نشير إلى أن سوريا تنظر إلى لبنان بأنه «خاصرة سورية مليئة بالألغام والآلام»، لذلك كان هناك خليط من الأسباب والاعتبارات التي أملت على دمشق، التنبُّه واليقظة الدائمة، والسعي لاحتواء أية خلافات أو صراعات في لبنان، بسبب التدخلات الخارجية والاقتتال الطائفي الذي امتد أكثر من خمسة عشر عاماً عانى فيها لبنان العنف الدامي والدمار والخراب، وهذا ما دفع سوريا لتمارس دورها في «إنقاذ لبنان» في عملية تُعد أطول وأعقد عملية إنقاذ لبلد كان مشرفاً على الهلاك(٧٠). وفي الواقع، نجد أن سوريا هي التي تحملت مسؤولية احتواء عواقب الحرب الأهلية اللبنانية، وبخاصة حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) الدامية، بالسعي إلى إعادة «هَيْكَلَة» الدولة ومؤسساتها. وبالفعل، فقد توقفت المعارك بفضل قوات «الردع». وكان يمكن تجنّب الكثير من الويلات لولا أن المتغيرات الإقليمية، وخصوصاً اتفاقات «كامب دافيد» ومعاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية، عادت وانعكست على الساحة اللبنانية، بمحاولة النَّيْل من سوريا والضغط عليها، باعتبارها عارضت، بل اعترضت على تلك الاتفاقيات. وتمثلت ذروة الهجوم المنسق على سوريا في لبنان، بالغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ الذي كان من بين أهدافه فرض معاهدة صلح على لبنان أيضاً. وهذا ما دعا سوريا، مرة أخرى، لمواجهة الغزو وإسقاط اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ الموقع بين إسرائيل ولبنان، ودعم وتشجيع المقاومة الوطنية اللبنانية مادياً ومعنوياً، مما أدى إلى تراجع إسرائيل وانسحابها إلى ما أسمته «الحزام الأمني» دون أن تحقق أياً من أهدافها، بما في ذلك ضمان أمن المستوطنات في الجليل(٧١).

وكانت محصلة الدور المهم الذي قامت به سوريا في لبنان، أنها أنقذت الأخير من التفكك إلى دويلات طائفية، أو من أن يصبح «دُمية» بيد «إسرائيل» أو تابعاً يدور في فلكها، كذلك أنقذته من الهيمنة الغربية الأطلسية، ومن ثم كان إبرام اتفاق الطائف(٧٢) الذي أيدته سوريا وأشرفت على تنفيذه، والذي شكّل «جسر العبور» باتجاه

---

(٦٩) علا سيد عبد العزيز، «السياسة الخارجية للعراق على المستوى الإقليمي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥)، ص ١٤٩.

(٧٠) مجلة: الكفاح العربي (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، ص ١٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٧٢) عقد اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩ وأعطى وضعاً خاصاً لسوريا في لبنان بحكم الجغرافيا وبعض اعتبارات التاريخ، ونصت وثيقة الطائف على إقامة علاقات متميزة بين سوريا ولبنان اللتين تربطهما علاقات قرابة ونسب.

إعطاء اللبنانيين فرصة إعادة بناء الدولة. كما أن الدور السوري في لبنان قد حظي باعتراف المسؤولين الأمريكيين. وعلى سبيل المثال، فقد أكد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر على أهمية الدور السوري في المنطقة وفي إنهاء أزمة الخليج الثانية، واعترفا بوجود مصالح لسوريا في لبنان. وفي هذا الإطار سارعت الحكومة الأمريكية إلى تأييد الموقف السوري من إنهاء تمرد العماد ميشال عون وبسط السيطرة اللبنانية على بيروت الكبرى وباقي الأراضي اللبنانية[٧٣].

وفي إطار الدور السوري في الحفاظ على لبنان ذكر الرئيس حافظ الأسد أنه «لا مجال لتقسيم لبنان، ولا قدرة لأحد على تنفيذ التقسيم. ولبنان لا بد أن يكون مستقلاً بكل ما تعنيه الكلمة، ولسوريا مصلحة في وحدة لبنان واستقلال لبنان وازدهاره، لأن استقلال لبنان يوفر الطمأنينة والهدوء والأمن للمواطنين اللبنانيين، ويستجيب للعواطف الأخوية العميقة التي يحس بها السوريون بعامة. فالتقسيم ممنوع، ونحن نسير نحو الوحدة ونحو تنفيذ استقلال حقيقي...»[٧٤].

وفي هذا السياق، يمكن القول إن نجاح سوريا في إنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وتحقيق الوفاق الوطني والإصلاحات الدستورية وقيام المؤسسات الدستورية للدولة اللبنانية، وممارسة هذه المؤسسات مهامها، ما كان له أن يتم لولا الدأب السوري والتصميم على وحدة لبنان، بما يعود بالفائدة على لبنان وسوريا والأمة العربية. وبهذا الصدد، يقول الرئيس حافظ الأسد: «إن ما حققناه في لبنان من إنجازات، بعد أن يئس الكثيرون من شفائه وعودته سليماً معافى، يشكل رصيداً لنا وللأمة العربية، باستعادة وحدة الشمل ووحدة الطريق ووحدة العمل في الساحة العربية»[٧٥].

وما أكد ذلك، هو توصل لبنان إلى ما عرف باسم «الميثاق الوطني» الذي يؤكد فيه اللبنانيون على العلاقات التاريخية وروابط القربى القائمة بين سوريا ولبنان، وعلى وضع اتفاقات تجسد هذا التاريخ والعلاقات الأخوية والمصالح المشتركة. كما أن سوريا كانت قد أكدت، من خلال توقيعها على معاهدة «الأخوّة والتعاون والتنسيق» مع لبنان عام ١٩٩١، على استقلال لبنان. ولعل هذه المعاهدة هي أول وثيقة مشتركة بين سوريا ولبنان تؤكد على استقلال الأخير. وتأتي هذه المعاهدة على درجة كبيرة من

(٧٣) أحمد ثابت، «سوريا والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٧، العدد ١٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩١)، ص ٥٩.

(٧٤) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد**، الكتاب العشرون (دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٩٠)، ص ٨ ـ ١١.

(٧٥) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد**، الكتاب الثاني والعشرون، ص ٣٢.

الأهمية، فهي تمثل علامة بارزة في إطار المسيرة المشتركة لسوريا ولبنان، وترسم خطوطاً وقواعد لتنظيم العلاقات بينهما، بما يؤمن القوة والاستقرار للعلاقات السورية ـ اللبنانية، وبما يخدم مصالح البلدين.

وفي ما يتعلق بالسياسة تجاه الأردن، نشير أنه في حين كانت سوريا، تنظر للأردن قبل السبعينيات، على أنه «دولة مصطنعة» تم اقتطاعها من جنوب سوريا، نجد الأخيرة بعد تسلُّم الرئيس حافظ الأسد السلطة فيها، تخلّت عن الأنشطة المناوئة للنظام الملكي الهاشمي، بل فكرت في إدخال الأردن ضمن استراتيجيتها في مواجهة إسرائيل. فالأردن، من وجهة نظر سوريا، يمثّل ميزة عسكرية لها أهميتها في منع أي التفاف إسرائيلي ضدها. وفي هذا الإطار، قد حاولت سوريا، ونجحت لبعض الوقت، في أن تبعد الأردن عن القيام بأية محاولة لسلام منفرد مع إسرائيل. ولقد أعطى التفوق العسكري لسوريا وسيطرتها على منافذ الدخول البرية إلى الأراضي الأردنية من الشمال، ثقلاً للقيادة السورية، ومن ثم أغراها بالتحالف مع الأردن في السبعينيات من خلال بعض أشكال التكامل الاقتصادي والتعاون العسكري وتوحيد المناهج على الصعيد التربوي، ونجحت سوريا في احتواء الدبلوماسية الأردنية المنفردة[٧٦].

غير أن الأردن، رغبة منه في الخروج من إطار الاستراتيجية السورية، اتجه نحو العراق لموازنة النفوذ السوري، وانضم إليه في حربه ضد إيران، هذا في حين اتخذت سوريا موقفاً معاكساً وحمّلت بغداد مسؤولية اندلاع النزاع. ولم يصل الأمر بالأردن إلى هذا الحد فقط، بل سمح للعناصر الإسلامية المناهضة لسوريا، باتخاذ الأردن مركزاً لنشاطاتها ضد الأخيرة، ومع عام ١٩٨٠، بدأت حقبة من المواجهة العدائية بين سوريا والأردن، ولم تخفّ حدّتها إلا في أواخر الثمانينيات من خلال تحالف هش بينهما. إذ بدا الأردن بالنسبة لسوريا شريكاً لا يمكن التعويل عليه، ولكن لا غنى عنه على الجبهة الشرقية في مواجهة إسرائيل[٧٧].

لذلك نجد أن العلاقات السورية ـ الأردنية قد عاد إليها الدفء منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وظهور حاجة إلى التنسيق بين سوريا والأردن وباقي الأطراف العربية المعنية بعملية السلام. غير أنه إذا كان مؤتمر مدريد قد انطلق في ظل حديث عن التنسيق بين الأطراف العربية، فإن توقيع اتفاق أوسلو كشف عن سباق

(٧٦) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٧. انظر أيضاً: أحمد أبو الحسن زيد، «القمة السورية ـ الأردنية،» السياسة الدولية، السنة ٢٢، العدد ٨٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٦)، ص ١٤١ ـ ١٤٤، والوسط (لندن) (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١٠ ـ ١٥.

(٧٧) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦١٨.

المسارات وحرب الأدوار. فقد خسرت سوريا الأردن تماماً عندما وقع الأخير مع إسرائيل اتفاق صلح منفرد أنهى حالة الحرب بينهما. لهذا فقد كان توقيع الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي انطلاقة غاية في الإزعاج بالنسبة لسوريا. وأخذ الانزعاج السوري طابعاً أكثر علانية بعد تطلّع الأردن إلى لعب دور في تغيير الوضع القائم في العراق. ويبدو أن الأردن سارع في توقيع الاتفاقية الأردنية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٤ تحت تأثير المأزق الاقتصادي الذي يعانيه الأردن، وكذلك خوفه من ضعف الملكية الهاشمية إذا ما صعد الليكود لسدة الحكم في إسرائيل، وإذا ما بقيت السعودية رافضة للتصالح مع الأردن بعد أن مال الأخير نحو العراق في غزوه للكويت. فكل هذه الأمور حدت الملك حسين على البحث عن اتفاق مع إسحق رابين، على رغم معرفة الأردن غضب ورفض سوريا لمثل هذه التسوية(٧٨) التي جاءت بشكل اتفاق منفرد بين الأردن وإسرائيل. وهذا يؤدي إلى فرض شروط إسرائيلية على عملية السلام، وبالتالي تعزيز دور إسرائيل في المنطقة على حساب سوريا، وقد أذكت التسوية الأردنية ـ الإسرائيلية شكوك الأخيرة في أن إشراكها في عملية السلام سيخدم إسرائيل والولايات المتحدة لتغطية أولئك العرب الذين يريدون التوصل لصفقات منفردة مع إسرائيل(٧٩).

وبصفة عامة، إن الخلاف بين الأردن وسوريا يختصر في جوهره «صراعاً» بين مشروعين لمستقبل المنطقة، بين طموح دمشق لمستقبل تلعب فيه الدور الأهم على أساس الحجم السابق لكل دولة، ورغبة عمان في تغيير الخريطة السياسية وبناء تحالفات جديدة تعيد ترتيب دور كل دولة في المنطقة على أساس التسليم بأن لإسرائيل الدور القيادي فيها(٨٠).

أما **العراق** فتعتبره سوريا توأماً وعمقاً استراتيجياً لها في منطقة الهلال الخصيب، بقوته وثروته البترولية، ويحكمه أحد أجنحة البعث. وتنظر إليه سوريا كشريك في الإيمان بقضية الوحدة العربية وحليف طبيعي في مواجهة إسرائيل. إلا أنه مع قيام الحركة التصحيحية(٨١) في سوريا وتولي الرئيس حافظ الأسد زمام السلطة، حاولت سوريا أن تقيم تحالفاً عسكرياً مع العراق، غير أن الانشقاقات

---

(٧٨) Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» p. 160.

انظر أيضاً: الوسط (١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١٠ ـ ١١.

(٧٩) Muslih, Ibid., p. 161.

(٨٠) أعد هذا التحليل قبل تحسن العلاقات السورية ـ الأردنية إثر مشاركة الرئيس الأسد في تشييع جنازة العاهل الأردني الراحل الملك حسين في شباط/ فبراير ١٩٩٩.

(٨١) قامت الحركة التصحيحية في ١٦/ ١١/ ١٩٧٠ بقيادة الرئيس حافظ الأسد لتصحيح مسار الثورة.

الايديولوجية داخل الحزب ـ وبخاصة «الرفض العراقي» وتحدّيه لسوريا وشرعية القومية العربية ـ أدت إلى سيادة روح العداء بين البلدين وانعدام المودة، وراح العراق يحوك الدوائر ضد سوريا[٨٢]. غير أن زيارة السادات للقدس وتوقيعه اتفاقات كامب ديفيد، وما نتج عنها من تهديدات وخروج مصر من الصف العربي، جمعت هذه التهديدات من جديد بين سوريا والعراق، في قمة بغداد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، في شكل مشروع للوحدة لم يُكتب له النجاح، نتيجة تراجع النظام العراقي عن مبادئ ميثاق العمل القومي المشترك عام ١٩٧٨، فقد زج بالسجن وأعدم بعض الراغبين في التنسيق والوحدة مع سوريا[٨٣].

وتجدر الإشارة إلى أن التقارب السوري ـ العراقي، على أثر قمة بغداد، قد بدا في نظر الكثيرين من العرب على أنه تطور إيجابي يبشر بالكثير من الأمل على الساحة العربية، بحيث يمكن أن يسد ذلك التقارب بعضاً من الفراغ الاستراتيجي الذي سبَّبه الانسحاب المصري من إطار الجبهة العسكرية العربية في مواجهة إسرائيل[٨٤]. إلا أن ذلك الأمل لم يَدُمْ طويلاً، فسرعان ما توترت العلاقات بين سوريا والعراق بسبب اتهام الأخير لسوريا بمساعدة العناصر المناهضة للنظام العراقي وانتهاج سياسة من شأنها تهديد أمن العراق وتكامله الإقليمي[٨٥].

وبعد إخفاق ميثاق العمل القومي الآنف الذكر، نشبت الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكانت سوريا قد اعتبرت أن قيام العراق بحرب ضد إيران المعادية لإسرائيل، يُعدّ ضربة للنضال المشترك في مواجهة إسرائيل، وتبديداً للجهود العربية لتحرير الأراضي العربية المحتلة، ومن هذا المنطلق أدانت سوريا تلك الحرب ضد إيران[٨٦]. وبخاصة أن سوريا كانت قد أرسلت وفداً إلى بغداد قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، تنصح فيه النظام العراقي بعدم توريط الجيش العراقي في حرب لا فائدة منها. ولذلك لم يكن غريباً أن يوجّه العراق اهتمامه لمجابهة سوريا بمجرد توصله إلى وقف إطلاق النار مع إيران، مطالباً بإلغاء عضوية سوريا من جامعة الدول

---

(٨٢) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٦ ـ ٦١٧. انظر أيضاً: نيفين منير توفيق، «سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٢٠٩.

(٨٣) عبد المجيد، «الاستقطاب الدولي في منطقة شرق البحر المتوسط،» ص ٤٨.

(٨٤) أحمد، «السياسة الخارجية العراقية وجدلية العلاقة بين معطيات البيئة الداخلية وأداء الدور،» ص ٣٢٨.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٨٦) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٧.

العربية، ليس ذلك فحسب، بل ألقى العراق بثقله في تطورات الموقف في لبنان مدعماً القوى «الانعزالية» فيه بالمال والسلاح[٨٧]، حيث قام العراق بدعم تمرد العماد ميشال عون الخارج عن الشرعية اللبنانية التي تدعمها سوريا. وكان العراق يهدف من ذلك إلى إرباك سوريا وإضعاف وجودها في لبنان ومحاولة تهميش، أو التقليل من، دورها فيه. وكان أيضاً من بين الأهداف إنشاء مجلس التعاون العربي، مضاعفة الجهود لعزل سوريا عربياً والحيلولة دون حدوث تقارب سوري ـ مصري. فقد أظهر النظام العراقي عدم ارتياحه من بوادر تحسن العلاقات بين سوريا ومصر وليبيا، وبخاصة بعد لقاء الرئيسين حافظ الأسد وحسني مبارك في القاهرة قبل غزو العراق للكويت بفترة قصيرة. إلا أن التقارب السوري ـ المصري قد تم بالفعل كإحدى النتائج الإيجابية للإدارة السورية في أزمة الخليج الثانية. كما ساعد انهيار مجلس التعاون العربي سوريا بأن تظهر نفسها فاعلاً إقليمياً عربياً لا يمكن تجاهله[٨٨]...

وإذا كانت سوريا قد اشتركت في قوات التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، فلم يكن اشتراكها يعني قبول سوريا الدعم العسكري الأمريكي المتواصل لإسرائيل، لأنه يهدد بضرب القوة العسكرية العراقية التي تعتبرها سوريا عمقاً استراتيجياً وسنداً لها في المواجهة مع إسرائيل. وقد صرح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١٨/١٠/١٩٩٠ بأن القوات السورية المشتركة مع قوات التحالف الدولي لن تهاجم العراق حتى لو شنّت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على العراق، وذكر في حواره مع مجلة **نيوزويك** أن مهمة القوات السورية هي مهمة دفاعية محضة لحفظ السلام[٨٩]. ومن هنا حاولت سوريا بكل ما تستطيع، أن تحول دون تدمير إمكانات العراق الاقتصادية والعسكرية والسياسية. لذلك تسامت سوريا فوق كل الخلافات والإساءات التي وجهت إليها سابقاً والأضرار التي لحقت بها، ورأت مصالحها في مصالح العرب الآخرين وأمنها في أمنهم، فنبهت وحذرت بعقلانية ومودة من العواقب الوخيمة لغزو العراق للكويت[٩٠].

كما أن الرئيس حافظ الأسد، كان قد وجّه رسالة إلى الرئيس صدام حسين، قبل يومين من انتهاء المهلة التي حددتها الأمم المتحدة لخروج القوات العراقية من الكويت يرجوه فيها سحب جيشه من الكويت حرصاً على مصلحة الجيش والشعب

---

(٨٧) أحمد، المصدر نفسه، ص ٣٢٩. انظر أيضاً: عبد العزيز، «السياسة الخارجية للعراق على المستوى الإقليمي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠،» ص ١٥١.

(٨٨) ثابت، «سوريا والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية،» ص ٥٦.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٩٠) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد**، الكتاب الثاني والعشرون، ص ٣٠.

العراقيين، وجاء في تلك الرسالة: «... رغم ما بيننا، منذ سنوات عديدة، من خلافات في وجهات النظر وعلاقات غير ودية، آمل أن تتبدل إلى ما هو خير وأنفع لبلدينا ولأمتنا. فما نحن بصدده يفرض علينا أن نتصارح وأن نتبادل الرأي، فأي أذى يصيب العراق هو في نهاية الأمر، أذى يصيب بشكل من الأشكال سوريا والأمة العربية... إنّ حرصنا على العراق بأرضه وشعبه وجيشه، كحرصنا على أنفسنا، لأن العراق جزء غالٍ من أرض العرب وأمة العرب...»(٩١).

وتجدر الإشارة إلى أن سوريا كانت قد انتقدت بشدة غزو العراق للكويت وضمها بالقوة وإلغاء وجودها كدولة مستقلة وعضو في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة. وهذا ما لا تعتقد سوريا بأنه تصرف مشروع، ولا يحق للعراق أن يقدم عليه ولو من وجهة نظر وحدوية، لأن أسلوب القوة والعنف، كما ترى سوريا، ليس بالأسلوب الصالح والملائم لتحقيق الوحدة، بل هو سبب لوقف أي عمل وحدوي والنفور منه. وكان نتيجة عدم الانسحاب العراقي أن قامت قوات التحالف الدولي بعمل عسكري ضد القوات العراقية أطلق عليه «عاصفة الصحراء» أسفرت عن تدمير القوات العراقية إلى حد كبير وفرض عقوبات صارمة على العراق، مما كان له أثر سيئ على الشعب العراقي. فضلاً عن تدمير قدرات العراق وبنيته التحتية كما تعرّض لمحاولات تقسيمه، وسعى الملك حسين إلى لعب دور في ذلك، لكن جهوده لم تؤتِ ثمارها، لأن البيئة الإقليمية لم تسمح بمثل هذا التقسيم. فقد سارعت سوريا وشكلت مع إيران وتركيا لجنة ثلاثية تجتمع دورياً في دمشق وطهران وأنقرة كل ستة شهور، حيث أجمعت هذه الدول على الحفاظ على وحدة أراضي العراق.

وبهذا الصدد، كان عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري قد أشار إلى خطورة المشاريع المطروحة لتقسيم العراق، ومن تلك المشاريع كان هناك مخطط لتقسيم العراق إلى ثلاث دول: دولة في الوسط والجنوب ودولة في الغرب، ودولة في الشمال، أي تقسيمه على أساس مذهبي وعرقي، ثم إقامة اتحاد بين هذه الدول الثلاث المقترحة وطرف عربي آخر. وقد انزعجت سوريا جداً من هذه المخططات، وخشيت على وحدة العراق، لأن هذا المشروع أو المخطط إذا نجح، هو مشروع لتفكيك العرب قطراً قطراً على أساس مذهبي وعرقي. ولذلك وقفت سوريا في وجه مثل هذا المشروع، لأن وحدة العراق أرضاً وشعباً هي «خط أحمر» مرتبط بسلامة الأمة العربية وبمستقبلها(٩٢).

---

(٩١) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، الكتاب الحادي والعشرون** (دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٩١)، ص ٥.

(٩٢) حوار مع عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، في: **الوسط** (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ١٤ - ١٥.

٤ ـ العلاقات السورية ـ السعودية

عبّرت السياسة السورية تجاه السعودية عن سياسة الرئيس حافظ الأسد وتوجهه في التضامن العربي ورغبته في تعبئة الموارد العربية لتنفيذ الاستراتيجية السورية تجاه إسرائيل، على عكس أسلافه الراديكاليين . . .، كما أن الأسد قد طرح جانباً الخلافات الإيديولوجية حول الوحدة العربية، وأنهى الصراعات السورية مع السعوديين[٩٣].

وفي أعقاب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ شعرت سوريا أن من حقها أن تحصل على نصيب من عوائد البترول، نتيجة دورها الرئيسي في الحرب والتي كانت سبباً بارتفاع سعر البترول. وفي أواخر السبعينيات، كانت السعودية أكبر المشاركين في تمويل بلدان جبهة الصمود والتصدي[٩٤] التي تشكلت عشية توقيع السادات اتفاقات «كامب ديفيد». غير أن سلاح البترول الذي استخدمته السعودية وبلدان الخليج العربي في حرب تشرين الأول/ اكتوبر، أصبح من غير الوارد استخدامه مرة أخرى، حيث أدركت القيادة السورية بأن ما يحول دون ذلك هو علاقات السعودية بالولايات المتحدة. وفي المقابل، أدركت القيادة السورية مدى نفوذ السعودية لدى واشنطن الذي يمكن استغلاله في الصراع ضد إسرائيل وذلك من خلال القيود أو الضغوط الأمريكية على الأخيرة من أجل التفاوض مع العرب لتحقيق التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتوقعت السعودية من جهتها إحجام سوريا عن العودة إلى الحرب الإيديولوجية العربية ووضع حد للعناصر اليسارية الفلسطينية أو العناصر المتطرفة والموالية لإيران، ومع ذلك، فقد شاب العلاقات السورية ـ السعودية بعض الاضطراب، وبخاصة موقف سوريا من الحرب العراقية ـ الإيرانية، حيث عبّرت السعودية عن أسفها للتحالف السوري مع إيران. ولكن الأحداث التالية لأزمة الخليج الأولى وكذلك إقدام العراق على غزو الكويت واشتراك سوريا في إدارة أزمة الخليج الثانية، جددت ثقة السعوديين بقدرة سوريا على لعب دور متوازن «للخطر» العراقي. وشكّل إرسال قوات سورية إلى السعودية لمشاركة قوات التحالف الدولي لحل أزمة الخليج الثانية، خطوة باتجاه تحسين العلاقات السورية ـ السعودية[٩٥].

---

(٩٣) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٨.

(٩٤) انظر نص إعلان ومبادئ وأهداف ومؤسسات «الجبهة القومية للصمود والتصدي» في: يوسف ق. خوري، معد، المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧: دراسة توثيقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٩٥) ثابت، «سوريا والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية،» ص ٥٧.

كما أن التنسيق السوري ـ المصري ـ السعودي، أثار التساؤلات والاحتمالات حول استمرارية هذا التنسيق الذي تحوّل إلى نواة عربية إقليمية للتفاهم والحوار والتنسيق المشترك، تمخض عنه صدور «إعلان دمشق» القاضي بعمل ترتيبات لأمن الخليج العربي تشترك فيها سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي ما يتعلق بموقف السعودية من التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، نجد أن السياسة السعودية تقف مع التوجه الرئيسي لسوريا، في ما يتعلق بمحادثات السلام مع إسرائيل. فقد نجحت القيادة السورية في استقطاب القادة السعوديين لمنعهم من الوقوع في التصميمات الأمريكية ـ الإسرائيلية للمنطقة العربية، وكسب الدعم السعودي لتصوره بضرورة رفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل تعهدها بالانسحاب إلى الحدود الدولية قبل الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧[٩٦].

وفي الحقيقة، إن مفهوم السعودية بانتظار سوريا للتوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل، يبدو أنه تعهُّد صارم وثابت، وعلى خلاف الأردن، فالسعودية من غير المتوقع أن تتغير وجهة نظرها في وجه التحايل الأمريكي أو في مواجهة المشاكل الاقتصادية في الداخل. وهناك عوامل محلية تضغط على السعودية لانتظار سوريا وانتظار حل مسألة القدس في الانفتاح مع إسرائيل. مثل هذا العامل يعتبر بمثابة تشدد من جانب الحركة الإسلامية الأصولية في السعودية، قبل الدخول في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وكذلك لأن السعودية ترى أن الإسلام ظهر على تربتها، والملك هو خادم الحرمين الشريفين، لذا يشعر السعوديون أن عليهم الأخذ بعين الاعتبار أن مليار مسلم في العالم، منهم مليونا مسلم يحجون إلى مكة سنوياً. هذا كله يجعل السعودية تشعر بمسؤولية أخلاقية لتحرير الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، كما أن السلام على افتراض تحقيقه بين سوريا وإسرائيل، سيجعل من السهل أمام السعودية البحث عن حل يتعلق بالأراضي الإسلامية المحتلة، وأن ذلك سيساعد على تهيئة الأجواء أمام سلام رسمي بين السعودية وإسرائيل والدول العربية الأخرى في الخليج العربي[٩٧].

٥ ـ السياسة السورية وإيران

بدأت سوريا بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، بالتقرب إلى النظام الجديد في طهران واستطاع الرئيس الأسد أن يقيم جسور التحالف مع إيران. وهو التحالف الذي يحقق، من وجهة النظر السورية، ثلاثة أهداف رئيسية هامة: «فهو أولاً يؤثر في

(٩٦) Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» p. 160.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

الوضع السياسي والعسكري للعراق ويشكل عنصر ضغط على نظام صدام حسين، وهو ثانياً يسمح لسوريا بالتحالف مع طرف إقليمي غير عربي يمكنه مساعدة سوريا في مواجهة إسرائيل، انطلاقاً من رؤيته لإسرائيل باعتبارها عدوة للإسلام، وهو ثالثاً يهيىء لسوريا وضعاً متميزاً كوسيط بين دول المنطقة ـ وبخاصة دول الخليج العربي ـ والدولة الإيرانية ذات التوجهات الإسلامية المتشددة. بالإضافة إلى هذه الأهداف الثلاثة، فإن علاقات سوريا الوثيقة مع إيران لم تشكل خطراً سياسياً على الدور القيادي السوري، لأن إيران دولة غير عربية»[98].

ولهذه الأسباب مجتمعة، وقفت سوريا إلى جانب الثورة الإسلامية في طهران منذ يومها الأول، بعد أن أعلنت عداءها لإسرائيل ووقوفها إلى جانب النضال العربي ضد إسرائيل. وبهذا الصدد، يقول الرئيس حافظ الأسد: «إن شعبنا في سوريا يقابل بالتقدير والعرفان موقف إيران الثابت المؤيد لقضايانا، والذي يعتبر أن أهدافنا مشتركة في تحرير القدس الشريف وسائر الأراضي العربية المحتلة، وفي إنقاذ المسجد الأقصى والصخرة المشرفة وسائر المقدسات التي يستهدفها الاحتلال الإسرائيلي، ومقاومة الأطماع التوسعية الإسرائيلية في ديار العرب والمسلمين..»[99].

ويرى الباحث أن سوريا ساندت الثورة الإيرانية، لأنها رأت في المبادئ التي التزمتها الأخيرة، والشعارات التي رفعتها، انطلاقاً من رسالة الإسلام، أساساً متيناً لتعزيز العلاقات بين سوريا وإيران، وقد مارست سوريا سياستها على هذا الأساس، وعملت بدأب في سبيل تحقيق ذلك. وانطلاقاً من هذه السياسة المبدئية، جهرت سوريا بموقفها وتمسكت به، عندما نشبت الحرب العراقية ـ الإيرانية، ورأت أنها حرب لا مسوغ لها، ولا يستفيد منها إلا أعداء العرب والمسلمين. وموقف سوريا من تلك الحرب ليس فقط «مصالحها ومبادئها القومية» التي تؤمن بها والتزاماتها العربية التي تملي عليها توحيد الطاقات العربية في وجه إسرائيل لا في وجه إيران عدوة إسرائيل. وإن بدا للبعض موقف سوريا من الحرب العراقية ـ الإيرانية غريباً لوهلة، فإن مجرى الأحداث أكد صحة هذا الموقف. لذلك حالت سوريا بجهودها الدبلوماسية، دون تعبئة الوطن العربي مع العراق في حربه ضد إيران. هذا بالإضافة إلى وجود أمور عديدة تحكم موقف سوريا.. فهناك قضية «العداء» التقليدي مع العراق على قيادة المشرق العربي وكذلك على الزعامة التاريخية والشرعية لقيادة حزب البعث، كما يحكمه أيضاً حرص سوريا على بقاء علاقاتها الوثيقة مع إيران[100].

---

(٩٨) قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٩٩) سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، الكتاب العشرون، ص ١٥٧.

(١٠٠) ثابت، «سوريا والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية،» ص ٥٨.

من هنا، فقد أدت السياسة السورية المتسقة مع إيران إلى تزايد الاستياء من تحويل العراق للطاقات والإمكانات العربية من ساحة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد لقيت هذه السياسة ارتياحاً وترحيباً في إيران بل وتعاوناً اقتصادياً كان له كبير الأثر في إنعاش اقتصاد سوريا، في وقت كانت تتعرض فيه لضغوط اقتصادية غربية. كما أن سوريا لم تعارض دعم إيران للشيعة اللبنانيين في مواجهة المخططات الإسرائيلية والأمريكية في لبنان[١٠١]. إلا أنه على رغم ذلك كله، فقد عارضت سوريا احتلال إيران لأية أراضٍ عراقية، وعارضت كذلك خطط إيران الرامية إلى قيام نظام إسلامي في العراق، أو أن يتحول دعمها للجماعات الإسلامية في لبنان إلى نوع من الهيمنة على تلك الجماعات[١٠٢].

ومع ذلك استطاعت سوريا أن تجد صيغة مشتركة بينها وبين إيران، في ما يتعلق بمستقبل العراق، فقد عارضت سوريا وإيران أي مساس بوحدة العراق أرضاً وشعباً وأكدتا أن أمن الأخير هو أساساً مسؤولية أبنائه. ولذلك ساور سوريا وإيران قلق كبير من أن تمسّ وحدة العراق. إلا أنه يُلاحظ أن العلاقات السورية ـ الإيرانية بقيت ثابتة وقوية على رغم حقيقة أن دمشق وطهران اتخذتا مواقف مختلفة من قضايا جوهرية عديدة. ومن هذا القبيل، اتفاق الطائف الذي تم التفاوض عليه تحت رعاية جامعة الدول العربية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩، لرسم المستقبل السياسي للبنان، وكذلك «إعلان دمشق» في آذار/ مارس ١٩٩١ الذي توصل إليه وزراء خارجية سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي لصياغة ترتيبات عربية لأمن الخليج[١٠٣].

كما أن صفو العلاقات السورية ـ الإيرانية قد تعكّر بفعل عوامل كثيرة منها: معارضة إيران لعملية التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط لأنها تعتقد أنّ هذه العملية هي ممارسة عقيمة ومعيبة، لأنها تتم وفق شروط محابية، إلى حد كبير، لإسرائيل والولايات المتحدة. وتعتقد إيران أن حصيلة العملية ستُفضي إلى مزيد من الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على المنطقة[١٠٤]. هذا فضلاً عن اعتقاد إيران أنه كلما اقتربت سوريا من الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن ذلك قد يؤدي إلى الافتراق عن إيران وسياستها الإقليمية والدولية[١٠٥]. ويأتي في هذا السياق موقف دمشق الرافض

---

(١٠١) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٩.

(١٠٢) Yair Hirschfeld, «The Odd Couple: Baathist Syria and Khomeni's Iran,» in: Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, eds., *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks* (New York: St. Martin's Press, 1986), pp. 105-124.

(١٠٣) Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» pp. 158-159.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(١٠٥) الوسط، العدد ١٠٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ١٧.

لاحتلال إيران للجزر الإماراتية: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى كما جاء في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول «إعلان دمشق» الذي انعقد في دمشق أواخر عام ١٩٩٥، وتلا ذلك حملة صحفية إيرانية ضد سوريا على موقفها السابق وعلى التزامها بالتسوية السلمية للصراع مع إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أنه على رغم ذلك كان لدى كل من سوريا وإيران تقدير واضح للأولويات الاستراتيجية لكل منهما، فإيران التي استطاعت أن تكيّف نفسها بشكل لا بأس به مع مد وجزر السياسات الإقليمية، تقدر العوامل الاستراتيجية التي تكمن خلف قبول سوريا تحقيق سلام مع إسرائيل وعزمها على ضمان الاستقرار في لبنان(١٠٦). لذلك لم يكن هناك من يتوقع أن سوريا ستتخلى عن علاقاتها الخاصة بإيران حتى بعد توصلها إلى سلام مع إسرائيل. فسوريا بحاجة إلى إيران لمواجهة تركيا التي تثور معها نزاعات جدية حول مياه الفرات وحول إدعاءات الأخيرة بأن سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني (P.K.K.)، هذا فضلاً عن النزاع المؤجل حول ضم تركيا لواء الاسكندرون السوري عام ١٩٣٩ بمباركة فرنسية(١٠٧). أضف إلى أن حاجة سوريا إلى إيران أصبحت أكثر ضرورة في ضوء الاتفاق العسكري الذي وقعته تركيا مع إسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٦.

من هذا المنطلق، جاء البيان الختامي للجنة العليا السورية ـ الإيرانية؛ التي انعقدت في دمشق في الأول من آذار/مارس ١٩٩٦، ليؤكد أن العلاقات السورية ـ الإيرانية هي علاقات استراتيجية، وهي أمر لا يمكن لسوريا وإيران الاستغناء عنه، وهما توليان تعاونهما الوثيق أهمية كبيرة. هذا فضلاً على تأكيد البيان أن العلاقات السورية ـ الإيرانية مهمة للوقوف في وجه مشروع السيطرة الإسرائيلي على المنطقة(١٠٨). كما أن استمرار تطوير علاقات التعاون والصداقة بين سوريا وإيران هو البرهان الأكيد على مدى ما بلغته هذه العلاقات من عمق يخدم الرؤية المشتركة لكلا البلدين، في سبيل تدعيم مواقف التصدي لكل الأطماع، وبما ينعكس أولاً وأخيراً، على مصالح سوريا وإيران.

٦ ـ العلاقات السورية ـ التركية

أثرت الرؤية السورية للصراع العربي ـ الإسرائيلي في تحديد شكل علاقة سوريا بدولة الجوار الطبيعي غير العربية؛ تركيا. وفي الواقع، إن تاريخ العلاقات السورية ـ

(١٠٦) Muslih, Ibid., p. 159.

(١٠٧) Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, p. 58.

(١٠٨) البعث، ١٩٩٦/٣/١، ص ١.

التركية قد اتسم بقدر لا يستهان به من التوتر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى(١٠٩). أضف إلى ذلك، وجود أسباب تاريخية معقدة لشك عميق متبادل بين الأتراك والسوريين، منها تأييد تركيا قرار تقسيم فلسطين واعترافها بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وموقف سوريا من القضية القبرصية. ومما يزيد ذلك تعقيداً الإحساس العميق لدى السوريين باستلاب لواء الاسكندرون(١١٠)، الذي يُعد مشكلة كامنة في العلاقات السورية ـ التركية(١١١).

وفي عقد الثمانينيات تصاعدت حدة قضية مياه الفرات التي أفسدت العلاقات الثنائية بين سوريا وتركيا. فهذه الأخيرة تقوم باستخدام مقادير أكبر من مياه الفرات لخدمة مشروعاتها الإروائية وتوليد الطاقة، وبخاصة عبر مشروع «جنوب شرق الأناضول» (GAP). واعترافاً من تركيا بمخاوف سوريا بشأن تأثير ذلك في المحطات السورية لتوليد الطاقة الكهربائية، ضمنت تدفُّق حد أدنى من مياه الفرات إلى سوريا(١١٢).

ومما أساء للعلاقات السورية ـ التركية، قيام تركيا بإيواء مهاجرين سوريين ينتمون إلى منظمة «الإخوان المسلمين» التي كانت مسؤولة عن أحداث الاغتيال والتدمير في سوريا، على أن هذه المساعدة توقفت عام ١٩٨٦. وذلك لأن تركيا تتهم سوريا بدعم الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينية (أسالا (ASALA)) و«حزب العمال الكردي» (P.K.K.) الذي أقام بعض القواعد الخاصة به في وادي البقاع اللبناني. وكانت سوريا من جهتها قد أوضحت لتركيا أنها لا تستطيع حراسة الحدود السورية مع تركيا البالغة نحو ٩٠٠ كم، وبأن قواتها العسكرية مرابطة في الجنوب وفي لبنان، غير أن هذا التوتر ما لبث أن خفّت حدته بفعل التطورات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق. وفي هذا السياق، وجدت سوريا أنه ليس من الحكمة في شيء أن يستمر التوتر في علاقاتها مع جارتها في الشمال، في الوقت

(١٠٩) قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ٢٢١. انظر أيضاً: كمال كيريش، «تركيا والتكامل الاقتصادي في المنطقة،» في: سلامة أحمد سلامة، محرر، الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥)، ص ١٢٨.

(١١٠) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ٦٤.

(١١١) أندرو مانجو، «العلاقات السورية ـ التركية في بيئة إقليمية ودولية متغيرة،» الباحث العربي، العدد ٣٩ (تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٩. انظر أيضاً: كيريش، المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(١١٢) روبنس، المصدر نفسه، ص ٦٥.

الذي فقدت فيه دعم السوفيات لها، وفي الوقت الذي يستمر فيه الصراع مع عدو إسرائيلي قوي في الجنوب. لهذا، وعلى الرغم من اتباع تركيا سياسة مائية عدوانية حرمت سوريا والعراق من حقوقهما في مياه الفرات، فإن السوريين قرروا تلطيف الأجواء وتوحيد جهودهم الرئيسية نحو الجبهة الجنوبية(١١٣).

وفي مطلع التسعينيات ومع وقوع أزمة الخليج الثانية وتقارب مواقف سوريا وتركيا منها، حدث تطور كبير في العلاقات بين البلدين، عبر تبادل الزيارات بين وزيري خارجية البلدين في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٩١، وما تخللها من مباحثات تركزت حول قضايا ثنائية وإقليمية. ومن القضايا التي بحثها الوزيران في أنقرة في آذار/مارس ١٩٩١، وترتبط بشكل أو بآخر، بالأوضاع الإقليمية وترتيباتها في الشرق الأوسط:

١ ـ إعادة تأكيد الموقف الذي أعلنه البلدان وكذلك إيران قبل نشوب حرب الخليج بشأن الحفاظ على التكامل الإقليمي للعراق ووحدة أراضيه.

٢ ـ ضرورة تسوية أية مشاكل قائمة بين سوريا وتركيا لأهمية ذلك في تحقيق السلام الإقليمي، ومنها قضية مياه الفرات وأمن الحدود. وبخصوص الأخيرة شددت سوريا الإجراءات الأمنية المتخذة على حدودها. وأكد وزير الخارجية السوري فاروق الشرع «أن العلاقات السورية ـ التركية آخذة بالتطور، وتركيا المستقرة تشكل ضماناً لاستقرار المنطقة».

٣ ـ أطلعت سوريا الجانب التركي على «إعلان دمشق» الصادر في ٦/٣/١٩٩١ بشأن تشكيل قوة سلام عربية من سوريا ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج بعد تحرير الكويت(١١٤).

لكن ذلك لم يمنع تركيا من استغلال الوضع العربي المتردي وحالة التشرذم والانقسام التي خلفتها أزمة الخليج الثانية وحدوث فراغ في القوة بعد تدمير القوة العسكرية العراقية لمحاولة القيام بدور إقليمي في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن خفّ وزنها في منظمة حلف شمال الأطلسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفشلها في الانضمام للاتحاد الأوروبي(١١٥). وقد أدت الخطوات التي حققتها تركيا في التنمية إلى

---

(١١٣) قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ٢٢١.

(١١٤) جلال عبد الله معوض، «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني،» شؤون عربية، العدد ٦٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩١)، ص ٥٧.

(١١٥) شحاتة عوض محمد، «الرؤية السورية للمصالحة العربية،» ورقة قدمت إلى: المصالحة العربية: الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح: أعمال المؤتمر الثاني للباحثين الشباب، القاهرة، ١٤ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٩٤، تحرير محمد صفي الدين خربوش (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣٦٥.

اتجاهها نحو فاعلية دورها على المستوى الإقليمي للعب دور قوة إقليمية داخل أي إطار أمامها، ولم يكن أمامها ما يتيح هذا سوى الشرق الأوسط، فاتجهت إليه بمشروعاتها التنموية أحياناً، وبإثارة المشكلات مع الجيران في بعض الأحيان(١١٦). وفي هذا الإطار، وجدت تركيا في «سلاح» المياه أداة لاستخدامها لمقايضة العرب بالاقتصاد (النفط)، وصعّدت من ضغوطها على سوريا والعراق، وظهرت لأول مرة النيات العدوانية التركية في ما يتعلق بالسياسة المائية، وذلك في تصريحات الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال الذي أكد أن المياه الموجودة في تركيا هي ملك لها لا ينازعها فيها أحد، تماماً كما أن النفط في الأراضي العربية هو ملك للعرب(١١٧).

وبهذا، يبدو من الواضح أن العلاقات السورية ـ التركية هي نموذج للصراع على سوريا عبر دول جوارها، فتركيا لها مصلحة مؤكدة في تحقيق عملية السلام في الشرق الأوسط، وهي تتصور لنفسها دوراً محورياً في إطار نظام شرق أوسطي جديد. وهي في هذا الخصوص تحتاج إلى تليين المقاومة السورية عن طريق الضغط عليها تارة بمسألة دعمها للأكراد ـ كما تدعي تركيا ـ وبالتصعيد غير المبرر لقضية مياه دجلة والفرات تارة أخرى(١١٨)، وأخيراً باتفاقها العسكري مع إسرائيل.

ولعل هذا التصعيد التركي في قضية المياه ما دفع سوريا في شباط/فبراير ١٩٩٦، للتنسيق مجدداً مع العراق لمواجهة الإجراءات التركية في ما يتعلق بمشكلة مياه دجلة والفرات، الأمر الذي عبّأ الرأي العام العربي لدعم سوريا والعراق في حقوقهما التاريخية المشروعة من المياه. وتجلى ذلك باتخاذ جامعة الدول العربية في ١٤/٣/١٩٩٦ قراراً بدعم حقوق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، وكذلك مناشدة المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم أية مساعدات مالية لتمويل المشاريع المقامة على النهرين في الأراضي التركية، بالتوصل لاتفاق مسبق مع سوريا والعراق اللتين تشتركان مع تركيا في مياه حوضي دجلة والفرات(١١٩).

وهنا يثور السؤال لو أن النظام الإقليمي العربي في وضع قوي وفعّال، ولو أن

---

(١١٦) باهر محمد السعيد، «موقف تركيا من المصالحة العربية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

(١١٧) محمد، المصدر نفسه، ص ٣١٦.

(١١٨) انظر تعقيب نيفين مسعد على بحث: قزيها، «سياسة سوريا الإقليمية وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ٢٥٧.

(١١٩) كلمة د. عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية لندوة «المياه والحبوب والقرار السياسي» التي عقدت في القاهرة في الفترة ٣٠ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦.

هناك قدراً من التنسيق والتعاون، هل كان من الممكن أن تلعب تركيا على ورقة المياه بهذه الطريقة العدائية؟ ويترتب على ذلك سؤال آخر، هل يمكن تصور زيادة التعاون والتنسيق السوري - العراقي في مواجهة الضغوط التركية، وبما يؤدي إلى تضامن عربي حقيقي يدعم موقف البلدين في مواجهة هذه التحديات ويحول دون أي عملية «ابتزاز» تقوم بها تركيا؟

رابعاً: السياسة الخارجية السورية والبيئة الدولية

١ ـ العلاقات السورية ـ الأمريكية

اصطبغت الإيديولوجيا السورية الرسمية بشعور السوريين بأنهم «ضحية للإمبريالية الغربية» وهذا ما جعل سوريا إحدى دول العالم الثالث، التي تناوئ الاستعمار والامبريالية. هذا مع أن القوى الاستعمارية الغربية كانت قد تخلت عن دورها الاستعماري، وهو الأمر الذي حسّن علاقاتها الاقتصادية مع سوريا حتى بداية الستينيات. وقد جاء تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل لتحل محل الإمبريالية التقليدية، كنوع من العداء لسوريا منذ الخمسينيات، عندما تدخلت الولايات المتحدة لدعم إسرائيل وتدخلت في الشرق الأوسط ضد المصالح السورية. وقد أدركت النخبة السورية الجهود الرامية إلى الضغط على سوريا للدخول في سياسة الأحلاف المعادية للسوفيات، على أنها سياسة استعمارية جديدة، وكذلك المحاولات الرامية إلى حصار سوريا وإسقاط حكومتها الوطنية، من خلال التدخل الأمريكي إلى جانب بريطانيا ضد القوميين العرب في لبنان والأردن[١٢٠]. إلا أن سوريا قد صمدت في وجه تلك الضغوط، على الرغم من إنزال القوات الأمريكية في لبنان عام ١٩٥٨ وتحريك القوات التركية على حدودها الشمالية. بل ردت سوريا ومصر على السياسات الغربية بإعلان وحدتهما عام ١٩٥٨، لتعزيز سياستهما القومية المستقلة وقرارهما السير في ما عرف بـ «سياسة عدم الانحياز» وتوثيق العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، الذي أبدى تفهماً ودعماً لسياستهما الاستقلالية[١٢١].

ومن أمثلة أعمال العداء الأمريكية ضد سوريا: قيام «آرثر غولدبرغ» بإرجاء اجتماع مجلس الأمن الدولي حتى يتسنى لإسرائيل أن تتم احتلالها للجولان عام ١٩٦٧، والاستعدادات الأمريكية للتدخل إلى جانب إسرائيل ضد القوات السورية

(١٢٠) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢٠.

(١٢١) عمر كيلاني، «العلاقات السورية ـ الأمريكية: تفهم جديد لدور دمشق،» **شؤون الأوسط**، العدد ٢٩ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ١٣.

التي دخلت الأردن لمناصرة الفلسطينيين في مواجهة الأخير خلال أحداث «أيلول الأسود» عام ١٩٧٠، وكذلك إمدادات الأسلحة الأمريكية الضخمة لإسرائيل أثناء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، التي كان من شأنها ليس إعاقة التقدم السوري فحسب، بل شن هجمات مضادة وإحكام قبضتها على مرتفعات الجولان. وقد أدركت سوريا أن الولايات المتحدة تستخدم إسرائيل كوكيل لحماية المصالح الأمريكية وتربطهما علاقة عضوية لا عَرَضية. فالولايات المتحدة تُعد عمقاً استراتيجياً وشرياناً حيوياً لا يمكن لإسرائيل أن تستمر من دونه. ولكل ذلك، قامت سوريا في أعقاب حرب ١٩٦٧ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وإلى توثيق علاقاتها في المقابل، مع الاتحاد السوفياتي، الذي ندّد بعدوان إسرائيل وسارع إلى تقديم الدعم والمساندة العسكرية للدول العربية، وكان من نتائج ذلك أن ازدادت الشكوك العربية في السياسة الأمريكية[١٢٢].

وبعد تسلُّم الرئيس حافظ الأسد القيادة السياسية في سوريا، بدأت السياسة السورية تتسم بالهدوء والعقلانية، وتنحو لتصبح أكثر عمقاً وشمولاً في نظرتها وحركتها تجاه مختلف القضايا والأوضاع العربية والدولية بعيداً عن التوتر والانفعال. وتزامن ذلك مع سياسات الانفراج والوفاق على الصعيد الدولي[١٢٣]. وقد أدرك الرئيس الأسد، بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ما يمكن أن يحدثه التحدي العسكري العربي لإسرائيل في تلك الحرب وما أعقب ذلك من ظهور قوة البترول العربي من تأثير محتمل على التباين بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح إسرائيل، مما يعطي العرب ثقلاً أكبر تجاه الولايات المتحدة. واعتقد الرئيس الأسد بإمكانية أن تأخذ الأخيرة المصالح العربية في الحسبان وتضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، في سبيل حماية المصالح الأمريكية في المنطقة من مخاطر عدم الاستقرار الناتج عن استمرار الصراع العربي - الإسرائيلي[١٢٤].

ومن هنا أعادت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وقبلت وساطة هنري كيسنجر في مفاوضات فك الاشتباك مع إسرائيل في الجولان. وكان قد أُعلن عن عودة العلاقات الدبلوماسية السورية مع الولايات المتحدة خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي نيكسون لسوريا (١٥ حزيران/يونيو ١٩٧٤). وقد أشار الرئيس الأسد، في مؤتمر صحفي بعد تلك الزيارة أنه «.. يشكر الرئيس نيكسون على الجهود البناءة التي بذلتها الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق فصل القوات في مرتفعات الجولان، وسوريا تعلن استعدادها للاستمرار في التعاون مع الحكومة الأمريكية

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ١٤.
(١٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤.
(١٢٤) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢١.

لإرساء القواعد الثابتة للسلم العادل والدائم في «الشرق الأوسط»، لقد اتفقنا على توثيق الحوار والتعاون بين بلدَيْنا، من أجل تحقيق السلام العادل والدائم في منطقتنا والعالم، كما قررنا إعادة العلاقات الدبلوماسية بين بلدَيْنا على مستوى السفارة اعتباراً من اليوم. .»(١٢٥).

ومع تسلُّم الرئيس «جيمي كارتر» الرئاسة الأمريكية. ظهر شيء من التفاؤل في الأوساط العربية، لأنه كان قد خلق انطباعاً بأنه رئيس يحترم المبادئ ويدافع عن حقوق الإنسان. وكان كارتر قد انجذب لشخص الرئيس حافظ الأسد، وغض الطرف عن رفض الأسد لمقابلته في واشنطن(١٢٦). لأن الرئيس حافظ الأسد أصر على اللقاء في أرض محايدة(١٢٧). وكانت إدارة كارتر قد حاولت أن تشرك سوريا في مؤتمر دولي للسلام، اعتقاداً منها بأن سوريا تُعد بمثابة فاعل إقليمي رئيسي، يجب أخذ مصالحه بعين الاعتبار(١٢٨).

وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٧٧ عقد كارتر مؤتمراً صحفياً تقدم فيه بمقترحات لمعالجة قضية الشرق الأوسط، وتبع ذلك بيان صحفي مشترك أمريكي ـ سوفياتي في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ عن وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، سايروس فانس وأندريه غروميكو، الذي طلبت فيه الدولتان إعادة عقد مؤتمر جنيف للتفاوض على حل أساسي لكل جوانب معضلة الشرق الأوسط على أن تتضمن: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية، بما في ذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية طبيعية.

وقد لقي البيان ترحيباً من سوريا والدول العربية وعدد كبير من الدول الأوروبية، أما إسرائيل فقد رفضت هذا البيان، فتراجعت إدارة كارتر عن مضمون

(١٢٥) نقلاً عن: كيلاني، المصدر نفسه، ص ١٦.

(١٢٦) انظر: Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, p. 140.

(١٢٧) حصل هذا اللقاء بين الرئيسين الأسد وكارتر في ٩/٥/١٩٧٧ في جنيف، وألقى الرئيس الأسد في تلك القمة كلمة جاء فيها: «لقد جئنا إلى جنيف يحدونا أمل صادق بأن نجعل في لقائنا هذا، بجهودنا المشتركة، علامة بارزة في تاريخ العلاقات السورية ـ الأمريكية، وأن نحقق الهدف الرئيسي لهذا اللقاء، هدف العمل الجدي لإحلال السلام العادل في «الشرق الأوسط» الذي أعلنا، نحن وأنتم، رغبتنا في تحقيقه، ولا يخفى عليكم كم تأثرت العلاقات الثنائية بين دولتينا بالصراع القائم في منطقتنا، فعرفت هذه العلاقات مراحل هبوط نتيجة لشعورنا بأن الموقف الأمريكي من قضيتنا لم يكن يتلاءم مع مسؤوليات الولايات المتحدة كما نراها، فانعكس ذلك سلباً على مصالح الأمتين العربية والأمريكية. . ومحادثاتنا اليوم هي جهد مشترك إيجابي لمعالجة أسباب التباعد الذي تعرضت له علاقات بلدَيْنا».

(١٢٨) انظر: Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» p. 147.

بيانها مع الاتحاد السوفياتي. وظهر بعدها تردد كارتر وضعفه وتراجعه عن المبادئ التي كان قد أعلنها، وخصوصاً بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة وتوقيع اتفاقيتي «كامب ديفيد»، إذ ظهر جلياً تبنّي إدارة كارتر لوجهة نظر إسرائيل في ما يتعلق بعملية السلام[١٢٩]. لذلك كان لجهود الولايات المتحدة المستمرة في تقوية وتدعيم إسرائيل وتكريس انقسام الوطن العربي من خلال عمليات التسوية المنفصلة، أثرها السيئ في العلاقات السورية ـ الأمريكية، ولهذا سعى الرئيس الأسد جاهداً لإظهار أنه لا يمكن أن يكون للدور الأمريكي أية صدقية دون أخذ المصالح السورية بعين الاعتبار، في سبيل إنجاح الجهود الأمريكية لتحقيق السلام الضروري للاستقرار في المنطقة[١٣٠].

على النقيض من سياسة كارتر لم تسعَ إدارة ريغان لاستثناء سوريا من المبادرات الدبلوماسية الأمريكية، بل عاقبتها من خلال دعم القوة العسكرية الإسرائيلية وتغاضت، إلى حد كبير، عن المصالح السورية، لأنها نظرت إلى سوريا كعميل سوفياتي[١٣١]. لذلك جاءت موافقة الكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي، على غزو إسرائيل للبنان صيف ١٩٨٢، لتعبر عن رغبة أمريكية لمعاقبة سوريا على عنادها. كما استخدمت إدارة ريغان طائراتها وأسلحتها ضد القوات السورية والمقاومة الوطنية اللبنانية التي تدعمها سوريا، الأمر الذي وضع الطرفين على حافة الحرب، وبخاصة بعد أن عارضت سوريا اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ بين إسرائيل ولبنان، وتعرُّض القوات الأمريكية في لبنان لخسائر فادحة، ويبدو أن إخفاق القوات الأمريكية في تحقيق أهدافها، كان كافياً لإيضاح موقف الرئيس الأسد بأنه لا يمكن تجاهل المصالح السورية. كذلك حاولت سوريا استثمار مساعيها في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان للتأثير في وجهة النظر نفسها، وفحواها أنه بالتعاون مع سوريا يمكن أن يتحقق الكثير في الشرق الأوسط[١٣٢].

إلا أنه سرعان ما زاد التوتر في العلاقات السورية ـ الأمريكية، بسبب نهج إدارة ريغان واتهامها سوريا بالإرهاب. وقد استمر التأزُّم في العلاقات بين البلدين حتى نهاية ولاية ريغان الثانية، وتسلُّم الرئيس جورج بوش الرئاسة في مطلع عام ١٩٨٩. وتحاور مع سوريا على أساس الواقعية السياسية أكثر من الاعتماد على الايديولوجيا. لأن إدارة بوش التي عرفت كيف تجذب سوريا حتى قبل حرب الخليج الثانية، رأت

---

(١٢٩) كيلاني، «العلاقات السورية ـ الأمريكية: تفهم جديد لدور دمشق،» ص ١٧.

(١٣٠) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢١.

(١٣١) Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» p. 147.

(١٣٢) انظر: هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢٢. انظر أيضاً: Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, pp. 172, 174 and 192.

مصلحة ما لجذب سوريا لعملية السلام في الشرق الأوسط لأن مشاركتها أساسية من أجل الاستقرار والسلام الإقليمي(١٣٣). وفي هذا الوقت أُعلن عن انتهاء الحرب الباردة وتتالت الانهيارات في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، ثم وقع الغزو العراقي للكويت (٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠) وبدأ الحديث عن نظام عالمي جديد. وكان من نتيجة غزو الكويت أن وجدت سوريا والولايات المتحدة أنهما تتخذان الموقف نفسه ضد الغزو. وعلى خلفية هذا الموقف والتطورات الحاصلة، عُقدت القمة السورية ـ الأمريكية الثانية، في جنيف بين الرئيسين، الأسد وبوش، (٢٣/ ١١/ ١٩٩٠) ناقش فيها الرئيسان موضوع الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جوانبه المختلفة، وأكدا ضرورة إيجاد حل شامل، وبذل الجهود لتحقيق سلام شامل وعادل على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومنها القراران ٢٤٢ و٣٣٨، كما بحثا أزمة الخليج الثانية والوضع في لبنان، وأعرب الرئيسان عن اهتمامهما بتحسين هذه العلاقات(١٣٤).

ويبدو أن هذا الاهتمام بتحسين العلاقات الأمريكية ـ السورية كان من ضمن اهتمامات إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون الذي أشار في لقاء القمة مع الرئيس الأسد في جنيف (١٦/ ١/ ١٩٩٤) «أن لديه الرغبة في تحسين العلاقات مع سوريا، وهذا يتطلب بذل الجهود من أجل تحسين هذه العلاقات. وقد وجهنا وزيري الخارجية الأمريكي والسوري نحو مناقشة العلاقات بالتفصيل وبصراحة ووضوح.. كانت لدينا بعض الاختلافات عبر بعض السنوات مع سوريا حول بعض القضايا، واتفقنا على أمرين: أولهما، هو أننا إذا تمكنا من أن نبقي علاقاتنا على الثقة والعمل لحل سلمي في «الشرق الأوسط» هذا سيحسن علاقاتنا الثنائية، وثانيهما، هو أننا نحتاج إلى عملية نزيهة تقام بين وزارة الخارجية السورية ووزارة الخارجية الأمريكية، تمكنّا من تبادل المعلومات ورسم خطة محددة والتوصل إلى تعاون كامل..».

وفي الواقع أظهرت هذه القمة من خلال حديث الرئيسين «كلينتون والأسد» أن سوريا تدرك تماماً أن الاتحاد السوفياتي لم يعد موجوداً، وهي تبحث عن صديق كبير في النظام العالمي الجديد، وهذا الصديق هو الولايات المتحدة. وإذا كانت سوريا قد أعلنت في هذه القمة أن السلام الشامل هو خيارها الاستراتيجي، فإنها أعلنت عملياً أن الصداقة مع الولايات المتحدة هي أيضاً خيار استراتيجي بالنسبة إليها أيضاً، ولا يمكن اعتماد أحد الخيارين دون السير في الآخر. كما أثبتت هذه القمة أن ثمة تغيراً حصل في النظرة الأمريكية إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن ثمة تفهماً أمريكياً لدور سوريا ومكانتها على المستوى الإقليمي. وكلينتون نفسه أعلن أن سوريا هي

(١٣٣) انظر: Muslih, Ibid., p. 148.

(١٣٤) كيلاني، «العلاقات السورية ـ الأمريكية: تفهم جديد لدور دمشق،» ص ١٨ ـ ١٩.

«مفتاح السلام الشامل في المنطقة وأنها مدعوة إلى دور قيادي فيه». كما اعترف بالأهمية الحاسمة لسوريا في عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط، وبأهمية دورها الإقليمي. إلا أن هذا لا ينكر حقيقة أن الولايات المتحدة كلما حاولت الاستقلال بنظرتها، تحركت إسرائيل، عبر اللوبي اليهودي ومختلف التنظيمات الصهيونية في الولايات المتحدة، للضغط والحيلولة دون إقامة علاقات صداقة طيبة وقوية بين واشنطن ودمشق.

٢ ـ العلاقات السورية ـ السوفياتية ـ الروسية

أما الاتحاد السوفياتي، فقد كانت المصالح المباشرة وراء الانفتاح المتبادل الذي بدأ في منتصف الخمسينيات بين دمشق وموسكو، وليس الولاء الايديولوجي[١٣٥]، إلى أن غدا الاتحاد السوفياتي الشريك الدولي الرئيسي لسوريا؛ التي استطاعت، بمساعدته، أن تكسر الاحتكار الغربي للسلاح ومواجهة الضغوط الغربية المكثفة عليها، لذلك سرعان ما أدركت سوريا أن الاتحاد السوفياتي دون سواه، هو الدولة القادرة والراغبة في إمدادها بالسلاح والمعونات الاقتصادية، دون أن تتنازل سوريا عن التزاماتها القومية[١٣٦].

وقد تطورت العلاقات بين دمشق وموسكو سريعاً وتوسعت في عقد الستينيات. وكان التطور الأبرز في هذا الاتجاه، التأييد السوفياتي غير المحدود سياسياً واقتصادياً وعسكرياً للعاصمة السورية التي اتخذت خطاً راديكالياً. ومن تعبيرات الدعم السوفياتي لدمشق، اتفاقية بناء سد الفرات عام ١٩٦٦، والمساعدة في بناء وتوسيع عشرات المؤسسات الصناعية، والأهم إعادة بناء وتسليح المؤسسة العسكرية السورية التي تأثرت سلباً بنتائج العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ومما أدى إلى استمرار التحالف السوفياتي ـ السوري هو صراع سوريا مع إسرائيل التي تتلقى مساعدات غير محدودة من الولايات المتحدة، لذلك كانت سوريا تدرك أنها لا تستطيع الوقوف بمفردها دون مساندة قوة دولية عظمى. هذا على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي لم يحم سوريا في حرب ١٩٦٧ ولم يحدد طبيعة الضمانات التي قدمها لسوريا في أعقاب ذلك، إلا أن التحالف مع السوفيات كان له أثره الرادع الذي حدَّ من حرية إسرائيل على الحركة في مواجهة سوريا[١٣٧].

---

(١٣٥) فايز سارة، «سوريا وروسيا: عودة الروح،» شؤون الأوسط، العدد ٣١ (تموز/يوليو ١٩٩٤)، ص ١٦٥. انظر أيضاً: رولان لوم، «فشل الاستراتيجية السوفيتية،» السياسة الدولية، السنة ٢٧، العدد ١٠٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١)، ص ٢٠٣.

(١٣٦) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢٢ ـ ٦٢٣.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٦٢٣.

وحدثت النقلة الأهم في مسار العلاقات بين دمشق وموسكو عقب تسلُّم الرئيس حافظ الأسد القيادة السياسية عام ١٩٧٠، فتمّ تعزيز العلاقات بين الطرفين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية عبر عشرات الاتفاقيات، ومئات الخبراء والمستشارين الذين أرسلتهم موسكو إلى سوريا للمساعدة في تنمية قوتها العسكرية والاقتصادية، بل وتدعيم مكانتها السياسية على الصعيد الإقليمي. وهذا أمر كانت تجلياته واضحة في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ التي دخلتها سوريا ومصر ضد إسرائيل؛ ولا شك في أن الإمدادات العسكرية الضخمة من الأسلحة السوفياتية لسوريا قبل وأثناء الحرب، كانت السبب الرئيسي وراء ما حققته سوريا فيها من نجاحات[١٣٨].

وشهد النصف الثاني من السبعينيات تبدلات جيوسياسية مهمة في المنطقة، انطلاقاً من قيام مصر بطرد الخبراء السوفيات، والانفتاح المصري ـ السوري على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والحوار العربي مع أوروبا الغربية، والمؤتمر الدولي في جنيف (١٩٧٤)، واتفاقات الفصل على الجبهة الإسرائيلية ـ المصرية، ثم على الجبهة الإسرائيلية ـ السورية، واندلاع الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥)، والتدخل السوري هناك، كل هذه التطورات ساهمت في ظهور تباعد مشوب بالحذر بين دمشق وموسكو[١٣٩].

غير أن الرئيس الأسد كان قد أبدى رغبته باستمرار التحالف مع السوفيات[١٤٠]، سائلاً إياهم المزيد من الأسلحة والمساعدات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه لم يذعن للمطلب السوفياتي بالتخلي عن دخول القوات السورية إلى لبنان والصراع مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ذات الوقت أشار الرئيس الأسد لموسكو أنه قد يحد من الوجود السوفياتي في سوريا ويحسن علاقاته مع الولايات المتحدة[١٤١]. وقد وصف الرئيس الأسد أن علاقاته مع السوفيات (أنها كالاختلافات بين الأصدقاء، وأن سوريا لها الحق في الدخول في صداقات أخرى مع العالم)[١٤٢].

ولكن سرعان ما تغير ذلك التباعد والفتور في علاقات دمشق بموسكو، ليظهر بمثابة «سحابة صيف» عقب زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس (١٩٧٧)

---

(١٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٢٣.

(١٣٩) سارة، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١٤٠) لمزيد من التفصيل عن تصور الرئيس الأسد للعلاقات السورية ـ السوفياتية، انظر: حديث الرئيس الأسد لرؤساء الصحف المصرية خلال زيارته لمصر في: الأهرام، ٦/٥/١٩٩٠، ص ٣.

(١٤١) انظر: Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, p. 135.

(١٤٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٥.

وتوقيع اتفاقيتي «كامب ديفيد» (١٩٧٨) والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية (آذار/مارس ١٩٧٩). وقد قوبلت جميعاً بالإدانة والمعارضة من دمشق وموسكو، مما أعاد التقارب بين العاصمتين، بل أدخل عليه تطوراً نوعياً، عبرت عنه معاهدة «الصداقة والتعاون» السورية ـ السوفياتية (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠). وقد شملت بنود المعاهدة جوانب مختلفة في السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية، وذهبت في شموليتها إلى تغطية الوجود السوري في لبنان. كما قامت موسكو بتزويد دمشق بأنظمة جديدة ومتميزة من الأسلحة، وبخاصة الصاروخية؛ منها صواريخ «سام ـ ٥» عام ١٩٨٢ وصواريخ «إس إس ـ ٢١» البعيدة المدى عام ١٩٨٣، كما عوضت موسكو دمشق الخسائر التي أصابت القوات السورية خلال تصديها للاجتياح والعدوان الإسرائيليين في لبنان عام ١٩٨٢[١٤٣].

وفي مقابل ذلك، حصل الاتحاد السوفياتي على التسهيلات التي شكلت جسراً لنفوذه في المنطقة ودوراً حيوياً في سياسة الشرق الأوسط رغم سعي الولايات المتحدة لإبعاده عنها. وقد زادت أهمية الدور السوري بالنسبة للاتحاد السوفياتي، الذي خسر مصر منذ بداية السبعينيات. وحقيقة الأمر، أن سوريا قد نجحت، إلى حد بعيد، في استغلال تنافس القوتين العظميين في تدعيم قدراتها بما يفوق كثيراً مواردها المحدودة[١٤٤].

وعلى رغم أن العلاقات السورية ـ السوفياتية لم تكن متكافئة، إلا أن سوريا لم تسمح لوجهات النظر السوفياتية بالتأثير في قراراتها المصيرية، فقد قاومت الضغوط السوفياتية في مناسبات عديدة[١٤٥]. فالكثير من المبادرات والقرارات السورية[١٤٦]، في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، تم اتخاذها على الرغم من التحذيرات السوفياتية، كما تجاهلت سوريا اعتراض السوفيات على صراعها مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٦. وكان مصدر الخلاف الرئيسي في العلاقات السورية ـ السوفياتية، هو شعور سوريا بعدم رغبة السوفيات بالتعهد بتقديم العون لها كما تفعل الولايات المتحدة مع إسرائيل. مع ذلك أرادت سوريا أن تكون الشريك العربي الرئيسي للسوفيات؛ الذين كانت لديهم الرغبة في علاقات أعمق، وبخاصة بعدما خشي السوفيات أن تنقلب عليهم سوريا، كما فعل السادات، إذا ما استجابت الولايات المتحدة لمطالبها، كما أحس السوفيات بتجاهل سوريا لمصالحهم على مستوى المنطقة بشكل عام.

---

(١٤٣) سارة، «سوريا وروسيا: عودة الروح،» ص ٦٧.

(١٤٤) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢٣ ـ ٦٢٤.

(١٤٥) انظر: Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, pp. 135-148.

(١٤٦) من قبيل هذه المبادرات والقرارات: تأمين الغارات الفدائية ضد إسرائيل والتدخل السوري في الأردن عام ١٩٧٠، والتدخل السوري في لبنان عام ١٩٧٦ وتوطيد العلاقات السورية مع الثورة الإسلامية في طهران... وغيرها.

غير أن أهمية سوريا بالنسبة للسوفيات تضاءلت مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وانخفاض حدة المنافسة بين القوتين العظميين[١٤٧]، وتزايد الروابط بين السوفيات وبعض بلدان الشرق الأوسط[١٤٨]. كما أن إحجام السوفيات عن مساندة سوريا في صراعها مع إسرائيل جعل القيادة السورية تقلل من قيمة المعاهدة السورية ـ السوفياتية. لكن على رغم ذلك ظل الاتحاد السوفياتي شريكاً لا يمكن لسوريا الاستغناء عنه، بوصفه مصدرها الرئيسي للسلاح[١٤٩].

أما التعبير عن التغيرات النوعية في سياسة موسكو وعلاقاتها مع دمشق في ظل غورباتشوف، فقد ظهر في محاولة الكرملين التأثير في سياسة دمشق وتوجهاتها، لإجراء تحولات تتناسب مع نظرة موسكو إلى نسق العلاقات الإقليمية والدولية التي جرى تبنيها، وفقاً للرؤية الإصلاحية لغورباتشوف التي عرفت بـ «المصارحة وإعادة البناء»، وكان ذلك في عداد الموضوعات التي تناولتها محادثات الرئيس الأسد مع غورباتشوف، أثناء زيارته لموسكو في نيسان/ ابريل ١٩٨٧، ومنها عقد مصالحة سورية ـ عراقية. وبعدها حاولت موسكو إقناع القيادة السورية إدخال تعديلات على شعار «التوازن الاستراتيجي»[١٥٠] الذي طرحته سوريا في مواجهة إسرائيل بحيث يشمل جوانب أخرى إلى جانب النسق العسكري ـ التسليحي[١٥١].

أما الاستجابة السورية لإشارات موسكو وطلباتها فقد كانت محدودة جداً، بل ربما تم تجاهل الكثير منها، وهو أمر جعل موسكو تلجأ إلى خطوات ضغط[١٥٢] عملية على سوريا، مما فرض تدنياً في العلاقات بين موسكو ودمشق. ووصول تلك

---

(١٤٧) انظر: لوم، «فشل الاستراتيجية السوفيتية،» ص ٢٠٣، وهنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢٤ ـ ٦٢٥.

(١٤٨) حيث أقام الاتحاد السوفياتي علاقات دبلوماسية مع الكويت (١٩٨٣) ومع عمان والإمارات العربية (١٩٨٥) ومع السعودية والبحرين (١٩٩٠) أثناء أزمة الخليج الثانية، التي استغلها الاتحاد السوفياتي أيضاً لتحسين علاقاته مع أكثر جاراته أهمية في آسيا الوسطى وهي تركيا، وأبرم اتفاقية صداقة وتعاون مع أنقرة (آذار/مارس ١٩٩١).

(١٤٩) انظر حديث الرئيس الأسد لرؤساء الصحف المصرية أثناء زيارته لمصر في: الأهرام، ٦/٥/ ١٩٩٠، ص ٣.

(١٥٠) تعد نظرية التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل عنصراً رئيسياً في نظرية الأمن القومي السوري، وتتمثل هذه النظرية بضرورة أن تصل سوريا إلى مستوى متساوٍ في القوة العسكرية مع إسرائيل، مما يتيح لها التنافس معها بمفردها في ميدان المعركة، وحتى تدافع عن نفسها أمام هجوم إسرائيلي محتمل، وحتى تتمكن مستقبلاً من التغلب على إسرائيل ومن إقرار سلام عادل في المنطقة طبقاً لوجهة النظر السورية.

(١٥١) Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, pp. 177-183.

(١٥٢) من هذه الخطوات: سحب الخبراء والمستشارين السوفيات وكذلك تراجع موسكو عن موقفها التقليدي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي والتسوية، وموضوع العلاقات مع إسرائيل وهجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي. . . وغيرها.

العلاقات إلى حافة القطيعة، لولا بقية من ترتيبات كانت دمشق قد اتبعتها في علاقاتها مع موسكو؛ ومنها متابعة بعض الشركات السورية تنفيذ عقودها الإنشائية، والاستمرار في تصدير سلع وبضائع سورية للاتحاد السوفياتي، تنفيذاً لاتفاقيات سابقة، كانت في إطار إيفاء الديون، أو صفقات جديدة تم التعاقد عليها، إلا أن ذلك الفتور في العلاقات مع موسكو الذي ترافق مع نهاية الحرب الباردة وانكفاء الوريث الروسي لمعالجة جراحه الداخلية؛ لم يمنع السوريين من محاولة إعادة تنشيط الدور الروسي السياسي في المنطقة، في محاولة منهم، لإقامة مستوى معين من التوازنات. وفي هذا الإطار برزت استجابة روسيا الاتحادية عام ١٩٩٣، عندما أكد دبلوماسي روسي «ان هدفنا الرئيسي يبقى المشاركة النشطة في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، باعتبارنا أحد راعيي محادثات السلام»[١٥٣].

وقد بدا واضحاً أن روسيا الاتحادية، وريثة الاتحاد السوفياتي، أخذت تستفيق من صدمة التطورات الدرامية التي شهدتها الدول التي كانت تنضوي تحت راية الاتحاد السوفياتي، والتي عرفت، فيما بعد برابطة الدول المستقلة. وربما دفعها إدراك حالة «التهميش» التي آلت إليها الدولة العظمى والمشكلات التي تعانيها، ولا سيما سياسياً واقتصادياً، إلى التحرك نحو المحيط الدولي، إحياء لعلاقات قديمة أو بحثاً عن علاقات جديدة وخصوصاً بعد سقوط أوهام الاعتماد على مساعدة الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة، لجعل روسيا الاتحادية تتغلب على مشكلاتها. وفي سبيل استعادة مكانتها «الشرق أوسطية» وضعت روسيا إطاراً عاماً لمساعيها، لا يخرج عن الاتجاهات التقليدية. وهي أولاً الدور السياسي ومحوره المشاركة الفاعلة في تسوية الصراعات في الشرق الأوسط[١٥٤]، ثم المجال الاقتصادي، وأساسه تطوير حجم التبادل التجاري مع أسواق المنطقة ومؤسساتها، والعمل على إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، وأخيراً المجال العسكري، ويشمل مبدئياً موضوع التسلح وقطع الغيار والتقنيات، وربما يمتد إلى موضوع المستشارين والخبراء[١٥٥].

وعلى العموم، نشطت الجهود الروسية في الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ في الاتجاهات الثلاثة معاً. وفي مثال العلاقات مع سوريا، جرت محادثات للوفود الروسية في دمشق تناولت مختلف المجالات المشار إليها. وقد أوضح أولينغ سوسكوفيتش نائب رئيس الوزراء الروسي، الذي زار دمشق في نيسان/ابريل ١٩٩٤ مع وفد يضم

---

(١٥٣) سارة، «سوريا وروسيا: عودة الروح،» ص ١٦٨ - ١٦٩.

(١٥٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: جمال علي زهران، «الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي،» السياسة الدولية، السنة ٣١، العدد ١٢٢ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥)، ص ٤٨ - ٥٩.

(١٥٥) سارة، المصدر نفسه، ص ١٦٩.

عشرين خبيراً في السياسة والاقتصاد والشؤون العسكرية، أن زيارته تهدف إلى تطوير العلاقات بين البلدين، وأنها جاءت بعد قرار من الرئيس الروسي بوريس يلتسن لتطوير العلاقات مع سوريا. وربما في هذا الإطار كانت زيارة سوسكوفيتش في النصف الثاني من عام ١٩٩٤، حيث اصطحب معه للعاصمة السورية وفداً كبيراً من الخبراء في المجالات كافة، وقد بحث الوفد مع المسؤولين السوريين مختلف جوانب العلاقات بين موسكو ودمشق، وكان المدخل الأساسي، الديون العسكرية المترتبة على التسليح السوفياتي لسوريا في السبعينيات والثمانينيات، وتقدر بعشرة مليارات دولار، ورثتها روسيا الاتحادية عن الاتحاد السوفياتي. وأشار كبير المفاوضين الروس أن الزيارة تأتي في إطار الرغبة الروسية في استثمار الديون لإقامة علاقات تعاون اقتصادي ومشاريع مشتركة. وفي أثناء هذه الزيارة تم التوقيع على عدة اتفاقات مع سوريا كان أهمها «اتفاق التعاون الفني والعسكري» الذي وصفه الروس بأنه الأول من نوعه في علاقات روسيا الاتحادية مع سوريا. كما تم الاتفاق على توقيع الطرفين اتفاقات تتعلق بحماية الاستثمارات وتجنّب الازدواج الضريبي بين البلدين. وتندرج في هذا السياق نفسه، زيارة رئيس الأركان الروسي الجنرال ميخائيل كوليستنيكوف إلى دمشق في حزيران/يونيو ١٩٩٤، والذي تناولت محادثاته موضوعات عسكرية شملت تزويد سوريا أسلحة دفاعية وأجهزة رادارية وقطع غيار[١٥٦].

وقد جاءت هذه المحادثات العسكرية بين موسكو ودمشق، وكذلك اتفاق التعاون العسكري والفني بين الطرفين، في وقت كانت فيه سوريا بأمسّ الحاجة إلى حليف يدعم قدراتها العسكرية، بعدما فقدت حليفها الاستراتيجي الذي تمثل بالاتحاد السوفياتي السابق، والذي كان بالنسبة لها يمثل أحد بدائل تقليص مساحة الهيمنة الغربية. لكن انهيار الاتحاد السوفياتي واتجاه وريثته روسيا الاتحادية إلى التحالف الكامل مع الغرب، قلّص، إلى حد كبير، مساحة المناورة المستقلة أمام سوريا ومعظم الدول العربية، التي تدهورت مكانتها في النسق الدولي من ناحية وفي إطار منظومة العالم الثالث من ناحية أخرى، وانخفضت قدرتها على التأثير في المتغيرات الدولية وقلّت أهمية قضاياها في جدول أعمال النسق الدولي[١٥٧]، لكن على رغم ذلك كله، تحاول سوريا وكذلك روسيا إحياء الروابط التي جمعت بينهما لعدة عقود سابقة.

وفي الواقع ان مجمل هذه التطورات التي عايشتها العلاقات الروسية ـ السورية قد أثبت أن حاجة دمشق إلى موسكو لا تقل عن حاجة الأخيرة للأولى، ويأتي ذلك في إطار «توازن المصالح»، حيث إنه لكل من سوريا وروسيا الاتحادية مصالح مباشرة

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(١٥٧) محمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر والفرص)،» السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٨ (نيسان/ابريل ١٩٩٢)، ص ١٥٥.

ومشتركة في عدم قطع علاقاتها، وهذا ما يؤكد الرصيد التاريخي للعلاقات التي ربطت بين البلدين، والتي يصعب الفكاك منها ومن تأثيراتها.

خامساً: دور المؤسسات الرسمية السورية في عملية صنع السياسة الخارجية

تُعد سوريا إحدى الدول التي تأخذ ببعض أسس النظام البرلماني الحديث، حيث يتولى رئيس الجمهورية فيها السياسة الخارجية، أما رئيس الوزراء فلا يمارس أي نشاط ملحوظ في مجال السياسة الخارجية على رغم مسؤوليته[(١٥٨)] عنها. وبحسب الدستور السوري ذي النزعة الرئاسية، فإنه لا يمكن عزل رئيس الجمهورية عن عملية اتخاذ القرار السياسي، فهو طبقاً للمادة (٩٤) من الدستور، يقوم بوضع السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها بالتشاور مع مجلس الوزراء. وطبقاً لهذا النص، يمكن القول إن السياسة الخارجية السورية يتولاها رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. بينما لا تتعدى مهمة السلطة التشريعية حسب (م٧١) من الدستور، مناقشة سياسة الوزراء وإقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بسلامة الدولة، ومن هذه الاتفاقات ما تعلق منها بالمسألة المائية.

١ ـ مؤسسة الرئاسة

يوضح الدستور السوري الدائم (١٩٧٣) أن سوريا تأخذ بالنظام الرئاسي الذي يقوّي سلطات رئيس الجمهورية ويركز كل المسؤوليات في يده، لأن رئيس الجمهورية هو «حجر الزاوية» فيه، فضلاً عن كون الرئيس هو الأمين العام للحزب ـ القائد للدولة والمجتمع، وسلطاته واسعة جداً: فهو يملك حل مجلس الشعب (م١٠٧)، والتشريع في غير دورات انعقاده (م١١١)، ورد القوانين (م١٠٨ من النظام الداخلي لمجلس الشعب)، وهو القائد العام للجيش والقوات المسلحة (م١٠٣)، كما تحدد (م٩٧) تفاصيل دور رئيس الجمهورية، وتنص على أنه «لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء، وفي هذه الجلسات يجري تقرير السياسة العامة للدولة في مختلف النواحي، ومنها التعامل مع تركيا بخصوص المسألة المائية». ويؤكد الدستور السوري حق رئيس الجمهورية في تعيين نائب له أو أكثر، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم، وكذلك حقه في تعيين رئيس مجلس الوزراء

---

(١٥٨) يذكر، أنه على رغم أخذ سوريا ببعض أسس النظام البرلماني كثنائية السلطة التنفيذية؛ بمعنى الفصل بين منصبي رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، إلا أن هذا الفصل لا يواكبه تمتع رئيس الحكومة بالسلطة أو المسؤولية الأولى في الحكم وفي صنع السياسة طبقاً لجوهر النظام البرلماني.

ونوابه والوزراء وإعفائهم من مناصبهم (م٩٥)، وإعلان حالة الحرب (م١٠٠)، وإعلان حالة الطوارئ ويلغيها بموجب أحكام (م١٠١) من الدستور[١٥٩].

يتضح مما سبق أن رئيس الجمهورية له اختصاصات أصيلة أقرها الدستور، جعلته يشارك السلطتين التنفيذية والتشريعية، بل إن المادة (١٠٧) أشارت إلى دوره إزاء السلطة التشريعية، حيث أجازت له حل مجلس الشعب عند الضرورة بعد استفتاء الشعب. كما يلاحظ أن رئيس الجمهورية، باعتباره مستفتى عليه شعبياً، هو خارج الرقابة والمساءلة البرلمانية، وهو ما يجعل رسم السياسة العامة أمراً شائعاً بين جهتين، إحداهما خارجة عن نطاق المساءلة البرلمانية، والأخرى خاضعة لها[١٦٠].

شخصية الرئيس حافظ الأسد ودوره

قبل الحديث عن شخصية الرئيس حافظ الأسد ودوره في صنع السياسة الخارجية لا بد من الإشارة إلى أن الإطار السياسي السوري قد تأثر بالبيئة الخارجية إلى حد بعيد. فهو نتاج لحزب قومي وجيش عقائدي بسبب الصراع مع إسرائيل[١٦١]. وقد تطور هذا الإطار ليجعل من سوريا دولة تهيمن عليها مؤسسة الرئاسة القوية، التي تستند إلى عدة أعمدة سياسية هي: حزب البعث، الجبهة الوطنية التقدمية، المؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى البيروقراطية الوزارية. ويشكل قادة هذه المؤسسات الطليعة أو النخبة التي يقودها الرئيس الأسد، صاحب القرار الرئيسي، ويستشيرها في عملية صنع القرار[١٦٢]. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن الرئيس الأسد يتمتع بشخصية قوية وسلطة نافذة في إطار النخبة السورية، ومن هنا لم يكن غريباً أن تكون للرئيس الأسد بصماته على السياسة الخارجية السورية، سواء ما تعلق منها بالصراع مع إسرائيل أو السياسة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا وغيرهما من القضايا، لذلك أطلق عليه البعض[١٦٣] «أبو الهول دمشق»، الذي أصبح زعيم دولة إقليمية قوية، تمتلك مفتاح مصير المنطقة في الفترة الراهنة، وبالطبع عملية التسوية فيها[١٦٤].

---

(١٥٩) كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية (دمشق: دار العروبة للطباعة، ١٩٨٧)، ص ٥٥٩.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٥٩.

(١٦١) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٩٦.

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ٥٥٧. انظر أيضاً: هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢٥.

(١٦٣) مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة ١، العدد ٩ (١٩٩٥)، ص ٣٩.

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

ولعل مرد ذلك، هو كون الرئيس الأسد، قبل أي شيء، شخصية قومية[١٦٥] كرست نفسها لخدمة القضية العربية وغير مستعدة للتخلي عن مبادئها[١٦٦]، وتتملّكه رغبة في الظهور بمظهر القيادة القومية العربية على النمط الناصري[١٦٧]. هذا فضلاً عن كون الأسد شخصية سياسية واقعية، على خلاف الرؤية البعثية لسابقيه الذين جعلوا الإيديولوجيا عنصراً مهيمناً على السياسة السورية، دون النظر لحسابات القوى الواقعية[١٦٨].

كما يلاحظ، أن الرئيس الأسد، وعلى عكس القوميين الثوريين العرب، يُعدّ رجل دولة يحترم الأوضاع العربية القائمة، ويميل إلى التفكير على أسس استراتيجية، فهو دائماً حذر، ولكنه يقظ ومتوازن ويحسب جيداً موضع خطواته. فهو لا يخطو خطوة واحدة دون تحليل دقيق لتوازنات القوى، واستعداده لاستخدام ما لديه من قوة يقل كثيراً عن رغبته في الحفاظ عليها واستخدامها عند الضرورة[١٦٩]. وفي هذا السياق، يشير باتريك سيل إلى أن الرئيس الأسد كان متشرباً بالعزة القومية ومنغمساً بالدبلوماسية، ويصفه بأنه «ديغول عربي»، وسياسة بلاده الخارجية كانت شغله الشاغل، والوقوف في وجه إسرائيل والصراع مع القوى الأجنبية الأخرى، كانت هي القضايا التي كرس لها معظم ساعات عمله[١٧٠].

كما يوصف الرئيس الأسد بأنه شخصية مرنة وعلى استعداد للتفاوض إذا ما كان في موقف يمكنه من تحقيق بعض المزايا من وراء ذلك، وإلا فهو يتمتع بصبر لا ينفد، حيث أثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه مفاوض جريء وعنيد[١٧١]. ويتمتع الرئيس الأسد بأعصاب هادئة مما أعطى بلاده القدرة على النهوض من عثراتها وعدم الوقوع فريسة للارتباك بسهولة، ولعل هذا من بين الأمور التي أفزعت الإسرائيليين والأمريكيين، الذين توقعوا سرعة تراجع الرئيس الأسد عن لبنان عام ١٩٨٢. كما يُعدّ الرئيس الأسد «داهية سياسية» في ممارسة سياسة القوة، وقد نجح

---

(١٦٥) سيل، المصدر نفسه، ص ٥٦٧.

(١٦٦) مختارات إسرائيلية، السنة ١، العدد ٩ (١٩٩٥)، ص ٣٨.

(١٦٧) سيل، المصدر نفسه، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(١٦٨) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية،» ص ٦٢٥.

(١٦٩) المصدر نفسه، ص ٦٢٦.

(١٧٠) سيل، المصدر نفسه، ص ٧١٥.

(١٧١) يلاحظ في هذا الصدد أن الرئيس حافظ الأسد اتبع في مفاوضات فض الاشتباك مع إسرائيل سياسة صارمة تقوم على مواصلة القتال أثناء التفاوض وخلافاً للرئيس السادات الذي مال إلى تقديم تنازلات، وجد كيسنجر، أن أصغر القضايا في دمشق تحتاج إلى مفاوضات شاقة، وانظر في هذا الخصوص: هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢٦. انظر أيضاً: Muslih, «Dateline Damascus: Asad is Ready,» p. 161.

في إدراج اسمه في قائمة رجال الدولة العالميين، بسبب براعته الشديدة في إدارة الشؤون الخارجية لبلاده، فقد استطاع أن يحوّل سوريا من مجرد رهينة في أيدي القوى الكبرى إلى فاعل دولي له صدقيته في لعبة القوة على المستوى الإقليمي(١٧٢).

وبهذا الصدد، يلاحظ أنه على الرغم مما يتمتع به الرئيس حافظ الأسد من صلاحيات واسعة، كما رأينا، ووضع متميز في النخبة السورية، فإن عملية صنع السياسة الخارجية سواء ما تعلق منها بتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو إدارة العلاقات مع تركيا، وتحديداً المسألة المائية والمشكلات المرتبطة بها، تتسم بطبيعة جماعية معينة. وهذا ما يؤكده الرئيس الأسد بقوله «إن سوريا تحكمها قيادة جماعية، وإن كبار ضباطه وزملائه الحزبيين ووزرائه يرجعون إليه ويستشيرونه كأخ أكبر لهم...». غير أنه في الوقت نفسه كانت سلطة الرئيس الأسد من الاتساع وسيطرته من الإحكام، بحيث كان الأسد، هو صاحب الكلمة الفصل في كل الأمور؛ كبيرها وصغيرها(١٧٣).

إلا أن ذلك لا ينفي أن السياسة السورية يتم صنعها في دائرة مستقرة نسبياً، تضم نخبة سياسية عليا ونخبة عسكرية من القيادة السورية. ويأتي على رأس هؤلاء عبد الحليم خدام الذي يلعب دوراً محورياً ـ كونه وزيراً للخارجية ثم نائباً للرئيس للشؤون الخارجية ـ في صنع السياسة الخارجية السورية(١٧٤)، وكذلك عدد من القادة العسكريين والمدنيين(١٧٥).

والجدير بالذكر أن كل هؤلاء ظلوا من المقربين للرئيس حافظ الأسد ومناصريه لفترة طويلة. وفي هذا السياق، يلاحظ أن القرارات المصيرية الحاسمة في ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل أو أدوات وأساليب التعامل مع تركيا بصدد المسألة المائية تكون موضع نقاش واتفاق بين أعضاء الدائرة الأوسع لصنع السياسة بما في ذلك، رئيس مجلس الوزراء ومساعدو الأمين العام للحزب أو مستشارو الرئيس، وفي بعض الأحيان أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث وأعضاء الجبهة الوطنية التقدمية، حيث شكلت اجتماعات القيادة القطرية وقيادة الجبهة الوطنية التقدمية مجالاً للمناقشة والموافقة حول الأهداف الرئيسية الطويلة المدى للسياسة السورية(١٧٦).

وبصفة عامة، يرى الباحث أنه على الرغم من كون قرار الرئيس حافظ الأسد

(١٧٢) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢٦.
(١٧٣) سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص ٢٩٢.
(١٧٤) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢٧.
(١٧٥) سيل، المصدر نفسه، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١ و٢٩٥.
(١٧٦) هنيبوش، المصدر نفسه، ص ٦٢٧.

هو القرار النهائي، إلا أن الرئيس الأسد يضع وجهات نظر معاونيه موضع الاعتبار، وتشير دلائل كثيرة إلى جماعية صنع السياسة الخارجية السورية، وهذا ما يدعو للاعتقاد أنه إذا كان هنري كيسنجر قد اكتفى بإقناع الرئيس المصري أنور السادات فقط للدخول في تسوية سلمية للصراع مع إسرائيل، فإنه كان على كيسنجر أن يقنع أعضاء القيادة العليا كافة في سوريا. ويصدق هذا التحليل على قضية مياه دجلة والفرات، لأنها مسألة حيوية وحساسة، وتعتبرها القيادة السورية «أمراً مصيرياً لا يحتمل المساومة أو التردد»[177]، ولا يغيب عن القيادة السورية أن لسوريا شركاء في مياه نهري دجلة والفرات، ولكن لا بد من بحث هذه الشراكة بشكل عادل، ويتوقع الباحث أن القيادة السورية ستفعل المستحيل لمنع التجاوزات الحاصلة على الحقوق السورية الثابتة في مياه النهرين.

٢ ـ مجلس الوزراء

عند بحث دور مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية السورية، لا بد من التمييز بين دور مجلس الوزراء كمؤسسة، ودور رئيس مجلس الوزراء، وكذلك دور وزارات معينة في مجلس الوزراء، وبخاصة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الري. فبالنسبة لدور مجلس الوزراء كمؤسسة، يُلاحظ أن دوره في صنع السياسة الخارجية عموماً كان محدوداً، لأن قطاع السياسة الخارجية يخضع للإشراف المباشر للرئيس الأسد.

وفي هذا السياق، يُلاحظ أن مسؤولية مجلس الوزراء تقتصر على الإنتاج والخدمات، وفي ما يتعلق بالمسألة المائية، كان مجلس الوزراء يتناول القضايا والمسائل الفنية المتعلقة بتلك المسألة، وكذلك بحث سبل ترشيد استخدام الموارد المائية وزيادة حجم الاستثمارات الحكومية في قطاع المياه وتحديث شبكات الري وبناء السدود. وفي ما يتعلق بالتعامل مع تركيا بشأن المسألة المائية، لم يبادر مجلس الوزراء لاتخاذ أية سياسة بصددها، لأن هذه المسألة بحاجة لقرارات سياسية من مؤسسة الرئاسة، فاقتصر دوره على دراسة الواقع المائي واقتراح الحلول والبدائل ورفعها لمؤسسة الرئاسة لاتخاذ القرارات والسياسات المناسبة.

أما بالنسبة لدور رئيس مجلس الوزراء، فنجد أن دوره في صنع السياسة الخارجية، اتصف أيضاً بالمحدودية؛ فالدستور السوري لعام ١٩٧٣ لا نجد فيه اختصاصاً واضحاً لرئيس مجلس الوزراء في مجال السياسة الخارجية، سوى إعطاء المشورة لرئيس الجمهورية كغيره ممن يستمع إليهم رئيس الجمهورية (المادة ١٢٧/ ١).

---

(١٧٧) مقابلة مع الرئيس حافظ الأسد، أجراها ابراهيم نافع، منشورة في: الأهرام، ١١/ ١٠/ ١٩٩٥، ص ٥.

حيث قَصَر الدستور، بحسب المادة المذكورة، اختصاصات رئيس مجلس الوزراء على توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات وجميع الإدارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة، وإعداد خطط التنمية وتطوير الإنتاج واستثمار الثروات الوطنية وكل ما من شأنه دعم وتطوير الاقتصاد وزيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى مشروع الموازنة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة (المادتان ١٢٧، ١٢٨). فالوزارة بحسب الدستور السوري لا تملك سياسة لها، بل رئيس الجمهورية هو الشخص المخوّل بوضع السياسة العامة، بينما تكون مهمة الوزارة مقتصرة على تنفيذ تلك السياسة العامة، التي توضع بالتشاور معها[(١٧٨)].

غير أنه إذا لم يكن لرئيس الوزراء في سوريا اختصاص واضح في السياسة الخارجية، سيتم التركيز على دور وزارة الخارجية ووزير الخارجية، حيث يُعد هذا الأخير الموجه الفعلي لسياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها مع سائر الدول، لأنه على الرغم من السلطات الواسعة التي يتمتع رئيس الجمهورية بها، فإن المسؤولية الرئيسية في رسم السياسة الخارجية تقع على عاتق وزارة الخارجية ووزير الخارجية[(١٧٩)].

أ ـ دور وزارة الخارجية

يمكن هنا أن نميز بين دور وزارة الخارجية كمؤسسة وبين دور وزير الخارجية. فبالنسبة لوزارة الخارجية السورية وإداراتها المتعددة، فهي تقوم بتخطيط ورسم السياسة الخارجية وجمع وتحليل المعلومات وتقديمها لوزير الخارجية الذي ينقلها بدوره للرئيس الأسد صاحب القرار النهائي في السياسة الخارجية السورية. كما تقوم وزارة الخارجية بتنفيذ قرارات السياسة الخارجية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات السورية ذات الصلة من قريب أو بعيد بتنفيذ سياسة ما أو قرار معين. وفي هذا السياق، يلاحظ، أن مسألة التنسيق بين وزارة الخارجية والمؤسسات الأخرى، كوزارة الري أو الزراعة في ما يختص بالمسألة المائية مع تركيا مثلاً، لا تُثار بدرجة كبيرة، لأنه ليس لتلك المؤسسات الداخلية امتداد خارجي واضح، لكن التأثيرات التي يمكن أن تترتب على سوريا من الخارج، يتم حسمها، في الغالب، عن طريق القيادة السياسية العليا متمثلة بالرئيس حافظ الأسد ونائبه عبد الحليم خدام ويشاركه وزير الخارجية فاروق الشرع. وقد تشارك في ذلك الإدارات الفنية في وزارة الخارجية، وأحياناً قد يشارك في ذلك د. ناصر قدور وزير الدولة للشؤون الخارجية. وبهذا الصدد، يلاحظ وجود تنسيق

---

(١٧٨) الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ص ٥٧٠.

(١٧٩) عائشة راتب، التنظيم الدبلوماسي والقنصلي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١)، ص ٥٠.

بين وزارتي الخارجية والري في كل الأمور المتعلقة بالمسألة المائية مع تركيا أو غيرها، حيث يوجد ملف لتلك المسألة في كلتا الوزارتين، ويتم تشكيل وفود مشتركة تضم قانونيين من وزارة الخارجية وفنيين من وزارة الري سواء في تمثيل سوريا في المنظمات الدولية التي يتم فيها مناقشة مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، أو في مجال متابعة المباحثات المائية مع العراق والتنسيق مع هذا الأخير لاستئناف المباحثات المائية مع تركيا.

أما عن دور وزير الخارجية في صنع السياسة الخارجية، فالملاحظ أنه في حالة الحرب والأزمات يتضاءل دوره تماماً، ففي حالة الحرب مثلاً لا بد من موافقة مجلس الشعب. وهنا يبرز دور الرئيس حافظ الأسد صاحب القرار الرئيسي في مثل هذه الحالات، أما في المسائل الروتينية؛ مثل قرارات التصويت في الأمم المتحدة، فيكون لوزير الخارجية، الدور الرئيسي لارتباط ذلك بثوابت السياسة الخارجية السورية تجاه القضايا المطروحة على منظمة الأمم المتحدة، وغالباً ما تتسم مواقف سوريا إزاء تلك القضايا باستمرارية نسبية. أما إذا كان القرار له سمة أمنية أو عسكرية، فقد ينخفض دور وزير الخارجية، وهنا أيضاً تكون للرئيس الأسد، بحكم كونه القائد العام للجيش والقوات المسلحة ولبعض المؤسسات المعاونة كرئاسة هيئة الأركان العامة ووزارة الدفاع وأجهزة المخابرات، الدور الأكبر في ذلك.

إلا أنه على رغم ذلك، فإن وزير الخارجية يأتي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنه يشارك في رسم السياسة الخارجية بصفة عامة ورسم السياسة السورية في التعامل مع تركيا بخصوص المسألة المائية، ويتولى تنفيذها بنفسه أو بوساطة موظفي وزارته ومبعوثيها الدبلوماسيين، وذلك بحسب المادة (١١٩) من الدستور السوري. ويمكن القول إن وزير الخارجية خلال فترة الدراسة، كان له دور المعاون الأول لرئيس الجمهورية سواء في ما يتعلق بالسياسة الخارجية عموماً أو في ما يتعلق بالمسألة المائية، ولم يكن له الاستقلال التام في رسم تلك السياسة.

ب ـ دور المؤسسة العسكرية

مع التسليم بأن المؤسسة العسكرية تلعب دوراً ما في عملية صنع السياسة الخارجية، إلا أن هذا الدور يتوقف على شكل الحكومة ونمط القيادة، ويختلف من نظام سياسي إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ويتضح ذلك من خلال تحليل العلاقات المدنية ـ العسكرية في دولة ما. لذلك، يلاحظ أن دور المؤسسة العسكرية في التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، ليس على درجة واحدة في كل الدول، بل يتفاوت من نظام إلى آخر، وذلك بالنظر إلى أهمية قضايا الأمن الوطني وتزايد الصراعات الدولية. إلا أن ما يساعد على الحد من تأثير العسكريين في عملية صنع السياسة، هو وجود انقسامات بينهم، بالإضافة إلى أثر التقاليد ومشاطرتهم المجتمع القيم ذاتها، أو

وجود قيادة قوية تسيطر على المؤسسة العسكرية كما هي الحال في سوريا(١٨٠).

هذا بصفة عامة، أما في ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية في سوريا ودورها في صنع السياسة الخارجية، فلا يمكن الحديث عن ذلك دون معرفة دور الرئيس حافظ الأسد في بناء وتشييد مؤسسة عسكرية قوية، أبعدها عن خبرة الانقلابات والانقلابات المضادة، ليجعل همها الأكبر، هو تحقيق الأمن القومي في مواجهة أعداء سوريا وخصومها، وبخاصة في مواجهة إسرائيل التي تحتل الجولان وأراضي عربية أخرى. فقد بدا للرئيس الأسد أنه لا بد أن تكون المؤسسة العسكرية في إمرة قيادة قوية واحدة ـ لا قيادات متعددة متنافسة ـ قادرة على تحقيق الاستقرار في سوريا التي أنهكتها النزاعات على السلطة وحدوث الانقلابات العسكرية المتعددة التي أعاقت عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وهذا يتطلب من تلك القيادة أن تجعل المهمة الأساسية للجيش، هي الدفاع عن تطور الوطن ضد أي عدو خارجي. وبهذا الخصوص، يشير الرئيس الأسد أنه «... علينا تدعيم القوة العسكرية من أجل الدفاع عن الوطن، ومقاومة العدو الوحشي إسرائيل الذي تمده الامبريالية بأسلحة متعددة، كي يقوم بأعمال عدوانية ضد أرضنا العربية..»(١٨١).

ولبناء جيش وطني قوي، عمل الرئيس حافظ الأسد على استبعاد الانقسام التقليدي و«التسييس» في صفوف الجيش السوري، وبخاصة بين كوادر الضباط، ووحّد الجيش تحت إمرته، كقائد عام للجيش والقوات المسلحة بحكم الدستور. كما أدرك الرئيس الأسد أن سوريا كدولة محاربة، لا يمكن أن تخاطر بالأداء العسكري، فيجب أن يكون الجيش على أهبة الاستعداد والجاهزية العالية في مواجهة إسرائيل أو أي أعداء وخصوم محتملين في المنطقة. على أن المهمة الأساسية للجيش هي تحرير الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها مرتفعات الجولان، وإبعاد الجيش عن المعارك الهامشية(١٨٢).

وجدير بالذكر أن المؤسسة العسكرية في سوريا ـ عدا عن كونها أداة للدفاع عن سوريا وسيادتها في مواجهة أعدائها وخصومها ـ قد اتسمت بأنها ساهمت في بناء الاقتصاد الوطني وكانت إحدى أدوات التحديث في سوريا. فالخدمة العسكرية التي

---

(١٨٠) لمزيد من التفاصيل عن دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية، انظر: أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، *مقدمة في العلاقات الدولية* (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ٨٨ ـ ٩١ و١٢٧، ومحمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩)، ص ٨٩ و١٠٢. انظر أيضاً: Lloyd Jensen, *Explaining Foreign Policy* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1982), pp. 130-135.

(١٨١) Ma'oz, *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*, p. 57.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ٥٩.

تستغرق رسمياً (٣٠) شهراً وقد تصل إلى (٤٨) شهراً، لم تكن مَضْيَعَة للوقت[١٨٣]، فكثير من المجندين كانوا يُفرزون للعمل في شركات الإنشاء والتعمير التابعة للدولة، واستخدم غيرهم في مزارع الجيش التي كانت تنتج نسبة مهمة من اللحوم والخضروات والفواكه والحبوب والبقوليات التي تستهلكها القوات المسلحة، وكان حوالى (٢٠) ألف شاب يتعلمون قيادة السيارات سنوياً، ويتم تدريب الألوف من الإلكترونيين والميكانيكيين[١٨٤]. هذا بالإضافة إلى أن المؤسسة العسكرية السورية اتسمت بوجود العديد من الهيئات والإدارات والمؤسسات التي ساهمت في بناء الاقتصاد السوري، فضلاً عن تلبيتها احتياجات الجيش المختلفة، من هذه المؤسسات على سبيل المثال، مؤسسة الإسكان العسكري، التي تُعد من شركات الإنشاءات التابعة للدولة وأكبرها على الإطلاق، وهي مثال على المشاريع الحرة التي لا يضاهيها إلا قليل من النظم الاقتصادية التي تسيطر عليها الدولة[١٨٥].

وبهذا الصدد، يلاحظ أن مساهمة المؤسسة العسكرية في بناء الاقتصاد الوطني، تأتي تعبيراً عن أحد الثوابت النضالية الأساسية لتلك المؤسسة في عهد الرئيس حافظ الأسد بعامة وفي مرحلة الدراسة بخاصة، وهو تكريس الاستقرار في القوات المسلحة للتفرغ لعملية استيعاب الأسلحة الحديثة والمتطورة، وللإسهام في عملية بناء الوطن وإعماره، بالاعتماد على الذات أولاً وعلى الدول العربية والصديقة ثانياً، لأن ذلك هو سبيل التنمية الاقتصادية وبناء القدرات العسكرية[١٨٦].

---

(١٨٣) تُعد الخدمة العسكرية وسيلة للقضاء على الأمية والتخلف الفكري، وسبق للباحث أن ساهم خلال تأديته للخدمة العسكرية في تنفيذ برنامج محو الأمية لدى المجندين، الذي تُعده الإدارة السياسية في القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة. وللمزيد من التفاصيل عن دور المؤسسة العسكرية في هذا الخصوص، انظر: حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، **بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي**، ص ٦٣.

(١٨٤) سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، ص ٧٠٨.

(١٨٥) من هذه المؤسسات والإدارات نذكر: مؤسسة الإسكان العسكري، إدارة المشاريع الإنتاجية، مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية، مؤسسة معامل الدفاع، المؤسسة العامة للدم والصناعات الطبية، المؤسسة الاجتماعية العسكرية، مؤسسة النقل العسكرية... وغيرها. وبخصوص مؤسسة الإسكان العسكري، يلاحظ أنها قامت باجتذاب المهندسين الشباب ودربتهم على سرعة الإنجاز، بعيداً عن الضوابط والقيود والروتين، كما أدخلت أساليب إدارة ومحاسبة القطاع الخاص إلى القطاع العام، وحررت نفسها من الاعتماد على الدولة في توفير المواد التي تحتاجها... وأدخلت أساليب التقنية الحرفية، وشجعت المهندسين والحرفيين والمديرين على أن يكونوا مرنين ومبتكرين، وبذلك أسهمت هذه المؤسسة، بشكل كبير، في خدمة سوريا وبناء اقتصادها الوطني وتشغيل اليد العاملة. للمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٢٨.

(١٨٦) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، **الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين** (دمشق: الحزب، ١٩٩٥)، ص ٩٦.

وجدير بالذكر أن المؤسسة العسكرية في سوريا تحاول الضغط على الحكومة لزيادة الميزانية العسكرية وتحسين القدرات العسكرية في سبيل تحرير الجولان ومواجهة أي تصعيد إسرائيلي أو إسرائيلي ـ تركي في إطار التعاون العسكري بين الطرفين، وبخاصة أن مصالح المؤسسة العسكرية قد تضررت من جراء سياسة تركيا المائية، التي أدت إلى حدوث أضرار كبيرة في المؤسسات الإنتاجية التابعة لها، نتيجة انخفاض إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب تخفيض تركيا منسوب مياه نهر الفرات مما أدى إلى توقف (٧) «عنفات» من أصل ثماني «عنفات» في محطة توليد كهرباء سد الفرات التي تعتمد عليها سوريا بصورة رئيسية لتوليد الطاقة، وهذا مما شكّل عاملاً ضاغطاً على صانع السياسة الخارجية لحل المسألة المائية مع تركيا بما يحافظ على الحقوق السورية في مياه نهري دجلة والفرات. ويندرج في هذا السياق، اهتمام كبار الضباط المحترفين في المؤسسة العسكرية، مثل رئيس هيئة الأركان العامة للجيش العماد أول حكمت الشهابي، بمطالبة الحكومة بميزانية أكبر للدفاع وبضرورة الحصول على أسلحة متطورة لمواجهة أسوأ الاحتمالات. إلا أنه من غير المرجح أن تستجيب مؤسسة الرئاسة القوية لضغوطات المؤسسة العسكرية لاستخدام القوة العسكرية المتنامية في مواجهة عسكرية محدودة مع تركيا لحل المسألة المائية، نظراً لاعتقاد الباحث أن سبيل حل المسألة المائية لن يكون إلا بالوسائل السلمية، فضلاً عن كون الرئيس الأسد الأكثر حذراً في هذا الخصوص يأخذ بعين الاعتبار أن تركيا دولة جارة وهناك مصالح متبادلة بينها وبين سوريا، هذا بالإضافة إلى أن الرئيس الأسد يريد توفير الجهود العسكرية للمهمة الأساسية الملحّة للمؤسسة العسكرية وهي تحرير الجولان.

٣ ـ دور المؤسسة التشريعية (مجلس الشعب)

يمكن القول إن المؤسسة التشريعية لا تتمتع بسلطات فعلية في شؤون السياسة الخارجية، فاختصاصاتها في هذا المجال أقل من اختصاصاتها في الشؤون الداخلية. هذا مع التسليم بأن اختصاصات المؤسسة التشريعية في شؤون السياسة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى، ويحددها التفاعل بين الأوضاع الدستورية المستقرة نسبياً والعناصر المتغيرة، كالمناخ السياسي وقوة الأحزاب السياسية وشخصيات القادة. كما أن المؤسسة التشريعية، باعتبارها أجهزة ضخمة، لا تستطيع أن تأخذ المبادرة في صنع السياسة الخارجية، وبخاصة في مسألة معقدة وشائكة كالمسألة المائية مع تركيا، وإنما يقتصر دورها على ممارسة حق الاعتراض على السياسات التي تقترحها الحكومة. غير أن أهمية دور المؤسسة التشريعية يكمن عادة في صلاحيتها القانونية في حق التصديق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، حيث سبق للمؤسسة التشريعية أن أقرّت «البروتوكولات» والاتفاقات الموقعة مع تركيا (١٩٨٧) ومع العراق (١٩٨٩) بخصوص المسألة المائية، لأن المؤسسة التشريعية هي الجهة المختصة بإصدار

القوانين اللازمة لوضع المعاهدات الدولية موضع التنفيذ. هذا بالإضافة إلى دور لجنة الشؤون العربية والدولية التابعة للمؤسسة التشريعية والتي من مهامها، النظر في جميع القضايا ـ كقضية مياه الفرات ـ المتعلقة بوزارة الخارجية(١٨٧). فضلاً عن أن هذه اللجنة تجري مشاورات دائمة مع الأجهزة المعنية بالمسألة المائية في الدولة. كما أن للمؤسسة التشريعية دوراً هاماً تقوم به لجنة الموازنة العامة التابعة لها، حيث وافقت هذه اللجنة على زيادة مخصصات الاستثمارات الحكومية في مجالات الري وبناء السدود، بلغت نسبة تلك المخصصات نحو ٥٠ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الحكومية لعام ١٩٨٩.

وسائل رقابة المؤسسة التشريعية على السياسة الخارجية

يقصد من هذه الرقابة، الوصول إلى صيغة من التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مختلف المجالات، ومنها المسألة المائية، بحيث يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق المصلحة العامة. ومن هنا كان أساس رقابة المؤسسة التشريعية هو أن الأخيرة لا تتعقّب أخطاء الحكومة لتحاسبها، بل تقوم بإرشادها وتُسدي إليها النصح لإيجاد الحلول المناسبة للمسألة المائية، حتى يتم تجنب مواطن الخلل، وتبلغها رغبات المواطنين ومصالحهم التي تضررت بفعل تأثُّر محاصيلهم الزراعية بتخفيض تركيا منسوب نهر الفرات، وذلك بهدف اتخاذ جميع الإجراءات والسياسات على المستوى الداخلي والخارجي لحماية مصالح المواطنين وتحقيق رغباتهم.

وبهذا الصدد، يلاحظ أن الدستور السوري قد كفل للمؤسسة التشريعية بيان وسائل رقابتها على السلطة التنفيذية، حيث يمكن للمؤسسة التشريعية أن تلجأ لاستخدام تلك الوسائل كافة أو إحداها، والمسألة تعود إلى تقدير المؤسسة التشريعية ولظروف الحال واختيار الوسيلة المناسبة، لمعرفة حقيقة سلوك الحكومة ومعالجتها قضية مياه الفرات. وقد حدد الدستور السوري هذه الوسائل بـ: السؤال، الاستجواب، والتحقيق والمسؤولية السياسية، بالإضافة إلى طلب الإحاطة الذي قرره النظام الداخلي لمجلس الشعب(١٨٨).

---

(١٨٧) لمزيد من التفاصيل عن دور هذه اللجنة، انظر: سوريا، مجلس الشعب: الدستور الدائم لعام ١٩٧٣، المادة رقم (٧٣)، والنظام الداخلي لمجلس الشعب، المادة رقم (٧٠/أ).

(١٨٨) انظر في هذا الخصوص: المادة رقم (٧١) من الدستور السوري وهي تعطي أعضاء مجلس الشعب الحق في توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة أو أحد الوزراء وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس الذي فصّل ذلك خاصة في المواد من (١٣٦ ـ ١٤٦) والمواد من (١٥١ ـ ١٥٦). أما المسؤولية السياسية للوزراء فقد تناولها الدستور السوري في المادتين رقمي (١١٧) و(١٢١).

سادساً: دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية

يوجد في كل نظام سياسي، بالإضافة للمؤسسات الرسمية، مؤسسات غير رسمية، تلعب دوراً ما في الحياة السياسية للمجتمع، ويكون لها تأثيرها في سياسات ذلك المجتمع أو النظام السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. غير أن مدى فاعلية تلك المؤسسات يتفاوت من مجتمع إلى آخر، وذلك بحسب عدة اعتبارات، أهمها: مدى استقرار تلك المؤسسات أو عدم استقرارها، وبالأحرى طبيعة النظام السياسي الذي نشأت فيه تلك المؤسسات. إلا أنه، بصفة عامة، يلاحظ أن بُعْد تلك المؤسسات عن عملية صنع السياسة الخارجية، يحد من درجة تأثيرها في عملية صنع هذه السياسة(١٨٩).

وفي ما يتعلق بالمؤسسات غير الرسمية السورية ودورها في عملية صنع السياسة الخارجية بصفة عامة، سيتم تناول دور كل من: ١ ـ الأحزاب؛ ٢ ـ جماعات المصالح؛ ٣ ـ الرأي العام.

١ ـ الأحزاب وصنع السياسة الخارجية

يلاحظ أن دور الأحزاب في معظم النظم السياسية لبلدان العالم الثالث، يندرج في إطار التعبئة الجماهيرية، وبالتالي، هذا ما يجعل دور تلك الأحزاب ضعيف الأثر، بحيث يصبح دورها هامشياً في صياغة السياسة العامة للدولة، وبالتالي السياسة الخارجية. ولعل مرد ذلك يكمن في هيمنة السلطة التنفيذية في تلك النظم السياسية، وتمحور دور الأحزاب السياسية في جلب التأييد العام للسياسات ومنها السياسة الخارجية التي تضعها أساساً وتنفذها السلطة التنفيذية(١٩٠).

ولعل واقع الحال في سوريا لا يختلف عن ذلك كثيراً، فالنظام الحزبي فيها، على رغم أنه يقوم على التعددية الحزبية، لا يمكن اعتباره جهازاً لصنع السياسة الخارجية، بل يحدد معالمها الرئيسية ويميل لأن يكون أداة لتعبئة الجماهير لتأييد السياسة الخارجية، التي يتم صنعها في مؤسسة الرئاسة. ومن هنا، فإن حزب البعث، قائد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا، لا يصنع السياسة الخارجية ولا ينفذها، بكل ما تعنيه الكلمة، بل يحدد معالمها ويؤيدها.

---

(١٨٩) Jensen, *Explaining Foreign Policy*, p. 128.

(١٩٠) عمرو عز الرجال، «دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي الخارجي،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨)، ص ٦٦.

أ ـ أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وصنع السياسة الخارجية

إن مهمة رصد واقع الدور الذي تلعبه أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية(١٩١) في سوريا في عملية صنع السياسة الخارجية بصفة عامة أو ما تعلق منها بالمسألة المائية مع تركيا، قد لا تخلو من الصعوبة.

فبعض هذه الأحزاب قد لا يكون لديه أرشيف منظم بكل ما تعنيه الكلمة، وإن وُجد، فلا يحتفظ الحزب في أرشيفه بسجلات دقيقة ومنظمة لأنشطته في مجال ممارسة الدبلوماسية، كما أن اللجان المُشكّلة في بعض الأحزاب لمعالجة مسائل السياسة الخارجية، لا تقوم بعملها بصورة منتظمة، أو لا تقوم به أصلاً، مما يجعل الأرشيف فقيراً تماماً بما يخص الدراسات والتقارير التي تعالج قضايا وموضوعات السياسة الخارجية كالمسألة المائية مع تركيا مثلاً. وإذا كان دور الأحزاب، في مجال تحديد الإطار العام للسياسة الخارجية، يتحدد من خلال قدرتها على الاتصال بالرأي العام والتأثير في تشكيله إزاء مسائل السياسة الخارجية، فإنّ معظم أحزاب الجبهة ـ ما عدا حزب البعث ـ تفتقر إلى صحافة خاصة بها، كما أن ميثاق تشكيل الجبهة، قَصَر مجال النشاط الحزبي بين الفئات العسكرية والطلابية على حزب البعث، وهذا بدوره يقلل من تأثير أحزاب الجبهة في مجال تأثير الرأي العام إزاء مسائل السياسة الخارجية وقضاياها الحيوية كقضية مياه الفرات، نظراً لضيق القاعدة الشعبية لتلك الأحزاب(١٩٢).

أما حزب البعث، فيمتلك صحيفة ناطقة باسمه، فضلاً عن امتلاكه مختلف وسائل الإعلام الجماهيري الأخرى، كما أنه من خلال متابعة صحافة حزب البعث ونشراته في أثناء فترة الدراسة، نجد أن ثمة نتيجة انطباعية عن تلك الصحافة وبخاصة صحيفة **البعث** التي نجحت في ترسيخ التوجه الشعبي القائم أصلاً والمتمثل في كراهية الكيان الصهيوني وعدم الاستعداد للمشاركة معه في علاقات تطبيع ثقافية وتجارية وعلمية، إذا ما تم تطبيع سياسي مع ذلك الكيان، وكذلك التمسك بالحقوق السورية الثابتة في مياه نهري دجلة والفرات، وكذلك بكون لواء الاسكندرون أرضاً

---

(١٩١) تأسست الجبهة الوطنية التقدمية عام ١٩٧٢، وهي تشمل الأحزاب السياسية العاملة على الساحة السياسية السورية بقيادة حزب البعث وهي تضم الأحزاب التالية: حزب البعث، الحزب الشيوعي السوري، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، حزب الوحدويين الاشتراكيين، حركة الاشتراكيين العرب، الحزب الوحدوي الاشتراكي التقدمي، والاتحاد العربي الديمقراطي.

(١٩٢) ينص ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية على تعهد الأطراف غير البعثية في الجبهة بألا تقوم بأي تنظيم أو نشاط حزبي أو تكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة، كما تتعهد بوقف نشاطاتها التنظيمية والتوجيهية بين الفئات الطلابية. انظر في هذا الخصوص: سوريا، اللجنة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، **ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

سورية مغتصبة، وهذه التوجهات مثّلت أحد أبعاد الإطار العام للسياسة الخارجية السورية في حقبة الثمانينيات التي يأخذ بها صانع ومتخذ القرار بعين الاعتبار.

ب ـ محدودية دور أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية في صنع السياسة الخارجية

تتعدد أسباب محدودية الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية السورية في إطار الجبهة الوطنية التقدمية في مجال صنع السياسة الخارجية. ويصدق هذا التحليل على معظم أحزاب الجبهة، ما عدا حزب البعث، حيث تتوافر للأخير ـ من خلال وجوده القوي داخل السلطة السياسية ـ فرص أكبر بكثير من بقية أحزاب الجبهة في التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية ورسم الإطار العام لحركة تلك السياسة[١٩٣].

وبصفة عامة، توجد أسباب عديدة لظاهرة محدودية دور أحزاب الجبهة في صنع السياسة الخارجية، منها ما يرتبط بالإطار الدستوري والقانوني لعملية صنع تلك السياسة، حيث يضع الدستور السوري سلطة صنع السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها بيد رئيس الجمهورية الذي يتولى السلطة التنفيذية على أن يعاونه مجلس وزرائه بحسب المادة (٩٤) من الدستور. وفي هذا السياق، إذا كان مجلس الشعب يقر السياسة العامة ولا يضعها، ويصدّق على المعاهدات ولا يبرمها، ويوافق على القروض ولا يمنحها، وإذا كان دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية، يمر عبر دورها في مجلس الشعب، لا عبر السلطة التنفيذية، وبالتالي، فإن الثقل المحدود لمجلس الشعب في مجال صنع السياسة الخارجية، يترتب عليه محدودية دور تلك الأحزاب في صنع السياسة الخارجية.

ومن بين أسباب محدودية دور أحزاب الجبهة الوطنية، ضعف نسبة تمثيل تلك الأحزاب في مجلس الشعب ومؤسساته المؤثرة في صنع السياسة الخارجية مقارنة بنصيب حزب البعث، فقد حصل هذا الأخير على ٦٠ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب في الدور التشريعي الثالث، وازدادت هذه النسبة لتصبح ٦٦ بالمئة في الدور التشريعي الرابع (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) بينما حصلت باقي أحزاب الجبهة على نسبة أقل من ١٥ بالمئة من مقاعد مجلس الشعب، وانخفضت هذه النسبة لتصل في الدور التشريعي الخامس (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) إلى نحو ١٣ بالمئة من مجموع مقاعد المجلس. ولعل هذه الأرقام

---

(١٩٣) تنص المادة رقم (٨) من الدستور السوري على الدور الذي يحتله حزب البعث في السلطة السياسية، فتعتبره حزباً قائداً للدولة والمجتمع، فسوريا تأخذ بمبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، كما أن الأمين العام لهذا الحزب هو نفسه رئيس الجمهورية، ورئيس وزرائه ونوابه وعدد كبير من أعضاء الوزارة هم بعثيون، ورئيس مجلس الشعب كذلك يجب أن يكون عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، وبهذا يكون للأخير وجود كبير داخل السلطة السياسية.

تعطي مؤشراً على ضعف نسبة حضور أحزاب الجبهة داخل مجلس الشعب نتيجة ضيق قاعدتها الشعبية، كما لاحظنا، وانعكاس ذلك على مشاركتها في صنع السياسة الخارجية، بينما كانت مشاركة حزب البعث أكبر بكثير، فضلاً عن كون رئاسة مجلس الوزراء محصورة في أعضاء حزب البعث، هذا كله يصب في رصيد الأخير، مما يزيد مشاركته في صنع السياسة الخارجية على حساب الأحزاب الأخرى.

وبالنظر إلى محدودية دور أحزاب الجبهة في صنع السياسة الخارجية، يُلاحظ أن قضايا السياسة الخارجية قد احتلت موقعاً متأخراً في البرامج الانتخابية لتلك الأحزاب، وذلك باستثناء حزب البعث وبدرجة أقل الحزب الشيوعي. ولعل ذلك نتيجة منطقية لكون بعض تلك الأحزاب لا يزال في بداية التجربة الحزبية، ويركز بعضها الآخر على قضايا السياسة الداخلية ليكفل وجود قنوات اتصال مؤثرة في الرأي العام السوري، ولهذا يمكن القول، ان بُعْد أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية عن مركز صنع السياسة الخارجية قد أضعف دورها في صنع تلك السياسة، غير أن حزب البعث كان بمثابة المؤسسة التي تعتبر «حجر الزاوية» في سوريا، وتأتي القيادة القطرية لحزب البعث على قمة هرم السلطة، كما أصبحت تلك القيادة في فترة حكم الرئيس الأسد، المنبر الأساسي الذي تتم فيه مناقشة وإقرار السياسات السورية الداخلية والخارجية، وفي إطار هذه الأخيرة تُدرج مسألة مياه الفرات. إلا أنه مع ذلك، يُعد دور أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية هامشياً في صنع السياسة الخارجية، في ما عدا حزب البعث، حتى أن هذا الأخير لم يتمتع بدور حاسم في صنع السياسة الخارجية، بل كان له دور يحاول من خلاله أن يؤثر في توجهات السياسة الخارجية من خلال مؤتمراته العامة.

٢ ـ جماعات المصالح

يرى البعض أن جماعات المصالح ليس بمقدورها منافسة الجماعات الحكومية، لأن الأخيرة تتميز عنها باحتكارها للمعلومات الرسمية، فضلاً عن إمكانية المسؤولين الحكوميين تحديد نوع وكم المعلومات المسموح إتاحتها لعامة الناس. لذلك من المحتمل أن تكون الحكومة أقدر على المناورة والتأثير في جماعات المصالح أكثر مما تستطيعه الأخيرة في التأثير في الحكومة. ومن هنا، يرى هؤلاء أنه حتى في النظم الديمقراطية يكون تأثير جماعات المصالح محدوداً في صنع السياسة الخارجية، حيث يقتصر تأثيرها على القضايا الدائمة نسبياً، وبالتالي، غالباً ما يتضاءل تأثير تلك الجماعات خلال الأزمات. ولكن بصفة عامة، يمكن القول إن تأثير جماعات المصالح في الحكومة غالباً ما يفوق تأثير الرأي العام[١٩٤].

(١٩٤) Jensen, *Explaining Foreign Policy*, pp. 157-158.

وفي ما يتعلق بجماعات المصالح في سوريا، سيتم تناول أهم جماعات المصالح المنظمة، حيث توجد في سوريا جماعات مصالح منظمة أبرزها «الاتحاد العام للعمال» الذي يُعد القوة الأساسية لحزب البعث، وهناك «الاتحاد العام للفلاحين» و«الاتحاد الوطني لطلبة سوريا» و«اتحاد شبيبة الثورة» و«الاتحاد العام النسائي» و«اتحاد الكتّاب العرب» و«اتحاد الصحفيين»، وهناك أيضاً «جماعات رجال الأعمال وغرف التجارة»، ونقابات المهندسين والأطباء والحرفيين وغيرها. وتسمى هذه الجماعات المنظمة، بحسب مفردات حزب البعث، بالمنظمات الشعبية، وهي تنبثق من نظرية حزب البعث التنظيمية، التي تعتبر أنه ينبغي أن يكون الشعب كله مؤطراً في منظمات تعكس دوره في المجتمع[١٩٥].

وفي هذا السياق، سيتم تناول ثلاث جماعات مصالح منظمة فقط في سوريا ومدى تأثيرها في صنع السياسة الخارجية، إحداها تعبر عن المنظمات الشعبية المذكورة آنفاً، وهي «اتحاد نقابات العمال»، والثانية تعبر عن النقابات المهنية وهي «نقابة المهندسين»، والثالثة هي «جماعات رجال الأعمال» ومعظم هؤلاء من المستقلين.

أ ـ الاتحاد العام لنقابات العمال

يلاحظ من خلال العودة للدستور السوري والقوانين التي صدرت منذ عام ١٩٧٠، أنه تم تعزيز دور الطبقة العاملة، وبلورة صيغة المشاركة النقابية العمالية في مواقع القرار والمسؤولية السياسية والاقتصادية من خلال مشاركة الاتحاد العام لنقابات العمال في مجلس الشعب (حيث ينص قانون الانتخاب على أن يكون ٥١ بالمئة من أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين) ومجالس الإدارات المحلية، أو في عضوية الهيئات واللجان الوطنية والوزارية والإدارية المعنية بقضايا التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[١٩٦].

وضمن هذا السياق، أمست مهمة اتحاد العمال، حماية العمال في سوريا وخارجها، وتنحصر هذه المهمة على المستوى الاقتصادي بالمشاركة في عملية الإنتاج، وعلى المستوى الاجتماعي بتحسين ظروف العمال وتقديم الخدمات لهم (في مجال السكن، الصحة، الجمعيات التعاونية)، وعلى المستوى الثقافي (محاربة الأمية بين صفوف العمال وخلق نشاطات فنية مختلفة). أما على المستوى السياسي، وعلى رغم أن نسبة ٥١ بالمئة من أعضاء مجلس الشعب هي من العمال (والفلاحين)، إلا أن

---

(١٩٥) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٥٦.

(١٩٦) حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية، الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

مجلس الشعب برمته، كما لاحظنا، لا يضع السياسة العامة للدولة ومنها السياسة الخارجية، بل يناقشها ويقرها. لذلك لا يلعب «اتحاد العمال» دوراً يُذكر على صعيد رسم السياسة العامة، ولا يكون له دور ملحوظ على رسم السياسة الخارجية أو إزاء المسألة المائية مع تركيا.

ولذلك، يمكن القول ان «الاتحاد العام لنقابات العمال» يقتصر دوره على المشاركة في مناقشة ورسم الخطط التنموية، عبر مشاركته في مجلس التخطيط الأعلى ومشاركته في مناقشة السياسة العامة للدولة من خلال المشاركة المباشرة لممثلي الاتحاد العام للعمال في مجلس الشعب. أما في ما يتعلق بصنع السياسة الخارجية التي هي من اختصاصات مؤسسة الرئاسة، كما لاحظنا، فإن أقصى ما يمكن أن يقوم به «الاتحاد العام للعمال» هو توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة حول السياسة الخارجية أو السياسة المائية تجاه تركيا من خلال ممثليه في مجلس الشعب.

ب ـ نقابة المهندسين

تجدر الإشارة إلى أن نقابة المهندسين قد تجنبت منذ تأسيسها عام ١٩٥١ حتى بداية السبعينيات، القيام بأي دور يخرج عن مهمتها الأساسية، أي الدفاع عن المهنة والأعضاء، غير أنه تم إعادة تنظيم مهنة الهندسة بموجب القانون رقم (١٧) تاريخ ١٩٧٣/٧/٢، وينص على ضرورة مساهمة نقابة المهندسين في دعم القطاع العام وحمايته كقطاع قائد للاقتصاد الوطني بقطاعيه الخاص والمشترك، والمساهمة الفعالة في مشاريع التنمية. ومع تعاظم عدد المهندسين في سوريا وازدياد أهمية نقابة المهندسين، صدر القانون رقم (٢٦) لعام ١٩٨١، الذي أصبحت بموجبه نقابة المهندسين بمثابة تنظيم اجتماعي يؤمن بأهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية، وأوكل للنقابة تحقيق عدة أهداف، منها: تطوير سوريا وتحقيق تقدمها المستمر، دعم القطاع العام، الإسهام في وضع خطط المشاريع الهندسية التي تقوم بها دوائر ومؤسسات الدولة، إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات الهندسية والعلمية داخل سوريا وخارجها ولكن بالتنسيق مع المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث، كما تقوم نقابة المهندسين بدور نشط في اتحاد المهندسين العرب[١٩٧].

إلا أنه يلاحظ، أن نقابة المهندسين كإحدى جماعات المصالح المنظمة في سوريا، أصبحت ترتبط عضوياً بالقطاع العام والدولة، حيث تلتزم الأخيرة بتعيين جميع المهندسين لدى الجهات العامة. لذلك نجد أن عمل النقابة اقتصر على المساهمة في المشاريع التنموية للدولة، ومن هنا نما دور «التكنوقراط» في عملية صنع القرارات

---

(١٩٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

التنموية. أما في ما يتعلق بدور نقابة المهندسين في عملية صنع السياسة الخارجية، فهي لم تبادر بأي نشاط أو عمل يؤثر في تلك العملية أو تجاه سلوك الدولة السورية تجاه المسألة المائية مع تركيا، حتى أن نشاط النقابة في ما يتعلق بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والهندسية في سوريا وخارجها كان يتطلب التنسيق مع المكتب المختص في القيادة القطرية لحزب البعث، لذلك اقتصر نشاط النقابة على المساهمة في مناقشة الخطط التنموية الأساسية.

ج ـ جماعات رجال الأعمال

قبل الحديث عن دور جماعات رجال الأعمال في عملية صنع السياسة الخارجية السورية، لا بد من إبداء الملاحظات التالية:

١ ـ تتسم جماعات رجال الأعمال بحداثة علاقتها بالسياسة الخارجية، فهي نمط جديد من جماعات المصالح تعود في معظمها إلى النصف الثاني من الثمانينيات، وهذا ما يجعل هذه الجماعات تتجه نحو إرساء بنيتها التنظيمية وترتيب علاقاتها بالسياسة الاقتصادية وصانعيها في سوريا.

٢ ـ إن علاقة رجال الأعمال بالدولة عموماً، هي ذات طبيعة مزدوجة، فهذه الجماعات لا تكون دائماً أداة ضغط على النظام السياسي لدعم التوجهات الخارجية التي تتفق ومصالح تلك الجماعات، بل كثيراً ما تكون جماعات رجال الأعمال ـ كما هو واقع الحال في سوريا ـ أداة من أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للنظام السياسي.

٣ ـ الملاحظة الثالثة تتعلق بماهية القضايا التي تهتم بها جماعات رجال الأعمال، وفيما إذا كانت تلك القضايا ترتبط بالسياسة الخارجية. ففي سوريا لم يكن لجماعات رجال الأعمال دور ملحوظ في عملية صنع السياسة الخارجية، بل انصب كل اهتمام تلك الجماعات على حماية الاستثمار ودعم القطاع الخاص وتشجيعه.

وفي ما يتعلق برجال الأعمال كإحدى جماعات المصالح في سوريا، يمكن القول إن هذه الجماعات بدأت تأخذ مكانة متميزة ومتزايدة. وعلى رغم حداثة تشكيل جماعات رجال الأعمال في سوريا، يلاحظ أنها بدأت تحتل موقعاً هاماً في إطار المشاركة في السياسات التنموية، بل والمشاركة في اتخاذ قرارتها. فمجلس الشعب السوري بتشكيلته الجديدة في دوره التشريعي الخامس (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) والتشكيلة الأحدث في الدور التشريعي السادس (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨)، ضم عدداً أكبر من رجال الأعمال وممثلي غرف التجارة والصناعة المنتخبين كفئات مستقلة. فقد حصلت الأخيرة (ومعظمها من التجار ورجال الأعمال) على ٨٤ مقعداً من أصل ٢٥٠ مقعداً في الدور التشريعي الخامس لمجلس الشعب، ، أي بنسبة ٣٤ بالمئة من

مجموع مقاعد المجلس، وفي الدور التشريعي السادس حصل المستقلون على نسبة ٣٣,٢ بالمئة من مجموع المقاعد، وهي نسبة كبيرة.

ومما يدلل على هذا التوجه الجديد للقيادة السياسية السورية، تقريبها رجال الأعمال وتوسيع القطاع الخاص تعبيراً منها عن رغبتها بالاستفادة من موارد وإمكانات رجال الأعمال والقطاع الخاص كأدوات لتحفيز الاقتصاد السوري، حتى أن الرئيس حافظ الأسد قد أدلى بصوته في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ في حي المالكي بدمشق، ولأول مرة، يرافقه أهم رجال الأعمال السوريين، راتب الشلاح، رئيس غرفة تجارة دمشق، كما كثر ظهور رجال الأعمال السوريين في المناسبات والاحتفالات الرسمية، وتعتبر هذه المرافقة الرسمية لرجال الأعمال مؤشراً آخر على بداية مرحلة جديدة تتميز بتوسيع الطبقات التي تمثلها الدولة[١٩٨]. وفي هذا السياق، تم في مطلع التسعينيات تشكيل عدد من اللجان الوزارية، جرى فيها تمثيل جماعات رجال الأعمال عبر غرف التجارة أو الصناعة، ومن ذلك لجنة توجيه الاستيراد والتصدير، ولجنة الاستهلاك... وغيرهما، مما سمح لرجال الأعمال أن يساهموا في صنع السياسات التنموية للدولة. إلا أن القرارات الهامة في هذا الصدد لا تتخذها تلك اللجان، بل ما زالت تُتَّخذ في إطار مؤسسة الرئاسة وبالتشاور مع مجلس الوزراء والقيادة القطرية لحزب البعث.

وبصفة عامة، يلاحظ أن جماعات رجال الأعمال رغم ازدياد تمثيلهم بنسب كبيرة في مجلس الشعب، إلا أننا نجدهم لا ينتظرون من المجلس أن تكون لهم فقط الأولوية في القرارات التنموية، بل ما ينتظرونه هو توطيد علاقاتهم مع السلطة التنفيذية بشكل خاص ورجال الدولة بشكل عام، بما يسمح لرجال الأعمال تسهيل أمر أعمالهم الخاصة وإزالة العوائق الإدارية أو حتى القانونية. كما أنه لم يكن لجماعات رجال الأعمال دور في صنع السياسة الخارجية أو إدارة العلاقات مع تركيا، بل اقتصر دورهم على قيام ممثليهم في مجلس الشعب بتوجيه الأسئلة، وطلبات الإحاطة للوزراء المختصين حول سبل تجاوز: أزمة الطاقة في سوريا التي نجمت أساساً عن انخفاض إنتاج الطاقة الكهربائية من سد «الطبقة» نتيجة تخفيض تركيا منسوب مياه نهر الفرات، ولكن بصفة عامة، تمحورت مطالب رجال الأعمال في مرحلة الدراسة، بإفساح المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص في سوريا وإزالة جميع العقبات التي تقف في وجه نموه وتطوره.

---

(١٩٨) أصدرت الحكومة السورية قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ في سبيل توسيع دور رجال الأعمال وتشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

٣ ـ الرأي العام وصنع السياسة الخارجية

يُعد الرأي العام أحد الأمور التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية، فهو يمثل أحد الموارد السياسية للنظام السياسي. ويتحدد ذلك بحسب طبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة[١٩٩]. ونظراً لما للرأي العام من أهمية وتأثير، سواء أكان منظماً في شكل «مزاج عام» يبين الإطار الذي يمكن للسياسة أن تدور فيه؛ أم كان تعبيراً عن مصالح قطاعات متعددة بقيادات وأساليب منظمة، اهتمت الحكومات بالرأي العام وبنت عليه سياساتها[٢٠٠].

وفي ما يتعلق بالرأي العام السوري، وتحديداً الرأي العام الجماهيري، وتأثيره في السياسة الخارجية، يمكن القول إن الرأي العام السوري، في مرحلة الدراسة، قد حدد الإطار الواسع الذي ينبغي أن يتحدد به صانع السياسة الخارجية. فيلاحظ، أن ظروف سوريا وبيئتها الإقليمية والدولية وصراعها الممتد مع إسرائيل، أوجدت لدى السوريين «مزاجاً عاماً» أملى حدوداً معنية، لم يُقْدِمْ صانعو القرار على تخطّيها، لأن في ذلك مغامرة تعرِّض شرعيتهم التي تستند إلى القضايا القومية للاهتزاز[٢٠١]. ولذلك نجد أن القيادة السياسية السورية قد نجحت، من خلال المؤسسات السياسية المتمثلة بالحزب القائد وتنظيماته الشعبية والمهنية التي تنخرط في إطارها قطاعات عريضة من الجماهير، أن تعبِّئ هذه الجماهير وتحصل على تأييدها؛ الأمر الذي جعل تلك الجماهير تلتحم خلف قيادتها السياسية في أوقات التوتر أو الأزمات مع إسرائيل أو «تأزيم» تركيا علاقاتها مع سوريا بسبب قضية مياه الفرات. فالإطار البعثي للدولة، شكّل أداة هامة لجعل المجتمع في خدمة أهداف السياسة الخارجية، فنتيجة لكون القطاع العام يقود باقي القطاعات الاقتصادية في سوريا (الخاص والمشترك) ونتيجة لسيطرة الدولة على الاقتصاد برمته، تمكنت القيادة السورية من توجيه موارد البلاد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

الرأي العام الجماهيري ووظيفة المساندة

يلاحظ أن سياسة الرئيس حافظ الأسد الخارجية، قد حظيت بتأييد الرأي العام الجماهيري في سوريا، ويرجع ذلك إلى اعتبارات عديدة من أهمها: التأييد العام الذي

---

(١٩٩) السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ص ٢٥١.

(٢٠٠) محمد قدري حسن، «السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري،» في: أحمد، محرر، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، ص ٤٧٤.

(٢٠١) بهجت القرني وعلي الدين هلال، «السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل،» في: القرني وهلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ص ٦٣١.

حظيت به شخصية الرئيس الأسد كزعيم عربي قومي، عرفت سوريا في عهده الاستقرار السياسي الذي حُرمت منه سنوات طويلة، كما تحسنت أحوال المواطنين المعاشية رغم ظروف المواجهة مع «إسرائيل» والحصار الغربي المفروض على سوريا، حيث اختارت الأخيرة سياسة الاعتماد على الذات لتحافظ على استقلال قرارها. كما أصبحت سوريا في عهد الرئيس الأسد قوة إقليمية يحسب حسابها، هذا فضلاً عن تمسكها بكامل ترابها الوطني (الجولان، لواء الإسكندرون) وتحقيق سلام عادل وشامل يحفظ لسوريا كرامتها، وتمسكها بحقوقها المشروعة في مياه نهري الفرات ودجلة. كل ذلك كان من بين العوامل الهامة وراء هذا التأييد والمساندة. ويمكن اعتبار انتخابات الرئاسة السورية، إلى حد ما، إحدى وسائل التعبير عن دور الرأي العام في صناعة السياسة الخارجية، وإن كانت هذه الانتخابات لا توضح السياسة الفعلية، فهي توضح على الأقل حالة «المزاج السوري العام» وتَوَحُّدَهُ خلف قيادة الرئيس الأسد، وهذا «المزاج العام» هو نفسه الذي يحدد بوضوح حركة السياسة الخارجية الممكنة.

وجدير بالذكر، أن وجود اتجاهات لدى الرأي العام الجماهيري والرغبة الضمنية للقيادة السياسية السورية في بناء جيش عقائدي قوي مسلح بأحدث الأسلحة، وكذلك بناء قاعدة دفاعية جماهيرية، قد أمدَّ صانعي السياسة بإطار واسع من الاختيارات والبدائل. ولهذا، نجد أنه كلما استند النظام السياسي إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياساته، ازدادت قدرته على تنفيذ تلك السياسات. فالتأييد الاجتماعي يمثل مورداً هاماً من موارد النظام السياسي، يستطيع توظيفه في مجال التفاوض مع القوى الخارجية، كما أنه يؤدي إلى توافر موارد أخرى لصانع السياسة الخارجية، كتسهيل عملية المصادقة على اعتماد الموارد اللازمة من السلطة التشريعية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[٢٠٢]. ومن هنا نجد أن قوة الرأي العام السوري ومساندته للسياسة الخارجية، جعلت من الصعب أن يلعب صانعو الرأي غير الحكوميين (كجماعات رجال الأعمال) دوراً مساهماً في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية، وبخاصة أن القيادة السورية قد لجأت، في تعبئة الرأي العام، لمساندة سياساتها الخارجية، إلى أسلوب تقديم سياستها في تصريحات وعبارات تحظى بقبول الرأي العام، أي كما لو كانت تستجيب كلياً للتفضيلات العاطفية للرأي العام إلى حد أكبر مما تمثله سياستها الفعلية.

إلا أنه على رغم ذلك، نجد في كثير من الأحيان أن الرأي العام السوري قد قيّد إلى حد كبير، الخيارات أمام القيادة السورية، فحتى اتفاقات «كامب ديفيد»، كان هناك شعور شعبي قوي يتجه نحو مصر، لم يكن بإمكان صانع القرار تجاهله، كما أن

---

(٢٠٢) السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ص ٢٤٠.

الرأي العام السوري يضع على عاتقه التزاماً خاصاً ـ وهو يلتقي في ذلك مع القيادة السورية ـ إزاء القضية الفلسطينية. وعلى الرغم من ابتعاد الفلسطينيين عن التنسيق مع سوريا في عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلا أن الرأي العام السوري لا يسمح بالتخلي الصريح عن القضية الفلسطينية. وفي ما يتعلق بقضية مياه الفرات، نجد أن الرأي العام السوري متوحد إزاءها، حيث يوجد إجماع على المستوى الشعبي والرسمي في سوريا على التمسك بالحقوق السورية المشروعة والقانونية في مياه نهري دجلة والفرات.

وبصفة عامة، يفضل الاتجاه السائد في الرأي العام السوري عدم الانحياز، هذا مع الاعتراف بأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفياتي السابق ووريثته روسيا الاتحادية، كما أن السوريين يرغبون في تحقيق تسوية سلمية مشرّفة للصراع مع إسرائيل، وهذه الرغبة هي وليدة السنوات الطويلة من الصراع مع الأخيرة وحالة اللاحرب واللاسلم معها. كما يلاحظ أن السوريين يرغبون في تسوية المسألة المائية بالطرق السلمية مع تركيا، لأنهم يتمسكون بمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتركيا، بل يرغبون في تطوير علاقاتهم مع الأخيرة على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك وحسن الجوار وبما يعود بالفائدة على الجميع. ولذلك كله، نجد أن القيادة السورية التي تضع السلام مقابل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، والتمسك بالحقوق السورية في مياه نهري الفرات ودجلة، تعكس الرأي العام السائد في سوريا.

الفصـل الثانـي

نهر الفرات: الميزان المائي لدول حوض الفرات ومركزه القانوني

يتناول هذا الفصل دراسة الميزان المائي في دول حوض الفرات بشكل عام، ثم دراسة الميزان المائي في كل من سوريا والعراق وتركيا. ويلي ذلك بحث المركز القانوني لنهر الفرات وفق أحكام القانون الدولي، وذلك من خلال دراسة مصادر القانون الدولي الأساسية (المعاهدات العامة والخاصة والعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون) والثانوية (الأحكام القضائية والفقه الدولي) المتعلقة بالمبادئ والقواعد القانونية الدولية الراسخة بشأن المياه، ومن ثم التنظيم الاتفاقي لاستخدام نهري دجلة والفرات، ودراسة المواقف الراهنة في المباحثات المائية بين دول حوض الفرات، وأسس وعناصر الموقف التركي بخصوص مياه دجلة، والفرات ومدى صحة هذا الموقف.

أولاً: الميزان المائي في دول حوض الفرات

على الرغم من كثرة الموارد المائية على المستوى العالمي، غير أن المتاح منها للاستخدام تكتنفه مصاعب عديدة، تنجم عن كون الموارد المائية تتسم ببالغ التعقيد وبضعف تعاون الدول النهرية لتحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد[1]. ولعل دول حوض الفرات الثلاث لن تكون استثناء عن ذلك. فحجم مواردها المائية المتجددة سنوياً؛ والتي يمكن إتاحتها للاستخدام - في حال وجود تعاون شامل - تكفي أضعاف السكان الحاليين للدول الثلاث، غير أن الأمل لا يزال ضعيفاً لتحقيق التعاون المنشود، لأسباب كثيرة، أهمها عدم توصل هذه الدول إلى تقاسم عادل ومنصف ومعقول لمياه الفرات ودجلة، فضلاً عن كون المسألة المائية في دول حوض الفرات تتعرض لدرجة كبيرة من «التسييس» وتحديداً من جانب تركيا.

وتؤكد نتائج دراسات واقع الموارد المائية في دول حوض الفرات، أن المسألة المائية في دول حوض الفرات مسألة معقدة وشائكة، وتحديداً في سوريا بالدرجة الأولى وتليها العراق، حيث يقع كل منهما في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم،

(١) فتحي علي حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٤.

فضلاً عن ازدياد الطلب على الماء بشكل مطرد في الآونة الأخيرة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ١)، بالإضافة إلى وجود فاقد في الموارد المائية نتيجة التبخر أو عدم استخدام تكنولوجيا ملائمة أو سوء تخطيط أو ضعف استخدامات المياه أو عدم تطبيق معايير علمية دقيقة لتلك الاستخدامات. هذا فضلاً عن وجود عوامل أخرى تختلف حدتها من قطر لآخر، كعدم توفر المستلزمات المادية الكافية لقطاع المياه أو درجة الوعي والخبرة في شؤون المياه ومسائل استخدامها[٢].

ولا شك في أن مجموعة هذه المشكلات أو مسبباتها تعود إلى مستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي، وتختلف حدتها ومداها باختلاف ذلك المستوى، وهي بالنتيجة مؤشر وقياس له.

وبصفة عامة، ليس من السهولة أن نقيس ميزان المياه بدقة في دول حوض الفرات، نظراً لاعتبارات مختلفة، بعضها فني وبعضها الآخر سياسي. أما الاعتبارات الفنية فهي صعوبة حصر الموارد المائية السطحية والجوفية والمعاد استخدامها الواردة من وإلى أي من دول حوض الفرات، وبخاصة أن المياه تتعرض في دورة جريانها إلى عوامل النتح والتبخر وأحياناً أخرى الهدر لدى استخدام الموارد المائية أو إعادة استخدامها. وعلى رغم الأهمية الكبيرة للموارد المائية والاهتمام الملحوظ بها وبما أحدثته وتحدثه من أزمات في علاقات دول حوض الفرات ببعضها، وكوارث على المستوى القطري، إلا أن الاهتمام بحصر تلك الموارد حصراً دقيقاً ما زال بدائياً وتنقصه الدقة ويعاني قلة البيانات والمعلومات أحياناً وعدم توافرها أحياناً أخرى.

أما الصعوبات السياسية فيتمثل قسم منها في منهجية خبراء الموارد المائية وطريقة تعاملهم مع الأرقام المتعلقة بتلك الموارد. فهذه الأرقام غالباً ما تكون لخدمة مصالح دولهم، وبالتالي لا يتورعون عن كشف عجز أو فائض أو توضيح ارتفاع أو انخفاض نصيب الفرد في المياه في هذه الدولة أو تلك بما يخدم أغراضهم، مما يؤدي إلى عدم تطابق الأرقام بين خبراء المياه. ولكن مع ذلك وعلى رغم ما يكتنف حصر الموارد المائية في دول حوض الفرات من مصاعب، فإنه لا بد من محاولة التوصل إلى الأرقام الأقرب للصحة في ما يتعلق بتحديد درجة التوازن المائي في منطقة الدراسة، وهي الأرقام المستقاة من وثيقة أصلية لا يختلف عليها اثنان، أو أن يكون الرقم بمثابة قاسم مشترك بين عدد من خبراء المياه الثقاة الذين يركن إلى رأيهم.

---

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية (القاهرة: [الأمانة]، ١٩٩٣)، ص ٥٧.

الجدول رقم (٢ ـ ١)

مقارنة بعض المؤشرات السكانية والاقتصادية في دول حوض الفرات(*)

المؤشرات	تركيا	سوريا	العراق
عدد السكان (مليون نسمة)			
عام ١٩٩١	٥٧,٢	١٢,٨	١٨,٧
المتوقع عام ٢٠٠٠	٦٨,٢	١٧,٥	٢٤,٧
معدل النمو السنوي للسكان عام ١٩٩١ (بالمئة)	٢,٤	٣,٨	٣,٢
نسبة الحضريين من إجمالي السكان عام ١٩٩١ (بالمئة)	٦١,٠	٥٠,٠	٧١,٠
العمر المتوقع عند الولادة عام ١٩٩٠ (بالسنين)	٦٥,١	٦٦,١	٦٥,٠
نسبة سكان حوض الفرات إلى إجمالي السكان عام ١٩٨٩ (بالمئة)	١٠,٠	٧,٧	٢٨,٠
متوسط الدخل الفردي السنوي عام ١٩٩٠ (بالدولار)	١٦٤٠,٠	١٠٠٠,٠	—
الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٠ (بمليارات الدولارات)	٩١,٧	١٢,٤	—
الإنتاج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠	١٨,٠	٢٨,٠	—

(*) يدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيا وسوريا والعراق ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، جدول رقم (١٠)، ص ١٥٤؛ جدول رقم (١٣)، ص ١٦٠؛ جدول رقم (١٨)، ص ١٧٠؛ جدول رقم (٢٣)، ص ١٨٠، وجدول رقم (٢٧)، ص ١٨٨، وسوريا، وزارة الري والثروة المائية، «تقرير إحصائي لعام ١٩٨٩،» ص ٥٥.

وفي هذا السياق، يلاحظ أن أكثر المشكلات خطورة في دول حوض الفرات هي مشكلة اختلال التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها، وبالتالي ظهور بوادر عجز مائي في سوريا (والعراق) وستزداد هذه المشكلة حدة مع حلول القرن الحادي والعشرين، حيث ستعاني سوريا عجزاً مائياً في احتياجاتها المائية. وهنا لا بد من التمييز بين النقص في تنمية الموارد المائية والعجز المائي. أما النقص فيشير إلى توافر موارد مائية سطحية أو جوفية لم يتم تنميتها واستغلالها على رغم الحاجة إلى مزيد من المياه لمختلف الأغراض. بينما يعبر العجز عن حجم الفجوة المائية بين الموارد المائية والطلب على الماء. والعجز قائم حالياً في الدول التي لا يتعدى نصيب الفرد فيها (٥٠٠) م^3/سنة من الموارد المتاحة(٣). ولا يشكل هذا العجز اختناقاً أو معضلة لدى الدول القادرة على سدّه من مصادر غير تقليدية (تحلية المياه، استمطار صناعي، تنقية مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي...)، أما الدولة غير القادرة على ذلك، فسوف تتعرض لأخطار استهلاك مخزوناتها من المياه الجوفية والسطحية وإلى تسارع

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

حجم الفجوة الغذائية فيها بشكل متسارع.

ولهذا فإن المسألة المائية في دول حوض الفرات أصبحت هامة ومصيرية لأسباب عديدة، أهمها توفير مياه الشرب وحماية البيئة، التي يرتبط جزء هام منها بالماء؛ ذلك أن التركيز على النواحي الكمية للموارد المائية وعدم إيلاء الجوانب البيئية الاهتمام الكافي نتج عنه تدهور نوعية المياه، كما أن تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من الغذاء يرتبط أساساً بتوفير نسبة مرتفعة من موارد المياه(٤). هذا بالإضافة إلى أن دولة أعالي الفرات (تركيا) تحاول أن تستأثر بمياه نهري دجلة والفرات لإقامة بنية تحتية لاقتصاد زراعي ـ صناعي يجعلها قوة اقتصادية كبرى في المنطقة مع بدايات القرن الحادي والعشرين(٥).

وقبل الحديث عن الميزان المائي في دول حوض الفرات لا بد من الإشارة إلى أن حل المسألة المائية فيها يعتمد على إزالة أسبابها التي قد تشكل في بعض الأحيان اختناقات بعضها غير قابل للتجاوز كالأسباب السياسية، أو كالأسباب الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها، أو وجود عوامل اقتصادية ـ اجتماعية قد يسهل أو يصعب حلها وفقاً لظروف كل دولة(٦). وستتضح أكثر أسباب أهمية المسألة المائية في دول حوض الفرات من خلال العرض التالي للميزان المائي في كل منها.

١ ـ الميزان المائي في سوريا

تعد سوريا أفقر دول حوض الفرات بالمياه، فقد أصبحت تعاني الجفاف والتصحر ووجود بوادر فجوة مائية بين مواردها المائية المتاحة والطلب عليها. حيث يُقدر مجموع مواردها المائية السطحية والجوفية بحوالى (١٠,٣٦٧) مليار م^3 سنوياً ـ ما عدا حصتها من مياه نهري دجلة والفرات ـ بينما تقدرها مصادر أخرى(٧) بحوالى (٩,٩) مليار م^3 سنوياً. وتساهم المياه الجوفية مساهمة جزئية في موارد المياه السورية

---

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الدراسات المائية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، «حالة الموارد المائية في الوطن العربي،» (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٣٠.

(٥) **أطلس المياه: الصراع والتوافق في الشرق الأوسط**، إعداد وتقديم فايز سارة (دمشق: دار مشرق ـ مغرب، ١٩٩٦)، ص ٩.

(٦) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية**، ص ٦٠.

(٧) انظر الورقة السورية التي أعدها فضل الله ناصر الدين، معاون وزير البيئة، وعبد العزيز المصري، التي قدّمت إلى: اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في إدارة المياه المتكاملة في دول لجنة «الاسكوا»، عمان، ٢ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، ص ٢.

تقدر بـ (٢,٠٣٠) مليار م٣ سنوياً، وتتوزع على سبعة أحواض رئيسية. أما الموارد المائية السطحية فتقدر بنحو (٨,٣٢٤) مليار م٣ سنوياً[٨]، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ٢).

وتنقسم المياه السطحية إلى أنهار دائمة الجريان: منها الأنهار الدولية المشتركة مع تركيا (الفرات، دجلة، عفرين، جفجغ، قويق، الساجور) ومع لبنان (العاصي، الكبير الجنوبي) ومع الأردن (اليرموك). ولهذه الأنهار أهمية خاصة في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا. وهناك أنهار موسمية تنتشر بشكل رئيسي في المناطق الساحلية، فتجري لمدة لا تتجاوز أربعة شهور[٩]، ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٣) أهم خصائص هذه الأنهار وخصوصاً معدل تصريفها السنوي.

أما الأمطار التي تسقط على سوريا فتقدر كمياتها بنحو (٤٥) مليار م٣ سنوياً، يضيع ثلثاها بالتبخر[١٠]. ولعل ذلك يعود إلى كون الجزء الأكبر من الأراضي السورية ـ ما عدا المناطق الساحلية ـ يقع ضمن الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم[١١]، ولذلك يتفاوت المعدل السنوي لهطول الأمطار في سوريا بشكل كبير، فيتجاوز (١٠٠٠) ملم سنوياً في المرتفعات الجبلية والساحل، ويتناقص ليقل عن (١٠٠) ملم سنوياً في البادية الجنوبية. ومن هنا لا يتعدى المتوسط السنوي لهطول الأمطار (٥٠) مليار م٣ سنوياً[١٢]، في حين تُقدره مصادر أخرى بنحو (٥٢,٧٤٠) مليار م٣ سنوياً[١٣]. وتوضح الخريطة التالية الأمطار السنوية في دول حوض الفرات.

أما بالنسبة لمياه نهري الفرات ودجلة فتعتبر ذات أهمية مصيرية بالنسبة لسوريا وكذلك للعراق، وبخاصة أن سوريا قد أوشكت (وسيلحق بها العراق) على استنفاد

(٨) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤)، ص ١٤٤.

(٩) الورقة السورية التي أعدها فضل الله ناصر الدين وعبد العزيز المصري، التي قدمت إلى: اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في إدارة المياه المتكاملة في دول لجنة «الاسكوا»، عمان، ٢ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، ص ٣.

(١٠) السباهي، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

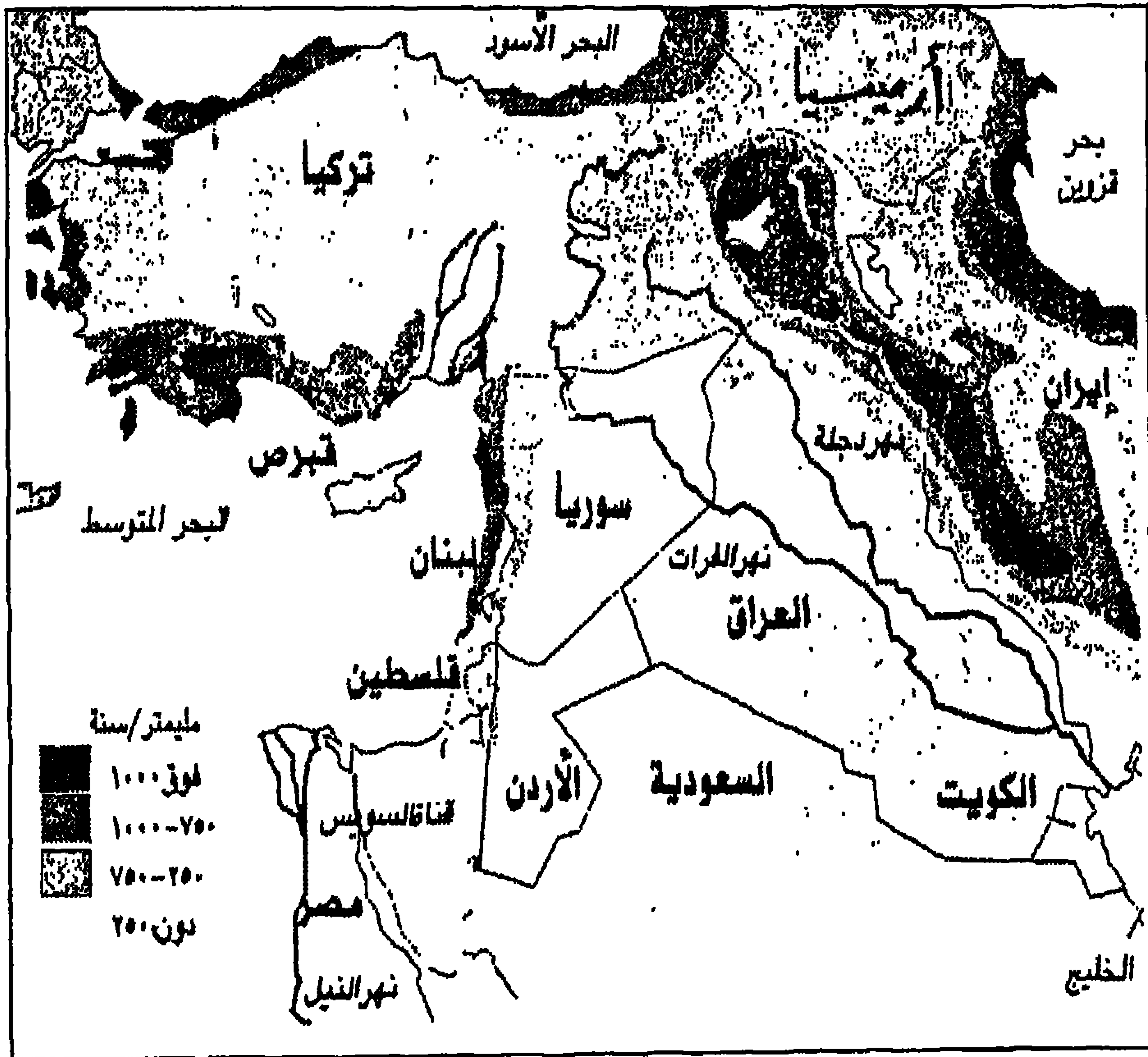
(١١) نبيل خليفة، «مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم،» الوحدة، السنة ٧، العدد ٦٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩١)، ص ١٨.

(١٢) عبد العزيز المصري ونضال تقي الدين، «السياسة المائية في القطر العربي السوري وأبعادها الاستراتيجية،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، عمان، ٢ ـ ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩، تحرير محمد عدنان البخيت والياس سلامة (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠)، ص ١٦٦.

(١٣) حمد سعيد الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، الثقافة للجميع؛ ٢ (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠)، ص ١٨٥.

مواردها المائية خارج حوضي هذين النهرين، من أجل تأمين مياه الشرب والري والصناعة، نتيجة التزايد السكاني الذي تبلغ نسبته ٣,٨ بالمئة، وكذلك ارتفاع نسبة التمدن، ولذلك ستبقى مياه نهري دجلة والفرات (وبخاصة الفرات)[١٤] حاضراً ومستقبلاً العماد الرئيسي لأي تطور اقتصادي تشهده سوريا في مختلف المجالات. فمياه الفرات، بالنسبة لسوريا، تشكل حاجة أساسية لتأمين مياه الشرب لثلث السكان ولتأمين الحد الأدنى من إنتاج الغذاء وتوليد الطاقة.

مناطق المياه الرئيسية في دول حوض الفرات (الأمطار السنوية)



المصدر: أطلس المياه: الصراع والتوافق في الشرق الأوسط، إعداد وتقديم فايز سارة (دمشق: دار مشرق - مغرب، ١٩٩٦)، ص ٣٧.

---

(١٤) نظراً لسهولة استغلال مياه الفرات في سوريا قياساً بنهر دجلة ذي الوادي العميق، الذي يشكل منطقة حدودية صغيرة مع تركيا والعراق ٤٤ كلم.

الجدول رقم (٢ ـ ٢)
المصادر المائية السطحية والجوفية في سوريا

اسم الحوض	المساحة (ألف كم^2)	معدل الهطول السنوي (ملم)	معدل الهطول السنوي (مليار/م^3)	سكان الحوض (مليون نسمة)	متوسط المصادر المائية (مليار م^3): سطحي (أودية وسيول)	جوفي: آبار	جوفي: ينابيع	جوفي: مجموعة الجوفي	المجموع الكلي	ملاحظات
العاصي	٢١,٦٢٤	٣١٦	٦,٨٣٣	٢,٤٩٧	١,١١٠	٠,٤٧٣	١,١٣٤	١,٦٠٧	٢,٧١٧	
الساحل	٥,٠٤٩	١٣٠٧	٦,٥٩٩	١,٣٢٠	١,٥٥٧	٠,٢٩٠	٠,٤٨٨	٠,٧٧٨	٢,٣٣٥	
بردى والأعوج	٨,٦٣٠	٢٦٦	٢,٢٩٧	٣,٧١٢	٠,٥٧٨	٠,٢٧٢	مشمولة في الجريان السطحي	٠,٢٧٢	٠,٨٥٠	
اليرموك	٦,٧٢٤	٢٨٧	١,٩٣٠	٠,٧٧٢	٠,١٨٢	٠,٠١٦	٠,٢٤٩	٠,٢٦٥	٠,٤٤٧	
البادية	٧٠,٧٨٦	١٣٨	٩,٧٦٨	٠,٢٤٤	٠,١٧٢	٠,١٧٦	٠,٠٠٦	٠,١٨٢	٠,٣٥٤	
حلب	١١,١٥٥	٣٠٤	٣,٣٩١	٢,١٦٧	٠,٣٠٣	٠,٢٧٩	٠,٠٦٧	٠,٣٤٦	٠,٦٤٩	
دجلة والخابور	٢١,١٢٩	٤٠٢	٨,٤٩٣	٠,٨٤٣	٠,٧٨٨	٠,٤٨٣	١,١١٧	١,٦٠٠	٢,٣٨٨	دون حصة سوريا من نهر دجلة الذي يبلغ وارده السنوي على الحدود التركية ١٨ مليار م^3
الفرات	٤٠,٠٨٣	١٨٢	٧,٢٩٥	٠,٩٤٥	ــ	٢٥	ــ	٢٥	٢٥	دون حصة سوريا من نهر الفرات الذي يبلغ وارده السنوي على الحدود التركية ٣١,٤ مليار م^3
الإجمالي	١٨٥,١٨٠	٢٥٠	٤٦,٦٠٦	١٢,٥٠٠	٤,٦٩٠	٢,٠١٤	٣,٠٦١	٥,٠٧٥	٩,٧٦٥	دون حصة سوريا من نهري دجلة والفرات

المصادر: ماجد داوود، «مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق،» ورقة قدمت إلى: أسبوع العلم الثلاثين الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ٣ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٠، ونبيل السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٧٧٧.

الجدول رقم (٢ ـ ٣)
الأنهار في سوريا ومعدل تصريفها السنوي

النهر	الطول (كم)		متوسط التصريف (مليون م^3/ السنة)	متوسط التدفق (م^3/ ثانية)
	الإجمالي	داخل الأراضي السورية		
الفرات	٢٣٣٠	٦٧٥	٣١٤٠٠	٩٩٥
الخابور وروافده	٤٠٥	٤٠٥	١٦٠٠	٥٠,٧
البليخ «الجلاب»	١١٠	١١٠	١٤٠	٤,٤
الساجور	١٠٨	٤٨	١٣٥	٤,٢
قويق	١٢٦	١١٠	٧٥	—
العاصي وروافده	٥٧١	٣٢٥(*)	١٥٠٠	٢٥,٨
عفرين وروافده	١٤٩	٨٥	٢٣٠	٧,٢
بردى	٧١	٧١	٤٠٠	—
الأعوج	٦٦	٦٦	٨٠	—
اليرموك	٥٧	٤٧	٤٥٠	—
بانياس	١	١	٨٠	—
السن	٦	٦	٣١٥	—

(*) يجري نهر العاصي في الأراضي السورية مسافة ٣٢٥ كم ويتابع مجراه لمسافة ٧٩ كم في لواء الاسكندرون السوري الذي ضمته تركيا منذ عام ١٩٣٩، ليصب بعدها في خليج السويدية.

المصدر: سوريا، وزارة الري والثروة المائية، الورقة المقدمة إلى: المؤتمر الإقليمي لإدارة مصادر المياه الذي عقد في أصفهان، إيران، ١٨ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، والورقة من إعداد محمد الحاصباني وعبد العزيز المصري.

ومن هنا يعتقد الباحث بصحة وجهة النظر القائلة «إن نهر الفرات يعدّ حاسماً لبقاء سوريا على قيد الحياة»[١٥]. كما يرى الباحث أن مياه الفرات بالنسبة لسوريا تمثل أهمية قصوى تفوق أهميتها في كل من تركيا والعراق، لأن الموارد المائية السورية (السطحية والجوفية) لا تتعدى ١٠ مليارات م^3 سنوياً، فيما تبلغ هذه المياه في تركيا ـ عدا مياه دجلة والفرات ـ نحو ٢١٤ مليار م^3 وسطياً بالسنة، وتقدرها مصادر أخرى بـ ١٩٦ مليار م^3 سنوياً، ويجري في العراق ٧٦,٥ مليار م^3 وسطياً بالسنة (٥٠ مليار م^3 في نهر دجلة و٢٦,٥ مليار م^3 في نهر الفرات»[١٦].

(١٥) انظر: John K. Cooley, «Middle East Water: Power for Peace,» *Middle East Policy,* vol. 1, no. 2 (1992), p. 12.

(١٦) رفيق جويجاتي، «المسألة المائية في سوريا،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١٩.

ويبلغ متوسط الوارد المائي لنهر الفرات نحو ٣١,٤ مليار م^3 سنوياً، أي ما يعادل نحو ٩٩٥ م^3/ثانية وفق القياسات التركية في محطة «بيرجيك» على الحدود التركية ـ السورية. إلا أن معدل تصريف الفرات أصبح نحو (٥٠٠) م^3/ث بموجب البروتوكول المؤقت لعام ١٩٨٧ بين تركيا وسوريا. وتقدر حاجات الأخيرة من مياه نهر الفرات ـ بحسب دراسة البنك الدولي لعام ١٩٦٥ بنحو ٢,٨٩ مليار م^3 سنوياً. وتخطط سوريا لري مساحة (٧٣٧) ألف هكتار من أراضيها الصالحة للزراعة. وكانت سوريا قد أنشأت سدي الفرات والبعث (التنظيمي) وتقوم حالياً بإنشاء سد تشرين بهدف تطوير استخدام المياه وتقليل حجم الفاقد منها. كما قامت سوريا باستصلاح الأراضي القابلة للزراعة من خلال عمليات استصلاح شاملة تضمنت إنشاء شبكات ري حديثة وقنوات ري حديثة معلقة تعمل على زيادة كفاءة الري وتقليل الفاقد المائي.

وتشير الدراسات إلى أن الاحتياج المائي لري هذه المساحات يقدر بحدود ١١ مليار م^3 (١٧). علماً بأن سوريا تستغل اليوم نحو ٤,٤ مليار م^3 من مياه الفرات (أي ما نسبته ١٦,٩ بالمئة من مياه الفرات الذي يقع ٤٠ بالمئة من حوضه في أراضيها) بينما حاجتها الفعلية تقدر بسبعة مليارات م^3 تمثل حقها المائي من نهر الفرات. وهذه الكمية تشكل ٨٠ بالمئة من مجمل الواردات المائية السورية، ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٤) التباين المتوقع بين العرض والطلب على المياه في سوريا. وفي عام ٢٠٠٠ ستحتاج الأخيرة إلى ١٣,٤ مليار م^3 سنوياً أي نحو ٥١,٥ بالمئة من مياه الفرات لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وتلبية الاحتياجات المائية للسكان المتزايدين باطراد، وهو ما ترفضه تركيا، بل تصر على تقليص منسوب المياه على الحدود التركية ـ السورية، وتريد دفع سوريا لتلبية حاجاتها من المياه من خلال زيادة حصتها من المياه على حساب العراق وليس من خلال التقسيم العادل لمياه الفرات بين الدول الثلاث(١٨).

جدير بالذكر أن نظرة متفحصة للجدولين رقمي (٢ ـ ٢) و(٢ ـ ٤) تعطي صورة تقريبية للمصادر المائية السورية حالياً، وتشير إلى التباين المتوقع بين العرض والطلب على المياه في جميع الأحواض المائية السورية بحلول العام ٢٠١٠. حيث تلوح في الأفق أزمة مائية خانقة لها عواقبها الخطيرة إن لم يتم تداركها مع مطلع القرن القادم، وذلك في ظل التزايد السكاني ومستجدات وتطورات المشاريع المائية التركية،

---

(١٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، ص ٣٨.

(١٨) هاني خليل، «الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ٣٢٣.

وتردي نوعية المياه، وعدم التوازن بين مصادر المياه والاستهلاك وتباين توزع مصادر المياه جغرافياً في سوريا[19].

الجدول رقم (٢ ـ ٤)
التباين المتوقع بين العرض والطلب على المياه في سوريا
(١٩٨٩ ـ ٢٠١٠) (مليون م^{3})

اسم الحوض	متوسط المصادر المائية السطحية والجوفية	الاحتياجات المائية للري والشرب والصناعة		الفائض أو العجز	
		١٩٨٩	٢٠١٠	١٩٨٩	٢٠١٠
العاصي	٢٧١٧	١٧١٠	٢٩٢١	+١٠٠٧	−٢٠٤
الساحل	٢٣٣٥	٤١٥	١١١٦	+١٩٢٠	+١٢١٩
بردى والأعوج	٨٥٠	٩٨١	١٥٣٠	−١٣١	−٦٨٠
اليرموك	٤٤٧	١٩٥	٣٦٦	+٢٥٢	+٨١
البادية	٣٥٤	٤٥	١٢٢	+٣٠٩	+٢٣٢
حلب	٦٤٩	٦٦١	٩٤٤	−١٢	−٢٩٥
دجلة والخابور	٢٣٨٨	١٢١٣	٢١١٦	+١١٧٥	+٢٧٢
المجموع	٩٧٤٠(*) ٧٧٩٢(**)	٥٢٢٠	٩١١٥	+٤٥٢٠(*) +٢٥٧٢(**)	+٦٢٥(*) −١٣٢٣(**)
الفرات(**) دجلة(**)	٢٥ + س١ س٢	٣٠٦٠ —	٨٨١٢ ١٥٠٠	حسب حصة سوريا من مياه الفرات حسب حصة سوريا من مياه دجلة	
الإجمالي	٩٧٦٥ + س	٨٢٨٠	١٩٤٢٧	٩٧٦٥ × ٠,٨ + س = ١٩٤٢٧ س ٢٠١٠ = ١١٦٥١	

(*) نسبة التنظيم = ١٠٠ بالمئة (نظرياً).
(**) نسبة التنظيم = ٨٠ بالمئة.
س١ = حصة سوريا من مياه الفرات.
س٢ = حصة سوريا من مياه دجلة.
س = (س١ + س٢).
المصدر: داوود، المصدر نفسه، ص ١٢.

وفي ضوء ذلك، فإن الاحتياجات المائية السورية لعام ١٩٨٩ هي ٨,٢٨٠ مليار م^{3} سنوياً، و١٩,٤٢٧ مليار م^{3} سنوياً لعام ٢٠١٠، وهذا يعني أن الموارد المائية

(١٩) نبيل السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ١٨٧.

السورية الداخلية، كما يبين الجدول رقم (٢ ـ ٢) هي في حدود الاستعمال، وسوف تعاني سوريا عجزاً مائياً قدره ١,٣٢٣ مليار م^{3} بحلول عام ٢٠١٠[٢٠]. وستواجه عجزاً مائياً كبيراً نتيجة لانخفاض الوارد المائي للفرات ونتيجة تلوث مياهه بسبب مياه الري الراجعة التي ترد من تركيا في نهر الفرات وفروعه. بل وتعاني المدن السورية الكبرى كدمشق وحلب في الوقت الراهن نقصاً مستمراً في الماء والكهرباء، وبخاصة في الصيف، وقد أثار هذا الوضع الحكومة السورية، الأمر الذي دعاها إلى إدخال زيادة كبيرة على المبالغ المخصصة للمشاريع المائية والكهرمائية في موازنة عام ١٩٨٨. وتشير البيانات التي أعلنتها الحكومة السورية إلى استحواذ هذين المجالين على نسبة ٤٣,٥ بالمئة من موازنة الاستثمارات الحكومية في عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ١٠ بالمئة من موازنة السنوات السابقة[٢١].

وفي الواقع لن تستطيع سوريا مواجهة العجز المائي الذي بدأت تعانيه إلا من خلال حصولها على حقوقها المشروعة في مياه نهري الفرات ودجلة، ويبدو أن ذلك لن يتم إلا باستجابة تركيا لتوقيع اتفاق تقاسم مياه الفرات ودجلة، وحصول سوريا على حصتها العادلة والمعقولة من مياه النهرين، بعد الأخذ بعين الاعتبار معايير المشاركة العادلة والمعقولة في الانتفاع بالمياه الدولية المشتركة[٢٢]. هذا فضلاً عن كون التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا يرتبط بتلك الحصة من مياه الفرات ودجلة، حيث لا سبيل لسوريا لمواجهة ذلك العجز إلا بحصولها على حقوقها المائية الطبيعية والمشروعة من مياه النهرين، لأنه «مع القناعة التامة بالأهمية البالغة التي تتمتع بها مياه نهر الفرات بالنسبة لدول حوض الفرات، لا بد من الإشارة إلى الأهمية الاستثنائية لمياه هذا النهر بالنسبة لسوريا، نظراً لأن هذه المياه تشكل الكتلة الأساسية للموارد المائية السورية، ونهر الفرات وحده المسؤول عن الأمن الغذائي لسوريا «كما أشار وزير الري السوري[٢٣]. ويصب في هذا الإطار أن الغذاء يمثل (١٠ ـ ١٥

---

(٢٠) طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٨٥.

(٢١) جويس ستار ودانييل ستول، محرران، سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضر (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٥)، ص ١٤٩.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل عن عوامل قسمة المياه الدولية، انظر: صلاح الدين عامر، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف: نظرة عامة،» ورقة قدمت إلى: المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢، تحرير مصطفى علوي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

(٢٣) من كلمة وزير الري السوري عبد الرحمن مدني بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لدول حوض الفرات عام ١٩٨٨ في أنقرة. منشورة في: الورقة السورية التي قدمت إلى: اجتماع الخبراء حول =

بالمئة) من واردات سوريا السنوية أو ما يوازي ٣٠٠ ألف طن من القمح سنوياً. كما أن التزايد السكاني المطرد (٣,٨ بالمئة) سيدفعها إلى استيراد المزيد من كميات الحبوب في السنوات القليلة القادمة. كما أن مقارنة بسيطة مع تركيا تدل على تفاوت كبير في إنتاج الغذاء، وتؤكد حاجة سوريا الماسة للمياه، ففي عام ١٩٨٧ أنتجت تركيا نحو ١٩ مليون طن من القمح لإطعام ٥٠,٧٣ مليون نسمة من سكانها، في حين أنتجت سوريا ١,٦ مليون طن لإطعام ١٠,٣٣ مليون نسمة. وبهذا يكون إنتاج تركيا من القمح يزيد ١١,٥ مرة على إنتاج سوريا، في حين أن عدد سكان تركيا يزيد ٤,٩ مرة فقط عن عدد سكان سوريا(٢٤).

يتضح مما سبق مدى أهمية مياه الفرات بالنسبة لسوريا، سواء أكان لإنتاج الغذاء وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي أم لتوليد الطاقة أو غيرها من الاستخدامات. كما أن المعلومات التي تشير إلى أن سوريا تساهم بنسبة ١٢ بالمئة من مياه الفرات لا تكشف الحقيقة برمتها عن مدى اعتماد سوريا على نهر الفرات، لأن كثيراً من الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع في الأراضي التركية، وبالتالي فإن أي ضخ للمياه الجوفية شمال الحدود السورية سيؤدي إلى استنزافها وانخفاض منسوبها إن لم يكن نضوب تلك الينابيع بصورة كلية.

٢ ـ الميزان المائي في العراق

تشير الدراسات المائية إلى أن الوارد المائي السنوي في العراق يُقدر بنحو ٨٠ مليار م^3 على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ٥). وتشكل الموارد المائية لنهري دجلة والفرات الموارد السطحية الرئيسية في العراق. حيث تبلغ موارد نهر دجلة حوالى ٥٠ مليار م^3، أما الوارد المائي لنهر الفرات فيبلغ نحو ٣٠ مليار م^3 سنوياً. وللأغراض التخطيطية لمشاريع الري في العراق قدرت وارداته المائية (باحتمال ٨٠ بالمئة من المعدل) بحدود ٥٧,٧ مليار م^3، أما باحتمال ٩٥ بالمئة من المعدل فقدرت تلك الموارد نحو ٤١,٥ مليار م^3(٢٥).

أما مياه الأمطار المتساقطة على العراق فيختلف مقدارها باختلاف المناطق

= أثر تطبيق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في إدارة المياه المتكاملة في دول لجنة «الاسكوا»، عمان، ٢ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، ص ٦.

(٢٤) انظر في هذا الخصوص: جويجاتي، «المسألة المائية في سوريا،» ص ٢٠، والسمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ص ١٨٤.

(٢٥) علي غالب عبد الخالق، «الموارد المائية في العراق وتطور استخداماتها،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، عمان، ٢ ـ ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

الطبيعية، ويتراوح معدلها بين (١٠٠ ـ ١٥٠) ملم سنوياً في السهل الرسوبي، ولذلك فالحاجة إلى الري أمر لا بد منه لأغراض الزراعة. أما المناطق المرتفعة فيزيد معدل الأمطار في بعضها على (٤٠٠) ملم في السنة، وفي بعض المناطق في شمال شرق العراق يزيد معدل الهطول عن ٨٠٠ ملم[٢٦]، وذلك طبقاً لما هو مبين في الخريطة الواردة سابقاً. وتقدر بعض الدراسات متوسط كمية الأمطار في العراق بنحو ٩٩,٨٦٥ مليار م٣ سنوياً[٢٧]. أما المياه الجوفية الجيدة الصالحة للاستعمال فتقدر بحدود ملياري م٣[٢٨].

وفي ما يتعلق باستغلال العراق لمياه نهر الفرات، فإنه يستغل الآن نحو ٣٣,٨ بالمئة منها، أي نحو ٨,٦ مليار م٣، على الرغم من أن النهر يجري أطول مسافة له في أراضيه وينتهي بها، كما أن مساحة حوضه في العراق هي الأكبر. وفي عام ٢٠٠٠ سيحتاج العراق إلى ١٠ مليارات م٣ من المياه أي ٣٨,٤ بالمئة من مياه النهر، وهو ما ترفضه تركيا وتعمل منذ الآن على تقليص حصة العراق من المياه ودفعه للاصطدام مع سوريا على اقتسام مياه النهر بعد دخوله الأراضي السورية وليس من منابعه داخل تركيا. إلا أن اتفاق سوريا والعراق على تقاسم مياه الفرات فوّت الفرصة على تركيا لنيل أهدافها. كما تصر تركيا على تدفق الفرات بمعدل (٥٠٠) م٣/ث مما يجعل مياه الفرات لكل من سوريا والعراق تبلغ نحو ١٥,٧ مليار م٣ بالسنة في المتوسط، وهي كمية لا تفي بالحاجات السورية والعراقية من مياه الفرات[٢٩]. هذا مع العلم أن حاجة العراق وحقه المشروع في مياه الفرات يُقدر بـ ١٣ مليار م٣، أي نحو ٣٨ بالمئة من مجمل الموارد المائية في العراق[٣٠].

وبوجه عام يُقدر حجم المياه السطحية المستغلة حالياً في العراق بنحو ٤١,٣٥ مليار م٣ في السنة، يستعمل منها نحو ٣٩,٥ مليار م٣ لأغراض الري، ومليار م٣ للشرب والصناعة، والباقي قدره ٠,٨٥ مليار م٣ يستخدم لتوليد الطاقة وتنمية الثروة السمكية. أما كمية المياه المستعملة للأغراض المنزلية فتقدر بحوالى ٥٨٠ مليون م٣، ومن المتوقع ارتفاعها لتصبح نحو ١,٥ مليار م٣ سنوياً للفترة بين عامي ١٩٨٥ و٢٠٠٠ ولغاية عام ٢٠٣٠[٣١]. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٦) الحاجات المائية

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٢٧) أطلس المياه: الصراع والتوافق في الشرق الأوسط، ص ٣٠.

(٢٨) عبد الخالق، المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٩) مجدي صبحي، «مسألة المياه في محادثات السلام الجارية،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ١٠٨.

(٣٠) خليل، «الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع،» ص ٣٢٣.

(٣١) رياض حامد الدباغ، «مشكلة المياه في العراق،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٢٣٤.

للعراق، حيث يتضح من ذلك أن جملة حاجات العراق المائية ستتساوى مع أقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد السطحية، أي ٦٤,٦٥ مليار م^{3}/السنة قبل عام ٢٠٣٠. وبعد ذلك ستزيد الحاجات العراقية على إنتاجية تلك الموارد حتى لو قُدِّرت بافتراض أن زيادة السكان تحدث بنسبة معدلة وأن جميع المشروعات التخزينية المقترحة اكتمل تنفيذها وتم تشغيلها بطاقتها الكاملة[٣٢].

الجدول رقم (٢ ـ ٥)

مقارنة بعض المعطيات المائية في دول حوض الفرات

المؤشرات/ الدولة	تركيا	سوريا	العراق
مساحة الحوض	١٢٢	٧٣	٢٠٥
(ألف كم^{2})	(٢٧,٢٥ بالمئة)	(١٦,٤٤ بالمئة)	(٤٦,١٧ بالمئة)
طول النهر	١٠٠٠	٦٨٠	١٢٠٠
(كم)	(٣٤,٨ بالمئة)	(٢٣,٦ بالمئة)	(٤١,٦ بالمئة)
نسبة مساحة الحوض إلى مساحة الدولة	١٦ بالمئة	٣٩ بالمئة	٣٩ بالمئة
الأمطار			
معدل الهطول المطري			
(ملم/ السنة)	٦٥٠	٢٥٠	١٠٠
(مليار م^{3}/ السنة)	٥١٠	٤٦,٦	٥٣
متوسط المياه السطحية			
(مليار م^{3}/ السنة)	١٩٦	٤,٦٩	٨٠
		دون دجلة والفرات	مع دجلة والفرات
الطبيعة المائية			
متوسط المياه الجوفية			
(مليار م^{3}/ السنة)	١٨	٥,٠٧٥	ــ
متوسط تصريف الفرات			
(م^{3}/ ثا)	٩٩٥	٨٨٨	٩٧٩
	بيرجيك	جرابلس	هيت
متوسط الوارد المائي للفرات			
(مليار م^{3}/ السنة)	٣١,٤	٢٨	٣٠,٩
	بيرجيك	جرابلس	هيت

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢، والسمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ص ١٩١.

واعتماداً على المعلومات المتوافرة عن مشاريع الري في أعالي الفرات، ستبلغ الموارد المائية العراقية الممكن تسلمها عند الحدود العراقية نحو ٤٦ مليار م^{3}، منها ١١ ملياراً في نهر الفرات و٣٥ ملياراً في نهر دجلة بما فيه الموارد المائية لروافد دجلة

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

داخل العراق. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٧) توزيع المتطلبات المائية العراقية لمختلف الأغراض. وتُقدر دراسات أخرى الاحتياجات المائية للعراق في إطار تناولها للاحتياجات المائية في دول حوض الفرات كالتالي[٣٣]:

ـ الحاجات المائية التركية (١٢) مليار م٣ في السنة.

ـ الحاجات المائية السورية (١١,٥) مليار م٣ في السنة.

ـ الحاجات المائية العراقية (١٣) مليار م٣ في السنة.

وبهذا يصبح مجموع الحاجات المائية للدول الثلاث ٣٦,٥ مليار م٣ سنوياً. وبذلك يبلغ مقدار العجز السنوي في الوارد: ٣٦,٥ (حاجات حالية) ـ ٢٧ (وارد حالي) = ٩,٥ مليار م٣. ولعل أهم أسباب انخفاض الواردات المائية العراقية، وجود انخفاض حاد لحصة العراق المائية نظراً لعمليات التنمية الجارية في أعلى مجرى نهر الفرات. وقد يؤدي ذلك إلى اضطرار العراق إلى إجراء تعديلات كبرى على الطريقة التي يدير بها موارده المائية. وعلى رغم أن تركيا وسوريا تستهلكان مياهاً أقل للري على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ٨)، إلا أنه لدى البلدين برامج طموحة لاستصلاح الأراضي، وبخاصة لدى تركيا، كما أنه يمكن فقدان نسبة هامة من التدفقات بسبب التبخر من المخزون المائي القائم والمتوقع[٣٤].

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا ما تم ري المساحات الواسعة المراد ريها في سوريا وتركيا فإن المياه اللازمة لها تُقدر بحدود ٢٣,٥ مليار م٣، بالإضافة إلى ٢,٥ مليار م٣ لمياه الشرب والصناعة، وبالتالي يبلغ مجموع المياه التي ستستهلكها تلك المشاريع حوالى ٢٦ مليار م٣، وتبعاً لذلك سوف ينخفض الوارد المائي للعراق إلى حوالى ٧ مليارات م٣. وهذه الكمية تعادل ٢٥ بالمئة من معدل الوارد المائي للأخير لسنين طويلة وتشكل نسبة ٣٦,٨ بالمئة من كمية المياه اللازمة لري المساحات المروية حالياً فيه والبالغة ١٩ مليار م٣[٣٥].

---

(٣٣) السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٣٤) البنك الدولي، «تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٦ حول استراتيجيته لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال افريقيا،» ص ١٧.

(٣٥) علي غالب عبد الخالق، «المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق،» الباحث العربي، العدد ٢٤ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٢٣.

الجدول رقم (٢ ـ ٦)

الحاجات المائية الحالية والمستقبلية للعراق

(مليار م٣/ سنوياً)

المؤشرات/ السنة	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٣٠
الحاجات الحالية والإسقاطات المستقبلية باعتبار نسبة زيادة السكان طبيعية			
منزلية	٠,٨٥	١,٨٣	٧,٢٨
صناعية	٠,١٧	٠,٥٠	٢,٩١
زراعية	٤٠,٠٠	٤٥,٠٠	٦٤,٢٠
المجموع	٤١,٠٢	٤٧,٣٣	٧٤,٣٩
الحاجات الحالية والإسقاطات المستقبلية باعتبار نسبة زيادة السكان معدلة			
منزلية	٠,٨٥	١,٧١	٤,٧٦
صناعية	٠,١٧	٠,٤٧	١,٩٠
زراعية	٤٠,٠٠	٤٥,٠٠	٦٤,٢٠
المجموع	٤١,٠٢	٤٧,١٨	٧٠,٨٦

المصدر: رياض حامد الدباغ، «مشكلة المياه في العراق،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٢٣٧.

هذا بالإضافة إلى أن الكمية المشار إليها والمتوقع وصولها إلى ٧ مليار م٣ تقل عن أي وارد مائي سجل في نهر الفرات على أكثر من نصف قرن، كما تقل حتى عن الكمية المحدودة التي حصلت عندما تم ملء خزاني «كيبان» و«الطبقة» عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤، حيث كان أقل وارد مائي تم تسجيله في العراق هو ٩,٠٢ مليار م٣. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن نقص مليار م٣ واحد من الوارد المائي الواصل للعراق من الحصة اللازمة لري مشاريعه القائمة معناه تبوير (٦٥) ألف هكتار من الأراضي الزراعية[٣٦].

الجدول رقم (٢ ـ ٧)

إجمالي المتطلبات المائية العراقية لمختلف الأغراض

نوع المتطلب المائي	الحاجة الحالية للمياه (مليار م٣/السنة)	النسبة المئوية من مياه دجلة والفرات
الري والزراعة	٥,٧٥٠	١٠,٨٠
الثروة الحيوانية	٠,٠٥٦	٠,٠٩
الصناعة والتعدين	١,٨٩٠	٣,٣٣
الاستهلاك المنزلي	٠,٢٧٦	٠,٤٧
الفاقد بالتبخر	٣,٧٨٠	٦,٦٣
المجموع	١١,٧٥٢	٢١,٣٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

الجدول رقم (٢ ـ ٨)
بعض مؤشرات التنمية الزراعية في دول حوض الفرات
(١٩٨٩ ـ ١٩٩١)

المؤشرات/الدولة	العراق	سوريا	تركيا
المساحة الإجمالية للبلاد (مليون هكتار)	٤٣,٧	١٨,٤	٧٧
نسبة المساحة الصالحة للزراعة			
من المساحة الكلية عام ١٩٩٠ (بالمئة)	١٢	٢٦,٦	٣٢,٢
المساحة المزروعة عام ١٩٨٧ (ألف هكتار)	٥٤٥٠	٥٥٦٠	ـ
المساحة المروية عام ١٩٨٧ (ألف هكتار)	١٧٥٠	٦٥٤	ـ(*)
المساحة المروية كنسبة مئوية من المساحة المزروعة	٤٧	١١,٨	ـ

(*) يجري حالياً في تركيا ري مساحات صغيرة مبعثرة على طول وادي نهر الفرات ولا تزيد مساحتها عن ١٥٠ ألف هكتار. غير أن تركيا تخطط لتنفيذ العديد من السدود وري أراضٍ زراعية على طول الحدود السورية ـ التركية تقدر مساحتها بنحو ٧٠٠ ألف هكتار.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، جدول رقم (٢٤)، ص ١٨.

أما في ما يتعلق بنهر دجلة فينسحب عليه ما سبق ذكره عن حوض نهر الفرات، وعلى رغم أنه من المعتقد أن نهر دجلة يحمل مياهاً أكثر أو أنه أقل عرضة للنضوب، إلا أنه سوف يتأثر كنهر الفرات تأثُّراً كبيراً بتطوير جميع مشاريع الري المقترحة في أعالي نهر دجلة، وقد تؤدي مشاريع الري تلك في حال تنفيذها، إلى انخفاض التدفقات المائية بشكل حاد في شط العرب، مما سيؤدي إلى تدهور في المناطق السفلى من نهر دجلة ودلتاه، ومن هنا فالمشكلة الرئيسية هي التوفيق بين المصالح المتعارضة للدول الثلاث: العراق وسوريا وتركيا(٣٧)، ولعل أهم وسيلة لتحقيق ذلك ـ وفي سبيل الحد الأدنى من التوازن المائي أو التغلب على العجز المائي المتوقع في سوريا والعراق ـ هو التوصل إلى تقاسم عادل ومنصف ومعقول للموارد المائي لنهري دجلة والفرات.

٣ ـ الميزان المائي في تركيا

تعتبر تركيا دولة غنية بالموارد المائية، وتُقدر كمية المياه السنوية الجارية فيها بنحو ١٨٦ مليار م^3، يمكن استخدام ١١٠ مليارات م^3 منها، فيما تقدر مصادر أخرى(٣٨)

(٣٧) البنك الدولي، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٨) ماجد داوود، «مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق،» ورقة قدمت إلى: أسبوع العلم الثلاثين الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ٣ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٢.

المياه التركية بـ ١٩٦ مليار م٣ بما في ذلك مياه نهري الفرات ودجلة (دجلة ٤٧ مليار م٣)، إلا أن تركيا لا تستهلك سوى ٩٥ ملياراً من الأمتار المكعبة في السنة من تلك الموارد[٣٩].

ولعل غنى تركيا بالموارد المائية هو أحد أسباب طرحها لمشروع «أنابيب السلام» لإمداد دول المنطقة العربية بالمياه، بالإضافة إلى إسرائيل. ففي ١٨/٥/١٩٩١ كان الرئيس التركي تورغوت أوزال قد ذكر حقيقة غنى تركيا بالمياه، حيث أشار إلى أن «تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط، ولهذا نادت بإقامة مشروع «مياه السلام» وستبيع المياه للدول العربية والخليجية، أما إسرائيل فستبيعها المياه ولكن مقابل السلام الذي بدونه لن يُنفّذ هذا المشروع»[٤٠].

وعلى رغم أن تركيا دولة غنية بالمياه إذا ما قيست بإمكانات سوريا والعراق، إلا أنها لم تبدأ الاستفادة من هذه الثروة بشكل واسع وجدي إلا في السنوات العشر الأخيرة بهدف إنمائي رئيسي وهو إنقاذ مناطق جنوب شرق البلاد من الجفاف والعطش ومواجهة أزمة كهربائية حادة[٤١]، وكذلك احتواء المطالب «الانفصالية» الكردية في هذه المنطقة[٤٢]. وفي سبيل تحقيق تلك الأهداف شيّدت تركيا ثلاثة سدود كبرى على المجرى الرئيسي لنهر الفرات هي: «كيبان» و«قره قايا» و«أتاتورك»، يُقدر حجم تخزينها الإجمالي بحوالى ٨٩ مليار م٣، منها حوالى ٤١ مليار م٣ الحجم الحي، وأنجز آخر هذه المشاريع عام ١٩٩٢. هذا بالإضافة إلى إنشاء سدين آخرين في مؤخرة «أتاتورك» هما سد «بيرجيك»، بحجم تخزيني قدره ١٢٢٠ مليون م٣ مع محطة كهرومائية طاقتها الإنتاجية ٦٧٠ ميغاواط، ومن المخطط لهذا السد أن يروي مساحة قدرها ٨١,٦٧٠ ألف هكتار. أما السد الثاني فهو سد «قرقميش» بحجم تخزيني قدره ٧٣٥ مليون م٣ مع محطة كهرمائية طاقتها ١٨٠ ميغاواط[٤٣].

---

(٣٩) حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦)، ص ٧٧.

(٤٠) جلال عبد الله معوض: «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، مصر وأمن الخليج العربي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١٨، و«دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية،» شؤون عربية، العدد ٦٩ (آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٢٤.

(٤١) سمير صالحة، «مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية ـ التركية،» مستقبل العالم الإسلامي، السنة ٥، العدد ١٥ (ربيع ١٩٩٥)، ص ١١١ ـ ١٩٦. انظر أيضاً: Cooley, «Middle East Water: Power for Peace,» pp. 10-11.

(٤٢) انظر تعقيب جلال عبد الله معوض على بحث: المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ص ٢١٢.

(٤٣) الأهرام، ٢٤/١١/١٩٩٦، ص ٤.

وتندرج هذه المشاريع التركية تحت اسم مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم مشروع «غاب» (GAP) الذي يعد أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركيا، وهو مشروع حيوي متعدد الأغراض والجوانب[٤٤]، وسوف يؤدي إلى زيادة موارد الري في تركيا بنسبة ٤٨ بالمئة وإنتاجها الكهربائي بنسبة ٨٦ بالمئة[٤٥]. ولدى اكتمال هذا المشروع الضخم سيخفض التصريف المائي السنوي لنهر الفرات من حوالى ٣٠ إلى ١٦ مليار م³ في سوريا ومن ١٦ إلى ٥ مليارات م³ في العراق. وفي ضوء ذلك، فإن حجم تخزين جميع السدود التركية في وحدات مشروع «غاب» سيبلغ نحو ٨٩,٥٦ مليار م³. وهذا ما يعادل أضعاف مجموع الوارد المائي الوسطي السنوي لنهر الفرات تقريباً، ويفوق أضعافاً كثيرة حصة تركيا منه بحسب الاتفاق المرحلي لعام ١٩٨٧ بينها وبين سوريا، ويعادل ثلاثة أضعاف مجموع تخزين مياه السدود في سوريا والعراق[٤٦]، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ٩).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، وفي حال إنجاز مشروع «غاب» بالكامل، فإن تركيا ستستهلك نحو ١٤ مليار م³ من مياه الفرات وهو ما يشكل ٤٧ بالمئة من مياه الفرات[٤٧]، وسينخفض منسوب الأخير في سوريا نتيجة المشاريع التركية إلى ١٣ مليار م³، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدلات التبخر العالية (٣ مليارات م³ سنوياً). وبذلك تحصل تركيا على ٤٠٠ بالمئة من حصتها من نهر الفرات خلافاً للقانون الدولي وللاتفاق بينها وبين شريكتيها سوريا والعراق[٤٨]، هذا مع العلم أن تركيا لا تشكو من عَوَز مائي بالمقارنة مع سوريا والعراق، حيث إن معدلات الأمطار في أعالي حوض الفرات مرتفعة جداً لدرجة تكفي لضمان إنتاج زراعي بعلي مزدهر دون اللجوء للري على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ١٠).

غير أن ازدياد الطلب على الطاقة الكهربائية أدى إلى توجه الحكومة التركية لاستغلال الإمكانات الهائلة المتوافرة في وادي الفرات بالدرجة الأولى ويليه وادي دجلة. فمما يتميز به الفرات في تركيا هو وجود فرق كبير في المنسوب: واد يتمتع بعدد من الخوانق الضيقة والعميقة وتصاريف مهمة جداً، وبما أن هذه هي الظروف

(٤٤) جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» شؤون عربية، العدد ٦٥ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ١٣١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٤٦) السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ص ٢٠٣.

(٤٧) نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل (دمشق: مكتبة الصفدي، [د. ت.])، ص ٥٧.

(٤٨) طارق المجذوب، «أزمة المياه ومشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

المثلى لإنشاء سدود لتوليد الكهرباء، فقد فرضت نفسها فكرة استثمار الوارد المائي للحد الأقصى لتوليد الطاقة. وبما أنه كان لا بد من تشييد مجموعة من السدود التخزينية لتحقيق هذا الهدف، أصبح من الطبيعي أن يستفاد منها حيثما أمكن لري الأراضي الزراعية، وبخاصة في ضوء الكثافة السكانية(٤٩).

الجدول رقم (٢ ـ ٩)

مقارنة بعض المعطيات عن السدود والخزانات الرئيسية المنفذة والجاري تنفيذها على نهر الفرات

	وجه المقارنة/الدولة	تركيا	سوريا	العراق
١	حجم الخزانات (كم^3)	٩١	١٦,١	١١,٩
٢	حجم التخزين المفيد (كم^3)	٤٢	١٠,٥	٩,٧
٣	الفواقد (كم^3)	٣,٥	١,٥	٢,٨
٤	المساحات المراد ريها (ألف هكتار)	١٤٤٦	٧٣٦	١٩٥٢
٥	الاحتياجات الصافية للري (كم^3)	١٢,٢	٩,٣	١٧,٢
٦	الاحتياجات الأخرى (كم^3)	٠,٣٥٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠
٧	حجم المياه الإجمالي (٣ + ٥ + ٦)	١٦,٠٥	١١,٣٠	٢٠,٥٠
	الطاقة (ميغاواط)	٦٢٣٢	١٥٦٥	٨٦٠
	الطاقة المولدة (مليار كيلو واط/ساعة)	٢٤,٤٠٥	٤,٣٥	—

المصادر: داوود، «مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق،» ص ٧، وزهير فرح أبو داوود، «الفرات نهر دولي: حالة حرجة،» (محاضرة ألقيت على طلاب الهندسة المدنية في كلية العلوم التطبيقية، جامعة الدولة في لييج، بلجيكا، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

وتشير الدراسات المائية إلى أن احتياجات تركيا المائية للأغراض الزراعية أو لغيرها محدودة، ولكنها أخذت بالتصاعد وستزداد تبعاً للتطور الحاصل فيها بإضافة مساحات جديدة بحاجة للري. وفي تقديرات سابقة بحسب دراسة أجراها البنك الدولي عام ١٩٦٥ قدرت احتياجات تركيا السنوية في مياه الفرات نحو ١,٥ مليار م^3 لري مساحة قدرها ١٥٣ ألف هكتار(٥٠). كما تشير المعلومات المتوفرة حالياً إلى أن المساحات الكلية الحالية التي تروى من نهر الفرات في تركيا هي بحدود ٢٥٠ ـ ٣٠٠ ألف هكتار، ويُقدر استهلاكها من مياه نهر الفرات نحو ملياري م^3(٥١)، ولكن عند

---

(٤٩) زهير فرح أبو داوود، «الفرات نهر دولي: حالة حرجة،» (محاضرة ألقيت على طلاب الهندسة المدنية في كلية العلوم التطبيقية، جامعة الدولة في لييج، بلجيكا، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤).

(٥٠) عبد الخالق، «المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق،» ص ١٢.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٧.

إتمام تركيا مشاريعها المائية من السدود الضخمة فستبلغ مساحة الأراضي المروية من نهر الفرات حوالى ٩٠٠ ألف هكتار على الحدود السورية، منها ٨١,٦٧٠ ألف هكتار في منطقة «غازي عنتاب» يرويها سد «بيرجيك» على الحدود التركية ـ السورية[٥٢]، ومن المنتظر أن ينتهي تنفيذ المشاريع التركية في العام ٢٠٠٠ وعندئذٍ سوف يتراوح استهلاك تركيا من المياه بين ١٢ ـ ١٤ مليار م٣[٥٣]. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) بعض مؤشرات التنمية الزراعية واستخدامات المياه في دول حوض الفرات.

الجدول رقم (٢ ـ ١٠)
مقارنة المعطيات المائية والسكانية في دول حوض الفرات

وجه المقارنة/ الدولة	تركيا	سوريا	العراق
السكان			
عدد السكان عام ١٩٩١ (مليون نسمة)	٥٧,٢	١٢,٨	١٨,٧
النسبة المئوية لعدد سكان حوض الفرات إلى عدد سكان الدولة (بالمئة)	١٠	٧,٧	٢٨
نسبة الزيادة السنوية عام ١٩٨٩ (بالمئة)	٢,٥	٣,٨	٣,٣
مساحة الحوض وطول النهر			
طول نهر الفرات (كم)	١٠٠٠	٦٨٠	١٢٠٠
النسبة المئوية لطول النهر في الدولة إلى مجمل طول النهر	٣٤,٨	٢٣,٦	٤١,٦
مساحة الحوض (ألف كم٢)	١٢٢	٧٣	٢٠٥
مساحة الحوض بالدولة إلى مجمل مساحة الحوض (بالمئة)	٢٧,٢٥	١٦,٤٤	٤٦,١٧
نسبة مساحة الحوض إلى مساحة الدولة (بالمئة)	١٦	٣٩	٣٩
الأمطار			
معدل الهطول المطري (ملم/ بالسنة)	٦٥٠	٢٥٠	١٠٠
معدل الهطول (مليار م٣/ بالسنة)	٥١٠	٤٦,٦	٥٣
متوسط المياه السطحية (مليار م٣/ بالسنة)	١٩٦	٤,٦٩ دون دجلة والفرات	٨٠ مع دجلة والفرات
الطبيعة المائية			
متوسط المياه الجوفية (مليار م٣/ بالسنة)	١٨	٥,٠٧٥	—
متوسط تصريف نهر الفرات (م٣/ ثانية)	٩٩٥ بيرجيك	٨٨٨ جرابلس	٩٧٩ هيت
متوسط الوارد المائي للفرات (مليار م٣/ بالسنة)	٣١,٤ بيرجيك	٢٨ جرابلس	٣٠,٩ هيت

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، وداوود، المصدر نفسه، ص ٢.

(٥٢) الأهرام، ٢٦/١١/١٩٩٦، ص ٨.
(٥٣) السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ص ٢٠٨.

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) أن لدى سوريا والعراق أكبر مساحة من المشاريع القائمة، حوالى ١,٥ مليون هكتار، إضافة إلى أن أكثر من نصف سكان حوض الفرات يعيشون في سوريا والعراق على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ١٠)، وهذا يعني أن للحقوق المكتسبة في دول المجرى الأدنى للنهر أهمية لا يمكن نكرانها لدى اقتسام مياهه بين الدول الثلاث. كما يوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) أن المساحة الإجمالية الصافية القصوى الممكن ريها بمياه نهر الفرات في البلدان الثلاثة حوالى ٢,٥ مليون هكتار، وليس ٤,١٣ مليون هكتار كما تخطط له البلدان الثلاثة.

الجدول رقم (٢ ـ ١١)

بعض مؤشرات التنمية واستخدامات المياه في دول حوض الفرات

المؤشرات/ الدولة	تركيا	سوريا	العراق
المساحة الكلية للبلاد (مليون هكتار)	٧٧	١٨,٤	٤٣,٧
نسبة المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الكلية عام ١٩٩٠ (بالمئة)	٣٢,٢	٢٦,٢	١٢
مشاريع الري القائمة عام ١٩٩٠ (ألف هكتار)	٣٠٠	٢٤٠	١٢٠٠
مشاريع الري المستقبلية في عام ١٩٩٠ (ألف هكتار)	١٤٤٦,٣	٧٣٦,٢٧٥	١٩٥٢,٤
الحاجات المائية الصافية للري عام ١٩٩٠ (مليار م^3/ بالسنة)	١٢,٢	٩,٣	١٣,٢
الحاجات المائية المستقبلية (ري + تبخر) (مليار م^3/ بالسنة)	١٧,٤	١٣,٢٦٣	٢٥,١
مؤشرات إنتاج الغذاء ١٩٨٩ (١٩٧٩ - ١٩٨١) = ١٠٠	٩٧	٨٠	٩٢
مؤشر التبعية الغذائية(*) عام ١٩٨٨ (بالمئة)	١٠,٩	٣١,٧	٦٤,٥

(*) مؤشر التبعية الغذائية هو عبارة عن النسبة المئوية للمستوردات من المنتجات الغذائية إلى مجموع الاستهلاك من هذه المنتجات.

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، جدول رقم (٤)، ص ١٨٢، وداوود، المصدر نفسه، ص ٤.

ثانياً: المركز القانوني لنهر الفرات وفق أحكام القانون الدولي

ومن الواضح أنه لا مناص، إذا ما اتجهت الجهود الثلاثية ـ بل يجب أن تتجه جدياً ـ لحل مشكلة اقتسام مياه النهر، من أن تقلص كل دولة من الدول الثلاث خططها المرتبطة بنهر الفرات عن طريق تقليص مساحة مشاريعها في حوض الفرات. ولكن السؤال: مَنْ عليها من الدول الثلاث أن تقلص خططها أكثر؟؟ بالطبع لن تكون سوريا التي ليست لديها وفرة مائية ولا مصادر مائية أو اقتصادية بديلة، بل

تركيا ذات الوفرة المائية وتفكر ببيع جزء من مياهها. وإنْ لم تقلص أي من تلك الدول مشاريعها التنموية الضخمة مع استمرار الأنماط الحالية لاستهلاك المياه ودون التوصل لتقاسم المياه المشتركة، فإن العجز المائي سيبلغ «الخط الأحمر»، وقد يتعداه مع بداية القرن الحادي والعشرين ويؤدي بدول حوض الفرات إلى منافسة شديدة قد تتحول إلى صراع حول مصادر المياه.

يقتضي بحث المركز القانوني لنهر الفرات، بحث مصادر القانون الدولي المتعلقة بالمياه، كالمعاهدات سواء أكانت خاصة أم عامة، ثنائية أم متعددة الأطراف، وكذلك بحث العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون كمصادر عامة، والقضاء والفقه الدوليين كمصادر ثانوية. هذا بالإضافة إلى تناول القواعد القانونية الدولية الراسخة بشأن المياه، ومن ثم التنظيم الاتفاقي لاستخدام نهر الفرات (ودجلة) وفق أحكام القانون الدولي.

١ ـ مصادر القانون الدولي المتعلقة بالمياه

تعتبر أحكام القانون الدولي بشأن استعمال نظم المياه الدولية والانتفاع بها حديثة نسبياً، فضلاً عن وجود اتجاه ينكر وجود قواعد قانونية دولية عامة تحكم الأنهار الدولية خارج المعاهدات الثنائية، وعلى رغم ضعف هذا الاتجاه، تعمل بعض الدول على تكريسه في الحياة الدولية، بدافع من مصالحها الضيقة التي تتعارض ـ من وجهة نظر تلك الدول ـ مع وجود قواعد تحد من حريتها في التصرف بمياه الأنهار الدولية التي تمر في أراضيها.

ويُقصد بمصادر القانون الدولي تلك المصادر التي ذكرتها المادة (٣٨) من النظام الداخلي لمحكمة العدل الدولية وهي[٥٤]:

أ ـ المصادر الأساسية

(١) المعاهدات

تشكل المعاهدات المصدر الرئيسي الأول لقواعد القانون الدولي، بحكم كونها مصدراً مكتوباً لا خلاف عليه، فضلاً عن كون المعاهدات ـ سواء أكانت خاصة أم عامة، ثنائية أم متعددة الأطراف ـ تشكل القانون الدولي الاتفاقي. وتتضمن المعاهدات العامة مجموعة متميزة من المعاهدات «الشارعة» أو التي تعتبر بمثابة قانون (Law Making Treaties)[٥٥].

---

(٥٤) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، إعداد بدر الكسم ([دمشق: الوزارة]، ١٩٩١)، ص ٧.

(٥٥) حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» ص ٣٨.

(أ) **المعاهدات العامة**: لا توجد معاهدات عامة وشاملة تنظم الأنهار الدولية واستخداماتها، لاختلاف وضع كل نهر عن الآخر، ولأن محاولة تدوين القواعد القانونية الدولية العامة التي تحكم كل الأنهار الدولية لم تتضح بعد، ولكن يوجد قانون دولي اتفاقي نسبي (أي أن عدد الدول التي انضمت للمعاهدات قليل نسبياً أو أن المعاهدات ثنائية) وجزئي (أي أن المعاهدات تحكم بعض الجوانب الخاصة بالأنهار الدولية) أو له كلتا الصفتين[٥٦].

والمعاهدات العامة ـ سواء المفتوحة لكل الدول أو المعقودة بين العديد من الدول ـ قليلة جداً في مجال الأنهار الدولية واستعمالاتها، فضلاً عن كونها لا تتسم بالشمولية من حيث الموضوع، وقد تبدو قليلة الفائدة في مجال الأنهار الدولية للاستخدامات غير الملاحية، وهو المجال الوحيد الذي يهمنا في هذه الدراسة، غير أن ذلك لا يقلل من أهمية تلك المعاهدات.

هذا بالإضافة إلى أن المعاهدات هي معاهدات متعددة الأطراف ولا تلزم إلا أطرافها وهي: معاهدة فيينا (١٨١٥) التي وضعت تعريفاً للنهر الدولي وتضمنت أحكاماً عن الأنهار الدولية، ومعاهدات السلام (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) ومعاهدة برشلونة عن نظام الأنهار الملاحية الدولية (١٩٢١)، ومعاهدة جنيف (١٩٢٣) عن تنمية الطاقة الهيدروليكية. ولهذه المعاهدة أهميتها من حيث إنها نصت على حرية الدول في استخدام المياه التي تمر في أراضيها من أجل دعم أغراض تنمية القوى الهيدروليكية ولكن ضمن قواعد القانون الدولي[٥٧].

ويمكن القول انه على الرغم من كون الأحكام الموجودة في هذه المعاهدات المتعلقة بالأنهار الدولية تتناول شؤون الملاحة ولا تلزم إلا أطرافها، إلا أن لهذه المعاهدات أهمية تكمن في أنها تدل على بداية ظهور القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية. فهذه المعاهدات مع أنها معاهدات جزئية ونسبية ولا تشكل قواعد قانونية شاملة، إلا أنها تتضمن، من خلال القياس، بضع قواعد في طور التكوين، كرستها في ما بعد ممارسات الدول في معاهداتها الإقليمية والثنائية، كما كرستها مصادر القانون الدولي الأخرى[٥٨].

---

(٥٦) منيب الرفاعي، «القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة،» ورقة قدمت إلى: أسبوع العلم الثلاثين الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ٣ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٩.

(٥٧) جامعة الدول العربية، لجنة الموارد المائية في الوطن العربي المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم (٥٢٣٣) تاريخ ١٣/٩/١٩٩٢، في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية**، ص ٦٣ ـ ٦٤. وتم تعريف النهر الدولي بأنه: «النهر الصالح للملاحة والذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر بين هذه الأراضي».

(٥٨) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ١٠.

(ب) **المعاهدات الثنائية والإقليمية**: لا يمكن اعتبار المعاهدات الثنائية والإقليمية مصدراً لقواعد قانونية عامة، لأنها لا تلزم إلا أطرافها، وهذه المعاهدات كثيرة، بلغت نحو ٣٠٠ معاهدة حتى عام ١٩٧٤[٥٩]، وكثرة هذه المعاهدات دليل على ضعف القانون الدولي في هذا المجال، غير أنها تعني من ناحية أخرى أن الدول لا تستطيع أن تتصرف بشكل انفرادي بمياه الأنهار الدولية، وأن هناك قواعد دولية تحكم ذلك ولا بد من تقنينها وتحديدها بما يتماشى مع مصالح الدول المشتركة في الأحواض النهرية، وبهذا تصبح المبادئ الواردة في الاتفاقيات الثنائية من عناصر العرف الدولي الذي تعبر عنه ممارسات الدول[٦٠]. ولا يضعف هذا الاتجاه في القانون الدولي وجود معاهدة أو اثنتين تذكر أحكامها بأنها لا تشكل سابقة ولا تعبر عن قاعدة قانونية، مثل المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والمكسيك عام ١٩٠٦ بشأن نهر «ريوغراند»، والمعاهدة المعقودة بين الهند والباكستان عام ١٩٦٠ بشأن نهر «السند»، ذلك لأن الغالبية العظمى من هذه المعاهدات اتجهت عكس وجهة النظر هذه[٦١]. ومن الطبيعي أن القاعدة القانونية العرفية لا تنشأ من معاهدة واحدة، كذلك لا ينتقص من قوة هذه القاعدة القانونية إذا رفضتها إحدى المعاهدات. فالمعاهدات الثنائية تخلق، في مجموعها، القاعدة القانونية العامة، بينما لا تلزم المعاهدة الثنائية إلا طرفَيْها فقط عندما تُؤخذ بعين الاعتبار بشكل منفرد[٦٢]. وفي هذا السياق، تأتي مصادر القانون الدولي الأخرى لتأكيد وجود القاعدة المستخلصة من المعاهدات الثنائية. ويهمنا في هذا المجال أن نشير إلى المعاهدات الثنائية التي عقدتها تركيا مع جاراتها وهي: اليونان وبلغاريا وإيران والاتحاد السوفياتي السابق بالإضافة إلى المعاهدات مع كل من سوريا والعراق، وهذه المعاهدات الثنائية بين تركيا وجاراتها تعبر عن الموقف التركي الجلي إزاء موضوع الأنهار الدولية، ولا تستطيع تركيا أن تتخذ موقفاً مغايراً للمبادئ المنصوص عليها في معاهداتها على حساب دول أخرى، وذلك وفقاً لمبدأ الانسجام القانوني مع الذات؛ الذي هو أحد مبادئ القانون الدولي[٦٣].

---

(٥٩) نشرت خلاصة أحكام هذه المعاهدات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (١٩٦٣ و١٩٧٤) عن المشاكل التي يثيرها استخدام الأنهار الدولية. انظر: عز الدين الخيرو، «الفرات في ظل قواعد القانون الدولي،» (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٥٨ ـ ١٦٦، وعلي حسين الطائي، «أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي ـ العراقي حول مياه الفرات،» القبس، ١٩٩٠/١/٢٥، ص ٣.

(٦٠) الرفاعي، «القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة،» ص ١٠.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٦٣) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ١٤.

أما المعاهدات الإقليمية، فينطبق عليها ما سبق ذكره عن المعاهدات الثنائية في كونها تصلح دليلاً ـ بفعل تكرار أحكامها المماثلة ـ على وجود قواعد قانونية عامة. كما تصلح كدليل على وجود قواعد إقليمية أو محلية لا تجد صنواً لها في بقية المعاهدات. ومثال ذلك قواعد الاستخدام المتكامل في معاهدات أنهار الأمازون والنيجر وتشاد(٦٤).

(٢) العـرف الدولـي

يأتي العرف من خلال ممارسات الدول التي تسهم في تكوين القاعدة القانونية العرفية. وتتم هذه الممارسات بأشكال مختلفة كالمراسلات الدبلوماسية والمواقف في المنظمات الدولية والتشريعات الداخلية والقضاء المحلي، وقد استقر العرف الدولي على عدم الاعتراف بالسيادة الإقليمية المطلقة للدولة في التصرف بمياه النهر الدولي واستخدام المياه استخداماً منصفاً ومعقولاً يراعي حقوق الدول الأخرى المشتركة في النهر الدولي(٦٥). لذلك فالدولة ـ بحسب الرأي الراجح في الفقه الدولي ـ تتمتع بالسيادة على جزء النهر الدولي الذي يمر في إقليمها وما يترتب على ذلك من انتفاعها بمياه النهر. لكن هذه السيادة ترد عليها قيود معينة، مردها إلى حق الدول النهرية الأخرى في الاستفادة بدورها من مياه النهر، وألا يتأثر هذا الحق بالمشروعات التي تقوم بها إحدى الدول النهرية في إقليمها. وقد حرص معهد القانون الدولي في دورتيه في نيويورك عام ١٩٥٨، و«هامبورغ» عام ١٩٦٠ على تأكيد هذه القيود والالتزامات(٦٦).

وكمثال على الموقف الذي تعبر عنه المراسلات الدبلوماسية يذكر غريفن (Griffin) في مقاله عن استخدام أحواض المياه الدولية وفقاً لمبادئ القانون العرفي رسالة وجهتها الحكومة الهولندية عام ١٨٦٢ إلى وزرائها المفوضين في لندن وباريس، جاء فيها: «إن نهر الموز هو نهر مشترك لهولندا وبلجيكا، وغني عن القول إنه يحق للطرفين استخدام مياهه، وفي الوقت ذاته على كل طرف، وفقاً للمبادئ العامة للقانون، أن يمتنع عن أي عمل يسبب ضرراً للطرف الآخر»(٦٧).

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٤. انظر أيضاً: حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» ص ٤٠.

(٦٥) سوريا، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٦٦) معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٤١ ـ ١٤٣. انظر أيضاً: تعقيب جلال عبد الله معوض على بحث: المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ص ٢١٣.

(٦٧) حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» ص ٤٠ ـ ٤١.

(٣) المبادئ العامة للقانون

تعبر المبادئ القانونية العامة - سواء أكانت من مبادئ القانون الداخلي أم من مبادئ القانون الدولي - عن قناعة الدول بإلزامية قواعد معينة، وكلاهما غير مكتوب. وتنطبق المبادئ العامة للقانون على المياه الدولية المشتركة كما تنطبق على مواضيع أخرى، وأهمها: حسن الجوار، وحسن النية، وعدم الإضرار بالغير، والانسجام القانوني مع الذات، وتنفيذ الالتزامات القانونية، والتعاون الدولي، وعدم التعسف باستعمال الحق، وحل المنازعات بالطرق السلمية والتفاوض عند الخلاف[٦٨].

وفي هذا السياق، يعتبر همفري والدوك القاضي السابق في محكمة العدل الدولية، أن المبادئ العامة والعرف هما فرعان من شجرة واحدة وإن كان العرف هو الغصن الأضعف. وإذا كان العرف ينطبق على سلوك معين يصبح مع التكرار قاعدة إلزامية، فإن المبادئ العامة غالباً ما تكون أكثر تجريداً وتنطبق على أوضاع مختلفة جداً ولكن بعضها ينطبق على سلوك محدد (كمبادئ «نورمبرغ» عن جرائم الحرب، ومبدأ منع الإبادة الجماعية.. وغيرها) وهي طبعاً لا تحتاج إلى عنصر التكرار[٦٩].

ومن أهم المبادئ العامة الخاصة بالمياه، مبدأ التوزيع المنصف والمعقول للمياه الدولية، ومبدأ المساواة في حق استعمال المياه وغيرها. وهذه المبادئ خالفتها تركيا جميعاً، فهي - بالنسبة لأنهار دجلة والفرات وقويق - لم تراعِ عملياً أياً من تلك المبادئ على رغم وجود العديد من المعاهدات والاتفاقات التي تؤكدَ على تلك المبادئ.

ب - المصادر الثانونية

(١) القضاء الدولي

تجدر الإشارة إلى أنه في حال عدم وجود معاهدات بين الدول يلجأ إلى تطبيق باقي القواعد القانونية حتى لا يبقى استخدام الأنهار الدولية دون ضوابط قانونية أو حتى لا تتصرف الدول كما يحلو لها.

وتلعب الأحكام القضائية، ولا سيما الدولية، دوراً مهماً في تحديد القواعد القانونية التي تسري على قطاع ما من الحياة الدولية مثل قطاع المياه، على الرغم من أن المادة (٥٣) من نظام محكمة العدل الدولية تنص على أن الحكم القضائي لا يلزم إلا أطراف النزاع ولا يعتبر سابقة. ولكن من المعروف أن أطراف المنازعات، أمام القضاء

(٦٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، ص ٦٥.

(٦٩) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ١٨.

الدولي والقضاة أنفسهم، يلجأون إلى أحكام سابقة للتدليل على وجود قواعد قانونية. يضاف إلى ذلك، أنه نظراً لأن مصادر العرف والمبادئ العامة هي مصادر غير مكتوبة فإن للقضاء الدولي دوراً مهماً في إثباتها أو استنباطها[٧٠].

وفي مجال المياه الدولية هناك قضيتان فقط عُرضتا أمام المحكمة الدائمة للعدل الدولي، الأولى عام ١٩٢٩ وتتعلق بنهر «الأودر»، والثانية عام ١٩٣٧ وتتعلق بنهر «الموز». وكلتاهما تشير إلى قواعد قانونية خاصة بالأنهار الدولية استشهدت بها المحكمة، وكذلك هناك أحكام هيئات تحكيمية، أهمها الحكم في قضية بحيرة «لانو» عام ١٩٥٧، وهي غنية بالإشارات إلى القواعد القانونية في مجال المياه الدولية[٧١].

(٢) الفقه الدولي

الفقه الدولي واسع ومتشعب. إلا أنه يمكن تقسيم كتابات الفقه الدولي ـ في ما يتعلق بموضوع المياه الدولية ـ إلى ثلاث فئات:

(أ) **الفئة الأولى**: وتشمل الكتابات الفردية لكبار كتاب القانون في العالم وهي عديدة جداً[٧٢]. والمعروف أن أكثر الكتب العامة عن القانون الدولي تتضمن فصولاً خاصة بالأنهار الدولية، ذاكرة ما يعتقد مؤلفوها أنها قواعد تحكم هذه الأنهار. وقد ذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المشاكل القانونية للأنهار الدولية لعام ١٩٦٣ والتقرير الإضافي لعام ١٩٧٤ اللذان سبق ذكرهما ما يزيد عن (٣٠٠) مرجع أساسي في هذا الموضوع. كما كانت الأمم المتحدة قد نشرت قائمتين ببليوغرافيتين مهمتين في هذا الخصوص[٧٣]. وفي الواقع توجد أهمية أكيدة لدراسات هذه الفئة، وإن كان من الصعب قبولها كمصدر موثوق وقاطع من مصادر القانون الدولي، وإنما يمكن اللجوء إليها لتأكيد قواعد قانونية ذكرتها المصادر الأخرى. وجميع كتابات هذه الفئة تؤكد وجود قواعد قانونية راسخة بشأن المياه الدولية المشتركة.

ويمكن إجمال أوجه الرأي في الفقه بهذا الخصوص في أربعة اتجاهات أو

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٧٢) لعل أهم هذه الكتب هي كتب روسو، روبير (فرنسا)، أوبنهايم، برايرلي، والدوك (انكلترا) هاكورت، هايد (أمريكا). أما أهم كبار الكتاب المختصين في أبحاث الأنهار الدولية فهم: سميث، بربر، أندراسي، كوليار، باكستر، ومقررو لجنة القانون الدولي عن موضوع المياه وهم: إيفنسن، شويبل، ماكفري.

(٧٣) انظر: *Selective Bibliography on the Law Relating to the Utilization and Use of International Rivers Excluding Navigation* (New York: [n. pb.], 1963), and *Water Resources, Planning and Management: A Select Bibliography* (New York: [n. pb.], 1977).

نظريات أساسية هي[٧٤]:

ـ **نظرية السيادة الإقليمية المطلقة**: يعدّ المدعي العام الأمريكي هارمون أول من نادى بهذه النظرية، بمناسبة النزاع الأمريكي ـ المكسيكي بشأن مياه نهر ريوغراند، وفحوى هذه النظرية أن الدولة تملك السيادة المطلقة على جزء النهر المار بإقليمها دونما قيد وإلى الحد الذي تستطيع معه تغيير المجرى الطبيعي للنهر دون أن يكون للدول الأخرى التي يمر ذلك النهر في أقاليمها، أي حق قانوني في الاعتراض. ويبدو ظاهراً أن هذه النظرية لا يتمسك بها بالدرجة الأولى إلا الدول التي يقع في أقاليمها الجزء الأعلى من النهر الدولي، وذلك لأنها صاحبة المصلحة الأولى في الانتفاع بمياه ذلك النهر دون أن ينالها الضرر طالما تمسكت عملياً بهذه النظرية. وفي هذا السياق، يشير المستشار الأمريكي كلايتون أن نظرية هارمون لم تطبق في الولايات المتحدة أو غيرها، وأنه درس جميع المعاهدات الدولية عن هذا الموضوع، وكلها تدافع عن حق جميع الدول المتشاطئة باستخدام مياهها الدولية دون أن تعير أي اهتمام إلى نظرية الحق الإقليمي المطلق[٧٥].

ولعل النقد الذي يهدم هذه النظرية من أساسها هو أنها تساوي بين العنصر الأرضي من الإقليم وهو عنصر ثابت، وعنصر المياه وهو عنصر متنقل متحرك، فتخضع العنصرين ـ على اختلاف طبيعتهما ـ إلى حكم قانوني واحد يقوم على مبدأ السيادة الإقليمية المطلقة. كما أن هذه النظرية لا تقيم وزناً لحقوق الدول الأخرى في مياه النهر الدولي، ولا لاستمرار جريانه في أقاليم تلك الدول بالكم ذاته وبالكيف ذاته، ولا تأخذ هذه النظرية في الاعتبار المبدأ العام في القانون الدولي المتعلق بضرورة عدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى والذي يرتب المسؤولية الدولية عن الأعمال غير المشروعة[٧٦].

ـ **نظرية السيادة الإقليمية المقيّدة**: وفحوى هذه النظرية أن لكل دولة يجري في إقليمها نهر دولي الحق الكامل في أن يظل جريان النهر على حاله في إقليمها من حيث كم المياه وكيفها. بمعنى أن النهر يشكل وحدة لا تتأثر بالحدود السياسية للدولة، وأن السيادة التي تمارسها الدولة سيادة مقيدة بوجوب عدم التصدي للمجرى الطبيعي

(٧٤) محمد عبد الله الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ورقة قدمت إلى: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤**، ص ٢٨. ولمزيد من التفاصيل عن نظريات استخدام الأنهار الدولية، انظر: عز الدين فودة، **مقدمة في القانون الدولي العام** ([عين شمس]: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨)، ص ٢١٩ ـ ٢٢٥.

(٧٥) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ٤٢.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: حامد سلطان، صلاح الدين عامر وعائشة راتب، **القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٨.

للنهر. وعليه، فلا يجوز للدولة أن تحوّل مجرى النهر أو توقف جريانه، ولا يجوز لها أن تزيد تدفقه أو تقلل منه بوسائل صناعية. وبمعنى آخر، لكل دولة أن تنتفع بمياه النهر في الجزء الذي يمر في إقليمها بكل وسائل وأوجه الانتفاع، شريطة عدم الإضرار بحقوق الدول الأخرى المشتركة معها بمياه النهر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية قد شاعت في العديد من المعاهدات وأحكام القضاء، وتبنتها عدة دول، كما أخذ بها بعض الفقهاء كفكرة معقولة تحد من غلواء مبدأ هارمون حول حقوق السيادة على مياه الأنهار الدولية[٧٧].

غير أنه توجد عدة مآخذ على هذه النظرية، من ذلك أنها لا تعالج مشكلات التعارض في الانتفاع بين دول المجرى المائي الدولي، كما أنها لا تشير إلى ضرورة الإدارة المشتركة للمشروعات التي قد تنشأ على الأنهار الدولية لضمان عدم تعرض بعض تلك الدول لأضرار بسبب تشغيل هذه المشروعات. كما أن النظرية لا تشير إلى أهمية التعاون بين الدول المتشاطئة في مجال تحسين البيئة النهرية للوصول بحوض النهر إلى أعلى كفاءة ممكنة، بوصفه مورداً طبيعياً مشتركاً بين تلك الدول جميعها[٧٨].

ـ **نظرية الملكية المشتركة:** ومفادها أن المجرى المائي الدولي يعد ملكاً مشتركاً لجميع الدول التي يجري في أقاليمها، مع كل ما يترتب على ذلك من قيود ترد على حرية الدولة بالتصرف بالجزء الذي يقع تحت سيادتها. فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه المجرى المائي الدولي في الجزء الذي يجري في إقليمها، ما دام هذا الانتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير على تدفق مياه المجرى، سواء بالزيادة أو النقصان.

وبمقتضى هذه النظرية، يمكن حل مشكلات التعارض في استخدام المجاري المائية الدولية من خلال القيام بعمل جماعي مشترك طبقاً لقاعدة «الانتفاع المنصف» التي تشير إليها بعض الاتفاقيات الدولية المعنية وكذلك بعض الفقهاء في ضوء ظروف كل حوض دولي على حدة. إذ تهدف النظرية إلى تحقيق التنسيق والتعاون بشأن تطوير أحواض الأنهار الدولية لتحقيق أقصى انتفاع من تلك المياه لكل دولة بطريقة منصفة[٧٩].

ـ **نظرية مبدأ الانتفاع المنصف:** وترتكز هذه النظرية على أساسين:

---

(٧٧) مصطفى عبد الرحمن، قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١)، ص ١١٦ ـ ١٤١.

(٧٨) عبد العزيز سرحان، القانون الدولي العام (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٨)، ص ٣١٤ ـ ٣١٥.

(٧٩) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

الأول: أن لكل دولة الحق في التقسيم المنصف لمنافع الشبكة النهرية في ضوء حاجاتها وكذلك الظروف المتعلقة بالشبكة النهرية (بنصيب معقول ومنصف)، وكان إعلان هلسنكي (١٩٦٦) قد تبنى هذا الاتجاه، وقد حددت المادة الخامسة منه بعض معايير المشاركة المعقولة والعادلة في الانتفاع بمياه النهر الدولي وهي: جغرافية الحوض، النظام الهيدرولوجي للحوض ومساهمة كل دولة من الحوض، المناخ السائد في الحوض، الاستخدامات السابقة والحالية للمياه، الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض، مدى اعتماد سكان كل دولة في الحوض على مياهه، التكلفة المقارنة للوسائل البديلة لتغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض، تجنب الفاقد غير الضروري في استخدامات مياه الحوض، مدى توافر المصادر المائية البديلة، مدى إمكانية تعويض دولة أو أكثر من دول الحوض كوسيلة لتسوية الخلافات بشأن الانتفاع، المدى الذي يمكن معه إشباع حاجات الدول دون أن ينجم عن هذا الإشباع أضرار جوهرية لدولة أو دول مشاطئة[٨٠].

هذا، مع ملاحظة أن الوزن النسبي الذي يعطى لأي معيار من هذه المعايير السابقة إنما يتحدد في ضوء مقارنته بالمعايير المتصلة الأخرى. على أن توضع جميع المعايير والمؤشرات السابقة في الاعتبار عند تحديد المشاركة العادلة والمعقولة[٨١]. أما المادتان ٦ و٧ من إعلان هلسنكي فهما تشيران إلى ضرورة مد حماية معقولة للحقوق المكتسبة من خلال معالجة الاستخدام الحالي للمياه. فلا يمكن حرمان دولة مشاطئة من استخدام حالي معقول للمياه من أجل حجز مياه لاستخدامها مستقبلاً في دولة مشاطئة أخرى، وكذلك استمرار الاستخدام الحالي للمياه ما لم تكن العوامل التي تسوغ استمراره أقل وزناً من العوامل التي تقتضي تعديله أو إلغاءه، وكذلك عدم اعتبار استخدام ما استخداماً حالياً إذا كان عند البدء به يتعارض مع استخدام حالي سابق[٨٢].

الثاني: أن الدولة لا تمنع فقط من وقف أو تحويل تدفق نهر يجري في أراضيها إلى أراضي دولة مشاطئة، بل إنها تمنع أيضاً من استخدام مياه هذا النهر استخداماً يشكل خطراً على الدولة أو الدول المشاطئة الأخرى أو يمنعها من استخدام تدفق مياه النهر من جانبها استخداماً مناسباً.

وعليه فالدولة مسؤولة، بمقتضى القانون الدولي، عن الأعمال العامة والخاصة

---

(٨٠) صلاح الدين عامر، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف: نظرة عامة،» ورقة قدمت إلى: المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٤٥٥.

(٨٢) الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٤٥، هامش رقم (٤).

التي تحدث تغييراً في النظام القائم للنهر والتي تسبب ضرراً لدولة أخرى كان يمكن تلافيه ببذل عناية معقولة. ويترتب على ذلك أن تقوم الدول أو المحاكم الدولية بتقدير المنفعة العائدة على إحدى الدول مقابل الضرر اللاحق بدولة أخرى من خلال استخدام معين لمياه النهر.

ومهما يكن من أمر هذه النظريات، فالقانون الدولي الحديث يتضمن أصولاً يكاد أمرها يكون مسلماً به مجمعاً عليه فقهاً وقضاء، ومن هذه الأصول أن للدول التي يجري في أقاليمها أحد المجاري المائية الدولية حقوقاً متقابلة في الانتفاع بالمياه والاستعمال التاريخي لها، ولها الامتناع عن أي عمل من شأنه الإضرار بالمصالح المقررة لبعض الدول تجاه البعض الآخر. والمسؤولية الدولية لا مجال مترتبة في ذمة الدول التي تقوم بتحويل مجرى المياه الدولية بما يلحق الضرر بالدول الأخرى، أو تقوم الدولة باستغلال مياه النهر بطريقة تترك أضراراً على دول الحوض الأخرى. ومثل هذا الانتفاع بالمياه يجب ألا يتم إلا بعد الاتفاق بين الدول ذات العلاقة بشكل يوازي بين النفع العائد من الاستخدام وبين الضرر الذي سيحدثه للبعض الآخر. ويضاف إلى ذلك أن المبادئ التي يدعو لاتباعها الثقاة من فقهاء القانون الدولي تشير إلى أن توزيع المياه بين الدول المتشاطئة والانتفاع بهذه المياه في الشؤون غير الملاحية، يجب أن يكون رائده الإنصاف وإقامة التوازن بين المصالح المختلفة للدول المتشاطئة(٨٣).

(ب) الفئة الثانية: وتشمل دراسات مؤسسات القانون الدولي غير الحكومية على الصعيد العالمي والإقليمي، وأهمها: معهد القانون الدولي ورابطة القانون الدولي ورابطة المحامين للبلدان الأمريكية. وأهمية كتابات هذه الفئة هي كونها مُعدة من أساتذة الفئة الأولى، إضافة لمساهمة خبراء ومستشارين حكوميين، كما أن كتابات هؤلاء نوقشت جماعياً في إطار المعاهد والمؤسسات المذكورة، وهي أعدت لتكون بمثابة قواعد تستأنس بها الدول. فهي تحتوي على ما يقابل، من ممارسات الدول، القناعة القانونية (opinio Jaris) وقد استندت إليها كثيراً دراسات الأمم المتحدة وقراراتها، واستشهد بها عدد من كتّاب الفئة الأولى، وأدخلتها بعض الدول كأحكام في معاهداتها. وتشكل كتابات هذه المعاهد، بلا شك، مصدراً مساعداً من مصادر القانون الدولي العام عن الأنهار الدولية.

فمعهد القانون الدولي في دورته في مدريد عام ١٩١١، اعتمد سبع قواعد بشأن الأنظمة القانونية المتصلة باستخدام المجاري المائية الدولية، كما اعتمد في دورة سالزبورغ لعام ١٩٦١ تسع قواعد(٨٤)، وكان قد درس مشاريع هذه القواعد في

---

(٨٣) حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» ص ٤٥.

(٨٤) لمزيد من التفصيل حول قواعد سالزبورغ لعام ١٩٦١، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، ص ٦٧.

دورات ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٩ و١٩٦٠ واعتمد في دورة طوكيو ١٩٧٦ تقريراً عن تلوث الأنهار كان قد درسها وناقشها عامي ١٩٦٩ و١٩٧١. أما جمعية القانون الدولي (International Law Association) فقد بدأت دراستها لموضوع الأنهار الدولية في دورة «إدنبره» لعام ١٩٥٤ وتابعتها في «دوبرفنيك» لعام ١٩٥٦، حيث اعتمدت ٨ قواعد. كما درست الموضوع في دورة لاهاي (١٩٦٠) وبروكسل (١٩٦٢) وطوكيو (١٩٦٤) وأخيراً في دورة هلسنكي (١٩٦٦)، حيث اعتمدت مشروعاً كاملاً من ٣٧ مادة آخذة بعين الاعتبار جميع المشاريع السابقة، ثم درست موضوع حماية المياه الدولية في الدورات اللاحقة في بوينس آيرس (١٩٦٨) ولاهاي (١٩٧٠) ونيويورك (١٩٧٢) ومدريد (١٩٧٦)، حيث اعتمدت ثماني قواعد. ثم بدأت دراسة تنظيم وتدفق المياه في دورة مانيلا (١٩٧٨) وبلغراد (١٩٨٠) حيث اعتمدت القواعد الخاصة بهذا الموضوع، كما درست موضوع تلوث المياه في دورة مونتريال (١٩٨٢) وأخيراً موضوع المياه الجوفية في دورة سيؤول (١٩٨٦)[٨٥].

أما المؤسسات الإقليمية غير الحكومية فأهمها رابطة المحامين للبلدان الأمريكية، وقد درست موضوع استخدام الأنهار الدولية في دورات مختلفة من عام ١٩٥٧ في بوينس آيرس إلى عام ١٩٦٩ في كاراكاس. وتوجد مقتطفات من قرارات هذه الرابطة منشورة في تقريرَي الأمين العام المشار إليهما سابقاً[٨٦].

(ج) **الفئة الثالثة: كتابات المنظمات الحكومية**: تشمل دراسات وقرارات المنظمات العالمية وفروعها، وفي مقدمتها الأمم المتحدة وبعض المنظمات الحكومية الإقليمية مثل اللجنة الاستشارية القانونية لآسيا وافريقيا، واللجنة الدائمة للقانون الدولي التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وهذه الكتابات تُعد ـ ولا سيما من وجهة نظر مصادر القانون ـ أهم من أي كتابات فقهية أخرى أشير إليها في الصفحات السابقة، وذلك لكون هذه الدراسات والقرارات صادرة عن مؤسسات حكومية، إلا أنه لا يمكن إدخالها ضمن المصادر الثلاثة الأولى للقانون الدولي وإن كان هناك اتجاه لاعتبارها ملزمة كقواعد عرفية[٨٧].

وتشكل أعمال لجنة القانون الدولي أهم أعمال الأمم المتحدة في مجال الأنهار الدولية، وإن كانت لا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بهذه الأنهار التي عالجتها فروع المنظمة الأخرى. وتشمل أعمال اللجنة تقارير مقرريها عن هذا الموضوع ومناقشة الأعضاء لهذه التقارير، وقد عرض على اللجنة ١١ تقريراً عن الأنهار الدولية بين

---

(٨٥) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ٢٣.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٤.

عامي ١٩٧٦ و١٩٨٩ وهي كما يلي:

ـ تقرير كيرني (D. Keerney) لعام ١٩٧٦، وهو تقرير أولي يذكر القواعد التي سبق اعتمادها وفقاً لمختلف مصادر القانون الدولي[٨٨].

ـ تقرير شويبل (S. Schwebel) الأول لعام ١٩٧٩[٨٩]، ويذكر مشاريع (١٠) قواعد مع التعليقات على كل قاعدة مستنداً إلى مصادر القانون الدولي المختلفة.

ـ تقرير شويبل الثاني لعام ١٩٨٠[٩٠]، ويشمل (٧) مشاريع قواعد إضافية مع التعليقات عليها.

ـ تقرير شويبل الثالث لعام ١٩٨٢[٩١] وتشمل (١٦) مشروع قواعد.

ـ تقرير إيفنسن الأول (Evensen) لعام ١٩٨٣[٩٢]، ويشمل مشاريع (٣٩) قاعدة.

ـ تقرير إيفنسن الثاني لعام ١٩٨٤[٩٣]، ويشمل مشاريع التقرير الأول بعد تعديلها.

ـ تقرير مكافري الأول (Mecafrey) لعام ١٩٨٥[٩٤]، وهو تقرير أولي.

ـ تقرير مكافري الثاني لعام ١٩٨٦[٩٥]، ويشمل مشاريع قواعد اعتمدتها اللجنة عام ١٩٤٨ و(٤) مشاريع قواعد إضافية.

ـ تقرير مكافري الثالث لعام ١٩٨٧[٩٦]، ويشمل مشاريع القواعد من (١٠ ـ ١٥).

ـ تقرير مكافري الرابع لعام ١٩٨٨[٩٧]، ويشمل مشاريع القواعد من (١ ـ ١٩).

---

(٨٨) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٧٦، مج ٢، ج ١، ص ١٩٤ ـ ٢٠٢.
(٨٩) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٠، مج ١، ج ١، ص ١٤٣.
(٩٠) المصدر نفسه، مج ٢، ج ١، ص ١٥٩.
(٩١) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٢، مج ٢، ج ١، ص ٦١ ـ ٢٥٤.
(٩٢) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٣، مج ٢، ج ١، ص ٩٤.
(٩٣) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٤، مج ٢، ج ١، ص ٧٩.
(٩٤) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٥، مج ٢، ج ١، ص ٨١.
(٩٥) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٦، مج ٢، ج ١، ص ٨٩ ـ ١٤٨.
(٩٦) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٧، مج ٢، ج ١، ص ٤٨.
(٩٧) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ٢٨.

ـ تقرير مكافري الخامس لعام ١٩٨٩[٩٨]، ويشمل مشاريع القواعد من (٢٠ ـ ٢٥).

ولعل أهم التقارير بالنسبة لموضوع البحث هو تقرير شويبل الثالث، وتقرير إيفنسن الأول، وتقرير مكافري الثاني. وكل هذه التقارير مهمة في الواقع، ولكن التقارير الأخرى تراجع مواد سبق مناقشتها، أو تمهد لها أو تشمل قواعد لم تكتمل دراستها ومناقشتها بعد[٩٩].

أما أعمال الأمم المتحدة الأخرى، فكانت في إطار المجلس الاقتصادي ولجانه وفروعه، وفي إطار المؤتمرات والندوات الخاصة بالمياه، ومن أهمها وبحسب ترتيبها الزمني:

ـ تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ١٩٥٢ عن الجوانب القانونية للإدارة الكهرمائية للأنهار ذات الاهتمام المشترك.

ـ تقرير التنمية المتكاملة لأحواض الأنهار الدولية قدمته عام ١٩٥٧ هيئة من الخبراء، ثم أعيد طبعه عام ١٩٧٠، ويتضمن فصلاً عن تعاون الدول في هذا المضمار وقواعد القانون الدولي.

ـ تقرير الأمين العام في عامي ١٩٦٣ و١٩٧٤ عن المسائل القانونية لاستخدام الأنهار الدولية للأغراض غير الملاحية.

ـ مؤتمر الأمم المتحدة للمياه عام ١٩٧٧.

ـ ندوة بودابست عن تنمية الأحواض النهرية الدولية لعام ١٩٧٧.

ـ وثائق الاجتماع الإقليمي للمنظمات النهرية الدولية في داكار ١٩٨١.

أما على صعيد الوكالات المتخصصة فقد اهتمت اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة بموضوع المياه وبحثت أيضاً في الجوانب القانونية المتعلقة بالموضوع. أما البنك الدولي فقد قام بعدة دراسات واتخذ مواقف لها جانب قانوني نظراً لتمويله عدداً من المشاريع المتصلة بالأنهار الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن ممثل البنك في الاجتماع الإقليمي للمنظمات النهرية الدولية الذي نظمته الأمم المتحدة في داكار عام ١٩٨١، أشار إلى أن البنك لا يموّل مشروعاً خاصاً بنهر دولي إلا إذا[١٠٠]:

ـ اتفقت عليه الدول المتشاطئة جميعها.

---

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٠٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، ص ٣١.

ـ لم يعترض عليه أحد من الدول المتشاطئة.

ـ رأى البنك أن مصالح الدول المتشاطئة لا تتأثر سلباً بالمشروع وأنه لا أساس لاعتراضات هذه الدول.

كما أضاف ممثل البنك الدولي في اجتماع اللجنة الاستشارية القانونية لآسيا وافريقيا دورة كاتماندو عام ١٩٨٥ أن البنك درس موضوع حقوق الدول المتشاطئة في ١٤٠ مشروعاً وأن القوانين الدولية لم تكن واضحة بالنسبة إليه في البداية، إذ كان يرفض تمويل أي مشروع ما لم يتم عليه اتفاق بين الدول المتشاطئة، ولكن منذ منتصف الخمسينيات اعتمد السياسة التي تتضمن الشروط الثلاثة الآنفة الذكر، ومن المعروف أن البنك الدولي قد رفض تمويل مشروع سد أتاتورك في تركيا[١٠١].

أما في ما يتعلق بأعمال المنظمات الحكومية الإقليمية، فقد درست اللجنة الاستشارية القانونية لآسيا وافريقيا موضوع الأنهار الدولية في الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٨٦)، وقد تم تقديم عدة مشاريع قواعد قانونية في الفترة المذكورة، ولا سيما مشروع العراق ومشروع باكستان، ثم مشروع موحد اعتمد من اللجنة الفرعية الخاصة عام ١٩٧٣. ثم ناقشت اللجنة موضوع الأنهار في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ وتقرر انتظار نتائج أعمال لجنة القانون الدولي. أما مجلس أوروبا فقد درس الجوانب القانونية لموضوع تلوث الأنهار من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥، كما أعلن الميثاق الأوروبي للمياه وفيه مبادئ قانونية مهمة عام ١٩٦٧.

وأعلنت منظمة البلدان الأمريكية عام ١٩٣٣ في دورتها السابقة إعلان مونتيفديو عن استخدام الأنهار الدولية الذي اعتبرته بعض البلدان الأمريكية ملزماً لها، وعلى رغم أنه لم يأخذ شكل معاهدة[١٠٢]. وأخيراً أصدر اجتماع «دمشق» عن الأمن المائي برعاية لجنة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) إعلاناً يتضمن مبادئ قانونية عن حقوق الدول المتشاطئة، إذ يدعو للتعاون من أجل حل أية إشكالات موجودة أو قد تستجد في اقتسام المياه الدولية، ودعا مؤتمر دمشق في توصياته إلى التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في قطاع المياه وإجراء الدراسات في الأحواض المائية المشتركة وحث على التعاون الإقليمي والدولي[١٠٣].

وخلاصة ما تقدم هي وجود قواعد قانونية عامة تسري أحكامها على الأنهار الدولية يمكن الاستفادة منها والرجوع إليها في سبيل التوصل إلى اتفاق بين دول

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٣١.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

حوضي دجلة والفرات.

(٣) القواعد القانونية الدولية الراسخة بشأن المياه

توجد قواعد قانونية تحكم تنظيم واستخدام الأنهار الدولية، ومن هنا فلا محل في التطبيق العملي لنظرية السيادة الإقليمية المطلقة للدولة على النهر الدولي، وإنما يؤخذ بالمصالح المشتركة للدول المتشاطئة، بحيث يتم التعاون فيما بينها وكذلك الاتفاق على استخدام النهر الدولي المشترك بما يحقق مصلحة جميع الدول المشتركة فيه، وعدم الإضرار وتعريض مصالحها للخطر، وتطبيق هذه القواعد في الحالات التي لا توجد فيها معاهدات إقليمية أو ثنائية أو أعراف خاصة معترف بها من دول هذا الحوض[١٠٤].

وتتلخص هذه القواعد الرئيسية الراسخة بشأن المياه في ست قواعد أساسية تتعلق بحق الدول المتشاطئة في استخدام النهر الدولي، وحقها في الانتفاع المنصف والمعقول لمياهه، ومبدأ عدم إلحاق ضرر بالدول النهرية الأخرى، وواجب الإخطار والتفاوض، وكذلك واجب اللجوء إلى طرف ثالث لحل أي خلاف حول استغلال النهر الدولي:

(أ) قاعدة حق الدول المتشاطئة باستخدام النهر الدولي: يعني حق الدول المتشاطئة باستخدام مياه النهر الدولي، أنه لا يجوز لدولة واحدة أن تحتكر استخدام النهر لنفسها. وتستند هذه القاعدة إلى طبيعة المياه الدولية التي هي مورد طبيعي مشترك، إلا أنها ليست مجرد مورد طبيعي كالماس والغابات والبترول..، ولا عبرة لكون الماء سائلاً مثل البترول لكي يصح اللجوء إلى مقارنة الموردين كما فعلت تركيا[١٠٥]، فالأساس في المورد المائي أنه متحرك ومتنقل لا أنه سائل فقط[١٠٦].

وينعكس الطابع الترابطي للمياه الدولية في المادة (٢) من القرار الذي اتخذه معهد القانون الدولي في دورته المعقودة في «سالزبورغ» (أيلول/سبتمبر ١٩٦١) التي تنص على أنه «لكل دولة الحق في استخدام المياه التي تعبر أراضيها رهناً بالقيود التي يفرضها القانون الدولي، ولا سيما القيود الناشئة عن حق استخدام الدول الأخرى المهتمة بالمجرى المائي أو الحوض الهيدرولوجي نفسه». كما ظهر ذلك المبدأ في المواقف التي تتخذها الدول في مراسلاتها الدبلوماسية. وأحد الأمثلة على ذلك، ما

---

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(١٠٥) انظر تصريح وزير الدولة التركي كمران إينان والمسؤول عن مشروع «غاب»، في: القبس (الكويت)، ٢٣/ ١/ ١٩٩٠، ص ١.

(١٠٦) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ٤٠.

أوضحته المذكرة الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٥٨ أن من رأي الولايات المتحدة، التي هي دولة متشاطئة عليا وسفلى بالنسبة لكندا ودولة مشاطئة عليا بالنسبة للمكسيك، أنه «لا يمكن لمحكمة دولية أن تستخلص أن مبادئ القانون الدولي الواجبة التطبيق تتمشى مع الخطوة التالية ضمن خطوات أخرى:

ـ للدولة المتشاطئة أن تستخدم إلى أقصى حد، الجزء الواقع تحت ولايتها من شبكة المياه الدولية، بما يتماشى مع الحق المتناظر لكل دولة مشتركة في تلك الشبكة.

ـ للدول المشاطئة الحق في المشاركة في استخدام شبكة المياه الدولية وتقاسم فوائدها على أساس عادل ومعقول، وهذان الشرطان: الاستخدام المنصف والمعقول وعدم الإضرار بالغير يشكلان قاعدتين أساسيتين من قواعد قانون الأنهار الدولية[١٠٧].

وكان شارل روسو (Charles Rousseau) قد أشار إلى أن القانون الدولي المعاصر يعتبر جميع الدول المشاطئة للمجرى المائي مجموعة إقليمية تخضع لمبدأ الاستخدام المشترك للنهر وروافده، والنتيجة المباشرة لهذا المبدأ هي منع كل استخدام خاص من جانب إحدى الدول المتشاطئة بموجب سيادتها الإقليمية، وبوجه خاص منع كل عمل منفرد من جانب الدول التي تقع في أعالي النهر تكون نتيجته حرمان الدولة أو الدول المشتركة بالنهر من الماء[١٠٨].

(ب) قاعدة الانتفاع المنصف والمعقول للمياه الدولية: يشمل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول بالمجرى المائي من قبل دوله، واجب التعاون بين هذه الدول من أجل حمايته وتنميته. ويعني هذا المبدأ أن لدولة المجرى المائي الحق، ضمن إقليمها، في حصة أو قسمة معقولة ومنصفة واستخدامات ومنافع المجرى المائي الدولي، ويترتب على ذلك حق كل دولة في الانتفاع بشكل منصف ومعقول وكذلك واجب عدم تجاوز هذا الحق؛ أي حرمان دول المجرى المائي الأخرى منه. كذلك يترتب على هذا المبدأ، واجب التعاون بين دول المجرى المائي بشأن المحافظة على توزيع منصف لاستخداماته ومنافعه، وأخيراً يترتب على هذا الحق كذلك، عدم الإضرار بما للدول المتاخمة أو المتعاقبة من حق متساوٍ في الجزء الواقع تحت ولايتها[١٠٩].

وتستند قاعدة الانتفاع المنصف والمعقول إلى ركائز سليمة وتوفر أساساً لواجب

---

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(١٠٨) حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» ص ٥١.

(١٠٩) الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٣٠ ـ ٣١.

الدول في المشاركة في استخدام وتنمية وحماية المجرى المائي الدولي على نحو منصف ومعقول. وقد أشارت المادة (٤) من مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية إلى أن «لكل دولة من دول الحوض حقاً داخل إقليمها في نصيب معقول ومنصف من الاستخدامات النافعة لمياه حوض صرف دولي وما يترتب على ذلك من تحديد نصيب معقول ومنصف في المياه» و«أن المنافع الصافية في المناطق الهيدرولوجية المشتركة بين أكثر من ولاية وطنية واحدة يجب اقتسامها بطريقة منصفة بين الدول صاحبة الشأن»(١١٠).

وتجدر الإشارة إلى أن ضرورة توزيع المياه بشكل منصف ومعقول بين دول الحوض المائي، تظهر عندما تكون المياه أقل من احتياجات تلك الدول. ونظراً لاستحالة الوفاء بكامل احتياجات كل دولة، فلا بد من التوفيق بين الاحتياجات المتضاربة، وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه مبدأ الانتفاع المنصف المعقول ولكن ما تعتبره دولة ما منصفاً ومعقولاً قد لا تعتبره دولة أخرى كذلك(١١١). ولهذا فإن هذا التعبير العام (المنصف والمعقول) غير كافٍ في حد ذاته ولا بد من قواعد تحدد مضمونه بحيث يمكن تطبيقها والاسترشاد بها(١١٢). من هذا القبيل مبدأ حسن الجوار (Good Neighbouring) الذي تبدو الحاجة ماسة إليه في إطار تطبيق مبدأ الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية بين دول الحوض المائي، حيث يصنع النهر دائماً علاقات جوار في المياه، عادة ما تمتد إلى أوجه أخرى عديدة من أوجه الحياة(١١٣).

وقد ترسخ مبدأ الانتفاع المنصف استناداً إلى مختلف مصادر القانون الدولي. ففي كثير من الاتفاقيات الدولية تم الاعتراف، ضمناً أو صراحة، بالمبادئ الأساسية للاستخدام المنصف. ولئن اختلفت لغة هذه الاتفاقيات ونهجها، غير أن الموضوع الذي يجمع بينها هو الاعتراف بالحقوق المتساوية والمترابطة للأطراف الدولية في

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٣١. انظر أيضاً: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الوثيقة رقم A/CN.4/L.492، حول مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الشؤون غير الملاحية، ص ٣.

(١١١) فتركيا مثلاً لا تعتبر مطالبة سوريا والعراق بتوقيع اتفاق لتقاسم مياه الفرات ودجلة بتحديد حصيلة عادلة ومنصفة لكل دول حوض الفرات مطلباً محقاً لأن تركيا بما أن عدد سكانها أكبر ولديها أراض بحاجة للري أكبر من سوريا والعراق فهي مؤهلة لتأخذ نصيباً أكبر من المياه ـ بحسب تعبير سفيرها في القاهرة يشار ياكيش في مذكرة غير رسمية قدمها للأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٢/ ٢/ ١٩٩٦ ـ ولا بد من اللجوء إلى معايير موحدة لحل مشكلة المياه مع سوريا والعراق. وسبق أن قدمت تركيا مشروعاً لحل تلك المشكلة عام ١٩٩٠ على أساس ثلاث مراحل: أولاً، تحديد حجم المياه في حوض الفرات. وثانياً، تحديد مساحة الأراضي القابلة للزراعة وكذلك نوعيتها. وثالثاً، تخصيص المياه للأراضي بحسب احتياجاتها.

(١١٢) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ٤٥.

(١١٣) حسين، «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط،» ص ٥٢.

استخدام المجرى المائي الدولي[١١٤]. ومن أمثلة تلك الاتفاقات ذلك الاتفاق المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان (٨/ ١١/ ١٩٥٩) بشأن الاستخدام الكامل لمياه النيل. حيث تضمنت المادة (٢) منه أحكاماً مفصلة بشأن مشاريع التحكم في مياه النيل وتقاسم منافعها بين الطرفين. أما الفقرة (أ) من المادة (٣) فتنص على أن يتقاسم الطرفان بالتساوي الانتفاع بالمياه الناجمة عن هذه المشاريع، فضلاً عن التكاليف الكلية للتشييد[١١٥]. وهناك أيضاً اتفاق دول حوض كاجيرا (٢٤/٨/١٩٧٧) بهدف إنشاء منظمة إدارة حوض نهر كاجيرا وتنميته، وقعته بوروندي وتنزانيا وروانـدة، وقد نص على «التزام الأطراف بموجبه بإدارة الموارد المائية لحوض نهر كاجيرا وتنميتها على أساس موحد»[١١٦]. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أيضاً، مجموعة «الأندوغو» (١٩٨٣) والترتيبات الخاصة بحوض السنغال وحوض النيجر وحوض بحيرة تشاد. ففي هذه الترتيبات المتخذة من أجل تنمية الموارد المائية المشتركة واستخدامها وحمايتها بصورة متكاملة، اعتبر الواجب المتبقي، والذي هو واجب الانتفاع بالمياه على وجه منصف، هو من الأمور المسلم بها. وجرى تخطيه بالاعتراف بالحاجة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للمياه بطريقة رشيدة، بأن تنشأ على نطاق الشبكة كلها آلية لتخطيط وتنفيذ مشاريع وبرامج دول الشبكة بصفتها مشاريع مشتركة[١١٧].

أما العرف الخاص بالاستخدام المنصف والمعقول فتعبّر عنه ممارسات الدول ومواقفها. وكمثال على ذلك تصريح وزير خارجية الولايات المتحدة عند التصديق على معاهدة نهر ريوغراند لعام ١٩٤٤ بين المكسيك والولايات المتحدة، بأنه سيكون بإمكان البلدين الآن «... التعاون في حسن الجوار، على تنمية الموارد المائية الحيوية للأنهار التي فيها مصلحة منصفة لكلا الطرفين..»[١١٨].

وفي ما يتعلق بموقف القضاء والتحكيم والفقه من موضوع الاستخدام المنصف والمعقول فنجد تعبيراً عنه في أحكام المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضيتي الأودر والموز وفي تحكيم بحيرة لانو وغيرها. أما عن موقف الفقه، الذي يمكن اعتباره يشمل قرارات المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فهو مجمع على هذا المبدأ. وعلى سبيل المثال، إن التوصية السابقة من خطة عمل الأمم المتحدة للمياه المنعقدة في ماردل بلاتا (الأرجنتين ١٩٧٧) تدعو الدول إلى وضع تشريعات فعالة لتشجيع الاستخدام والحماية الفعالين والمنصفين للمياه وللشبكات الإيكولوجية المتصلة بها». كما تنص

---

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١١٥) مصر، وزارة الخارجية، مصر ونهر النيل (القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٣)، ص ٩٦.

(١١٦) *UN Treaty Series*, vol. 1089, p. 185.

(١١٧) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٦، مج ٢، ج ١، ص ١٥٢.

(١١٨) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ٤٧.

التوصية (٩٩) على ما يلي: «في ما يتعلق باستخدام وتنمية الموارد المائية المشتركة، ينبغي أن تأخذ السياسات الوطنية في الاعتبار حق كل دولة مشتركة بهذه الموارد في الانتفاع بها على وجه منصف كوسيلة لتعزيز التضامن والتعاون»[١١٩].

وتجدر الإشارة إلى أن خبراء القانون الدولي يؤيدون بشكل كبير مبدأ «الانتفاع المنصف» باعتباره إحدى قواعد القانون الدولي العام. ومن هذا القبيل ما كتبه همفري والدوك، القاضي السابق في محكمة العدل الدولية، في صياغته للمبادئ العريضة لقانون الأنهار الدولية، حيث قال:

«حينما تتعارض ممارسة دولة ما لحقوقها المتعلقة بالمياه مع المصالح المائية لدولة أخرى، ينبغي تطبيق المبدأ القائل بأن لكل دولة الحق في التقسيم المنصف لمنافع الشبكة النهرية بنسبة تتماشى مع حاجاتها وفي ضوء جميع الظروف المتعلقة بتلك الشبكة النهرية بالذات»[١٢٠].

إلا أنه يلاحظ في هذا السياق، أن القانون الدولي ومشاريع التقنين المختلفة لم يحدد أي منها طريقة التوزيع، ويترك ذلك للدول لتتفق فيما بينها. وأما العوامل[١٢١] التي يجب أن تكون أساساً للتوزيع، كمياً أو نسبياً، فلا بد للقاعدة الدولية أن تأتي على ذكرها ولو لم يكن ممكناً ترتيب الأولويات في هذه العوامل أو تحديد الوزن الذي يجب أن يعطى لكل عامل بشكل يناسب كل الحالات. والهدف من ذكر تلك العوامل هو إعطاء معايير أقرب إلى الموضوعية لكي لا تكون المصلحة الذاتية المنفردة هي التي تحكم التوزيع، ولكي لا تقف العقبات السياسية دون تطبيق مبدأ التوزيع (كما هو واقع الحال في حوضي دجلة والفرات). فبيان هذه العوامل يساعد الدول في مفاوضاتها حول اقتسام المياه، وفي حال عدم اتفاق الدول، تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار من قبل الطرف الثالث الذي لا بد من اللجوء إليه بحسب القواعد القانونية، سواء كان هذا الطرف محكماً أو قاضياً أو وسيطاً.

(ج) قاعدة عدم إلحاق الضرر بالدول النهرية الأخرى[١٢٢]: هناك إجماع في

---

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٢٠) Sir Humphry Waldocke, *The Law of Nations* (Oxford: Clarendon Press, 1993), p. 23.

(١٢١) كانت قواعد هلسنكي (١٩٦٦) قد ذكرت بعض هذه العوامل. انظر: عامر، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف: نظرة عامة،» ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥؛ شوكت حسن، «القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية،» الباحث العربي، العدد ٢٤ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٢٩، والأمم المتحدة، الجمعية العامة، الوثيقة رقم A/CN.4/L.492، حول مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الشؤون غير الملاحية، ص ٤.

(١٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر المادة رقم (٧) من الاتفاقية الإطارية لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، وصلاح الدين عامر، «نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية،» الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢١، ص ١١.

مختلف مصادر القانون الدولي على واجب عدم إلحاق الضرر بالغير عند استخدام الدولة لنصيبها في المياه الدولية. فالمعاهدات التي تحرم على الدولة إلحاق الضرر بالدول المجاورة نتيجة استخدام هذه الدولة للموارد المائية التي تمر في إقليمها، هي معاهدات عديدة في مختلف أرجاء العالم وعلى امتداد السنين. ومن هذا القبيل معاهدة الأورغواي والأرجنتين (١٩٧٥) التي تنص على التزام الطرفين باعتماد التدابير اللازمة كي لا يؤدي تصرفهما في الأرض أو المزارع واستخدام المياه الجوفية وروافد النهر إلى التسبب في أي تغيير يلحق ضرراً ملموساً بتدفق النهر أو نوعية مياهه. وكذلك اتفاقية النيجر (١٩٦٣) وتنص على استخدام الأطراف لهذا النهر وروافده بما يتماشى مع واجبها بعدم القيام بأنشطة تضر بباقي أطراف المعاهدة. وهناك اتفاق التعاون في استخدام الأنهار المشتركة بين بلغاريا وتركيا (١٩٦٨) حيث تنص المادة (١٢) منه على «امتناع الدولتين عن تسبب إحداهما في ضرر ذي بال للأخرى في إنشاء واستخدام تجهيزات على الأنهار الجارية عبر أراضيهما»[١٢٣].

وفي ما يتعلق بالعرف الدولي، نذكر تصريح ممثل الولايات المتحدة أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة عام ١٩٦٢ الذي يقول فيه: «إن اتجاه القانون الدولي العرفي هو ألا يحق لأية دولة أن تطالب باستخدام مياه نهر دولي بطريقة تتسبب في إلحاق ضرر مادي بمصالح الدول الأخرى، وأنه لا يجوز لأية دولة أن تعترض على استخدام الدول الأخرى لمياه الأنهار ما لم يتسبب هذا الاستخدام في إلحاق ضرر مادي بمصالحها الذاتية»[١٢٤].

أما المبادئ العامة للقانون التي تدين إلحاق الضرر بالغير بسبب استخدام المياه أو لأي سبب آخر، فنجدها في قوانين العالم القديم والحديث. وكثيراً ما يستشهد الكتّاب والفقهاء بالقاعدة الرومانية التي تقول: «استعمل ما لك دون الإضرار بالغير»، كما أن مدونة حمورابي تتضمن أحكاماً متعلقة بالري مفادها أن كل مزارع ملزم، على امتداد أي قناة من قنوات الري، بعدم استخدام الماء بطريقة تضر بأراضي جاره. كذلك يوجد في الشريعة الإسلامية مبدأ يقضي بأن على الفرد ألا يلحق، بما هو لفرد آخر، ضرراً لا يرضاه لنفسه. أما في القانون الحديث فنذكر القانون المدني الألماني الصادر عام ١٨٨٤ حيث نجد النص التالي: «إن حق الشخص في التصرف في ملكه مقيد بحق مماثل في التصرف يملكه الجار. وهذا الأخير ليس مجبراً على القبول بأي إنشاءات يكون لها أثر ضار بأرضه»[١٢٥].

---

(١٢٣) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ٥٥.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(١٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٦.

وهذا المبدأ العام الذي ذكرنا أمثلة عنه متصل بمبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، وكلا المبدأين يُعتبر من مبادئ القانون الدولي أيضاً، وكلاهما يحدان من ممارسة الحق بشكل مطلق، وعلى الصعيد الدولي يحدان من مبدأ السيادة المطلقة. ونجد تطبيقاً لهذين المبدأين في الأحكام العامة لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢. كذلك يتصل هذان المبدآن بمبدأ حسن الجوار الذي ورد في إعلان مبادئ العلاقات الودية والتفاهم بين الدول الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم (٢١٢٩) في دورتها العشرين (٢١/ ١٢/ ١٩٦٥).

أما رأي الفقه من قاعدة عدم إلحاق الضرر بالغير، فقد ذكر بيان معهد القانون الدولي في دورة مدريد (١٩١١) أنه لا يجوز لأي منشأة أن تأخذ كمية كبيرة من مياه النهر بحيث تجعل تكوين النهر أو ما يسمى الطابع الانتفاعي أو الجوهري له يتغير تغيراً خطيراً، قبل أن تصل مياهه إلى الأراضي التي تتدفق إليها. كما أضاف البيان أن كل تغيير في الماء يشكل ضرراً محظوراً[١٢٦].

أما رابطة القانون الدولي، وإن لم تذكر في قواعد هلسنكي (١٩٦٦) أي قاعدة عامة بشأن الأضرار الناتجة عن استخدام المياه، مكتفية بذكر أضرار التلوث، فإن أعمال الرابطة في دورة بلغراد (١٩٨٠) حول تنظيم تدفق مياه المجاري المائية الدولية قد اعتمدت عدة مواد وثيقة الصلة بقاعدة عدم الإضرار بالغير، ومنها المادة (٦) التي تنص على أنه «لا يجوز لدولة حوضية أن تجري أي تنظيم من شأنه أن يسبب أذى ملموساً للدولة الحوضية الأخرى». كما نص إعلان مونتيفديو (١٩٣٣) على أنه «لا يجوز لأية دولة ـ دون موافقة الدولة الحوضية الأخرى ـ أن تدخل على المجاري المائية ذات الطابع الدولي وبغرض الاستغلال الصناعي والزراعي لمياهها، أي تعديل قد يكون ضاراً بالدولة الأخرى المعنية»[١٢٧].

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من مصادر القانون الدولي عندما تذكر عدم التسبب بالأضرار عند استخدام مجاري المياه الدولية، تؤكد أن الأضرار المحظورة هي الأضرار الملموسة، بينما يسمح بالأضرار الطفيفة التي يمكن للدول المجاورة تحملها استناداً إلى مبدأ حسن الجوار. حيث لا توجد صيغة رياضية ـ كما تشير لجنة القانون الدولي في تقريرها عام ١٩٨٠ ـ لتحديد درجة الضرر، ولكن تعبير «الضرر الملموس»[١٢٨] هو الأكثر شيوعاً في مختلف المصادر من تعابير الضرر الهام أو

---

(١٢٦) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٧٤، مج ٢، ج ٢، ص ٣٤٦.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(١٢٨) لمزيد من التفاصيل عن مفهوم الضرر الملموس، انظر: عامر، «المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف: نظرة عامة،» ص ٤٦١، والمادة رقم (٧) من الاتفاقية الإطارية لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية (أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٧) وهي تأخذ بمفهوم الضرر الجسيم.

الكبير[١٢٩]. هذا مع ملاحظة أن الضرر قد لا ينجم مباشرة عن استخدام المياه، أو لا يحصل الضرر بسبب سلوك دولة المجرى الأعلى للنهر فقط ـ مع أن هذا هو الوضع الغالب[١٣٠] ـ ولكن قد يحصل أحياناً بسبب سلوك دول المجرى الأدنى، عندما يؤدي تلوث المياه إلى هجرة الأسماك، كما أن السدود والمنشآت المائية في المجرى الأدنى قد يكون لها الأثر نفسه أو تغرق أراضي إقليم المجرى الأعلى (مثال ذلك آثار سد أسوان على أراضي السودان)، كما أن الغرين قد يزيد ترسبه في أعالي النهر نتيجة تغيرات في نظام المجرى الأدنى للنهر، كل هذا يجعل من واجب الامتناع عن إلحاق ضرر بدول المجرى المائي الدولي ضرورة على جميع الدول المتشاطئة الالتزام بها كقاعدة صارمة[١٣١]. ومن هنا ووفقاً لهذه القاعدة لا يحق لتركيا أن تتصرف أو تستغل مياه نهري دجلة والفرات وتقيم سدوداً ومشاريع دونما اكتراث لحقوق كل من سوريا والعراق في المياه، سواء من حيث الكمية أو الاستخدام أو درء مخاطر التلوث.

(د) **واجب الإخطار**: هذه القاعدة إجرائية تفرضها بالضرورة القواعد السابقة (الاستخدام المشترك، الانتفاع المنصف والمعقول، عدم الإضرار بالدول الحوضية الأخرى)، إذ تبقى هذه القواعد بدون مفعول إذا لم يرافقها تطبيق مختلف القواعد الإجرائية الخاصة بالتعاون. وواجب الإخطار يمثل الحد الأدنى من التعاون الضروري بين الدول ذات الموارد المائية المشتركة، إذ إنه يجنبها منازعات خطيرة[١٣٢]. غير أنه للإخطار شروط محددة من حيث التوقيت والمضمون والمهلة والخطوات التالية للإخطار، والهدف منها أن نجعل الإخطار ليس مجرد إعلام الدول ذات الصلة لاتخاذ إجراءات وقائية إن أمكنها، وبذلك تكون الدولة المخطِرة قد قامت هكذا بواجبها[١٣٣]، وإنما تهدف هذه الشروط إلى إعطاء الدول الأخرى فرصة للاعتراض، وبذلك يُمهد للمفاوضات التي قد تؤدي إلى تعديل المشروع أو إلغائه أو إيجاد البديل عنه، أو إشراك بقية دول الحوض.

---

(١٢٩) حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٨٠، مج ٢، ج ٢، ص ١١٩. أما التعريف القانوني لمفهوم الضرر فهو كما ورد في قاموس بلاك، هو «الضرر الذي يمكن تقديره أو وزنه أو الحكم عليه أو إدراكه بالفعل أو تصوره أو إدراكه بالحواس». انظر: سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ٦٠.

(١٣٠) كما هو الحال بالنسبة لإطلاق تركيا مياهاً ملوثة بالأملاح والمواد الكيماوية وغيرها بوادي «الجلاب» أحد روافد نهر الخابور في سوريا.

(١٣١) سوريا، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

(١٣٣) كمثال على الفهم الخاطئ لمفهوم الإخطار، يمكن الإشارة إلى قيام تركيا بإخطار سوريا والعراق، بإنهاء مشروع سد أتاتورك وبقرارها بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر كامل من ٥٠٠ إلى ١٢٠ م^3/ثانية ابتداءً من ١٣/١/١٩٩٠.

وهذا الإخطار يختلف عن الإخطار عن الفيضانات والكوارث الناجمة عن فعل الطبيعة لا عن عمل الإنسان. أما بالنسبة لتوقيت الإخطار فيجب أن يتم في مرحلة مبكرة أو في مرحلة التخطيط للمشروع أو العمل الذي قد يؤثر في مياه الدول الأخرى، وليس فقط قبل الانتهاء منه. وبهذا الشرط يكون للإخطار فائدة ويحقق الهدف من إعطائه. أما مضمون الإخطار فهو أن الإخطار يجب أن يتضمن معلومات وبيانات فنية مفصلة تمكن الدول الأخرى من تقويم دقيق للضرر الذي يُحتمل أن يسببه المشروع المزمع القيام به. ويحق للدول التي جرى إخطارها أن تطلب بيانات إضافية من الدولة المخطِرة، التي لا يجوز لها مطلقاً أن تعطي معلومات مغلوطة أو ناقصة عن مشروعها، إذ ينتج عن ذلك تضليل للدول الأخرى، وبهذا الصدد، يذكر عز الدين الخيرو(١٣٤) أن تركيا أعطت العراق معلومات مغلوطة عن سد كيبان الذي كانت تخطط له. إذ قالت إن السد سيخزن (٩,٣) مليار م٣، بينما كانت تخطط لسد يخزن (٣٠) مليار م٣. كذلك على الدولة المخطِرة أن تخبر الدول الأخرى عن أي تعديل تنوي إجراءه في مخططها الأولي(١٣٥).

أما الشرط الثالث للإخطار فهو أن تُعطى الدولة المخطَرة مهلة كافية ومعقولة لتقويم نتائج المشروع عليها ولإبلاغ الدولة المخطِرة، التي لا يجوز لها أن تبدأ في المشروع خلال فترة المهلة، إلا إذا وافقت الدول التي جرى إخطارها عن المشروع. غير أن هذا لا يعني أنه يحق للدول المراد إخطارها أن تعرقل تنفيذ المشروع بتأجيل ردها على الإخطار. لذلك يذهب فقهاء القانون الدولي إلى اعتبار مدة ستة شهور كافية للدراسة والتقويم(١٣٦). وبعد انقضاء هذه المدة، وفي حال عدم وصول أي اعتراض خلالها، يحق للدولة البدء بتنفيذ مشروعها. أما في حال الاعتراض، فعلى الدول المعنية التشاور والتفاوض، وهذا ينقلنا للحديث عن القاعدة الإجرائية التالية الخاصة بواجب التفاوض.

(هـ) **واجب التفاوض**: هذه القاعدة تلزم دول المجرى المائي الدولي بالتفاوض في حالات عديدة أهمها:

ـ التفاوض من أجل استخدام المياه من قبل كل هذه الدول وتوزيع المياه بشكل منصف ومعقول بينها.

ـ التفاوض حول المسائل التي يثيرها اعتراض أية دولة حوضية على التدابير

(١٣٤) الخيرو، «الفرات في ظل قواعد القانون الدولي،» ص ٥٦٩.

(١٣٥) سوريا، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٣٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٦، والمادة رقم (١٣) من مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية لغير شؤون الملاحة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٧.

المزمعة من أجل استخدام جديد للمياه من قبل دولة أخرى.

- التفاوض من أجل إنشاء إدارة مشتركة للموارد المائية.

وهناك حالات أخرى تقتضي التفاوض مثل تقسيم الأضرار ودفع التعويضات، والاتفاق على طرف ثالث لحل النزاعات، وغير ذلك. والتفاوض هو أمر يفرضه العرف والقانون وهو تطبيق لقاعدة عدم الإضرار بالغير، كما أنه متمم لواجب الإخطار، إذ لا معنى للإخطار الذي يعطي فرصة للاعتراض إذا لم يتبعه تفاوض حول التدابير المزمعة التي أُخطر عنها واعتُرض عليها، من أجل الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف[١٣٧]. كما أن واجب التفاوض يفرضه أيضاً عدم وجود واجب في القانون الدولي باللجوء إلى القضاء لحل الخلافات حول الموارد المائية، أو لحل الخلافات بشكل عام، كما هو الحال في القانون الداخلي. أضف إلى أن واجب التفاوض - كما تشير محكمة العدل الدولية في قضية المصائد - عن وجود حقوق متقابلة للأطراف لا بد من التوفيق بينها. وقد أقرت هذا الواجب مصادر القانون الدولي المختلفة من معاهدات وعرف وفقه[١٣٨].

وللتفاوض شروط محددة، تعد مخالفتها خرقاً للالتزام القانوني، فواجب التفاوض - كما أشارت محكمة العدل الدولية في قضية الجرف القاري لبحر الشمال[١٣٩] - لا يعني فقط شروعاً شكلياً بالمفاوضات، بل على الأطراف أن تتصرف بحيث يكون للتفاوض معنى، ولا يكون الأمر كذلك عندما يصر طرف على موقفه دون التفكير بإمكانية إجراء أي تعديل له[١٤٠]. ويجب الاستمرار بالتفاوض إلى أبعد قدر ممكن، دون أن يعني ذلك بالطبع أن هناك واجباً بالوصول إلى اتفاق. ويحدث الخلل في الالتزام بالتفاوض عندما يلجأ طرف إلى قطع المفاوضات دون مبرر وجيه، أو يلجأ للتسويف والمماطلة (كما هو حال مفاوضات اللجنة الفنية الثلاثية للفرات، التي كان هدف إنشائها عام ١٩٨٠ التوصل لتقسيم عادل ومنصف لمياه الفرات بين سوريا والعراق وتركيا، إلا أن الأخيرة تماطل وتسوف منذ ذلك التاريخ)، وكذلك إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى لعدم وجود حسن نية. وهذا ما ينطبق على موقف تركيا التي تعتبر مياه الفرات ودجلة مياهاً تركيةً ولا تلقي بالاً للمصالح السورية والعراقية.

(١٣٧) سوريا، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٣٨) محكمة العدل الدولية، مجموعة الأحكام لعام ١٩٧٤، ص ٣٢.

(١٣٩) محكمة العدل الدولية، مجموعة الأحكام لعام ١٩٦٩، ص ٤٦ - ٤٧.

(١٤٠) هكذا كان موقف تركيا في المفاوضات مع سوريا حول قطع مياه الفرات في ١٣/٢/١٩٩٠.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي لا يلزم الأطراف بعدم إنهاء التفاوض إلى أن يتم الاتفاق، أي أنه لا يطلب من طرف ما ان يجمّد إلى الأبد أي تصرف له في موضوع المياه الدولية طالما أن الطرف الآخر لم يصل معه إلى اتفاق بشأنها. كما يوجد اتجاه يجعل من موافقة كل الأطراف شرطاً لا بد منه من أجل استخدام طرف للمياه استخداماً يؤثر في استخدام بقية الأطراف لها. فقد جاء في إعلان مونتيفديو (١٩٣٣) أنه «لا يجوز لأية دولة ـ إن لم تحصل على موافقة الدول النهرية الأخرى ـ أن تدخل أي تعديل في المجاري المائية الدولية، لأغراض الاستغلال الصناعي أو الزراعي لمياهها قد يثبت إضراره بالدول النهرية الأخرى»[١٤١].

ويعد التفاوض من أجل تشكيل لجان مشتركة تنفيذاً للالتزامات بعدم الإضرار بالغير وبالانتفاع المنصف والمعقول للمياه، غير أن التفاوض هنا لا يعني الوصول بالضرورة إلى اتفاق. حيث يشير مكافري في تقريره السادس للجنة القانون الدولي، أنه في حين لا يوجد التزام بموجب القانون الدولي لتشكيل هيئات مشتركة للمياه (أي لا يوجد التزام بإنجاح المفاوضات والوصول إلى اتفاق) إلا أن إدارة شبكات المجاري المائية الدولية عن طريق مؤسسات مشتركة هي ظاهرة تزداد شيوعاً في الممارسات الدولية، وتمثل شكلاً لا غنى عنه تقريباً من أشكال التعاون بين دول المجرى المائي إذا أريد تحقيق انتفاع أمثل بشبكة المياه وحماية مثلى لها[١٤٢].

وفي حال عدم نجاح المفاوضات في التوصل إلى حل يرضي الأطراف المعنية حول المسائل الخلافية، فإن ذلك يضع نهاية لواجبات الدول النهرية، إذ إن إخفاق المفاوضات واستمرار النزاع يستتبع اللجوء إلى طرف ثالث لحل الخلافات المائية. وهذا يقودنا إلى بحث قاعدة أخرى، هي وجوب اللجوء إلى طرف ثالث في حال إخفاق المفاوضات بين دول المجرى المائي الدولي.

(و) واجب اللجوء إلى طرف ثالث: تهدف هذه القاعدة إلى منع الدول من مخالفة المبادئ الأساسية للقانون الدولي الخاص بالمياه الدولية المشتركة ومن التصرف المنفرد بشكل لا تقره الأطراف الأخرى المشتركة في المياه. فإذا قام نزاع حول إحدى مسائل المياه الدولية المشتركة، كتوزيع المياه وإقامة إنشاءات تسبب ضرراً للآخرين، وأخفق التفاوض من أجل منع الضرر أو التعويض عنه، أو من أجل تشكيل لجنة مشتركة لإدارة المياه، فلا بد من اللجوء إلى طرف ثالث لتسوية النزاع[١٤٣] وذلك

---

(١٤١) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(١٤٢) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٨٣.

(١٤٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

عملاً بأحد مبادئ المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة التي ذكرت التحقيق والوساطة والتحكيم والقضاء كوسائل تلتزم الدول باللجوء إليها من أجل الحل السلمي لمنازعاتها، التي قد تهدد السلم - ومنازعات المياه هي بلا شك من هذا النوع - وذلك بالإضافة إلى المفاوضات[١٤٤]. والمنازعات المائية فضلاً عن أنها تثير أزمات قد تهدد السلم الدولي، فإن من نتائجها أنها تؤخر تنفيذ مشاريع مهمة أو تعطل أشغالاً هندسية، أو تسبب أضراراً خطيرة يصعب التغلب عليها، ولا سيما إذا طال النزاع. لذا، كان من الضروري ليس فقط إقرار الوسائل التي تجنب نشوء النزاع، وإنما الوسائل التي تؤدي إلى تسويته بعد أن ينشأ[١٤٥]. وهناك عدد من المنازعات قد تمت تسويتها فعلاً عن طريق وساطة الأمم المتحدة ووكالاتها، من قبيل ذلك، مياه السند (الهند والباكستان) سد أتيايبو (الأرجنتين والبرازيل) مياه الغانج (الهند وبنغلادش) أو عن طريق التحكيم، مثل قضية بحيرة لانو (فرنسا واسبانيا) ونهر هلماند (أفغانستان وإيران). أما القضاء ففي مثل نهر الموز (بلجيكا وهولندا) ونهر الأودر (بولونيا وعدد من الدول الأوروبية)... الخ[١٤٦]، كما توجد العديد من المعاهدات التي تنص على قبول طرف ثالث لتسوية الخلافات بين الدول النهرية. فقد نصت معاهدة السند (الأندوس) ١٩٦٠ على إمكانية أي طرف طلب «خبير محايد»[١٤٧]. كما نصت المادة (٣٢) من قواعد هلسنكي على أنه: «إذا رأت الدول أنه من غير المستطاع حل نزاع بالطرق المشار إليها (المفاوضات أو لجان مشتركة) فلها أن تلتمس المساعي الحميدة لدولة ثالثة أو أن تطلب وساطتها أو وساطة منظمة دولية مختصة أو شخص مختص...». ونصت المادتان ٣٤ و٣٥ بأنه إذا لم يتم مع ذلك الوصول إلى اتفاق، يُلجأ إلى التحكيم وفق إجراءات التحكيم التي أعدتها لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي عام ١٩٥٨[١٤٨].

وغني عن القول إن اللجوء إلى طرف ثالث يقتضي سلوكاً منسجماً مع مبدأ حسن النية، لأنه في حال عدم اتفاق الأطراف المتنازعة على وسائل حل النزاع أو إذا اتخذ أحد الأطراف موقفاً لا ينسجم مع حسن النية، لا يبقى عندها سوى اللجوء إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل التسوية السلمية للمنازعات وفق أحكام الفصل (٦) من ميثاق الأمم المتحدة.

---

(١٤٤) UN Department of Public Information, Charter of the United Nations, New York, DPI/511-40108 (3-90) 100m, p. 19.

(١٤٥) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ٨٥.

(١٤٦) الخيرو، «الفرات في ظل قواعد القانون الدولي،» ص ٦٠ - ١٤٠.

(١٤٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، مج ٤١٩، ص ١٢٥.

(١٤٨) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ٨٦.

الاتفاقية الدولية الخاصة بقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ اتفاقية دولية حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية بأغلبية ١٠٤ أصوات واعتراض ثلاث دول (الصين، وتركيا، وبوروندي) وامتناع ٢٧ دولة عن التصويت. وجاء التوصل لهذه الاتفاقية ثمرة لجهود طويلة ومضنية بذلتها اللجنة القانونية السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى ما يزيد عن ربع قرن (بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٧) إلى أن انتهت تلك اللجنة من مشروع الاتفاقية الذي أقرته الجمعية العامة وفتحت باب التوقيع عليه أمام الدول تمهيداً لتحقيق النصاب القانوني لسريان مفعول هذه الاتفاقية.

أبرز ملامح الاتفاقية الجديدة:

ـ **إنها اتفاقية إطارية**؛ بمعنى أنها تضع الأصول الكلية والقواعد العامة المتعلقة بالاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية (الأنهار الدولية) والقواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار الدولية بشكل عام، ثم تأتي بعد ذلك اتفاقية خاصة بكل نهر من الأنهار الدولية، يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهه فيما بينها؛ بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التي تضمنتها الاتفاقية الإطارية، مع الأخذ بالاعتبار الأوضاع الخاصة بالنهر من مختلف النواحي.

ـ **علاقة الاتفاقية بالاتفاقات السابقة أو اللاحقة بشأن نهر دولي ما.** كان نص المادة (٣) من الاتفاقية الجديدة من أكثر النصوص إثارة للجدل؛ والذي يُعلي اعتبارات الثبات على الرغبة العارمة في القضاء على الاتفاقات القائمة، مع إعطاء الفرصة للدول الأطراف في اتفاقات قائمة أن تنظر ـ إذا ما رغبت وعلى أساس اختياري ـ في إمكانية تحقيق اتساق بين الاتفاقات القائمة مع القواعد العامة الواردة في الاتفاقية الجديدة.

ـ **الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان.** لقد كان مبدأ التقاسم العادل والمنصف لمياه الأنهار الدولية إحدى الركائز الرئيسية للقانون الدولي العرفي في هذا الخصوص، والذي حاولت رابطة القانون الدولي تقنينه في ما يُعرف بقواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦. كما جرى تقنين المعايير التي استقرت في العرف الدولي التي يجب أخذها في الاعتبار عند إجراء تقاسم مياه النهر.

وجاء مشروع لجنة القانون الدولي فأعلى مبدأ التقاسم المنصف وقدّمه وجعله المبدأ، وأورد مبدأ عدم التسبب في الضرر وجعله في مرتبة أدنى بعد أن اشترط أن يكون الضرر جسيماً، بحيث لا يكون أي قدر من الضرر موجباً للتعويض أو للتأثير في مبدأ التقاسم المنصف للمياه.

ومن هنا، ظلت نصوص المواد (٥) ـ الخاصة بالتقاسم المنصف ـ و(م٦) ـ

الخاصة بمعايير التقاسم ـ و(م٧) ـ المتعلقة بالالتزام بعدم التسبب بالضرر ـ موضعاً للنقاش والتفاوض حتى اللحظة الأخيرة من أعمال لجنة الكل[١٤٩] في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٧. وكان اقتراح رئيس اللجنة السفير الياباني يامادا بمثابة حل توفيقي تضمّن وضع المواد الثلاث في سلة واحدة، ووضعت مبدأي التقاسم المنصف والالتزام بعدم التسبب بالضرر على قدم المساواة، وحاولت أن تخفف إلى أبعد مدى من الصياغة التي جاء بها مشروع لجنة القانون الدولي؛ والتي كانت تستجيب في المقام الأول لمصالح دول منابع الأنهار.

ـ **الالتزام بعدم التسبب بضرر جسيم.** كانت المادة (٧) بدورها محلاً لمفاوضات شاقة، وعلى رغم عدم إمكانية تجنب استخدام تعبير «الضرر الجسيم» أو ذي الشأن (Significant)، فإن المادة جاءت في صياغتها النهائية على أكبر قدر من التوازن بربطها بالمادتين السابقتين عليها، والنص في م(١/٥) عند تقرير مبدأ التقاسم المنصف على وجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتركيز على التزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة.

ـ **الالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها.** نصت الاتفاقية أنه على الدول التي تشترك في المجرى المائي الدولي أن تتعاون فيما بينها وتتبادل المعلومات على نحو منتظم. كما تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية تفصيلات واسعة حول التدابير المزمع اتخاذها؛ أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول النهرية القيام بها، وبخاصة مع احتمال أن يكون لمثل هذه المشروعات آثار سلبية في الدول النهرية الأخرى.

كما تضمنت الاتفاقية الإجراءات الخاصة بالإخطار الذي تصدره الدول التي تزمع اتخاذ تدابير (مشروعات) وما يجب أن يقترن به من بيانات ومعلومات، تقوم بموافاة دول المجرى والمصب وحددت فترة زمنية معينة (٦ شهور يجوز مدها) كمهلة للرد على الإخطار. وألقت الاتفاقية التزامات على عاتق الدول في فترة المهلة؛ أهمها التعاون وعدم البدء في تنفيذ التدابير المزمع اتخاذها. وبصفة عامة، تضمن الجزء الثالث من الاتفاقية ضمانات وتفصيلات مهمة لصالح دول المجرى والمصب في مواجهة دول المنابع.

(٤) التنظيم الاتفاقي لاستخدام نهري دجلة والفرات وفق أحكام القانوني الدولي

قبل تناول التنظيم الاتفاقي لاستخدام نهري الفرات ودجلة وفق أحكام القانون الدولي، لعله من المفيد إلقاء نظرة على المعاهدات التركية مع دول مجاورة خارج حوضي دجلة والفرات، لمعرفة تعامل تركيا من موضوع المياه الدولية المشتركة ومدى

---

(١٤٩) وهي لجنة انبثقت عن اللجنة القانونية السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تطبيقها لقاعدة التماثل القانوني مع الذات، أو مدى تطبيقها للقواعد القانونية ذات الصلة.

معاهدات تركيا مع الدول المجاورة ـ ما عدا سوريا والعراق ـ بشأن الأنهار الدولية[١٥٠]: تشمل أهم هذه المعاهدات ما يلي:

ـ **معاهدات تركية مع الاتحاد السوفياتي السابق (٧/ ١/ ١٩٣٧)**: وتتناول تنظيم الانتفاع بمياه نهر الأراكس الحدودي بين الطرفين، وتتعلق كذلك ببناء سد على نهر سردارا. وبموجب هذه الاتفاقية تم الاتفاق على توزيع المياه مناصفة بين الطرفين، وأن تأخذ تركيا الكمية ذاتها من المياه التي كانت تأخذها قبل بناء السد. كما يتعهد الاتحاد السوفياتي بتجنب الأضرار التي قد تلحق بتركيا من جراء بناء السد، كما أنه يحق للأخيرة أن تراقب بناء السد وتسهم في تكاليفه أيضاً.

ـ **المعاهدة التركية ـ اليونانية (٣٠/ ٦/ ١٩٣٤)**: وهي المعاهدة التي تتناول تنظيم الانتفاع بمياه نهر ماريزا ـ أمبيردس، وهي تقضي بإلغاء إنشاء سدين في الأراضي التركية على أن تبنى إنشاءات أخرى بعد دراسة مشتركة بين الدولتين، كما تقضي هذه المعاهدة بإمكانية القيام بأعمال بصفة فردية في الحالات المستعجلة ولكن شريطة موافقة الطرف الآخر.

ـ **المعاهدة التركية ـ اليونانية (٣٠/ ٥/ ١٩٣٥)**: وتنص على أن يقدم كل طرف دراسة فنية عن مشاريعه للطرف الآخر، مع تحديد فترة مهلة للرد مدتها ثلاثة شهور، كما تقضي بإجراء اتصالات مشتركة عند القيام بأي تعديل للخطة الأصلية، وأشارت المعاهدة إلى أنه في حال الرفض أو وضع شروط غير مقبولة يُلجأ للتحكيم.

ـ **المعاهدة التركية ـ البلغارية (٢٣/ ١٠/ ١٩٦٨)**: دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٦/ ١٠/ ١٩٧١، وهي تتناول أنهاراً تعاقبية (كدجلة والفرات) وتتعلق بالإنشاءات المقامة أو المزمع إقامتها على هذه الأنهار. وتنص المادة (١) من هذه المعاهدة على أن: «تتعاون تركيا وبلغاريا على تحديد الإنشاءات والأعمال التي يمكن إقامتها على الأنهار التي تجتاز البلدين ولمصلحتيهما». ويتعهد الطرفان، بموجب المادة (٢) بعدم التسبب بأضرار هامة نتيجة إقامة وتشغيل الإنشاءات على الأنهار التي تجتاز البلدين». ويلتزم الطرفان، بموجب المادة (٣) بتبادل المعلومات الهيدرولوجية.

وأهمية هذه المعاهدات بعامة والأخيرة بخاصة (فهي حديثة نسبياً وتنظم الانتفاع

---

(١٥٠) انظر في هذا الخصوص: منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل القانون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٦١، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، ص ٥٠ ـ ٥١.

بأنهار تعاقبية)، هي أن تركيا تعترف فيها صراحة بأن النهر الذي يمر بأراضي دولتين ويستخدم لأغراض الري هو نهر دولي، تنطبق عليه مبادئ القانون الدولي، وتعترف بأن هذه المبادئ تقتضي وجوباً الاتفاق مع الدولة أو الدول المتشاطئة حول إنشاء السدود وتشغيلها، وواجب عدم الإضرار بالغير، وواجب إحالة الخلافات على لجنة خاصة، وهذا ما يتناقض مع الموقف التركي، كما سنرى بالنسبة لمياه نهري دجلة والفرات، كما أن رفض تركيا التوقيع على اتفاق ثلاثي حول اقتسام مياه الأخيرين بشكل عادل ومنصف ومعقول مع سوريا والعراق، يعد منافياً لمختلف القواعد القانونية المستقرة التي جرى عليها التعامل بين الدول، وبخاصة قاعدة التماثل القانوني مع الذات. حيث سبق لتركيا، كما لاحظنا، أن وقعت العديد من الاتفاقيات الخاصة بتقاسم المياه الدولية وتنظيم الانتفاع بها مع الدول المجاورة ـ ما عدا سوريا والعراق ـ فلذلك يمكن القول، إن تركيا مدعوة ـ بموجب القواعد القانونية ذات الصلة ـ لتوقيع اتفاقية مع سوريا والعراق تحدد الحصة المنصفة والمعقولة من مياه نهري دجلة والفرات.

اتفاقيات نهري دجلة والفرات: لم تكن هناك مشاكل قانونية تثار حول استخدام واستغلال نهري دجلة والفرات بسبب وقوع النهرين من المنبع إلى المصب تحت ولاية دولة واحدة هي الدولة العثمانية. غير أنه بعد انتهاء الكيان السياسي للأخيرة بعد الحرب العالمية الأولى واستقلال سوريا والعراق عنها[١٥١]، اختصت تركيا بالمجرى الأعلى للفرات وسوريا بالمجرى الأوسط والعراق بالمجرى الأدنى. وبعد أن كان الفرات ودجلة نهرين وطنيين أصبحا نهرين دوليين، وأصبح استغلالهما يخضع لاختصاص دول ثلاث، وبذلك انتقل الاختصاص من القانون الداخلي إلى القانون الدولي. وعندما استقلت سوريا والعراق عن الدولة العثمانية ووضعتا تحت الانتدابين الفرنسي والإنكليزي، ظهرت الحاجة إلى حفظ حقوقهما إزاء تركيا[١٥٢]. فعقدت عدة معاهدات بين دولتي الانتداب (نيابة عن سوريا والعراق) وتركيا، منها معاهدات الحدود ومعاهدات السلام، وهي تتضمن فقرات عن الفرات ودجلة، إضافة إلى المعاهدات الخاصة بمياه النهرين، وإن كانت لا تشمل جميع الجوانب المتعلقة بها، وكذلك توزيع مياه النهرين، إلا أن هدفها الأساسي حمايتها من تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تلجأ له دولة المجرى الأعلى. وهذه المعاهدات عقدت تطبيقاً لمبادئ حسن الجوار وتنفيذاً للقواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه، وهي كما يلي وفق ترتيبها الزمني[١٥٣]:

---

(١٥١) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٨.

(١٥٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١٥٣) انظر: سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ٥٠ ـ ٥٢، والرفاعي، «القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة،» ص ٣.

ـ معاهدة فرنسا وبريطانيا (لوزان ٢٣/١٢/١٩٢٠): نصت المادة (٣) من هذه المعاهدة على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق، مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات، ولا سيما إذا أريد بناء منشآت هندسية في أعلى هذين النهرين قد تؤدي إلى نقص مياه النهرين (وبخاصة الفرات لسهولة استغلاله في أعلى الحوض) بدرجة كبيرة في منطقة ما بين النهرين.

ـ معاهدة فرنسا (باسم سوريا) ـ تركيا (٢٠/١٠/١٩٢١): نصت المادة (١٢) منها على توزيع نهر «قويق» بين مدينة حلب والمنطقة التركية المحاذية لها. وأشارت هذه المعاهدة إلى أنه يحق لمدينة حلب أن تأخذ من مياه الفرات. فهذه المعاهدة تؤكد حق سوريا المكتسب في نهر «قويق». غير أن تركيا خالفت هذه المعاهدة عندما قطعت مياه نهر قويق كلياً.

ـ معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء (٢٤/٧/١٩٢٣): جاء في المادة (١٠٩) منها أنه: «إذا نتج عن تعيين الحدود الجديدة (بين تركيا وسوريا) أن نظام المياه في دولة يتوقف على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، أو عندما ينتفع إقليم إحدى الدول بمقتضى عرف قائم قبل الحرب بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في أراضي دولة أخرى، فإنه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبتها كل منها. وعند تعذُّر الاتفاق تُحسم المسألة بالتحكيم[١٥٤]».

ـ معاهدة فرنسا (باسم سوريا) مع تركيا (٣٠/٥/١٩٢٦): نصت المادة (٣) من هذه المعاهدة على تأكيد ما جاء في المعاهدة المعقودة في ٢٣/١٠/١٩٢١ حول حقوق سوريا في نهر «قويق» وحق مدينة حلب بالانتفاع من مياه نهر الفرات.

ـ معاهدة فرنسا (باسم سوريا) مع تركيا (٢٩/٦/١٩٢٩): وقد ضمنت هذه المعاهدة الحقوق المكتسبة للسكان المتنقلين (كالبدو) بالاستفادة من المياه على طرَفَي الحدود السورية ـ التركية.

ـ معاهدة فرنسا (باسم سوريا) مع تركيا (٣/٥/١٩٣٠): نصت هذه المعاهدة على أن لسوريا وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه نهر دجلة بوصفه نهراً مشتركاً (وهو ما ينطبق أيضاً على نهر الفرات).

ـ المعاهدة التركية ـ العراقية (٢٩/٣/١٩٤٦)[١٥٥]: وهي اتفاقية صداقة وحسن

---

(١٥٤) الخيرو، «الفرات في ظل قواعد القانون الدولي،» ص ٥٥٥.

(١٥٥) الأمر «الغريب» في هذه المعاهدة أنها تمت بين تركيا (دولة المجرى الأعلى لدجلة والفرات) والعراق (دولة المجرى الأدنى لدجلة والفرات)، وتجاهلت تجاهلاً تاماً سوريا (دولة المجرى الأوسط) التي يجري نهر الفرات مسافة تزيد على ٦٠٠ كم في أراضيها، ويشكل حوضه نحو ٤٠ بالمئة من مساحتها، كما لم تُدع سوريا للاشتراك في هذه المعاهدة وحتى لم تُبلغ بها. ولعل هذا من بين الأمور التي جعلت أحكام هذه المعاهدة تبقى حبيسة الأحكام النظرية البحتة، لأن تنفيذها عملياً يتطلب، بلا شك، مشاركة سوريا.

جوار بين البلدين، ألحق بها ـ بموجب المادة (٦) من الاتفاقية ـ ستة «بروتوكولات»، عالج الأول منها موضوع تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات مع روافدهما والانتفاع بها بين الدولتين، والاشتراك في اختيار مكان الإنشاءات التي تقام في تركيا والتشاور وتبادل المعلومات، وأن تُعلم الأخيرة العراق عن مشاريعها في بناء السدود والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين. وتنص المادة (٣) من ذلك «البروتوكول» على ما يلي: «تؤسس تركيا وتشغّل وتصون المحطات المائية لقياس المياه، وتصريفها، ويتحمل العراق وتركيا مناصفة نفقات التشغيل، وذلك عند تنفيذ هذا البروتوكول». ويقوم الفنيون الأتراك والعراقيون بفحص محطات القياس بفترات منتظمة». كما نصت المادة (٥) من «البروتوكول» نفسه على ما يلي: «توافق تركيا على اطلاع العراق على أية مشاريع خاصة بأعمال الوقاية قد تقرر إنشاؤها على أي من هذين النهرين وروافدهما، وذلك لغرض جعل الأعمال تخدم، على قدر الإمكان، مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا». غير أن الأخيرة قد خالفت هذا الاتفاق بإقامتها سدود: «أتاتورك» و«وبيرجيك»، و«قرقميش»، دون الاتفاق مع العراق.

ـ **بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (أنقرة ١٧/ ١/ ١٩٧١)**: تنص المادة (٣) منه على ما يلي: بحث الطرفان المشاكل المتعلقة بالمياه المشتركة للمنطقة واتفقا على ما يلي:

● تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان «كيبان» جميع المشاورات التي تعتبر مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني «الحبانية» و«كيبان».

● يشرع الطرفان، في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية. وواضح أن تعبير «جميع الأطراف المعنية» هو إشارة غير مباشرة لسوريا دولة المجرى الأوسط لنهر الفرات.

ـ **«بروتوكول» التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا (أنقرة ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٠ وانضمت له سوريا عام ١٩٨٣)**: نص الفصل الخامس منه، الخاص بالمياه الإقليمية، على ما يلي:

● اتفق الطرفان حول مسألة المياه، على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة.

● وافق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة للمياه الإقليمية التركية ـ السورية ـ العراقية، مهمتها دراسة الشؤون المتعلقة بالمياه الإقليمية وخصوصاً حوضي دجلة والفرات، واقتراح الطرق والأساليب التي تؤدي إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة، وحددت مدة عمل اللجنة بسنتين فقط قابلة للتجديد سنة ثالثة إذا احتاج الأمر، ترفع بعدها اللجنة مقترحاتها إلى

الجهات العليا في البلدان الثلاثة للنظر فيها.

وفي ضوء استلام التقرير النهائي للجنة استدعى الحكومات الثلاث لعقد اجتماع على مستوى وزاري لتقويم نتائج أعمال اللجنة الفنية المشتركة ولتقرير الطرق والإجراءات التي توصي بها اللجنة للوصول إلى تحديد كمية المياه المعقولة والعادلة لكل من تركيا وسوريا والعراق.

- **«بروتوكول» سوريا وتركيا لعام ١٩٨٧**(١٥٦): ويتضمن قسماً خاصاً بالمياه جاء فيه ما يلي:

● خلال فترة ملء حوض سد «أتاتورك»، وحتى التوزيع النهائي لمياه نهر الفرات بين البلدان الثلاثة، يتعهد الجانب التركي أن يوفر معدلاً سنوياً(١٥٧) يزيد عن (٥٠٠م³/ثا) عند الحدود التركية - السورية، وفي الحالات التي يكون فيها الجريان الشهري تحت مستوى (٥٠٠م³/ثا) فإن الجانب التركي يوافق على أن يعوض الفرق في الشهر التالي.

● سوف يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة في أقرب وقت ممكن.

● اتفاق الجانبان على تفعيل عمل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية.

والجدير بالذكر، أن أهمية هذا الاتفاق، بالإضافة إلى كونه يضمن الحد الأدنى من المياه، تكمن في تأكيده على التزام تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات ودجلة خلافاً لادعاءاتها بأن هذا التوزيع غير ملزم لها بحجة أن الفرات ودجلة نهران تركيان عابران للحدود. وعلى رغم مرور قرابة عشر سنوات على هذا الاتفاق وعلى الرغم من إلحاح سوريا والعراق لم يتم عقد اتفاق نهائي لتوزيع المياه، وترافق ذلك مع إنكار تركيا على لسان أحد مسؤوليها التزامها بالتوزيع(١٥٨).

الاتفاق السوري - العراقي (بغداد ١٧/٤/١٩٨٩): دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في ١٦/٤/١٩٩٠ بعد تبادل وثائق التصديق عليه من خلال جامعة الدول العربية، وهو ينص على ما يلي:

---

(١٥٦) سوريا، وزارة الخارجية، «بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني مع تركيا عام ١٩٨٧،» الجزء المتعلق بالمياه، الفقرات ٦ - ٨، ص ٢.

(١٥٧) توجد ثغرة في هذا الاتفاق وهي أنه لم يرد فيه تحديد لحد أدنى لتدفق مياه الفرات، بل أورد المعدل السنوي الذي لا يقل عن (٥٠٠م³/ثا) وهذا يعني أن تدفق الفرات قد ينخفض إلى ما دون (١٠٠م³/ثا) دون أن تكون تركيا قد خالفت أحكام البروتوكول ما دام المعدل السنوي لا يقل عن (٥٠٠م³/ثا).

(١٥٨) العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل القانون الدولي، ص ٤٧٨.

اتفقت الدولتان على أن تكون حصة العراق بموجب هذا الاتفاق (٥٨ بالمئة) من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود السورية ـ التركية، وحصة سوريا (٤٢ بالمئة) منها، وذلك حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ثلاثي حول قسمة مياه نهر الفرات.

يلاحظ أنه على الرغم من هذه المعاهدات المتعلقة بالمياه المشتركة بين دول حوض الفرات التي بلغت (١١) معاهدة، وعلى رغم نجاح سوريا بحل مشكلة الفرات جزئياً من خلال بروتوكول ١٩٨٧ مع تركيا واتفاق ١٩٨٩ مع العراق، لا يوجد حتى الآن تنظيم شامل للانتفاع بالمياه الدولية المشتركة بين دول حوض الفرات، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى مماطلة تركيا في التوصل لاتفاق نهائي حول تقاسم مياه الفرات ودجلة كي تكسب الوقت وتنهي مشروعاتها الضخمة على دجلة والفرات وتضع سوريا والعراق أمام الأمر الواقع، هذا فضلاً عن مخالفتها التزاماتها في الأكثرية الكبرى من المعاهدات الآنفة الذكر[١٥٩].

لكن مع ذلك، يمكننا أن نستخلص من المعاهدات المذكورة أن تركيا تعترف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات وبوجوب توزيع مياه النهرين على نحو يضمن مصالح الدول المتشاطئة الثلاث. هذا على الرغم من ترويج تركيا مصطلحاً جديداً أطلقته على نهري دجلة والفرات، وهو مصطلح «النهر العابر للحدود»، وهي تهدف من وراء ذلك نزع الصفة الدولية عن النهرين وإدخال سوريا والعراق في متاهات التفسير القانوني لهذا التعبير الجديد والمماطلة وكسب الوقت ثم التوصل إلى أن القواعد العامة ومبادئ القانون الدولي لا تنطبق على النهرين. غير أن هذه الحجة مردود عليها، لأن جميع المعاهدات والمبادئ العامة في القانون الدولي والأعراف الدولية تقضي بأن أي نهر تجتاز مياهه دولة غير دولة المنبع أو أكثر (كنهر الفرات) فهو نهر دولي، كذلك إذا كان هذا النهر يفصل بين دولتين أو أكثر أو يشكل حدوداً بينهما (كنهر دجلة) فهو أيضاً نهر دولي مهما أطلق عليه من تسميات[١٦٠].

فموقف تركيا ـ وكما سنعرض له ـ يتناقض مع موقفها الذي لمسناه من خلال المعاهدات و«البروتوكولات» مع سوريا والعراق بخصوص المياه المشتركة. فضلاً عن كون تشكيل اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية (التركية ـ السورية ـ العراقية) التي تمارس مهمتها ـ على رغم عرقلة تركيا أعمال اللجنة ـ منذ سنوات طويلة للوصول لاتفاق نهائي يضمن توزيعاً عادلاً ومعقولاً لمياه الفرات ودجلة بين الدول الثلاث، يعد

(١٥٩) مقابلة أجراها الباحث مع د. منيب الرفاعي، السفير في وزارة الخارجية السورية، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٦٠) لمزيد من التفاصيل عن التفريق بين النهر الدولي والنهر الوطني، انظر: معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٤١.

دليلاً آخر على اعتراف تركيا بدولية مياه هذين النهرين.

(٥) المواقف الراهنة في المباحثات المائية بين دول حوض الفرات

يتناول هذا الجزء من الدراسة بحث مواقف تركيا وسوريا والعراق إزاء مسألة مياه الفرات المثارة بينها، وأسس ومنطلقات هذه المواقف.

أولاً: موقف تركيا[١٦١]: على الرغم من أن المعاهدات المعقودة بين تركيا وسوريا والعراق أو بين تركيا ودولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا (نيابة عن سوريا والعراق) تعترف بمبدأ توزيع مياه الفرات ودجلة، كما تعترف بوجوب التشاور عند إقامة السدود على هذين النهرين، ووجوب الاتفاق على المشروعات المشتركة وتبادل المعلومات حول كل ما يتعلق بمياه حوضي الفرات ودجلة، إلا أننا نجد الموقف التركي يتنكر لكل هذه الثوابت، ويمكن تحديد الموقف التركي بالنقاط التالية:

ـ اعتبار أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه وطنية «عابرة للحدود»، وليست مياهاً دولية مشتركة، وبالتالي فهي لا تخضع للقسمة، أما المياه الدولية فهي فقط التي تفصل بين دولتين أو أكثر.

ـ لتركيا حق السيادة «المطلقة» على مياه نهري الفرات ودجلة التي تجري في أراضيها، باعتبارها مصدراً وطنياً مثل النفط. وفي هذا السياق كان الرئيس التركي سليمان ديميريل قد أشار إلى ذلك صراحة بقوله: «إذا كانت الثروة الطبيعية في بلدنا، فلنا الحق في استعمالها بالطريقة التي نراها مناسبة، إن المياه تنبع في تركيا ولا يمكن لدول المجرى الأدنى أن تعلمنا كيفية استعمال ثرواتنا. هناك منابع نفط في كثير من البلدان العربية، ونحن لا نتدخل في كيفية استعمالها»[١٦٢].

ـ إن ما تمرره تركيا من مياه إلى سوريا والعراق هو «تضحية» منها وليس واجباً، كما أن تركيا لا يمكن لها أن تتحمل ترف ترك سهولها في جنوب شرقي الأناضول دون مياه لكي تتدفق المياه بغزارة من نافورات دمشق وبغداد[١٦٣].

---

(١٦١) انظر في هذا الخصوص: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية**، ص ٤٧؛ الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٣٧ ـ ٤١؛ العادلي، **موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل القانون الدولي**، ص ٤٨٠ ـ ٤٨٢، وعائب، **المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، ص ٨٤.

(١٦٢) المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ص ١٩٤.

(١٦٣) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٢٧.

ـ اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً، وإمكان نقل مياه نهر دجلة إلى نهر الفرات من خلال مشروع منخفض «الثرثار» في العراق.

ـ رفض مبدأ القسمة أو توزيع المياه، وقبول مبدأ «الاستخدام الأمثل» للمياه، وتطبيق هذا المبدأ يحتاج ـ من وجهة النظر التركية ـ استخدام تكنولوجيا متطورة والقيام بدراسات فنية موسعة للتربة في البلدان الثلاثة، وتحديد أصناف التربة وتحديد أنواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها، في ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية[١٦٤]. كما تقترح تركيا مسألة «الإدارة التكاملية» للموارد المائية بدلاً من قسمة المياه. وبهذا الصدد، ترى تركيا أن الأمر لا يتعلق بالسيادة على مياه الأحواض أو المطالبة بها، بل باتخاذ قرارات حول الترتيبات الهيدروليكية التي يتعين تحقيقها في ظل ضمان الحد الأقصى من المردود للجميع، وذلك باتفاق مشترك على أساس الاعتبارات التقنية. وتذهب تركيا إلى حد اقتراح إيجاد نظام تخصص قطاعي في مجالات الإنتاج بدلاً من الاتفاق حول حصة كل من الدول الثلاث من مياه دجلة والفرات. فعلى تركيا التي يوجد تحت يدها منابع الفرات ودجلة أن تنتج ما يكفي لتغطية الاحتياجات الغذائية لدول الحوض الثلاث عن طريق الري الكثيف على نطاق واسع وتوفير الطاقة لها، في مقابل ذلك، يكون بوسع سوريا والعراق أن يؤمنا لتركيا إمدادها بالغاز والبترول اللذين يعتمد عليهما الاقتصاد التركي إلى حد بعيد.

وتجدر الإشارة إلى أنه يترتب على الموقف التركي جملة من الأمور:

● انطلاقاً من اعتبار تركيا مياه دجلة والفرات هي مياه وطنية، فقد خططت لتنفيذ مشروع «غاب» الذي يشمل ٢٢ سدّاً رئيسياً على النهرين، بما يؤمن استغلال مياههما داخل أراضيها. وهذا سيقود عملياً إلى عدم تحقق فائض من تلك المياه، وهذا ما أعلنت عنه السلطات التركية فعلاً بقولها إن هناك اختلالاً في التوازن الجغرافي للمياه داخل تركيا، وهذا ما يجعلها تعتقد بإمكانية الاستحواذ على كامل مياه النهرين.

● حرية تركيا الكاملة في إنشاء السدود والمنشآت على نهري دجلة والفرات دون اكتراث لحقوق سوريا والعراق الطبيعية والمشروعة في مياه النهرين، أو للأضرار التي تتعرضان لها من جراء ذلك.

● إن تربة الأراضي التركية أجود من أصناف تربة الأراضي السورية والعراقية،

---

(١٦٤) عرض الجانب التركي صيغة التعاون الفني في اجتماع الدورة الخامسة عشرة للجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية في أنقرة (٧ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠) وأعاد طرحها في الاجتماع الوزاري الثاني للدول الثلاث الذي عقد في أنقرة أيضاً (٢٦ ـ ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٠) مضيفاً إليها اقتراحاً بتنظيم تدفق مياه الفرات طبقاً للحاجات الموسمية للدول الثلاث. لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧.

وعليه فإن المياه يجب أن يستفاد منها في هذه التربة الجيدة بدلاً من الترب غير الجيدة. وهذا يعني في النهاية بأن هذه المياه يجب أن تستفيد منها تركيا وحدها لأغراض الزراعة، وذلك في إطار فهمها لمبدأ الاستخدام الأمثل للمياه، بمعنى أن على سوريا والعراق الاعتماد في غذائهما على الإنتاج التركي وأن يتخليا عن كثير من مشروعاتهما الزراعية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي لكل منهما.

ثانياً: موقف سوريا(١٦٥): إزاء الموقف التركي من المسألة المائية والقواعد الدولية الراسخة بشأن المياه المشتركة، بلورت سوريا موقفها مستندة إلى مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار ونظرية المصالح المتوازية في المنشآت والمشاريع المائية القائمة في البلدان الثلاثة، وكذلك بالاستناد إلى حقوقها الطبيعية والتاريخية المشروعة في مياه دجلة والفرات واضعة في الاعتبار الاعتماد الكبير لسكانها على مياه الفرات، وكذلك الأضرار التي لحقت بسوريا وما سيلحق بها مستقبلاً من أضرار، نتيجة استمرار الموقف التركي بصيغته التي يتعامل وفقها مع هذا الموضوع الحيوي. ويمكن إيجاز مرتكزات الموقف السوري بالنقاط التالية:

ـ الفرات نهر دولي ـ وكذلك دجلة ـ يغطي حوضه (٤٠ بالمئة) من مساحة سوريا. وهذا أمر يؤخذ في الحسبان لدى توزيع المياه.

ـ ضرورة تحديد الوارد المائي الطبيعي لنهري دجلة والفرات على أساس القياسات المائية التاريخية المتوفرة.

ـ ضرورة توزيع مياه نهري دجلة والفرات على المشاريع القائمة والجاري تنفيذها والمخطط لتنفيذها في البلدان الثلاثة بوساطة اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية، دون التطرق لتفاصيل فنية ودراسة أنواع التربة. هذا مع اعتراف الجانب السوري بأن مياه الفرات ليست من الغزارة والكفاية لجميع مشاريع البلدان الثلاثة، والتسليم بأن لكل دولة ملء الحق في وضع الأولويات والأفضليات المناسبة للمشاريع المائية ضمن نطاق حصتها المستقلة من مياه النهر دونما افتئات أو إجحاف بحقوق الآخرين.

ـ إن حوضي دجلة والفرات لا يشكلان حوضاً واحداً، بل هما حوضان دوليان منفصلان وفقاً للقواعد الدولية المستقرة في هذا المجال. ومن هنا ترفض سوريا

---

(١٦٥) انظر في هذا الخصوص: الرفاعي، «القانون الدولي ومياه نهري الفرات ودجلة،» ص ٦؛ السباهي، **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية**، ص ١٣١ ـ ١٣٢؛ العادلي، **موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل القانون الدولي**، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠، وعائب، **المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات**، ص ٨٠ ـ ٨٥.

(وكذلك العراق) اقتراح تركيا بالتعامل مع نهري الفرات ودجلة كوحدة واحدة باعتبارهما «حوض نهر واحد»[١٦٦]. ولعل اختلاف موقف تركيا في هذا الخصوص عن موقف سوريا (وكذلك العراق) يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ عدم وفاء تركيا «بوعود» كانت قد قدمتها لسوريا بوجه خاص بشأن حل مشكلة المياه، ومن قبيل ذلك تعهُّد رئيس وزرائها الأسبق ديميريل في دمشق في ٢٠/١/١٩٩٣ «بضرورة التوصل إلى تسوية نهائية بصدد مسألة الحقوق المائية في الفرات ودجلة قبل نهاية هذا العام ١٩٩٣»[١٦٧].

ـ وفي ما يتعلق بموقف سوريا من البروتوكول «السوري ـ التركي لعام ١٩٨٧، الذي تتعهد بموجبه تركيا بتمرير ما لا يقل عن (٥٠٠ م^3/ثا) في نهر الفرات، فإن سوريا ترى أن هذا «البروتوكول» هو تدبير مؤقت وخلال فترة ملء خزان «أتاتورك»، لأن هذه الكمية لا تلبي الحاجات المائية السورية، وبخاصة أن سوريا تحصل على (٤٢ بالمئة) فقط من تلك المياه بحسب الاتفاق السوري ـ العراقي لعام ١٩٨٩، هذا فضلاً عن أنها تكاد تكون قد استثمرت كامل مواردها المائية خارج حوض الفرات، بالإضافة إلى أن مواردها المائية محدودة أصلاً، لذلك فإن ما تسعى إليه سوريا هو إبرام اتفاقية نهائية حول قسمة مياه نهري الفرات ودجلة بين الدول الثلاث المعنية[١٦٨].

ثالثاً: موقف العراق[١٦٩]: يمكن إيجاز مرتكزات الموقف العراقي إزاء مسألة مياه الفرات ودجلة بالنقاط التالية:

ـ إن دجلة والفرات نهران دوليان وفق مختلف القواعد والمبادئ القانونية المستقرة، لذا فالسيادة عليهما مشتركة بين الدول الثلاث: تركيا وسوريا والعراق. أما إصرار تركيا على سيادتها المطلقة على دجلة والفرات باعتبارهما مياهاً وطنية، فيُعدُّ انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الاتفاقي والأعراف الدولية ذات الصلة.

ـ ضرورة التوصل لاتفاق ثلاثي لتوزيع المياه على أسس عادلة ومنصفة، تستند

---

(١٦٦) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢).

(١٦٧) المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» الهامش رقم (٤٦)، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(١٦٨) مقابلة أجراها الباحث مع السفير منيب الرفاعي، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

(١٦٩) انظر في هذا الخصوص: الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٣٨ ـ ٤١؛ السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ص ١٣٣ ـ ١٣٤، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، ص ٤٨.

إلى قواعد القانون الدولي وما جرى عليه التعامل بين الدول في مجال استغلال المياه الدولية، إضافة إلى الأحكام القانونية المتعلقة بنهري دجلة والفرات.

ـ إن تحديد الحصص المائية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المكتسبة والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاطئة. إذ لا يمكن إلغاء تاريخ وحضارة قامت منذ آلاف السنين وما زالت في وادي الرافدين دجلة والفرات، مع كل ما يترتب على ذلك من حقوق تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

ـ إن دجلة والفرات نهران منفصلان، لكل منهما حوضه ومساره، وهذا ما يؤكده الواقع الفعلي والظروف الجغرافية، والتقاؤهما بعد آلاف الكيلومترات من المنبع، لا يعني أنهما رافدان لنهر «شط العرب» الذي يشكلانه لمسافة (١٠٠) كم. وعليه، فهما نهران مستقلان بكل المقاييس والاعتبارات الفنية والجغرافية والقانونية والتاريخية.

ـ إن الاستخدام الأمثل للموارد المائية لا يعني بأي حال تحديد أصناف الترب وما يترتب على ذلك من تحديد لنوعية المحاصيل الزراعية وبما يفضي إليه ذلك من تدخل في السياسات الزراعية والاقتصادية لكل دولة، وهو أمر غير مقبول دولياً وغير ممكن عملياً. لأن الاستخدام الأمثل أهم وأوسع، ويرتبط بضرورة قيام كل دولة بترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها وتخطيط استخدامها للاستفادة منها استفادة قصوى. كما أن الاستخدام الأمثل للمياه لا يتعارض مع مبدأ قسمة المياه قسمة عادلة، بما يؤمن الحاجات الاجتماعية ويضمن الحقوق المكتسبة تاريخياً.

ـ ضرورة مراعاة قاعدة عدم الإضرار بالغير عند تنفيذ مشاريع الري على النهرين، وهذه القاعدة تنشئ التزاماً قانونياً على دول المجرى المائي الدولي بضرورة التشاور عند وجود نية لإحداها لتنفيذ أي مشروع قد يؤثر في الدول المتشاطئة الأخرى. إلا أن تركيا، وخلافاً لهذا الأساس الذي جرى عليه التعامل الدولي، أنشأت مشاريع ري كبيرة وسدوداً ضخمة على نهري الفرات ودجلة، مما رتب أضراراً كبيرة على الزراعة والحياة البشرية في العراق بسبب تدني كمية ونوعية المياه المتدفقة التي تطلقها تركيا.

وفي ما يتعلق بموقف العراق من بروتوكول ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا، فقد اعترض عليه العراق، لأن كمية (٥٠٠م³/ثا) لا تلبي حاجاته المائية، وطالب أن تكون الكمية (٧٠٠م³/ثا)، واعتبر أن الاتفاق مؤقت بفترة ملء خزان «أتاتورك» وريثما يتم التوصل لاتفاق نهائي لتقاسم المياه يحقق المصالح المشروعة للبلدان الثلاثة[١٧٠].

(١٧٠) انظر مداخلة وسام الزهاوي، ممثل الوفد العراقي، في: «قضية نهر الفرات،» (حلقة نقاشية)، الباحث العربي، العدد ٢٣ (نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٢١.

ويتضح مما تقدم وجود تطابق بين موقفي سوريا والعراق من مشكلة المياه مع تركيا، نظراً لانطلاق البلدين من الأسس والمبادئ نفسها في صياغة موقفهما. وهذه مسألة مهمة لارتباطها بضرورة التنسيق بين سوريا والعراق والوقوف جبهة واحدة لمطالبة تركيا بمراعاة ما لهما من حقوق طبيعية وثابتة ومكتسبة في مياه نهري الفرات ودجلة(١٧١). واستمرار التنسيق بين سوريا والعراق ضرورة تخدم حقوق البلدين المشروعة في مياه النهرين، ولعل الاتفاق السوري ـ العراقي ١٩٨٩ على قسمة مياه الفرات في ظل نفاذ البروتوكول المرحلي لعام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا حول قاعدة (٥٠٠م٣/ثا) المؤقتة جاء ثمرة للانسجام بين الموقفين السوري والعراقي بخصوص المياه الدولية المشتركة مع تركيا(١٧٢). كما يعني ذلك أن جوهر ومضمون الموقفين السوري والعراقي ينسجم عملياً مع متطلبات القواعد الدولية المتعلقة بالمياه الدولية المشتركة التي تدعو الدول المتشاطئة لتنمية استخداماتها من المياه الدولية بشكل عادل ومعقول.

وجدير بالذكر أن العراق وسوريا يعارضان كذلك صيغة التعاون الفني الذي تقترحه تركيا، ويطالبان بقصر مباحثات المياه الثلاثية على مسألة مياه الفرات بغرض التوصل إلى اتفاقية يتم فيها تقاسم مياه الفرات بين الدول الثلاث. كما يرفضان اقتراح تركيا بالتعامل مع مياه نهري دجلة والفرات كوحدة واحدة باعتبارها حوض نهر واحد(١٧٣). ولعل اختلاف موقف تركيا في هذا الصدد عن موقف سوريا والعراق يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ عدم وفاء تركيا «بوعود» كانت قد قدمتها لسوريا بوجه خاص بشأن حل مشكلة المياه على النحو السالف الذكر عند عرض الموقف السوري من المشكلة.

مدى مشروعية الموقف التركي إزاء مشكلة المياه: يمكن القول انه لا صحة ولا سلامة لموقف تركيا من المياه الدولية المشتركة مع سوريا والعراق، سواء من الناحية القانونية أو التاريخية أو من منظور متطلبات علاقات حسن الجوار(١٧٤). وإزاء التعامل مع مشكلة المياه والموقف التركي منها يمكن إبداء الملاحظات التالية:

ـ بصدد اتجاه تركيا مؤخراً لنفي وتجاهل الصفة الدولية لنهري الفرات ودجلة واعتبارهما نهرين «تركيين» «عابرين للحدود» بما يترتب على ذلك من تأكيد ما يسمى

(١٧١) انظر تعقيب جلال عبد الله معوض في: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤**، ص ٤٩.

(١٧٢) مقابلة أجراها الباحث مع د. عيسى درويش، سفير سوريا في القاهرة ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

(١٧٣) معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» ص ٩٧.

(١٧٤) انظر تعقيب جلال عبد الله معوض في: **ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤**، ص ٥١.

بـ «حقوقها السيادية» (Sovereignty Rights) على النهرين حتى نقطة مغادرتهما الحدود التركية، يلاحظ أن هذا الاتجاه لا يستند حقيقة إلى أي سند قانوني، ويستهدف النيل من الحقوق القانونية والتاريخية لكل من سوريا والعراق في مياه الفرات ودجلة عن طريق إضفاء الصفة التركية على مياه النهرين حتى نقطة مغادرتهما الأراضي التركية، مما يعطي لتركيا سيادة مطلقة وحقوقاً سيادية غير قابلة للمساومة والتفاوض على النهرين حتى هذه النقطة، ودون أن يكون لسوريا والعراق أي حق في إثارة أي مشكلة بشأن سدود تركيا على النهرين وروافدهما داخل إقليمها[١٧٥].

كما أن هذا الادعاء التركي لا يستقيم مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي بشأن تعريف الأنهار الدولية وتنظيم استغلالها. أضف إلى أن تعبير «المياه العابرة للحدود» ليس له وجود في (٣٠٠) اتفاقية دولية حول المياه الدولية المشتركة، جرى تصديقها وتسجيلها لدى الأمم المتحدة[١٧٦]. كما أن الاتفاقية الإطارية الدولية المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية؛ التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ وعرضتها على الدول للتصديق عليها، لم يرد فيها تعبير «المياه العابرة للحدود» لدى تعريفها للمجرى المائي الدولي الذي عرفته بأنه: «شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل ـ بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها البعض ـ كلاً واحداً، وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة، كما يقصد بدولة المجرى المائي بالدولة التي يوجد في إقليمها جزء من المجرى المائي الدولي»[١٧٧].

وهذا التعريف يوضح بجلاء طبيعة وماهية النهر الدولي ويدحض الادعاءات التركية التي تتعارض مع اتفاقات دولية سبق لتركيا أن عقدتها مع كل من سوريا والعراق على حدة، وكلها تؤكد السيادة المشتركة ـ وفق أحكام المادة الخامسة من مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ـ على الفرات ودجلة، وحقوق سوريا والعراق في مياه النهرين[١٧٨].

---

(١٧٥) طرحت تركيا تعبير «المياه العابرة للحدود» لأول مرة في اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة (أنقرة: نيسان/ابريل ١٩٩٠)، وكررت تركيا موقفها في الاجتماع السادس عشر لتلك اللجنة (دمشق: أيلول/سبتمبر ١٩٩٢). لمزيد من التفاصيل عن الموقف التركي بهذا الخصوص، انظر: معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١٧٦) الورقة السورية التي قدمت إلى: اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في إدارة المياه المتكاملة في دول لجنة «الاسكوا»، عمان، ٢ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، ص ٨.

(١٧٧) انظر نص الاتفاقية الإطارية لاستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧. انظر أيضاً: وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/CN.4/L.492, 17/6/1994, p. 2.

(١٧٨) انظر: وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/CN.4/L.492, 17/6/1994, p. 4.

وحيث إن سيادة الدولة، التي تستند إلى حقها باستخدام النهر الدولي في أراضيها، مبدأ يجب تحديده، لأن سيادة الدولة في هذا الخصوص ليست متناهية (ليست مطلقة) بل محددة بوجود حقوق متوازية لجميع دول الحوض النهري[179]، ومن هنا لا يجوز لدولة المجرى الأعلى لنهري دجلة والفرات (تركيا) أن تتصرف بمياه النهرين بما يؤثر في كمية ونوعية الوارد المائي لدولتي المجرى الأوسط (سوريا) والأدنى (العراق). كما لا يحق لها أن تحدث أي تعديل أو تغيير على الأوضاع الطبيعية لنهري دجلة والفرات إلا بعد التوصل لاتفاق مسبق مع دولتي المجرى والمصب.

ـ في ما يتعلق بالموقف التركي في التعامل مع الفرات ودجلة باعتبارهما حوضاً واحداً عند التقائهما ليكوّنا شط العرب ويصير بذلك النهران رافدين لشط العرب، فإنه لا صحة ولا سلامة لهذا الموقف الذي تدحضه الجغرافيا والتاريخ، لأن النهرين حوضان دوليان منفصلان بكل المقاييس والاعتبارات، كما تؤكد على ذلك القواعد والمبادئ القانونية المستقرة ذات العلاقة.

ـ وحول موقف تركيا بضرورة قصر مباحثات المياه الثلاثية على الجوانب الفنية وبحث سبل الاستخدام الأمثل وتطوير التكنولوجيا والتعاون الفني في هذا الصدد وحسب، وليس في موضوع اقتسام المياه، نشير إلى أن الموقف التركي غير صحيح من الناحيتين الواقعية والقانونية[180]. والمفهوم التركي للاستخدام الأمثل للمياه بحسب الأطروحات التركية، لا تريد منه تركيا سوى المماطلة وكسب الوقت لإنهاء مشروعاتها وفرض سياسة الأمر الواقع[181]. وإذا كان المسؤولون الأتراك يؤكدون أن حل المسألة المائية بين دول حوض الفرات يتم عبر التعاون الفني فقط، ذلك نظراً لصعوبة إجراء حوار ـ بحسب وجهة النظر التركية ـ على المستوى الوزاري لاعتبارات سياسية داخلية، إذ لا يستطيع الوزير تجاهل مشاعر الرأي العام الذي يرى على شاشات التلفاز التركي مقابلات مع معتقلين من الحزب الكردستاني التركي يزعمون بأنهم تلقوا تدريبات في الأراضي اللبنانية بمباركة سورية بشكل مباشر أو غير مباشر، فهذا الطرح غير صحيح جملة وتفصيلاً، لأن الأتراك يقومون بتسييس المسألة المائية وربطها بالتمرد الكردي وعلاقته المزعومة بسوريا، كما أن حل المسألة المائية يتطلب وجود إرادة سياسية لدى

(١٧٩) السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، ص ٩٤.

(١٨٠) انظر تعقيب جلال عبد الله معوض، في: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، ص ٥٢.

(١٨١) حوار مع وزير الكهرباء والطاقة الطبيعية التركي رجائي كوتاني، في: الأهرام، ٢٤/١١/١٩٩٦، ص ٧.

تركيا وحسن النية وحسن الجوار والسعي الجاد من جانبها لتوقيع اتفاق نهائي لتقاسم مياه دجلة والفرات، كما أنه لا يجوز تعليق قسمة مياه الفرات ـ وهو أمر ملزم قانوناً ـ على موضوع التعاون بين دول حوض دجلة والفرات، وهو أمر غير ملزم، إذ من المعروف أن التعاون كالتطبيع يحتاج إلى وقت وجهد مكثف من جميع الأطراف(١٨٢).

أما بالنسبة لضرورة استخدام التكنولوجيا المتطورة في مشاريع الري في دول حوضي دجلة والفرات الثلاث، فعلى الرغم من قناعة الدول المتشاطئة بذلك، إلا أن هذا الأمر ينبغي أن يبقى أمراً داخلياً في كل دولة، نظراً لتأثره الشديد بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وبالتالي، فإنه لا يمكن اعتبار هذا الموضوع شرطاً من شروط وعوامل قسمة مياه النهرين، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس من مصلحة أي من الدول الثلاث هدر المياه الثمينة التي تعادل قيمتها قيمة الحياة نفسها.

ـ أما في ما يتعلق بموقف تركيا حول ضرورة دراسة التربة وعلى أساس نتائج هذه الدراسة يتم تخصيص المياه اللازمة لريها، لا بد من القول إن هذه الدعوة تتنافى مع كل مبادئ القانون الدولي الخاصة بالمياه، بما فيها مبادئ «هلسنكي» وتوصيات «سالزبورج» وخطة عمل «ماردل بلاتا» ومقررات «قمة الأرض»، ولهذا فإن الاقتراح التركي الخاص بدراسة التربة على اجتماع اللجنة السادسة بالجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة قانون استخدام المجاري المائية الدولية لغير شؤون الملاحة، لم توافق عليه أية دولة بما فيها دول المجرى الأعلى التي تماثل تركيا، لأنه اقتراح غير علمي وغير عملي بحسب المادة (٦٠) من مشروع القانون المذكور، لأن موضوع التربة سيحتاج إلى سنوات طويلة(١٨٣) للتعرف على تفاصيل ميدانية وأخرى بالكتب، والوثائق وغيرها(١٨٤).

ـ وأخيراً في ما يتعلق باعتبار تركيا المياه التي تتدفق في نهري الفرات ودجلة إلى سوريا والعراق بمثابة «تضحية» منها، يرى الباحث أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان، وأن هذا الادعاء باطل وينافي كل الأعراف والقواعد الدولية ومخالف لمبادئ حسن الجوار، لأن نهري دجلة والفرات نهران دوليان وعلاقة الدول المتشاطئة بالأنهار

---

(١٨٢) مقابلة أجراها الباحث مع السفير منيب الرفاعي، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(١٨٣) تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من التصنيفات الدولية للتربة منها: التصنيف الأمريكي والألماني والروسي وغيرها، ووفق الاقتراح التركي يجب توحيد التصانيف والمقاييس وهو ما يتطلب وقتاً طويلاً، ولهذا لم تجد تركيا أي مؤيد لاقتراحها على مستوى العالم أجمع، ولذلك استبعدت اللجنة القانونية السادسة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، الاقتراح التركي في إطار صياغتها لمشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية.

(١٨٤) حوار مع المهندس عبد العزيز المصري مدير مكتب المياه الدولية في وزارة الري السورية، في: **الأهرام**، ٢٤/١١/١٩٩٦، ص ٧.

الدولية هي علاقة حق وليست علاقة ملكية، وبالتالي فإن كمية المياه المقررة في نهر الفرات على الحدود السورية - التركية ليست «مِنَّة» من تركيا أو «تضحية» منها، بل تنفيذ لبروتوكول عام ١٩٨٧ المؤقت الذي وقعه رئيسا حكومة سوريا وتركيا المتشاطئتين في الفرات ودجلة، ويقضي بأن يكون منسوب الفرات لا يقل عن (٥٠٠م^{٣}/ثا) عند الحدود السورية - التركية خلال فترة ملء خزان سد «أتاتورك» حتى يتوصل الطرفان بالتعاون مع العراق إلى اتفاق نهائي حول قسمة المياه.

الفصـل الثالـث

المشروعات المائية التركية وأثرها
في الموارد المائية السورية

يتناول هذا الفصل أهم المشروعات المائية التركية: مشروع جنوب شرق الأناضول، المعروف اختصاراً بمشروع «غاب» (GAP) ومشروع «أنابيب السلام»، فيعرض في البداية لطبيعة ومكونات مشروع «غاب» وأهميته وأهدافه التنموية والاستراتيجية ومزاياه الإيجابية بالنسبة لتركيا وآثاره الآنية والمحتملة بالنسبة لسوريا. ويلي ذلك عرض طبيعة وأهداف مشروع «أنابيب السلام»، وصعوبات ومخاطر تنفيذه والجهود التركية لتجاوز هذه المصاعب، ثم وجهة النظر السورية إزاء هذا المشروع، والتطورات المحتملة لهذا المشروع.

أولاً: مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب» (GAP) ومزاياه لتركيا

تشكل المياه في الوقت الراهن محور استراتيجية التنمية وخططها في تركيا التي تسعى لمواصلة النمو الذي شهدته خلال العقدين الماضيين وزيادة معدلاته عن طريق التواصل في «الاندفاعة» التصنيعية ورفدها بتوسيع إطار التنمية الزراعية. وتُعد المياه «حجر الزاوية» في الاستراتيجيا التي تعتمدها تركيا من أجل تحقيق هذا الهدف. فمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية والري التي تقيمها تركيا وتخطط لإقامتها على نهري دجلة والفرات، وأهمها مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب»، تشكل الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والصناعية. ولهذا قامت تركيا ببناء أكثر من عشرين سداً في اطار مشروع «غاب» ستحقق لها مزايا عديدة[1].

---

(١) نجيب عيسى، «الأبعاد التنموية لمسألة المياه في الشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ٢٨.

١ ـ طبيعة ومكونات مشروع «غاب» (GAP)

يعدّ مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف اختصاراً بمشروع «غاب» (GAP)، أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركيا الذي بدأت في تنفيذه منذ أوائل السبعينيات. وهو مشروع متعدد الأغراض والجوانب، حيث يتضمن ١٣ مشروعاً أساسياً للري وتوليد الطاقة الكهربائية عن طريق ٢١ سداً ـ منها ١٧ سداً على نهر الفرات و٤ سدود على نهر دجلة ـ وإقامة ١٧ محطة كهرمائية على النهرين وروافدهما، فضلاً عن مشاريع أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والصحة والتعليم وغيرها(٢).

ويغطي المشروع ست محافظات تركية هي من الغرب إلى الشرق: غازي عنتاب (Gaziantep)، آدي يامان (Adiyaman)، وأورفة (Urfa)، وديار بكر (Diyarbakir)، وماردين (Mardin) وسييرت (Siirt). وتبلغ المساحة التي يشملها المشروع ٧٣,٨٦٣ ألف كم٢، أي ما نسبته ٩,٥ بالمئة من المساحة الإجمالية لتركيا(٣). وتوضح الخريطة رقم (٣ ـ ١) مشروعات السدود والمياه والري في هذه المحافظات.

ويتصف بالضخامة حجم الإنفاق والمتطلبات المالية لمشروع «غاب». فقد وصل مجموع ما أنفق عليه منذ عام ١٩٨١ إلى نحو ٩,٣ مليار دولار، منها ٤ مليارات لمشروع سد أتاتورك (Ataturk Dam) وحده، وهناك ٢٣ مليار دولار أخرى مخصصة لتكلفة المشروع حتى عام ٢٠٠٣(٤). غير أن بعض المراقبين يعتقدون أن بلداً في طور النمو كتركيا لن يكون في وسعه تحمّل هذه المبالغ الكبيرة، وبخاصة أن البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية المانحة رفضت تمويل المشروع في غياب اتفاق سوري ـ عراقي ـ تركي حول استغلال نهري دجلة والفرات. ولذلك تقوم تركيا بتخصيص قسم مهم من مواردها الذاتية سنوياً لمشروع «غاب» حتى تتمكن من إنجازه في اطار الوقت المحدد. ومن هنا يمثل مشروع «غاب» ٦ ـ ٩ بالمئة من مجموع الميزانية العامة التركية، ولهذا فإن الإنفاق عليه (بحدود ١,٥ مليون دولار يومياً) قد أسهم في بروز التضخم السنوي في تركيا الذي ناهز السبعين في المئة، وكانت المشاريع الإقليمية لتصدير المياه وبيع الطاقة الكهربائية من بين الأفكار التي طرحت لتخطي عقبة التكاليف ومشكلة التمويل(٥).

---

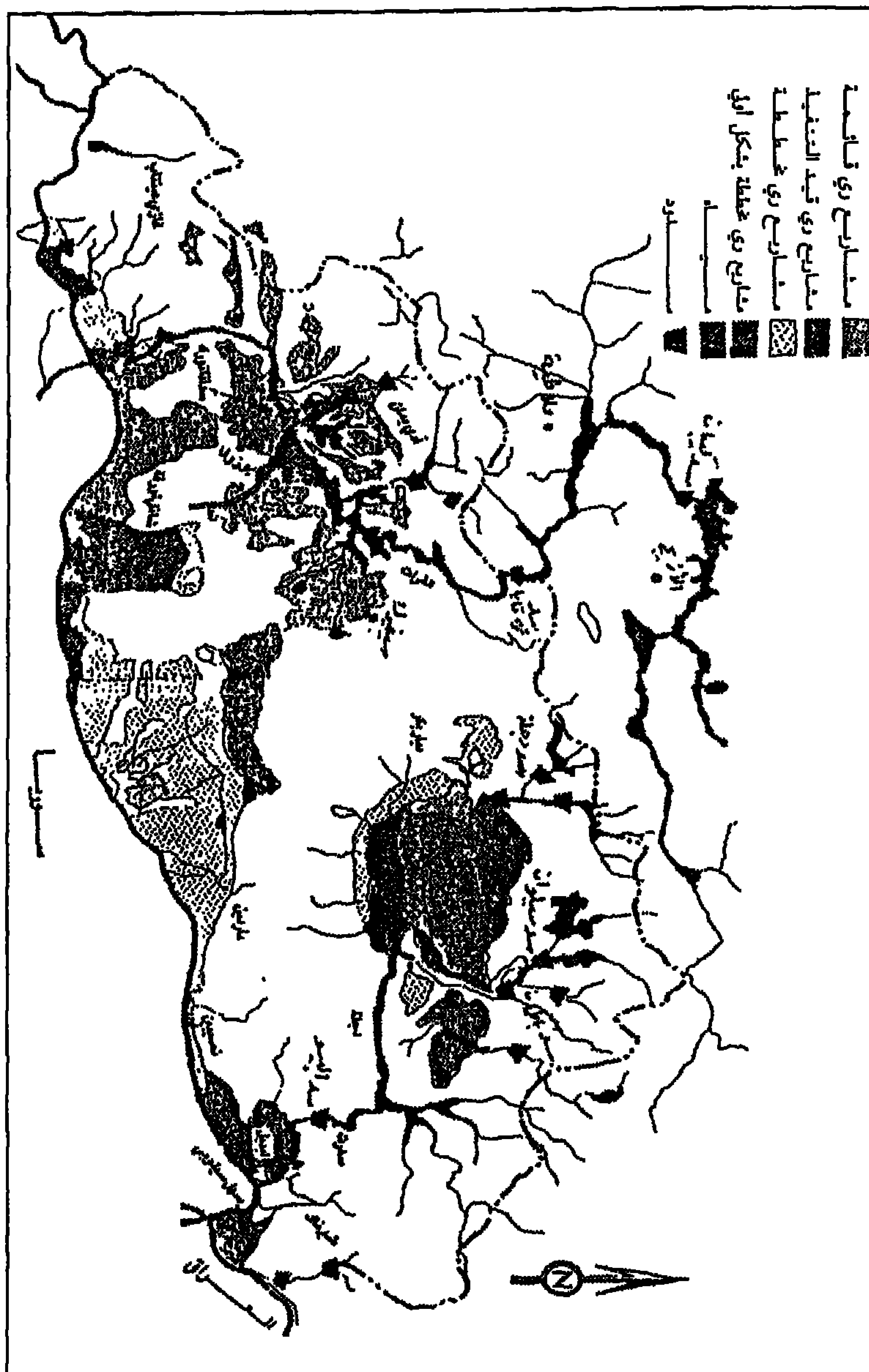
(٢) جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» شؤون عربية، العدد ٦٥ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ١٣١.

(٣) علي غالب عبد الخالق، «المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق،» الباحث العربي، العدد ٢٤ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٨.

(٤) حاقان طونش، «مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٢٦٨.

(٥) طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٨٤.

الخريطة رقم (٣ ـ ١)
مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب»



المصــــــدر: Nurit Kliot, *Water Resources and Conflict in the Middle East* (London; New York: Routledge, 1994), p. 124.

٢ ـ أهمية مشروع «غاب» وأهدافه التنموية والاستراتيجية

يرتبط مشروع «غاب» ارتباطاً حيوياً بنهري دجلة والفرات، لا بل يقوم عليهما تماماً، وتوليه الحكومة التركية أهمية متزايدة. ويحظى نهر الفرات بالنصيب الأكبر من الاهتمام التركي في إطار هذا المشروع.

ويتضح للباحث أن السياسة المائية التركية التي تعتمد الخطط والبرامج الواسعة كمشروع «غاب» سوف تمكنها من السيطرة الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات داخل أراضيها. وسوف تحقق هذه البرامج لتركيا أهدافاً اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن إيجازها بما يلي(٦):

ـ سيوفر المشروع لتركيا تطوير مناطقها الشرقية والجنوبية الشرقية في مختلف المجالات، أسوة بمناطقها الغربية والشمالية الغربية، بحيث يمكن تجاوز التفاوت الاقتصادي بين مختلف المناطق التركية ويحقق قدراً من التوازن الاجتماعي ـ التعليمي بينها.

ـ إنتاج الطاقة الكهرمائية التي توفرها مياه نهري دجلة والفرات، وذلك لسد النقص الذي تعانيه تركيا في مجالات الطاقة، وبخاصة أن الأخيرة كانت تنفق مبالغ طائلة على إنتاج الطاقة الكهربائية من محطات تعمل بالنفط.

ـ امتصاص نقمة الأكراد المستائين في مناطق مشروع «غاب» التي تعد من أفقر المناطق التركية. لذلك وضعت تركيا بين أهداف المشروع أن تحكم سيطرتها على المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد لخشيتها من الحركات الانفصالية الكردية المتطرفة وغيرها، وذلك من خلال توفير فرص العمل لسكان تلك المناطق في قطاع الزراعة والصناعات الزراعية، والخدمات المرتبطة بها، وسد حاجات المنطقة الزراعية والصناعية والإسكانية.

ـ عكس مسار الهجرة الداخلية القائمة (النزوح) من الشرق المتخلف إلى الغرب المتمدن، وذلك في محاولة من الحكومة التركية لتعكس التوازن الديمغرافي والسكاني

---

(٦) انظر: رياض حامد الدباغ، «مشكلة المياه في العراق،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٢٤٩ و٢٦٣، و: Hasan Chalabi and Tarek Majzoub, «Turkey: The Waters of the Euphrates and Public International Law,» in: J. A. Allan and Chibli Mallat, eds., *Water in the Middle East: Legal, Political, and Commercial Implications*, Library of Modern Middle East Studies; 1 (London; New York: I. B. Tauris Publishers; New York: Distributed by St. Martin's Press, 1995), pp. 201-202.

في البلاد. كما سيكون من شأن مشروع «غاب» أن يخفض معدل البطالة السنوي في تركيا إلى نحو ٨,٧ بالمئة وبخاصة أن المشروع سيوفر أكثر من مليون ونصف فرصة عمل[٧].

ـ كما أن مشروع «غاب» يصب في أهداف تركيا المتعلقة بلعب دور إقليمي في منطقة «الشرق الأوسط» بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تسعى تركيا لتكون «سلة غذاء الشرق الأوسط» وبخاصة الوطن العربي الذي تقدر قيمة وارداته من المواد الغذائية بحدود ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. ولذلك تحاول تركيا أن تتحكم بمعظم مياه نهري دجلة والفرات لتحقيق هذا الهدف، فتسعى إلى رفع نصيب منتجاتها الزراعية من إجمالي صادراتها إلى البلدان العربية. غير أن استئثار تركيا بمياه نهري دجلة والفرات قد عرّض سوريا والعراق، الدولتين المتشاطئتين معها في هذين النهرين، لأضرار بالغة، بل لخطر الجفاف وحدوث كوارث بيئية أيضاً. وهذا ما يُتوقع حدوثه فعلاً في حال عدم اتفاق تركيا مع جارتَيْها على استغلال وقسمة مياه نهري دجلة والفرات. ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١) حجم مشروع جنوب شرق الأناضول وموقعه التنموي بالنسبة إلى تركيا.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

حجم مشروع «غاب» وموقعه التنموي بالنسبة الى تركيا

مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب»	النسبة المئوية على مستوى تركيا
مساحة المشروع	١٠
سكان المنطقة التي يشملها المشروع	٩,١
الأراضي التي تستفيد من المشروع	٢٥
مخزون المياه الباطنية	٢٥
الطاقة التي سيوفرها المشروع	٢٥

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات الواردة في: Teoman Fehn, ed., *Turkey 1988* (Ankara: General Directorate of Press and Information of the Republic of Turkey, 1988), pp. 244-249.

٣ ـ الوحدات الأساسية في مشروع «غاب»

يتضمن مشروع «غاب» ١٣ مشروعاً أساسياً. وبالاستفادة من البيانات الواردة

(٧) سمير صالحة، «أزمة المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون؟،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ص ٣٧٣.

في الجدول رقم (٣ ـ ٢)، ومصادر أخرى[٨]، يمكن عرض أهم جوانب هذه المشروعات على النحو التالي:

أ ـ مشروع الفرات الأدنى

(١) مشروع سد أتاتورك (Ataturk)

يشكل هذا المشروع أهم وحدات مشروع «غاب»، وتم تشييده على نهر الفرات قرب بلدة بوزوفا (Bozova) التابعة لمحافظة شانلي أورفة (Sanli Urfa) التي لا تبعد عن الحدود التركية ـ السورية سوى ٦٠ كم. ويرتفع السد عن مجرى النهر ١٦٩ متراً، ويمثل خامس أكبر سد في العالم يُبنى بطريقة الردم بالأحجار، وقد بلغ حجم الأخيرة المستخدمة فيه ٨٣,٥ مليون م^{3}، وتبلغ مساحة بحيرة السد ٨١٧ كم^{2} وطاقتها التخزينية الكلية ٤٨,٧ مليار م^{3} بحيث يكون منسوب التخزين ٥١٣ متراً لتوليد الكهرباء، ويقع المفيض على الجانب الأيسر للوادي، وله ست بوابات فولاذية أبعادها (١٦ × ١٧ متراً). وسيوفر السد المياه اللازمة لري نصف مليون هكتار من الأراضي سيتم ريها بصورة تدريجية، وسوف تزداد على مدى السنوات حتى يبلغ معدل الاستخدام التركي لمياه الفرات ما يعادل ٥٠ بالمئة من الإيراد السنوي للنهر. أمّا محطة توليد الطاقة فتقع على الجانب الأيمن للوادي وتشمل ٨ وحدات توليد بطاقة قدرها ٨ × ٣٠٠ = ٢٤٠٠ ميغاواط، وستولد طاقة قدرها ٨,٩ مليار كيلوواط/ساعة سنوياً[٩]. وقد بلغت تكاليف سد «أتاتورك» من مصادر تركية نحو ٥,٤ تريليون ليرة تركية بحسب أسعار عام ١٩٨٩[١٠].

(٢) مشروع نفق «شانلي أورفة» (Sanli Urfa)

يعدّ هذا المشروع منشأة مهمة لتحويل مياه نهر الفرات إلى سهول ماردين وشانلي أورفة وحران (Harran) وجيلان بينار (Ceylan Pinar) من أجل ري ٧٢٥ و٣٢٧

---

(٨) من أهم هذه المصادر: معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٢ ـ ١٣٣؛ جلال عبد الله معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» في: مصطفى كامل السيد، محرر، حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ٧٩١ ـ ٧٩٣؛ المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ص ١٨٣، و Chalabi and Majzoub, Ibid., pp. 203-206.

(٩) ماجد داوود، «مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق،» ورقة قدمت إلى: أسبوع العلم الثلاثين الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ٣ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٧.

(١٠) تركيا، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة التنمية الإقليمية لـ «غاب»، «دراسة عن مشروع جنوب شرق الأناضول،» [د. ت.]، ص ١٠.

ألف هكتار بالانحدار و٦٤٩ و١٤٨ ألف هكتار بالضخ من أراضي هذه المناطق، ويتألف نفق أورفة من نفقين متوازيين طول كل منهما ٢٦,٤ كم بقطر داخلي ٧,٦٢ متر، ويبلغ التصريف الأقصى للنفقين ٣٢٨ متراً مكعباً في الثانية. وهذا النفق من أطول وأكبر الأنفاق المماثلة حجماً في الري على الصعيد العالمي(١١).

الجدول رقم (٣ ـ ٢)

وحدات مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب»

اسم الوحدة	إنتاج الطاقة الكهربائية (مليار ك.و.س) سنوياً	المساحة المروية (ألف هكتار)
مشروع الفرات الأدنى	٨,٢٤٥	٧٠٦,٢٠٤
مشروع قرة قايا	٧,٣٤٥	—
مشروع الفرات الحدودي	٣,١٧٠	—
مشروع سروج ـ بازكي	٠,١٠٧	١٤٦,٥٠٠
مشروع غوكصو ـ أربان	—	٨٢,٦٨٥
مشروع آدي يامان ـ كاهتا	٠,٥٠٩	٧٧,٤٠٩
مشروع غازي عنتاب	—	٨٩,٠٠٠
مشروع دجلة ـ قرال قيزي	٠,٤٤٢	١٢٦,٠٨٠
مشروع باطمان	٠,٤٨٣	٣٧,٧٤٤
مشروع باطمان ـ سيلوان	١,٥	٢١٣,٠٠٠
مشروع جرزان	٠,٣١٥	٦٠,٠٠٠
مشروع إليسو	٣,٧٣٠	—
مشروع جزرة	١,٢٠٨	١٢١,٠٠٠
المجموع	٢٧,٠٦٣	١,٦٥٩,٦٥٢

المصدر: رياض حامد الدباغ، «مشكلة المياه في العراق،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٢٥٠.

(٣) محطة «شانلي أورفة» الكهرمائية (Sanli Urfa)

اكتملت هذه المحطة عام ١٩٩١، وتُقدر طاقتها الإنتاجية السنوية بـ ١٢٤ مليار كيلوواط/ ساعة من الكهرباء.

(٤) مشروع ري «شانلي أورفة ـ حران» (Sanli Urfa-Harravn)

يجري العمل حالياً في تنفيذ هذا المشروع بسرعة ملحوظة، وسيتم في إطاره ري ١٤٧,٨٦٦ ألف هكتار من الأراضي.

(١١) طونش، «مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية،» ص ٢٦٥.

(٥) مشروع ري «ماردين ـ جيلان بينار» (Mardin-Ceylan Pinar)

سيتم في إطار هذا المشروع ري ٣٢٨,٦٠٨ ألف هكتار من الأراضي.

(٦) مشروع ري «سيفرك ـ حلوان» (Siverek-Hilvan)

سيتم في إطار هذا المشروع ري ١٦٠,١٠٥ هكتار من الأراضي.

(٧) مشروع ري «بوزوفا» (Bozova)

سيتم في إطاره ري ٥٥,٣٠٠ ألف هكتار من الأراضي.

ب ـ مشروع سد محطة «قرة قايا» (Kara Kava)

بدأت تركيا بناء هذا المشروع في عام ١٩٧٦ على نهر الفرات قرب بلدة شون جوش (Cungus) بمحافظة دياربكر، وكان من المخطط إكماله عام ١٩٨٩، ولكنه شُيّد بالفعل في تموز/يوليو عام ١٩٨٧، وبلغت تكاليفه ١,٣ تريليون ليرة تركية، وبلغت كتلة الأحجار المستخدمة في ملء جسم السد مليونيَ م^{٣}، وارتفاع السد ١٧٣ متراً، والطاقة التخزينية لبحيرته ٩,٥ مليار م^{٣}، وتُقدر الأراضي التي سيرويها بـ ١٦٠ ألف هكتار، وتصل الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته الكهرومائية التي تتألف من ست وحدات لتوليد الطاقة (٦ × ٣٠٠ = ١٨٠٠) ميغاواط أي (٧,٣٤٥) مليار كيلو واط/ساعة من الكهرباء.

ج ـ مشروعات الفرات الحدودية

تضم هذه المشروعات سدي بيرجيك (Bircik) وقرقميش (Karkamis) ومحطتيهما. وتبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للمحطة الكهرومائية للأخير ٦٢٥ مليون كيلوواط/ساعة، أما الأول فستبلغ ٢,٥١٨ مليار كيلوواط/ساعة سنوياً، بالإضافة إلى ري ٨١,٦٧٠ ألف هكتار من الأراضي.

د ـ مشروع ري سروج بازكي (Suruc-Baziki)

يستهدف هذا المشروع ري ١٤٦,٥٠٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية.

هـ ـ مشروع ري آدي يامان ـ كاهتا (Adiyaman-Kahta)

يضم هذا المشروع أربعة سدود ستوفر المياه اللازمة لري ٧٧,٤٠٩ آلاف هكتار من الأراضي، فضلاً عن محطاتها الكهرومائية التي ستنتج ٥٩ مليون كيلوواط/ساعة سنوياً من الكهرباء.

و ـ مشروع ري أدي يامان ـ غوكصو ـ أريان (Adiyaman-Goksu-Araban)

انتهت تركيا من تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٩٦، ويتم في إطاره ري ٧١,٥٩٨ ألف هكتار من الأراضي.

ز ـ مشروع غازي عنتاب (Gaziantep)

يتضمن هذا المشروع السدود التالية لري مساحة من الأراضي تقدّر بـ ٩٨ ألف هكتار:

ـ سد هانج أغر والمنشآت المائية. تم إنجاز هذا السد عام ١٩٨٨ وسعته التخزينية ١٠٠ مليون م^{3}، ويقع على رافد نزيب بالقرب من بيرجيك والغرض من هذا السد ري أراضٍ مساحتها ٧,٣٣٠ ألف هكتار.

ـ سد قايجك وسد كملن والمشروع الإروائي، وتبلغ المساحة المراد ريها من هذين السدين ٨١,٦٧٠ ألف هكتار.

ح ـ مشروع دجلة ـ قرال قيزي (Dicle-Kralkizi)

يضم هذا المشروع سدي دجلة وقرال قيزي ومحطتيهما الكهرومائيتين. سيروي السد الأول ١٢٦,٠٨٠ ألف هكتار، وسوف تنتج محطته الكهرومائية نحو ٢٩٨ مليون كيلوواط/ساعة سنوياً من الكهرباء. فيما تُقدر الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطة الآخر بـ ١٤٦ مليون كيلوواط/ساعة من الكهرباء.

ط ـ مشروع سد ومحطة باطمان (Batman)

يقع هذا المشروع على نهر باطمان أحد الروافد الرئيسية لنهر دجلة، وسيتم في إطاره ري ٣٧,٧٤٤ ألف هكتار من الأراضي الزراعية وإنتاج ٤٨٣ مليون كيلو واط/ساعة من الكهرباء في السنة.

ي ـ مشروع سد ومحطة باطمان ـ سيلوان (Batman-Silvan)

يهدف هذا المشروع إلى ري ٢١٣ ألف هكتار من الأراضي وإنتاج ١,٥ مليار كيلو واط/ساعة من الكهرباء سنوياً. ومن المخطط أن ينتهي تنفيذه عام ٢٠٠١، وخُطّط أيضاً لإنشاء محطة كهرومائية على نهر بوتان أحد أكبر روافد نهر دجلة.

ك ـ مشروع سد ومحطة جرزان (Carzan)

سوف يوفر هذا المشروع المياه اللازمة لري ٦٠ ألف هكتار من الأراضي، وسوف تصل الطاقة الإنتاجية السنوية لمحطته الكهرومائية إلى نحو ٣١٥ مليون كيلوواط/ساعة من الكهرباء.

ل ـ مشروع محطة إيلي صو (Illsu)

تُقدر الطاقة الإنتاجية لهذه المحطة بحدود ٣,٨٣٠ مليار كيلوواط/ ساعة من الكهرباء سنوياً.

م ـ مشروع جزرة (Cizre)

يضم هذا المشروع سد «جزرة» ومحطته الكهرومائية وطاقتها السنوية ١,٢٠٨ مليار كيلوواط/ ساعة من الكهرباء، إضافة إلى مشروع ري يؤمن المياه اللازمة لري ٨٩ ألف هكتار من الأراضي الزراعية في وادي سيلوبي.

٤ ـ تركيا والآثار الإيجابية لمشروع «غاب»

يرجع اهتمام تركيا بمشروع جنوب شرق الأناضول وحرصها على الانتهاء من تنفيذه إلى أن المشروع أصبح أمراً مصيرياً لدى النخبة التركية ولأن فكرة المشروع باتت في موقع مركزي من الإيديولوجيا التركية الرسمية تماثل مقولة «اخضرار الصحراء»، هذا بالإضافة إلى إدراك تركيا لما سيحققه لها مشروع «غاب» من مزايا عديدة، من قبيل[١٢]:

أ ـ توفير المياه اللازمة لري نحو ١,٨ مليون هكتار في المناطق الجنوبية والمناطق الجنوبية الشرقية في تركيا، بما يعادل ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية الحالية فيها، مما سيضيف إلى الاقتصاد التركي ٤٤٢ مليار ليرة تركية سنوياً بأسعار عام ١٩٨٥، كما سيضمن توفير هذه المياه زراعة هذه الأراضي مرتين أو ثلاث مرات سنوياً بدلاً من زراعتها الحالية مرة واحدة سنوياً، وتغيير الهيكل المحصولي للزراعة في تلك الأراضي تغييراً نوعياً وكمياً. وبدلاً من النمط الحالي القائم على زراعة طائفة محددة من المحاصيل سيصير من الممكن إنتاج كميات كبيرة من المحاصيل المتنوعة سنوياً، ومنها: القمح (١١٧,٩) ألف طن، والأرز (١٤٢) ألف طن، والشمندر السكري (البنجر) (٤,١) مليون طن، والخضراوات (٣,٥) مليون طن، والفواكه (٦٦٠) ألف طن، والفستق (٦٦,٥) ألف طن، والبذور الزيتية (١,٣) مليون طن، والمواد العلفية (١,١) مليون طن، والقطن (٦٨٥,٤) ألف طن، والتبغ

(١٢) لمزيد من التفاصيل عن أهداف مشروع «غاب» ومزاياه لتركيا، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٣؛ معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٣ ـ ١٣٤؛ سمير صالحة، «مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية ـ التركية،» مستقبل العالم الإسلامي، السنة ٥، العدد ١٥ (ربيع ١٩٩٥)، ص ١٢٤، و Chalabi and Majzoub, «Turkey: The Waters of the Euphrates and Public International Law,» pp. 202-203.

(١٨,٣) ألف طن. نسوق هذه الأرقام للإشارة إلى ما تستنزفه من الموارد المائية، وليس للاعتراض على التنمية التركية بحد ذاتها، بل للفت النظر إلى ما ينتج عن ذلك ـ إن لم يوزن بميزان العدل ـ من أضرار بالغة بسوريا والعراق[١٣].

ب ـ إنتاج ٢٧,٠٦٣ مليار كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً، وهو ما يتجاوز الإنتاج الحالي التركي من الطاقة الكهربائية، وسيضيف ذلك إلى الناتج القومي الإجمالي التركي ٩٤٠ مليار ليرة تركية بأسعار عام ١٩٨٥.

ج ـ توفير حوالى ١,٦ مليون فرصة عمل[١٤] جديدة في المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية في مناطق جنوب شرق الأناضول التي تتجاوز فيها البطالة حالياً معدل مثيلتها على المستوى القومي الذي يتراوح بين ١٨ و٢٠ بالمئة من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن لتوفير فرص العمل والنهوض بالأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية لسكان هذه المناطق أهمية أخرى سياسية لتركيا، من حيث إمكانية تطويق حركة التمرد الكردي التي يشنها حزب «PKK» منذ شهر آب/ أغسطس ١٩٨٤ في هذه المناطق التي تضم نحو ٨ ـ ١٠ ملايين نسمة غالبيتهم من الأكراد.

د ـ يتيح مشروع «غاب» لتركيا إمكانية زيادة إنتاجها السمكي في بحيرات المشروع إلى حوالى ١,٤٩ مليون طن سنوياً.

هـ ـ تتطلع تركيا إلى الاستفادة من زيادة إنتاجها الزراعي عند اكتمال مشروع «غاب» في تصدير منتجاتها الزراعية إلى البلدان العربية لرفع حصة الأخيرة من إجمالي الصادرات التركية من ٢٣ بالمئة عام ١٩٨٨ إلى ٣٥ بالمئة عند اكتمال المشروع. ويرتبط بذلك حرص تركيا على توظيف هذا المشروع في تعزيز مكانتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ودورها «كجسر» بين أوروبا والمنطقة. وفي هذا الصدد، ذكر وزير الدولة التركي كامران إينان في ندوة «تركيا على مشارف القرن الحادي والعشرين» التي نظمتها غرف صناعة وتجارة «لندن» في العاصمة البريطانية في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٠: «ستوفر تركيا إمكانات تسويق جديدة في أوروبا والعالم الإسلامي البالغ

(١٣) رفيق جويجاتي، «المسألة المائية في سوريا،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ١٩.

(١٤) فيما تقدر مصادر تركية فرص العمل التي سيوفرها مشروع «غاب» لدى اكتماله بـ ٣,٣ مليون فرصة عمل وأن المشروع سيمكن من تأمين الغذاء لـ ٨٠ مليون نسمة. انظر: تركيا، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة التنمية الإقليمية لـ «غاب»، «دراسة عن مشروع جنوب شرق الأناضول،» ص ٧.

تعداده نحو مليار نسمة، وبلدان «الشرق الأوسط» على وجه التحديد، وسيمكنها الجمع بين هذين العالمين المتباينين من الناحية الاقتصادية والثقافية، وسيلعب مشروع «غاب» دوراً فعالاً في هذا الصدد، كما أن استكماله في الأعوام القادمة يشكل عنصراً مهماً في استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة»[١٥].

و ـ تتوقع تركيا أن مشروع «غاب» سيسمح بمضاعفة الإنتاج الزراعي قبيل نهاية القرن العشرين، ويساهم في رفع معدل الدخل القومي بنسبة ٧ بالمئة وخفض معدل التضخم السنوي إلى حوالى ١٤ بالمئة. ومن هنا تقوم الحكومة التركية سنوياً بتخصيص مبالغ كبيرة من مواردها لمشروع «غاب» من أجل إنجازه في وقته المحدد، لأن تركيا تريد أن يكون المشروع النموذج الأول في العهد الجمهوري لمثل هذه المشاريع التي اعتمدت أساساً على الخبرات والموارد والطاقات المحلية[١٦]، بالإضافة إلى أنها تصمم على إنهاء المشروع كلما أمكن بسبب دواعٍ سياسية أكثر منها اقتصادية[١٧].

ز ـ في عام ٢٠٠٣ عندما يتم تنفيذ كامل مشروع «غاب» سيكون بإمكان تركيا أن تنتج ٣٠ بالمئة من مجموع الأسمدة المنتجة فيها حالياً، و٢٠ بالمئة من الإسمنت و١٠ بالمئة من الزيوت النباتية، وسوف تصبح منطقة جنوب شرق الأناضول بمثابة قاعدة للصناعات الزراعية المعدة للتصدير، وسوف يتم تصدير فائض إنتاج يبلغ نحو ٤ مليارات دولار من إنتاج الصناعات الزراعية، حيث من المتوقع أن يصل معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي إلى ١٠ بالمئة[١٨].

ويُلاحظ أن مشروع «غاب» ترقبه باهتمام الدوائر الغربية ويشيد بعضها به، وتعلن استعدادها للمشاركة المالية والفنية في تنفيذه. ومن ذلك، ما جاء في تقرير أعده في شباط/ فبراير ١٩٨٩ كارلوس بيمنتا النائب البرتغالي في البرلمان الأوروبي وعضو لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية، بشأن تقديم طلب تركيا للانضمام إلى عضوية الجماعة الأوروبية، حيث تضمن هذا التقرير توصية «بزيادة استثمارات دول المجموعة الأوروبية في تركيا، ولا سيما في مشروع جنوب شرق الأناضول كمشروع حيوي سيؤدي إلى زيادة موارد الري في تركيا بنسبة ٤٨ بالمئة وإنتاجها الكهربائي بنسبة ٨٦ بالمئة.

---

(١٥) معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٤.

(١٦) علي إحسان باغيش، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الأولى)،» ورقة قدمت إلى: العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٧٠.

(١٧) جون بللوتش وعادل درويش، حروب المياه... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥)، ص ٤٨.

(١٨) تركيا، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة التنمية الإقليمية لـ «غاب»، «دراسة عن مشروع جنوب شرق الأناضول،» ص ١٣.

وعقب زيارة تفقدية لمشروع «غاب» نظمها اتحاد الغرف التجارية والصناعية التركية للمستشارين التجاريين الأجانب في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، صرّح بيير فبر المستشار التجاري الفرنسي أن «فرنسا مهتمة للغاية بمشروع «غاب» وتطوراته، وهي على استعداد للمشاركة الفنية ـ والمالية إن لزم الأمر ـ في جوانب المشروع كافة مثل بناء السدود ومحطات توليد الطاقة والري والأعمال الهندسية وغيرها...». وثمة شركات غربية تتعاون مع أخرى تركية في تنفيذ بعض مشاريع «غاب»، ومن ذلك فوز مجموعة ـ كونسرتيوم ـ من شركتي «GA sn, SiemeBAB» الألمانيتين وشركة «STTA» التركية في ٢٣/٣/١٩٩٠ بعقد مناقصة أعلنتها هيئة الكهرباء التركية لتنفيذ مشروع تبلغ كلفته ١٩٠ مليون مارك ألماني ويتعلق بمد خطوط لنقل الكهرباء من محطة سد أتاتورك إلى «أنقرة» ومناطق أخرى صناعية في غرب تركيا[١٩].

والجدير بالذكر أن لمشروع «غاب» جوانب أخرى تؤثر سلباً في آمال تركيا في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، إذ أن الأخير يخشى مما سيلحق بمصالح منتجيه الزراعيين من أضرار بتأثير زيادة الإنتاج الزراعي التركي عند اكتمال هذا المشروع الضخم. وفي ضوء هذا الاعتبار، إضافة إلى المشكلات الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، فإن انضمام تركيا للاتحاد الجمركي في نهاية عام ١٩٩٥ قد يكون أقصى ما يمكن أن تبلغه آمال تركيا في هذا الصدد[٢٠]. وقد يكون هذا الانضمام غير مفيد للصناعة التركية نتيجة إنشاء السوق الأوروبية الموحدة وكذلك اقتراب موعد تطبيق اتفاقية «غات» (GATT). وحيال هذا المستقبل غير الواضح مع الاتحاد الأوروبي، هناك دلائل على أن تركيا ترى أن من مصلحتها العودة إلى استكشاف الفرص التجارية في الشرق الأوسط مما يتيح لها زيادة إمكاناتها التصديرية لهذه المنطقة بفضل المزايا المتوقعة لمشروع «غاب»[٢١].

غير أن هذه المزايا التي تترقبها تركيا من المشروع قد لا تتحقق بالسهولة التي تتصورها الأخيرة، ثم هناك من يعتقد بأن المشروع يعد من الناحية الاستراتيجية شديد الهشاشة، بسبب التركيب السكاني للمنطقة التي بُنيت فيها سدود مشروع «جنوب شرق الأناضول»، كما أنه قريب من حدود تركيا مع سوريا، فهو من الناحية الجغرافية معرض للأذى[٢٢].

---

(١٩) معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٢١) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ١٣٥.

(٢٢) انظر مداخلة غسان سلامة ضمن المناقشات التي جرت حول بحثي: باغيش، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الأولى)،» والمجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ص ٢٣٥.

ولهذا فإن ما يضمن نجاح مشروع «غاب» أولاً وأخيراً ليس تصلب تركيا وتمسكها بمشروعها هذا دون أي اعتبار لآثاره في سوريا والعراق، بل ما يضمن نجاح المشروع التركي هو سعي تركيا لإقناع جوارها العربي - بعد حل قضية تقاسم مياه دجلة والفرات على أساس من حسن الجوار - من خلال اتفاقيات حقوقية وسياسية واقتصادية وإنمائية تعاونية مشتركة. ويرى الباحث أن السياسة المائية المستقبلية لتركيا إذا كان هدفها الانفتاح عربياً - وهذا شرط لا يمكن التقليل من أهميته - فعليها أن تترجم سياستها هذه بانفتاح سياسي واقتصادي وإعلامي وثقافي على الدول العربية، مما يساهم في إزالة بذور الشك بين تركيا والدول العربية ويوجد الثقة المتبادلة بين الطرفين.

ثانياً: الآثار الآنية والمحتملة لمشروع «غاب» في سوريا والموقف التركي

تجدر الإشارة إلى أن مشروع «غاب» إذا كان سيحقق لتركيا بعض المزايا، فهناك تأثيرات سلبية يطرحها هذا المشروع على الأمن المائي لسوريا والعراق ومشروعات الري والطاقة في البلدين، وذلك نتيجة لما يترتب على تنفيذه من انخفاض تدفق مياه الفرات للبلدين. وفي هذا السياق، قدرت بعض الدراسات - ومنها دراسة د. جلال معوض عام ١٩٩٢ - أنه إذا كانت تركيا قد تعهدت بموجب اتفاقية أبرمتها مع سوريا عام ١٩٨٧ بتزويد الأخيرة - وبالتالي العراق معها - بـ ٥٥٠م^3/ ثا من مياه نهر الفرات، أي ١٥,٧ مليار م^3 سنوياً، بما يعادل نصف كمية المياه المتدفقة سنوياً في النهر ٣١,٨ مليار م^3، وإذا كانت سوريا والعراق تطالبان بزيادة هذا التدفق إلى ٧٠٠م^3/ ثا - وهذا ما ترفضه تركيا - فإن إكمال مشروع «غاب» في مطلع القرن الحادي والعشرين - وبافتراض استمرار هذا «التعهد التركي» بموجب هذه الاتفاقية - سيؤدي إلى انخفاض كمية مياه نهر الفرات المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق من ١٥,٧ مليار م^3 إلى ١١ مليار م^3 في السنة[٢٣]، علاوة على أن نوعية المياه من المحتمل أن تقل نتيجة لارتفاع - لا مفر منه - لكمية الكيماويات والمبيدات الحشرية والأملاح في المياه[٢٤].

وفي ضوء ذلك، يتوقع في السنوات الخمس القادمة أن تعاني سوريا وكذلك العراق تأثيرات سلبية في مشروعات الري والطاقة والصناعة وغيرها بسبب هذا

---

(٢٣) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٤.

(٢٤) Chalabi and Majzoub, «Turkey: The Waters of the Euphrates and Public International Law,» p. 204.

المشروع التركي، بما يعنيه ذلك من تهديد للأمن المائي والوطني لكلا البلدين، حيث سيؤثر المشروع سلباً في ثلثي الأراضي الزراعية السورية التي تعتمد أساساً ٨٠ بالمئة على الري من مياه نهر الفرات، كما سيؤدي مشروع «غاب» إلى استبعاد ٤٠ بالمئة من أراضي حوض الفرات في العراق من نطاق الاستغلال، ويصعب على العراق تعويض هذا النقص اعتماداً على مخزون منخفض «الثرثار» ونهر دجلة نظراً لارتفاع نسبة ملوحة مياه الأخير(٢٥).

١ ـ سدود مشروع «غاب» على نهر الفرات وآثارها في سوريا

لن نقدم دراسة مفصلة أو شاملة عن السدود التركية المقامة على نهر الفرات، بل ما يهمنا هو معرفة آثار تلك السدود في سوريا والعراق، وبخاصة تأثير سد أتاتورك أضخم تلك السدود، حيث يمكن من خلال تناول السدود التي تم تشييدها في السبعينيات أن نستخلص دروساً مفيدة للوضع الراهن. وأول تلك السدود سد كيبان وقدرته التخزينية ٣٠,٦ مليار م^3 وأنجزته تركيا عام ١٩٧٤، والسد الآخر سد قرة قايا وقدرته التخزينية ٩,٥٨ مليار م^3، وتم إنجازه عام ١٩٨٦. ولم يكن الخوف من آثار وعواقب هذين السدين أثناء فترة ملء السدين خوفاً كبيراً، على خلاف الحال لدى ملء سد أتاتورك، نظراً لأن تركيا لم تخطط لمشروعات ري تستفيد من سد قرة قايا، بينما خططت لمشروعات محدودة نسبياً تستفيد من سد كيبان. وقد خططت تركيا لاستخدام السدين لتوليد الطاقة الكهربائية بالدرجة الأولى، حيث تقدر الطاقة التي يولدها سد كيبان بـ ١٣٦٠ ميغاواط سنوياً وسد قرة قايا بـ ١٨٠٠ ميغاواط سنوياً(٢٦).

ومن الأمور التي قللت من آثار الوضع الخاص الذي رافق عملية ملء سد كيبان ـ مع أنه تم قطع مياه الفرات لفترة طويلة ـ ولم تؤدِ إلى حدوث تأثير كبير في ذلك الحين، نذكر:

أ ـ بُعد سد كيبان عن الحدود التركية ـ السورية (٤٩٠ كم)، ووجود موارد مائية غزيرة نوعاً ما بين السد ومنطقة الحدود.

ب ـ ترافق ملء سد كيبان مع حدوث فيضانات عديدة حصلت بشكل استثنائي

---

(٢٥) جلال عبد الله معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: حلقة نقاش «رؤية مستقبلية لمشاكل المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري» التي نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٥، ص ١٣ ـ ١٤.

(٢٦) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، إعداد بدر الكسم ([دمشق: الوزارة]، ١٩٩١)، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

نتيجة هطول أمطار غزيرة في فترة قطع مياه نهر الفرات، مما أدى إلى ورود نحو ١,٥ مليار م٣ من المياه إلى سوريا التي استطاعت تخزينها دون إمكانية تحكّم تركيا بها(٢٧).

أما سد قرة قايا(٢٨) فيقع على بعد ١٦٦ كم جنوب سد كيبان و١٨٠ كم شمال سد أتاتورك، وتبلغ قدرته التخزينية ٩,٥٨ مليار م٣، وقد بدأ ملء هذا السد في حزيران/يونيو ١٩٨٦، وتم تشغيل أول وحدة من أصل ٦ وحدات لتوليد الطاقة في آذار/مارس ١٩٨٧، والأخيرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. وعلى عكس سد كيبان ولاحقاً سد أتاتورك، تم ملء سد قرة قايا ببطء، وكانت تركيا قد أشارت في مباحثات اللجنة الفنية الثلاثية (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨٧) أن عملية ملء السد تتم ببطء وذلك من أجل عدم إلحاق الضرر بسوريا والعراق، وأن تركيا تحترم قاعدة تمرير ٥٠٠م٣/ثا إلى الحدود السورية طيلة فترة هذه العملية، تلك القاعدة التي أبلغت رسمياً لسوريا والعراق عام ١٩٧٦ وذلك بناء على طلب البنك الدولي الذي قبل ـ على هذا الأساس ولعدم معارضة سوريا والعراق ـ تمويل تنفيذ مشروع سد قرة قايا(٢٩).

ويلاحظ أن عملية ملء هذا السد لم تثر صعوبات كبيرة بالنسبة لسوريا، على رغم أن العراق قد خطط لملء سد القادسية على نهر الفرات في الفترة نفسها، حيث كانت تركيا قد مررت من مياه الفرات باتجاه الحدود السورية في عام ١٩٨٥/١٩٨٦ في الفترة (١/١٠/١٩٨٥ ـ ٣٠/٩/١٩٨٦) حوالى ٢٠,٣ مليار م٣، بما يعادل ٨٠ بالمئة من الوارد المائي الطبيعي لنهر الفرات لذلك العام الذي قُدّر بـ ٢٥ مليار م٣(٣٠).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه لم يجرِ أي قطع كامل لنهر الفرات في أثناء ملء سد قرة قايا، إذ إن تركيا قد اعتبرت أن ذلك يكون بمثابة مخالفة صريحة لتعهدها للبنك الدولي، ولذلك قبلت الملء البطيء كما سبق. وفي الواقع إن أي قطع كامل للمجرى المائي الدولي ـ حتى في غياب تعهد خاص ـ يُعتبر خرقاً لقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية ذات الصلة.

٢ ـ سد أتاتورك وآثاره الآنية والمحتملة في سوريا

يُعد سد أتاتورك جزءاً مهماً من مشروع «غاب»، بل هو بمثابة العمود الفقري

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٨) يعد سد قرة قايا أحد ثلاثة سدود خططت تركيا لإنشائها، والسدان الآخران هما: سد كول كوي وسد قرة بابا. إلا أن أزمة الطاقة عام ١٩٧٤ في تركيا كان من شأنها أن تم تعديل المخطط وإنشاء سد أتاتورك الضخم بدلاً من السدين الآخرين.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

لهذا المشروع. ويبعد السد ٦٥ كم عن الحدود السورية ـ التركية، وتبلغ سعته التخزينية ٤٨,٧ مليار م^{3} ويولد طاقة تقدر بـ ٢٤٠٠ ميغاواط، أي ما يعادل ٨,٩٠٠ مليار كيلوواط/ساعة سنوياً، ويقدر حجم الأراضي المراد ريها من السد بـ ٧٧٤,٢ ألف هكتار. وإذا أضفنا إلى هذه المعطيات قربه من الحدود السورية وضعف الموارد المائية بين السد وهذه الحدود، تبيّن لنا مدى ضخامة تأثيره في مياه الفرات التي تجري في سوريا ومن ثم في العراق.

ويلاحظ في هذا الصدد، أنه نتيجة لأهمية آثار سد أتاتورك في سوريا والعراق، رفض البنك الدولي تمويل مشروع السد، لأنه لم يتم اتفاق عليه بين الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) وفقاً لمبادىء القانون الدولي التي تبناها البنك الدولي بعد أن درس أعمال لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة وأدخلها في مجموعة الإجراءات التي تحكم أعمال البنك[٣١]. وبالتالي، فإنشاء سد أتاتورك بالشكل الذي تم، بالإضافة إلى خرقه القواعد الدولية العامة المتعلقة بالمياه، يعتبر أيضاً خرقاً للمعاهدة التركية ـ العراقية لعام ١٩٤٦، التي تقضي بأن تقوم تركيا بتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع التي تنوي تركيا القيام بتنفيذها مستقبلاً، لتكون هذه المشاريع على نحو يوفق، بقدر الإمكان، بين مصالح تركيا والعراق، وذلك باتفاقهما المشترك.

وفي ما يتعلق بضرورة إعطاء تركيا ـ الدولة المخططة لمشروع سد تاتورك ـ معلومات كافية وكاملة عن مشروعها لسوريا والعراق، فصحيح أن تركيا قد أعطت

---

(٣١) تذهب هذه الإجراءات إلى أنه في حال دراسة البنك لمشروع ما يتعلق بمياه دولية (وتعريف البنك الدولي للمياه الدولية هي تلك المياه التي تجري في دولتين أو أكثر) يتوجب على البنك إعلام الدولة صاحبة المشروع، أن عليها أن تخطر كل الدول المتشاطئة بمشروعها. وإذا أجابت تلك الدول بأنها لا تنوي إخطار الدول الأخرى، على البنك أن يفعل ذلك بنفسه. وفي حال اعتراض الدولة المخططة للمشروع على ذلك فعلى البنك أن يتوقف عن دراسة المشروع. أما الإخطار الذي يتطلبه البنك من الدولة المخططة للمشروع فيشمل كل المعلومات الفنية والمعطيات والمواصفات التي تسمح للدول المتشاطئة أن تقدر بأكبر دقة ممكنة الضرر الذي يمكن أن يلحق بها نتيجة تنفيذ المشروع، سواء أكان ذلك حرماناً من جزء من المياه أم تلوثاً أم غير ذلك. وعلى البنك أن يتأكد من خلال موظفيه وخبرائه المعتمدين بأن المعلومات التي أعطيت كانت كافية وكاملة. ولا بد من إعطاء الدول المتشاطئة مدة كافية في حدود ستة أشهر لإرسال جوابها إلى الدولة صاحبة المشروع أو إلى البنك، فإذا وافقت تلك الدول على المشروع أو أكدت أنه لن يصيبها أي ضرر من المشروع، أو إذا لم تُجب هذه الدول ضمن المهلة المحددة، عندئذٍ على البنك أن يدرس بنفسه فيما إذا كان سينتج عن المشروع ضرر بالدول الأخرى. وعلى البنك، في حال اعتراض هذه الدول على المشروع، أن يدرس هذه الاعتراضات وأن يطلب من الدول المعنية حل الخلافات حول تقييم النتائج بالطرق الودية، وإذا رأى البنك أن الاعتراضات تستدعي اللجوء إلى خبراء محايدين، فله أن يطلب منهم دراسة عن الموضوع ويحتفظ البنك بشكل دائم بقائمة تضم أسماء عشرة مستشارين ذوي خبرة اختصاصية عالية يجري إعادة النظر فيها سنوياً. لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

البلدين، من خلال اللجنة الفنية الثلاثية في دورتها الثالثة عام ١٩٨٣، معلومات عن المشروع، إلا أن هذه المعلومات أعطيت في مرحلة متأخرة، بحيث لا يمكن سوريا والعراق أن تعتمدا عليها لتقييم الأضرار التي يمكن أن تنجم عن السد. ويوضح هذا الموقف التركي ما قاله أحد المسؤولين الأتراك عندما أشار في مباحثات ثنائية بين تركيا وسوريا (١٨/١١/١٩٨٨ و٢٢/١١/١٩٨٩) إلى أن «الحكومة التركية عندما قررت بناء سد أتاتورك لم تأخذ رأي أحد، والآن أيضاً لا نريد أن نشرك الأطراف الأخرى باتخاذ القرار الخاص بملء السد»، ثم أضاف «كنا نستطيع أن نبدأ ملء السد دون حاجة لإخبار الجانب السوري»[٣٢]. وتركيا بموقفها هذا، تكون قد أضافت إلى المخالفة القانونية الأولى (عدم المشورة عند بدء بناء السد) مخالفة قانونية أخرى، وهي عدم التنسيق عند ملء السد، إذ إنه حتى بعد إنشاء السد يمكن التخفيف من الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه للدول المجاورة عن طريق تنسيق عملية ملء السد مع هذه الدول[٣٣].

٣ ـ الآثار المترتبة على سوريا من مشروعات «غاب»

حاولت تركيا أن تقنع الرأي العام العربي والعالمي بأن مشاريعها المائية على نهر الفرات لن تؤثر في جارتَيْها سوريا والعراق. فقد نقلت الصحف التركية في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ عن الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال قوله: «إن ترويج الشائعات حول أن المياه ستكون دافعاً للصراع بين تركيا وجاراتها هو أمر وهم كاذب. إن تشبيه سد أتاتورك بالجلاد الرابض فوق رقاب سوريا والعراق تشويه للصورة الحقيقية»[٣٤]. وأرسلت تركيا وفداً رسمياً إلى بعض الدول العربية لشرح وجهة نظرها، وترأس الوفد نجاتي أوتكان مدير عام الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية، الذي عقد عدة مؤتمرات صحفية خلال جولته هذه، نفى خلالها وجود أزمة بين بلاده وسوريا والعراق، وادعى أن المشاريع المائية التركية ليست لها أهداف سياسية ضد هذين البلدين[٣٥]، بل هي إجراءات «فنية» تهدف إلى توفير المياه لتركيا دون ترك أي أثر سلبي في كمية المياه المتدفقة منها لكل من سوريا والعراق[٣٦].

والجدير بالذكر، أنه إذا كان مشروع «غاب» سيحقق لتركيا مزايا عديدة لاقتصادها الوطني ويعزز دورها الإقليمي المرتقب، فإن له آثاره السلبية الكبيرة في كل

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١١١.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ١١١.
(٣٤) السفير، ١٩/١/١٩٩٠، ص ١.
(٣٥) القبس، ١٧/١/١٩٩٠، ص ٢.
(٣٦) الوطن، ١١/١/١٩٩٠، ص ٣.

من سوريا والعراق نتيجة انخفاض منسوب المياه التي تصل إلى سوريا بنسبة ٤٠ بالمئة، والعراق بنسبة ٨٠ بالمئة من مياه نهر الفرات، وإلحاق الضرر بمشروعات الري والطاقة في البلدين[٣٧]. ولو نظرنا إلى انعكاسات المشاريع التركية، فيمكننا الحديث عن طائفتين من الآثار السلبية التي لحقت وستلحق بسوريا والعراق نتيجة مشروع «غاب»، وبخاصة مشروع سد «أتاتورك» أكبر وأضخم وحدات ذلك المشروع. الطائفة الأولى من هذه الآثار ظهرت في فترة ملء بحيرة سد أتاتورك، والثانية ستظهر بعد اكتمال مشروع «غاب» بسبب استهلاك كمية كبيرة من المياه لري المشاريع الزراعية الواسعة التي خُطّط لها أن تعتمد على سد أتاتورك في السنوات الشحيحة[٣٨].

أ ـ سوريا وفترة تنفيذ القرار التركي بخفض مياه الفرات لملء سد أتاتورك

إن المخاوف والشكوك السورية والعراقية التي كانت تتجمع طوال عشر سنوات حول مشروع «غاب» وتأثيره في تدفق مياه نهر الفرات إلى البلدين بلغت ذروتها في مطلع عام ١٩٩٠ عندما أعلنت تركيا من جانب واحد خفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر ابتداء من ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ لملء خزان سد أتاتورك، حيث تم خزن ٢,٥ مليار م^{3} من المياه. وأثناء هذه الفترة كان جريان نهر الفرات إلى سوريا شديد الانخفاض يجمع بين مياه ثلاثة روافد صغيرة هي: غوكصو وعربان ونزيب التي تغذّي نهر الفرات في جنوب سد أتاتورك[٣٩].

وكان من نتيجة هذا القرار التركي، الذي يُعد سابقة ليس لها مثيل في العلاقات الدولية[٤٠]، أن عانت سوريا ـ وكذلك العراق ـ كثيراً نتائج ذلك القرار. فخلال فترة تنفيذ هذا القرار تعرضت المحاصيل الشتوية في سوريا لخسائر فادحة، لأن ذلك ترافق مع معاناة الأخيرة جفافاً للعام الثاني على التوالي، وقد توافق ذلك مع موعد ري الأراضي[٤١]. كما أشارت المصادر السورية إلى أن المنطقة التي ترتوي من نهر الفرات من الحدود السورية ـ التركية عند جرابلس شمالاً إلى بحيرة الأسد جنوباً، تأثرت تأثراً حاداً بهذا القرار. أما الجريان الإضافي للتعويض فكان مفيداً للتخزين،

---

(٣٧) مقابلة مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، أجراها معه مغازي شعير ونشرت في: **الأهرام**، ١٩/٢/١٩٩٦.

(٣٨) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ١١٤.

(٣٩) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص ١١٠.

(٤٠) حمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، الثقافة للجميع؛ ٢ (دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠)، ص ١٦١.

(٤١) معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٨.

ولكن هذا الملء الإضافي لم يكن استعماله ممكناً على طول ٧٠ كم من المسار الأعلى لنهر الفرات في سوريا. ونتيجة ذلك مُنيت هذه المنطقة بأضرار فادحة، ولا سيما أن انخفاض عمق النهر ثلاثة أمتار قد أدى إلى خلق مشاكل للمزارعين الذين يحتاجون إلى المياه لري مزروعاتهم الشتوية[٤٢].

وجدير بالذكر، أن تركيا عندما اتخذت قرار قطع مياه نهر الفرات اعتبرت أن هذا القرار غير قابل للمناقشة أو البحث، لأنه قرار سياسي، وتارة أخرى تقول إن القرار تم اتخاذه لأسباب «فنية» بحتة، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تناقض عميق في مواقف تركيا. وكل ما فعلته الأخيرة هو أنها أخطرت سوريا والعراق علماً بقرارها، وأشارت إلى أنها ستمرر ٧٥٠م^{٣}/ثا لمدة ٨١ يوماً قبل تنفيذ القرار السابق، بينما سيصل إلى الحدود السورية أثناء فترة القطع ١٢٠م^{٣}/ثا[٤٣]، وذلك من حوض الفرات أسفل سد أتاتورك علماً أن تركيا كانت قد تعهدت بموجب اتفاقيتها مع سوريا عام ١٩٨٧ بتمرير ٥٠٠م^{٣}/ثا عند بدء ملء سد أتاتورك، وبهذا تكون تركيا بقطعها مياه نهر الفرات قد خالفت، ليس فقط قواعد القانون الدولي التي تقضي بمنع التسبب بأضرار للدول المجاورة، بل خالفت أيضاً أحكام اتفاقية ١٩٨٧[٤٤].

وفي الواقع، يُعد الإجراء التركي بمثابة رسالة تحذيرية لسوريا والعراق، لأنه كان بإمكان تركيا ملء خزان سد أتاتورك تدريجياً، بيد أنها فضلت تطبيق قرارها بشكل كامل وفوري، وبذلك قامت باستعراض لقوتها المائية وإبلاغ سوريا والعراق أن بإمكانها حرمانهما من المياه حين يحلو لها. وفي الحقيقة، كانت تركيا تسعى للحصول على الاعتراف بها كقوة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وبعدما عجزت تركيا عن الاتجاه إلى أوروبا وقبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي[٤٥].

أما الأضرار التي تعرضت لها سوريا أثناء فترة القطع الكامل لمياه نهر الفرات وبدء عملية ملء سد أتاتورك، فقد أصابت في المقام الأول المناطق الواقعة بين الحدود التركية ـ السورية وبحيرة الأسد على سد الطبقة «الثورة»، أي بين جرابلس ومنبج والتجمعات السكنية الموجودة التي لا تستطيع الاستفادة من بحيرة الأسد، أما المناطق الأخرى التي يجري فيها الفرات فإن استخدام سوريا لما كان مخزوناً في بحيرة الأسد

---

(٤٢) روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ص ١١٣.

(٤٣) ستكون حصة سوريا من هذه الكمية ٥٠,٤م^{٣}/ثا بموجب الاتفاق السوري ـ العراقي عام ١٩٨٩ القاضي بحصول سوريا على نسبة ٤٢ بالمئة والعراق على نسبة ٥٨ بالمئة من الوارد السنوي لمياه الفرات على الحدود السورية ـ التركية.

(٤٤) سوريا، وزارة الخارجية، **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات**، ص ١١٠.

(٤٥) بللوتش ودرويش، **حروب المياه... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط**، ص ٤٢.

قد خفض من الأضرار الكبيرة التي كان يمكن أن تصيبها. غير أنه كان يمكن أن تنتج أضرار كبيرة إذا لم يتم التعويض عن المياه المستهلكة في وقت قريب، ولا سيما أن تركيا قد تقلل الوارد المائي إلى سوريا أثناء الفترة المتبقية لملء سد أتاتورك بذريعة الجفاف كما حصل في الفترة (شهر أيار/مايو ـ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩) حيث هبط التدفق إلى ٣٦٨م٣/ثا على الرغم من أن تركيا لم تكن بحاجة إلى المياه لملء سد أتاتورك الذي بدأ في العام التالي، وهي لم تعوّض بشكل كافٍ عن جفاف تلك الفترة، وكان يمكنها ذلك لو أنها أطلقت كميات كبيرة من سدّي كيبان وقرة قايا[٤٦].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه كان من المفترض أن تتوافق حجوم تخزين المياه خلف سد أتاتورك مع القدرة على تشغيل الوحدة الأولى لإنتاج الطاقة في محطة كهرباء السد عام ١٩٩٢ ونفق شانلي أورفة في بداية الموسم الزراعي عام ١٩٩٣ محسوبة بالاستناد إلى متوسط الوارد المائي لنهر الفرات طبقاً لأحكام اتفاقية عام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا. ونتيجة حساب الموازنة المائية لحوض الفرات الأدنى في تركيا يتبين ما يلي:

(١) يحتاج تشغيل الوحدة الأولى في محطة كهرباء سد أتاتورك إلى ٩ مليارات م٣ حالياً، يضاف إليها ١٥,٧ مليار م٣ سنوياً × ١,٢٥ سنة بحيث يصبح كامل الكمية ٢٩ مليار م٣ ناقصاً كمية التبخر.

(٢) يحتاج تشغيل نفق شانلي أورفة إلى ٩ مليارات م٣ حالياً، يضاف إليها ١٥,٧ مليار م٣ × ٢,٥ سنة، فيصبح المجموع ٤٨ مليار م٣ ناقصاً كمية التبخر.

وعند الانتهاء من بناء جميع السدود التركية في إطار مشروع «غاب»، فإن حجوم تخزينها بالإضافة إلى ما هو موجود حالياً ستبلغ ٨٩,٥٦ مليار م٣. وهذا ما يعادل ثلاثة أمثال مجموع الوارد المائي الوسطي السنوي لنهر الفرات تقريباً ويفوق أضعافاً كثيرة حصة تركيا من مياه نهر الفرات بحسب اتفاقية عام ١٩٨٧، ويعادل ثلاثة أضعاف مجموع تخزين مياه السدود في سوريا والعراق[٤٧].

فقد تعهدت تركيا بموجب الاتفاقية المذكورة بتزويد سوريا بـ ٥٠٠م٣/ثا أو ١٥,٧٥ مليار م٣ سنوياً، وإذا اعتبرنا أن متوسط تدفق الفرات على الحدود السورية ـ التركية هو ٢٧,٧٥ مليار م٣/ سنوياً، فهذا يعني أن تركيا سوف تحتفظ لنفسها من أجل ملء سد أتاتورك بـ ١٢ مليار م٣ سنوياً، وأنها تحتاج إلى ٤ سنوات لملء خزان السد في ظروف عادية، وهذا يعني حرمان سوريا والعراق من ١٢ مليار م٣ سنوياً

---

(٤٦) سوريا، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٤٧) نبيل السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ١: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية، ص ٢٠٣.

كانت تصلهما قبل إقامة هذا السد. ولما كانت سوريا قد تعهدت بتمرير ٥٨ بالمئة مما يصلها من مياه نهر الفرات للعراق، فهي لن تستخدم سوى ٤٢ بالمئة من الـ ١٥,٧٥ مليار م³ التي ستصلها طيلة فترة ملء السد، أي حوالى ٦,٥ مليار م³ سنوياً، بينما تترك للعراق ٩ مليارات م³، وكلا الرقمين لا يلبي الحاجات المائية السورية والعراقية، ولا سيما لو أخذنا بعين الاعتبار المشاريع الجاري تنفيذها وكذلك المشاريع المستقبلية الطموحة في البلدين. وأمام هذا الواقع ليس أمام سوريا إلا أن تخفض من مشاريعها الزراعية وتستمر في استيراد الغذاء لسكانها الذين يتزايدون بنسبة مرتفعة إلى حين حصولها ـ وكذلك حصول العراق ـ على الحصة العادلة والمعقولة من مياه الفرات من خلال توقيع اتفاق متوازن يحدد حصة كل من البلدان الثلاثة[٤٨].

وبصفة عامة، يمكن تلخيص الأضرار التي لحقت بسوريا أثناء هذه الفترة فيما يلي[٤٩]:

(١) حدوث خسارة كبيرة في الاقتصاد السوري خصوصاً في مجال توليد الكهرباء، فقد انخفض منسوب بحيرة الأسد انخفاضاً حاداً إلى درجة توقفت فيها عن العمل ٧ وحدات من أصل ٨ وحدات في محطة كهرباء سد الفرات الذي كان يزود سوريا سابقاً بنسبة ٧٠ بالمئة من إنتاج الكهرباء، غير أن هذا المعدل انخفض إلى نسبة ٩,٩ بالمئة فقط من إنتاج سوريا للكهرباء، مما ألحق ضرراً بالغاً بصناعة تكرير النفط وصناعة الأسمدة في حمص ومعامل النسيج والاسمنت في مختلف أرجاء سوريا.

(٢) تعرُّض المحاصيل الزراعية، وبخاصة المحاصيل الشتوية، لأضرار بلغت نسبتها ١٥ بالمئة.

(٣) نقص مياه الشرب في عدد من المدن والمناطق السورية مما اقتضى استخدام «الصهاريج» لنقل مياه الشرب.

(٤) اضطرار كثير من المزارعين السوريين على ضفاف الفرات إلى بيع مواشيهم بأسعار متدنية نتيجة عجزهم عن توفير الأعلاف اللازمة لها.

(٥) كما لحقت أضرار كبيرة بالثروة السمكية في سوريا بسبب شح المياه وتلوثها

---

(٤٨) سوريا، وزارة الخارجية، المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٤٩) لمزيد من التفاصيل عن الآثار السلبية التي ترتبت على سوريا نتيجة قطع مياه الفرات، انظر: المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٧؛ معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٨؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية (القاهرة: [الأمانة]، ١٩٩٣)، ص ٥٨؛ هيئة الإذاعة البريطانية، تقرير عن آثار قطع مياه الفرات عن سوريا» بث عقب نشرة أنباء الساعة الثالثة بتوقيت غرينتش بعد ظهر يوم ١٢/ ٢/ ١٩٩٠، و
Chalabi and Majzoub, «Turkey: The Waters of the Euphrates and Public International Law,» p. 206.

بالمواد الكيماوية ومياه الصرف الصحي الواردة من تركيا عبر نهر الفرات وروافده وبخاصة البليخ.

وبالنظر إلى هذه الآثار السلبية التي لحقت بسوريا جراء مشروع «غاب» التركي، يتوقع الخبراء أن سوريا ستتحول تدريجياً إلى بلد يعاني عجزاً دائماً في إنتاج الغذاء وسوف تضطر إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب بعد اكتمال مشروع «غاب» لإطعام سكانها الذين يتزايدون بنسبة كبيرة (٣,٨ بالمئة)، ذلك أن الأراضي الحديثة الاستصلاح في إطار مشروع «غاب» سوف تعتمد على مياه نهر الفرات بنسبة ٨٠ بالمئة وبنسبة ٢٠ بالمئة على نهر دجلة[٥٠].

ب ـ سوريا والآثار السلبية المحتملة لدى اكتمال مشروع «غاب»

من المتوقع أن تعاني سوريا وكذلك العراق آثاراً سلبية إضافية محتملة لمشروع «غاب» بعد اكتماله وتوقع ازدياد استخدام تركيا للمياه بسبب مشاريعها الزراعية الطموحة التي تهدف إلى جعلها «مستودع حبوب» أو «سلة غذاء الشرق الأوسط». فمن المحتمل في المستقبل أن تتفاقم تلك الآثار مع قرب اكتمال تنفيذ مشروع «غاب» مع مطلع القرن الحادي والعشرين، خصوصاً في ضوء ما صرحت به تانسو تشيلر عام ١٩٩٣ بشأن «قدرة تركيا على حبس مياه نهر الفرات لمدة تقارب العامين بعد اكتمال النفق الثاني لسد أتاتورك والبالغ طوله ٢٠ كم وقطره ٧ أمتار، بينما النفق الأول هو عبارة عن قناة متفرعة من السد تساعد على حبس المياه ١١٠ أيام فقط»[٥١].

وتبرز خطورة تلك الآثار المتوقعة في ضوء «حقيقة» كان المسؤولون الأتراك قد أوضحوها للسوريين عام ١٩٩٣ من أجل طمأنتهم بأن قطع المياه عن سوريا أمر غير وارد تحت أي ظرف من الظروف من الناحية التقنية، إذ ليس بمقدور السدود التركية احتجاز كل مياه الفرات لأنها مضطرة لتصريف جزء منها لا يقل عن ٣٥٠م^{3}/ثا، ذلك أن هذه «الحقيقة» تعني أن تركيا عند اكتمال مشروع «غاب» قد لا يمكنها الوفاء بتعهدها بجعل منسوب مياه الفرات عند مدينة جرابلس على الحدود التركية ـ السورية لا يقل عن ٥٠٠م^{3}/ثا بموجب اتفاقية عام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا[٥٢].

---

(٥٠) محمود سمير أحمد، معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم وحرب في السنوات القادمة (القاهرة: دار المستقبل العربي، [١٩٩١])، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٥١) عاطف صقر، «صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون،» الأهرام، ١٨/٦/١٩٩٦.

(٥٢) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٢٦.

ومن بين المشاكل المحتملة لمشروع «غاب» على سوريا والعراق التي بدأ ظهور بعض المؤشرات الدالة عليها مشكلة التلوث الناتجة من تدفق مياه الصرف الصحي. ففي هذا الإطار سيؤدي مشروع «غاب» إلى مشاكل بيئية معقدة في سوريا والعراق، ذلك أن المياه العائدة من الحقول المروية في تركيا سوف تفسد مياه الفرات في حوضه الأدنى، لأنها تحمل معها الأملاح والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها من المخلفات، إضافة إلى زيادة نسبة الملوحة، وبالتالي فإن «كارثة بيئية» قد تلوح في الأفق[(٥٣)]. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مشكلة التلوث التي نجمت عن تدفق مياه الصرف الصحي من نهر الخابور إلى أخصب الأراضي السورية في وادي البليخ (الجلاب)، مما أدى إلى تدهور ٧٠ بالمئة من هذه الأراضي، وسوف تكون العواقب الاقتصادية وخيمة، حيث تشير التقديرات السنوية إلى تسرب ٨٠٠ مليون م^{3} من هذه المياه في السنوات القليلة الماضية مما سيقضي على خصوبة التربة ويساهم في تلويث البيئة[(٥٤)].

وتشير معلومات وزارة الري السورية إلى أن تركيا قد صرّفت بالفرات مياهاً ملوثة تزيد سُمّيتها عن مياه الصرف الصحي، مما يؤكد وجود مخلفات صناعية سامة إضافة إلى مياه الصرف الصحي الأمر الذي يشكل خطورة على جميع أنواع الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية في حوض وادي «الجلاب» (البليخ). ولدى قيام وزارة الري السورية بالمراقبة اليومية وإجراء تحاليل دورية لهذه المياه تبين أن المواد السامة في تزايد مطرد، ونذكر هنا على سبيل المثال: بلغت نسبة الأوكسجين الحيوي الممتص ما يزيد على ٥٠٠ ملغ في اللتر الواحد، كما أن مجموع الأملاح المنحلة قد وصلت إلى أكثر من ٣٥٠٠ ملغ في اللتر الواحد، إضافة إلى وجود نسب مختلفة من شوارد الفوسفات والكالسيوم والمغنسيوم والبيكربونات والكبريتات والنشادر، كل هذه النسب تؤكد وتشير إلى أن هذه المياه قد تسببت في إتلاف الموسم الزراعي على ضفتي نهر البليخ. ومن المعروف أن الأخير هو أحد الروافد الرئيسية التي تنتهي إلى نهر الفرات؛ الأمر الذي يلحق أضراراً في مياه نهر الفرات الذي يعيش عليه أكثر من نصف سكان سوريا، ويُعد المورد الرئيسي لحياتهم من حيث مياه الشرب والزراعة والصناعة وتربية الحيوان والاستخدامات الحياتية الأخرى. كما أن وصول نسبة المواد العضوية الطيارة في مياه النهر إلى أكثر من ٨٠٠ ملغ في اللتر يحول دون الاستفادة من هذه المياه إضافة إلى العناصر الملوثة المذكورة سابقاً[(٥٥)].

---

(٥٣) السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ص ٢٠٥.

(٥٤) مقابلة مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، أجراها معه مغازي شعير ونشرت في: الأهرام، ١٩/٢/١٩٩٦.

(٥٥) مقابلة مع المهندس عبد العزيز المصري، رئيس مكتب المياه الدولية المشتركة في وزارة الري السورية، نشرت في صحيفة: الثورة، ٦/٣/١٩٩٦.

والجدير بالذكر أنه توجد ٣٠٠ نتيجة تحاليل لعيّنات مأخوذة من مياه وادي الجلاب (البليخ) القادمة من تركيا في الفترة من مطلع عام ١٩٩٦ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وتشير كلها إلى استمرار التلوث بكل أنواعه (مياه صرف صحي، مياه صرف زراعي، مخلفات صناعية. . .) وما زالت نسب التلوث عالية، وما قيل عن مياه وادي الجلاب ينطبق على مياه نهر الساجور(٥٦). وإذا كان وزير الطاقة التركي رجائي كوتاني قد نفى وجود تلوث في وقت الذروة (الفيضان) إلا أنه أضاف أنه «ربما يكون التلوث مرتبطاً ببعض المدن والأقاليم الصغيرة ومن نظام الصرف الصحي». وأنه إذا تم فحص مياه الفرات ودجلة فلن نجد تلويثاً مهماً، لكن خلال فترة ما بعد الري فإن المياه المنصرفة قد تحتوي على بعض الأملاح، ونظراً لتأثير ذلك في الثروة السمكية، فإنه يتوجب على مجالس المدن التركية أن تبني محطات لمعالجة المياه(٥٧).

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن سوريا والعراق تقدمتا، كل على حدة، بمذكرتي احتجاج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على التوالي للحكومة التركية احتجاجاً على إنشاء سدي بيرجيك وقرقميش على نهر الفرات ـ وهما من مشروعات الفرات الحدودية ـ لما سيترتب على إنشاء السدين من تلويث مياه النهر وانخفاض منسوبه، غير أن تركيا رفضت مذكرتي الاحتجاج، معتبرة أنه لا أساس من الصحة لما ورد فيهما(٥٨).

وفي الواقع ان «الاحتجاج» السوري يقوم على أساس أن اكتمال مشروع «غاب» التركي قبل وجود اتفاق نهائي متوازن لتقاسم مياه الفرات يعني أن فائض مياه الري والمشاريع الزراعية في تركيا سيُمرر إلى الأراضي السورية ومن ثم العراقية ويزيد نسبة الملوحة وبقايا الأسمدة فيها(٥٩). كما كان مسؤول سوري قد أشار إلى أن سوريا تركز على عدم جواز قطع مياه النهر الدولي (الفرات) لأي سبب من الأسباب وإيلاء أهمية لنوعية المياه المصرفة إلى دولتي المجرى الأدنى (سوريا والعراق) وضرورة ربطها بالكم، لأنه كلما تردت النوعية انخفضت الكمية وبالعكس(٦٠).

وكما يوضح عبد العزيز الرفاعي سفير سوريا لدى أنقرة أن تركيا كانت قد حركت ملف المياه في الآونة الأخيرة عبر تصريفها مياهاً ملوثة في إطار مشروع

---

(٥٦) الأهرام، ٢١/١١/١٩٩٦، ص ٦.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، ص ١٢٨.

(٥٩) الحياة (لندن)، ٣١/٣/١٩٩٦، ص ١.

(٦٠) الحياة، ١٢/٢/١٩٩٦، ص ١.

«غاب» دون تنسيق مع سوريا، على رغم أن الأخيرة دولة مجاورة متشاطئة على نهري دجلة والفرات[٦١]. ولتلافي سلبيات مشروع «غاب» على سوريا والعراق، دعت جامعة الدول العربية في ١٥/٣/١٩٩٦ تركيا إلى «تعليق» مشروعها نظراً لانعكاساته السلبية على البلدين، وضرورة البدء بمفاوضات معهما بغية التوصل إلى اتفاقات عادلة ترتكز إلى القانون الدولي فيما يتعلق بقسمة مياه نهري دجلة والفرات[٦٢]. كما دعا د. عصمت عبد المجيد دول حوض الفرات الثلاث إلى الاجتماع بمقر جامعة الدول العربية للبحث في السبل الممكنة للاتفاق على تقاسم المياه بينها، وحتى لا تتحول أحواض المياه الدولية إلى بؤر للتوتر السياسي وإفساد العلاقات بين الشعوب. وقال ان «مجلس الجامعة أقر دعم حقوق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات، وكذلك مناشدة المؤسسات المالية لربط تقديم أي مساعدات مالية لتمويل المشاريع المقامة على النهرين في الأراضي التركية بالتوصل إلى اتفاق مسبق مع الدول المجاورة[٦٣]. كما قرر مجلس جامعة الدول العربية في الدورة (١٠٥) في آذار/مارس ١٩٩٦، نظراً لأهمية قضية مياه الفرات، إبقاء هذه المسألة قيد المتابعة والنظر وعرضها على المجلس في دورته القادمة وتكليف الأمين العام بمتابعة هذا الموضوع مع حكومات البلدان الثلاثة المعنية[٦٤].

٤ ـ الموقف التركي ازاء الاحتجاجات السورية على آثار مشروع «غاب»

إزاء الاحتجاجات المتواصلة من جانب سوريا والعراق على السلبيات الآنية والمحتملة لمشروع «غاب» تتمثل أهم جوانب الموقف التركي في ما يلي:

أ ـ إنّ السياسة التركية تقوم على التهوين من شأن ما سيلحقه مشروع «غاب» من آثار سلبية بكل من سوريا والعراق، وطرح إمكانية استفادة هذين البلدين من المشروع حتى تتوقفا عن النظر إليه كأداة تستخدمها تركيا للضغط السياسي عليهما. وفي هذا الصدد ذكر الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال في ١٨/١/١٩٩٠، أي خلال فترة تنفيذ القرار التركي خفض مياه الفرات: «إنّ الشائعات المتواترة بشأن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق هي تشويه للحقيقة، لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين وتركيا. ولا ترغب بلاده في دخول أي نزاعات مع جيرانها، فاهتمامها ينصب بالأساس على

(٦١) الحياة، ٧/٣/١٩٩٦، ص ١.

(٦٢) الحياة، ٣١/٣/١٩٩٦، ص ١.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) عصمت عبد المجيد، «الأمن المائي العربي،» مجلة النيل، العدد ٦٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨.

تعبئة كافة إمكاناتها للتنمية الاقتصادية. ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي...»[٦٥].

ب ـ إن السياسة التركية في تعاملها مع سوريا والعراق بصدد مشكلة المياه تقوم أيضاً على أساس الفصل بين هذه المشكلة وبين مشروع «غاب»، وعلى رغم حقيقة ما بينهما من ارتباط وثيق. وتعتمد هذه السياسة على أسلوب «فرض الأمر الواقع» على سوريا والعراق في ظل غياب اتفاقية دولية بين الدول الثلاث بشأن مياه الفرات. وهي اتفاقية على الأرجح لن يتم التوصل إليها في المستقبل القريب، وعلى رغم وعود رسمية تركية متكررة بضرورة التوصل إلى تسوية نهائية لهذه المشكلة[٦٦].

ج ـ إن السياسة التركية في تعاملها مع مشكلة المياه مع سوريا والعراق، تحاول أيضاً ـ كما سبق القول ـ نفي الصفة الدولية عن نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرتهما الحدود التركية. وبهذا الصدد، استخدمت تركيا مفاهيم تفتقر إلى أي سند قانوني، هدفها النيل من الحقوق القانونية والتاريخية الثابتة لكل من سوريا والعراق في مياه النهرين، ومنها مفهوم «المياه العابرة للحدود» ومفهوم «الحقوق السيادية». وتستهدف تركيا من وراء ذلك أن يكون لها سيادة مطلقة وحقوق سيادية غير قابلة للمساومة أو التفاوض «على النهرين، وبالتالي ليس من حق سوريا ولا العراق إثارة أية مشكلة بشأن سد أتاتورك أو غيره من سدود مشروع «غاب» على نهري دجلة والفرات وروافدهما داخل تركيا.

والملاحظ، أنه لا محل للخلاف في تركيا حول هذا الموقف، حيث تجمع عليه الحكومة والمعارضة، باعتباره أحد الأهداف الثابتة للسياسة التركية، بغض النظر عن طبيعة الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاكم، وذلك للأهمية الحيوية التي توليها هذه السياسة لمشروع «غاب». ويمكن الإشارة بهذا الصدد، إلى تصريح مهم لسليمان ديميريل في ٦/٥/ ١٩٩٠ عندما كان زعيماً لحزب «الطريق الصحيح» المعارض: «إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ويجب ألا تخلق السدود التركية التي تبنيها على الفرات ودجلة أية مشكلة دولية. ويجب أن يدرك الجميع أنه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي»[٦٧].

---

(٦٥) معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٨ ـ ١٣٩. وحديث أوزال منشور في: *Turkish Daily News*, 19/1/1990, p. 2.

(٦٦) جلال عبد الله معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ١٥.

(٦٧) هذا التصريح منشور في: *Turkish Daily News*, 7/5/1990, p. 2.

غير أنه إذا كانت تركيا ترغب في المزيد من التفاعل الاقتصادي والتعاوني مع الدول العربية، فإن السبيل إلى ذلك ليس عبر موقفها السابق المتشدد، وليس عبر سلوكها الذي تقوم به بشأن مياه نهر الفرات (من قبيل تخفيض منسوب النهر أو قطعه أو تلويث مياهه)، وإنما عبر مراعاة مصالح وحقوق سوريا والعراق الدولتين المتشاطئتين معها في حوضي دجلة والفرات، وبخاصة أنه لا تزال هناك إمكانية لحل المشكلة المائية بين الدول الثلاث بشكل أو بآخر، حيث أبدت سوريا، وكذلك العراق، حسن النية واستعدادهما لقبول حصة مشتركة تبلغ ٢١ مليار م^{٣} سنوياً، علماً أن كمية المياه التي كانت تتدفق من نهر الفرات عند الحدود التركية ـ السورية تبلغ نحو ٢٧,٥ مليار م^{٣} على الأقل قبل إقامة السدود التركية على نهر الفرات. وإذا ما علمنا أن للعراق حقوقاً مكتسبة في مياه الفرات ودجلة لا يمكن نكرانها، وأنه لا يمكن نكران حاجة سوريا الشديدة للمياه نظراً لعدم توفر موارد مائية بديلة، فإن تركيا التي تتمتع بوفرة مائية هائلة مدعوّة بحكم القانون الدولي والأعراف الدولية ومبادىء حسن الجوار وعدم الإضرار بالغير إلى حل المشاكل المائية بينها وبين سوريا والعراق، كما أن مشاريع الري التركية الحالية والمستقبلية في إطار مشروع «غاب» لا يمكن اعتبارها من الحقوق المكتسبة لتركيا، لأن هذه المشاريع ستستهلك ضعفي حصة سوريا والعراق من المياه، كما لا يمكن ـ بحسب المادة (٧) من قواعد هلسنكي ـ حرمان دولة من استخدام حالي معقول للمياه من أجل حجز مياه لاستخدامها مستقبلاً من قبل دولة مشاطئة أخرى. كما تنص المادة السابقة على أن «الاستخدام الحالي للمياه يمكن أن يستمر ما لم تكن العوامل التي تبرر استمراره أقل وزناً من العوامل التي تقتضي تعديله أو إلغاءه». وتشير الفقرة (٣) من المادة نفسها الى أنه «لا يعتبر استخدام ما استخداماً حالياً إذا كان عند البدء يتعارض مع استخدام حالي سابق»[٦٨].

وبهذا المعنى، لا يُعد استخدام تركيا لمياه نهر الفرات استخداماً حالياً لأنه يتم دون اتفاق مع الدولتين المتشاطئتين سوريا والعراق بمياه الفرات، كما أنه يتعارض مع استخدام تركيا السابق لمياه الفرات. والمادة السابعة من قواعد «هلسنكي» تهدف، كما هو ملاحظ، إلى حماية معقولة للحقوق المكتسبة على ألا يؤدي ذلك إلى تجميد استخدام مياه الفرات على وضع معين ومنع الدول من تنمية استخداماتها، ولذلك يبقى التوفيق بين المصالح المتضاربة هو النقطة الأهم عند توزيع المياه بين الأطراف المتنازعة، وهذا التوفيق يتم من خلال اتفاقات خاصة تعقد بين الدول.

ومن هذا المنطلق، ترى سوريا والعراق أنه لا بد من تلافي آثار مشروع «غاب» وحل المشكلات المائية بحسن نية والتوصل إلى اقتسام عادل بين الدول الثلاث اعتماداً

---

(٦٨) سوريا، وزارة الخارجية، القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات، ص ١٧.

على القوانين والأعراف الدولية ومبدأ حسن الجوار ومبدأ عدم الإضرار بالغير، وكذلك الانسجام مع الاتفاقيات الأخرى التي أبرمتها تركيا مع الدول المجاورة في شأن مجاري المياه الدولية بما فيها اتفاقيات و«بروتوكولات» سابقة بشأن الفرات ودجلة سبق عرض أهمها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثالثاً: سوريا وتركيا ومشروع «أنابيب السلام»

يُعد مشروع «أنابيب السلام» أحد المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات العربية ـ التركية بوجه عام، وسيساهم هذا المشروع في حال تنفيذه ـ كما تزعم تركيا ـ في إزالة الكثير من المشاكل المائية والزراعية والتنموية لدول المنطقة. فالمشروع، بحسب وجهة نظرها، يهدف إلى سد العجز المائي للدول المجاورة وبخاصة في مياه الشرب، وتأمين دخل مالي لتركيا يدعم مشاريعها التنموية ولا سيما «غاب»، كما أن مشروع «مياه السلام»، كما تراه انقرة، سيفسح المجال أمام تعاون تركي ـ عربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية، ويؤمّن فرص عمل ومشاريع مشتركة بين دول المنطقة، فضلاً عن الجدوى الاقتصادية للمشروع(٦٩).

غير أن بعض الأوساط التركية غير الحكومية، تنظر لمشروع «مياه السلام» كمشروع «خيالي» غير قابل للتحقيق، كما يذهب بعض الباحثين العرب إلى اعتباره مجرد «موضوع علاقات عامة» أو «بالون اختبار» تطرحه تركيا لإثارة الاهتمام بدورها ولفت النظر إلى إمكاناتها في المجالات غير العسكرية بغرض الحصول على مكاسب في علاقاتها بأوروبا الغربية(٧٠).

لذلك من المفيد التعرف على طبيعة مشروع «أنابيب السلام» وصعوبات تنفيذه، وتعامل تركيا مع هذه الصعوبات وكذلك موقف سوريا من المشروع، باعتبار موافقتها ضرورية لتنفيذه بالإضافة إلى التطورات المحتملة للمشروع.

١ ـ طبيعة مشروع «أنابيب السلام» وأهدافه

نظم مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) بجامعة جورج تاون الأمريكية ثلاثة مؤتمرات في ٢٤/ ١١/ ١٩٨٦ و٤/ ٢/ ١٩٨٧ و٢٥/ ٦/ ١٩٨٧، شارك فيها مسؤولون أمريكيون من وزارتي الدفاع والخارجية وآخرون من تركيا وإسرائيل

(٦٩) صالحة، «أزمة المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون؟،» ص ٣٧٥.

(٧٠) جلال عبد الله معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» في: مصطفى علوي، محرر، مصر وأمن الخليج العربي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢١٣.

وبعض الدول العربية (مصر، الأردن، العراق) لبحث مشكلة المياه في أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل، وتأثير انخفاض الموارد المائية في بلدان الشرق الأوسط. وفي ختام هذه المؤتمرات أصدر المركز تقريراً بعنوان «السياسة الأمريكية تجاه الموارد المائية في الشرق الأوسط» تضمن تقديرات لحجم العجز المتوقع من المياه في بعض هذه البلدان بحلول عام ٢٠٠٠، وتحذيراً من حروب المياه التي قد تغمر المنطقة مستقبلاً بسبب النزاعات بين دولها حول الموارد المائية المحدودة، ودعوة لتشجيع التعاون الفني بين دول المنطقة لتطوير إدارة وصيانة واستغلال الموارد المائية(٧١).

وفي المؤتمر الثالث والأخير من هذه المؤتمرات، قدّم مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية جيم دونا (Cem Duna) مشروع «مياه السلام» لتزويد سوريا والأردن وبلدان الخليج بفائض مياه نهري سيحان وجيحان (انظر الخريطة رقم (٣ ـ ٢))، مشيراً إلى أن سبب إطلاق تركيا هذا الاسم «مشروع مياه السلام» هو اقتناعها بأن تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط لتحقيق منافع مشتركة من استغلال الموارد المائية سيكون من شأنه تخفيف حدة التوترات في المنطقة، وشدد على ضرورة اقتناع دول المنطقة بأن مصلحتها تقتضي تشكيل شريان حياة وتعاون بدلاً من خلق مشكلة جديدة حول المياه في «الشرق الأوسط...»(٧٢).

وترى تركيا، كما يتبين من تصريح دونا، أن مشروع «مياه السلام» إحدى وسائل مواجهة أزمة المياه في الشرق الأوسط قبل استفحالها وصيغة ملائمة يمكن دول المنطقة تطبيقها اتقاء لمخاطر هذه الأزمة وما قد تثيره في المستقبل من صراعات. وقد أشاد التقرير النهائي الصادر في ختام هذه المؤتمرات بهذا المشروع ووصفه بأنه «يمثل إحدى طرق التعامل مع مشكلة المياه في الشرق الأوسط ومشروعاً جاداً وواقعياً يعبر عن حسن نيات تركيا، واقتراحاً بنّاء وخلاقاً لم تشهد المنطقة مثيلاً له حتى الآن»(٧٣).

وجدير بالذكر ان الحكومة التركية قامت بتكليف شركة «براون أند روت» (Broun and Root Co.) الأمريكية لإعداد دراسة جدوى أولية لمشروع «مياه السلام»، وتم إنجاز هذه الدراسة في نهاية عام ١٩٨٦، خلصت فيها الشركة إلى

(٧١) جلال عبد الله معوض، «التعامل الأمريكي ـ الإسرائيلي مع مشكلة المياه في الوطن العربي،» الأهرام الاقتصادي (٥ شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ٦٦.

(٧٢) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٢٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٩. انظر أيضاً: معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٧٧٥، و *Turkey: Monthly Economic Newspaper* (Istanbul), vol. 6, no. 64 (August 1987), p. 6.

جدوى المشروع من النواحي الفنية والاقتصادية. ويمكن تلخيص أبرز الجوانب الفنية لهذا المشروع على النحو التالي(٧٤):

أ ـ تشير المعلومات المتوافرة من إدارة المياه التركية أن قياس منسوب ونوعية المياه الجارية في نهري سيحان وجيحان منذ عام ١٩٧٨، إلى وفرة وجودة هذه المياه، إذ يبلغ متوسط تدفق المياه في النهرين ٣٩,١٧ مليون م٣ يومياً، وأن الاستخدامات اليومية للمياه في تركيا من مياه النهرين لن تتجاوز ٢٣,٠٤ مليون م٣، وبالتالي فإن الفائض سيذهب هدراً للبحر وقدره ١٦ مليون م٣ يومياً من المياه، يمكن توجيه ٦ ملايين م٣ منها يومياً إلى البلدان الأخرى في «الشرق الاوسط» التي تعاني نقصاً في مواردها المائية.

ب ـ يتألف المشروع من أنبوبين رئيسيين (الأنبوب الغربي وأنبوب الخليج)، وأولهما يضم أنبوبين فرعيين (غربي ـ غربي وغربي ـ شرقي)، وبهذا المعنى، وكما هو مبين في الخريطة رقم (٣ ـ ٢) يشمل المشروع ما يلي:

(١) **أنبوب غربي ـ غربي**: يبدأ من أضنة في تركيا ويمر في الأراضي السورية والأردن حتى عمّان. ويلاحظ أن المياه التي سينقلها هذا الخط لم يجرِ الحديث عنها إطلاقاً. ويُعتقد أنها ستكون مخصصة ـ لو تم تنفيذ المشروع ـ لإسرائيل وحدها.

(٢) **أنبوب غربي ـ شرقي**: يبدأ من أضنة ويبلغ طوله نحو ٢٦٥٠ كم لنقل ٣,٥ مليون م٣ يومياً، وسوف يسير بداية بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي الممتد بين جيحان (Ceyhan) وعثمانية (Osmaniye) ثم يعبر جبال نور (Nur) وارتفاعها ١٧٠٠ متر عن طريق نفق قرب بلدة بجهي (Bache) ومنها سيمتد جنوباً إلى حلب وحماة وحمص ودمشق وعمّان وتبوك والمدينة وينبع وجدة ومكة، ويتطلب ضخ المياه عبر هذا الأنبوب ١١ محطة ضخ استطاعتها ٩٠٠ ميغاواط. ويُقدّر عدد المستفيدين من هذا الخط بين ٨ إلى ٩ ملايين شخص، ونصيب الفرد نحو ٤٠٠ ليتر باليوم من المياه التي ستوزع على المدن المختلفة بحسب الكميات المشار إليها في الجدول رقم (٣ ـ ٣).

(٣) **أنبوب الخليج**: ويقدر طوله بـ ٣٩٠٠ كم لنقل ٢,٥ مليون م٣ من المياه يومياً، ويتّبع مسار الأنبوب الغربي نفسه حتى مدينة حماة، ثم يرتفع ٩٠٠ متر

---

(٧٤) لمزيد من التفاصيل عن الجوانب الفنية لمشروع «أنابيب السلام»، انظر: سوريا، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية، مذكرة حول اجتماع اللجنة الفنية السورية للمياه مع نظيرتها التركية في دمشق في ٢٧/ ٢/ ١٩٨٨ بخصوص مشروع «أنابيب السلام» التركي؛ روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص ١١٦؛ *Newspot: Turkish Digest* (29 April 1988), p. 4, and Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, eds., *The Politics of Scarcity: Water in the Middle East*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1988), p. 121.

باستخدام محطات ضخ عبر حوض شرق الأردن بموازاة الحدود الأردنية ـ العراقية، ثم يسير بموازاة أنبوب النفط العربي (تابلاين) إلى شواطىء الخليج العربي ليشمل مدن: الكويت (الكويت)، والدمام والخُبر والهفوف (السعودية)، والمنامة (البحرين)، والدوحة (قطر)، وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين (الإمارات العربية المتحدة)، ومسقط (عُمان). وسيحتاج هذا الأنبوب إلى خمس محطات ضخ، طاقتها ٦٠٠ ميغاواط. ويُقدّر عدد المستفيدين من هذا الخط ٦ ـ ٧ ملايين نسمة، ويبلغ نصيب الفرد نحو ٤٠٠ لتر من المياه يومياً، ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٣) التوزيع اليومي للمياه عبر هذا الخط.

ج ـ تقدر الكلفة الإنشائية للخط الغربي بـ ٨,٥ مليار دولار وخط الخليج بـ ١٢,٥ مليار دولار، أي بإجمالي قدره ٢١ مليار دولار بحسب أسعار عام ١٩٨٦، وتقدر فترة تنفيذ المشروع بـ ٨ ـ ١٠ سنوات وعمره الافتراضي بـ ٥٠ سنة.

د ـ سيوفر المشروع المياه لبلدان الخليج بتكلفة محدودة، فبينما تقدر تكلفة الحصول على المتر المكعب من المياه بـ ٠,٨٤ دولار من الأنبوب الغربي و١,٠٧ دولار من أنبوب الخليج، ترتفع هذه الكلفة إلى ٥ دولارات للمتر المكعب من مياه محطات التحلية كما تشير مصادر تركية وغربية.

٢ ـ تركيا وأهداف مشروع «أنابيب السلام» ومزاياه

من بين الأهداف والمزايا التي يحققها هذا المشروع لتركيا في حال تنفيذه[٧٥]:

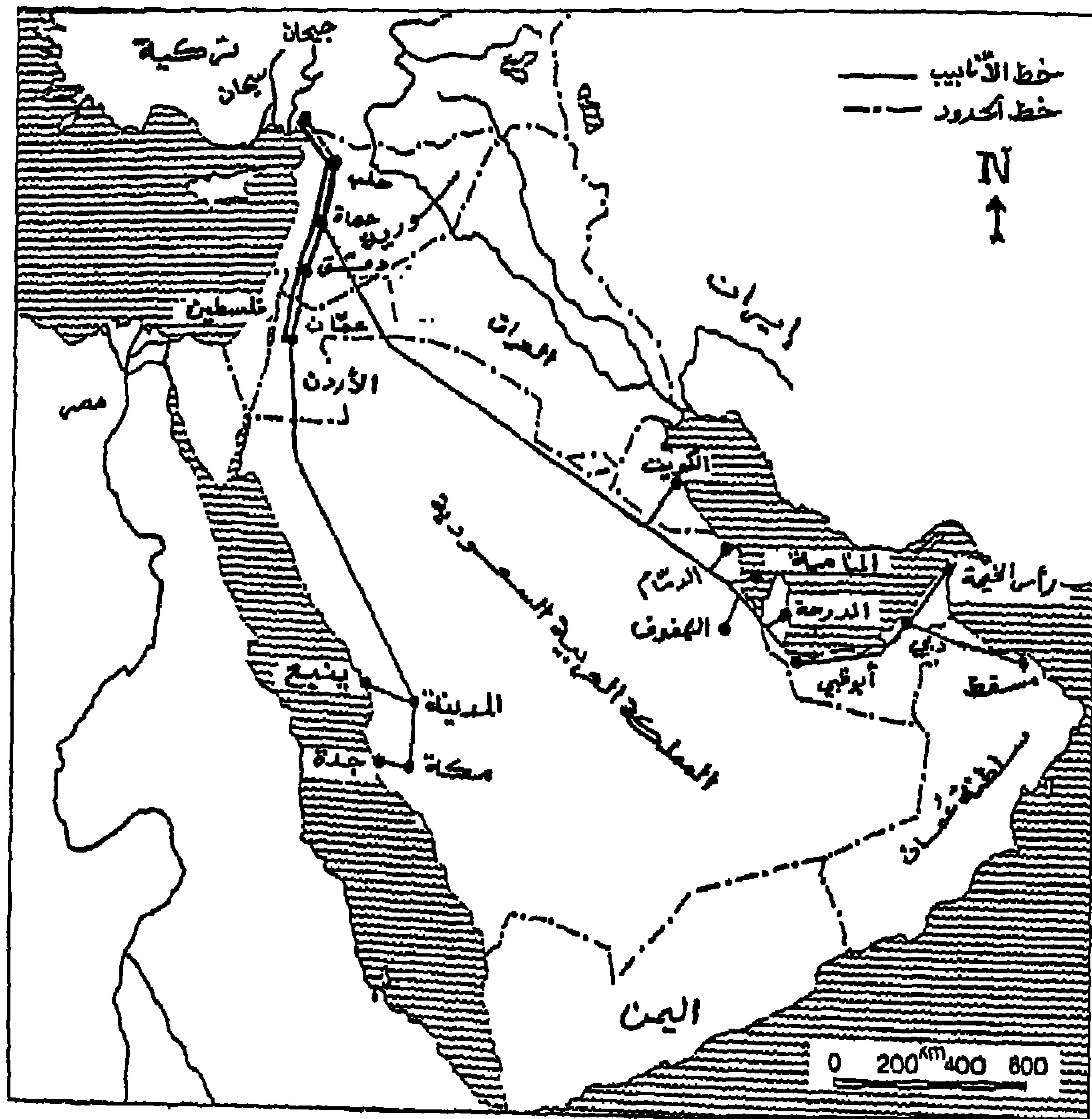
أ ـ الحصول على عائدات مالية كبيرة تُقدّر بحوالى ملياري دولار سنوياً نظير «بيع المياه» إلى البلدان العربية، أي سعي تركيا، إلى الاستفادة من وفرة مواردها المائية في تغطية حاجاتها من النفط والغاز، بمعنى آخر، مقايضة المياه التركية بالنفط العربي، وبما يخدم تمويل مشروع «غاب».

ب ـ تعزيز دور تركيا الإقليمي كعنصر للتوازن والاستقرار والسلام في منطقة «الشرق الأوسط» الحافلة بالاضطرابات والمرشحة في المستقبل ـ طبقاً للتصورات الغربية ـ لنشوء «صراعات وحروب المياه».

---

(٧٥) لمزيد من التفاصيل عن أهداف مشروع «أنابيب السلام» ومزاياه، انظر: معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٢٩، ونجيب عيسى، «الأبعاد التنموية لمسألة المياه في الشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ٢٨ ـ ٢٩.

الخريطة رقم (٣ ـ ٢)
مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب»



المصدر: تم إعداد هذه الخريطة من جانب الباحث في ضوء البيانات الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ٣) وبيانات وزارة الري السورية.

الجدول رقم (٣ ـ ٣)

طاقة مشروع «مياه السلام»

(متر مكعب يومياً)

الأنبوب	الطاقة	الأنبوب	الطاقة
١ ـ الأنبوب الغربي	٣,٥٠٠,٠٠٠	٢ ـ أنبوب الخليج	٢,٥٠٠,٠٠٠
تركيا	٣٠٠,٠٠٠	الكويت	٦٠٠,٠٠٠
سوريا	١,١٠٠,٠٠٠	السعودية	٨٠٠,٠٠٠
حلب	٣٠٠,٠٠٠	جُبيل	٢٠٠,٠٠٠
حماة	١٠٠,٠٠٠	الدمام	٢٠٠,٠٠٠
حمص	١٠٠,٠٠٠	القصير	٢٠٠,٠٠٠
دمشق	٦٠٠,٠٠٠	هفوف	٢٠٠,٠٠٠
الأردن (عمّان)	٦٠٠,٠٠٠	البحرين (المنامة)	٢٠٠,٠٠٠
السعودية	١,٥٠٠,٠٠٠	قطر (الدوحة)	١٠٠,٠٠٠
تبوك	١٠٠,٠٠٠	الإمارات العربية	٦٠٠,٠٠٠
المدينة	٣٠٠,٠٠٠	أبو ظبي	٢٨٠,٠٠٠
ينبع	١٠٠,٠٠٠	دبي	١٦٠,٠٠٠
جدة	٥٠٠,٠٠٠	الشارقة وعجمان وأم القيوين	١٢٠,٠٠٠
مكة	٥٠٠,٠٠٠	رأس الخيمة والفجيرة	٤٠,٠٠٠
		عمان (مسقط)	٢٠٠,٠٠٠
		الإجمالي	٦,٠٠٠,٠٠٠

المصادر: جلال عبد الله معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: حلقة نقاش «رؤية مستقبلية لمشاكل المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري» التي نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٥، ص ٣٠، نقلاً عن: Seyfi Tashan, «Water Problems in the Middle East,» in: Erol Manisali, ed., *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions* (Istanbul: Middle East Business and Banking, 1989), table (1), p. 70.

ج ـ تأمل تركيا، فيما لو تم تنفيذ المشروع، أن تحصل على حصة أكبر من الاستثمارات العربية المباشرة وحصول الشركات التركية على حصة أكبر من الأسواق العربية لتصريف المنتجات التركية.

ومن هنا، نجد أن تركيا تتطلع، من خلال استخدام وفرتها المائية، للتدخل بشكل مباشر في شؤون المنطقة وفرض نفسها كقوة كبرى لا مفر منها في عملية إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط التي تسارعت مع نشوب حرب الخليج،

وقد أثبتت المياه أنها «سلاح» ووسيلة فعالة في خدمة هذه الاستراتيجيا. وعليه، تقترح أنقرة نقل الماء إلى دول المنطقة، بل وتلبية حاجاتها من المنتجات الزراعية والغذائية بفضل المساحات الكبيرة التي يرويها مشروع «غاب»، مما يمهد السبيل لاسترداد تركيا مركزها كدولة كبرى في المنطقة بعد أن فقدته مع تمزق أوصال الإمبراطورية العثمانية ونشأة الدول العربية المستقلة. فتركيا تحاول التأسيس لمرحلة تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ولممارسة هيمنة إقليمية (تركية - إسرائيلية) على الدول العربية ترتبط بشكل دقيق بالولايات المتحدة[٧٦].

وتفسر هذه المزايا ظاهرتين: **أولاهما** رفض رئيس الحكومة التركية آنذاك أوزال تنفيذ مشروع كان ينادي به مهندسون وفنيون أتراك لضخ المياه من نهري سيحان وجيحان لري بعض مناطق الأناضول وخصوصاً سهل قونية، وذلك لتوقعه أن المردود سيكون أقل من هذه المزايا[٧٧]. وتمثلت الظاهرة **الأخرى** في ما شهدته الفترة اللاحقة لإعلان المشروع من سعي حثيث قامت به تركيا لإقناع البلدان العربية المعنية بأهمية تنفيذ مشروع «أنابيب السلام»[٧٨].

٣ ـ تنفيذ مشروع «أنابيب السلام»: الصعوبات والمخاطر

بعد الإعلان عن مشروع «أنابيب السلام» لأول مرة عام ١٩٨٧، بذلت تركيا جهوداً مكثفة لإقناع الدول العربية المعنية بالمشروع بأهمية الأخير وجدواه الاقتصادية وبالتالي الحصول على موافقتها على إعداد دراسة جدواه النهائية. وكانت الحكومة التركية قد أعلنت في بداية عام ١٩٨٨ أن شركة «براون أند روت» الأمريكية ستتولى إعداد هذه الدراسة فور موافقة البلدان المعنية، وأن تكلفة إعدادها ٢,٧ مليون دولار ستتحمّل تركيا منها ٨٠٠ ألف دولار والولايات المتحدة ١,٢ مليون دولار وبريطانيا ٧٠٠ ألف دولار[٧٩].

وتمثلت الجهود التركية في سلسلة زيارات قام بها إلى البلدان العربية الثمانية المعنية بالمشروع في شباط/ فبراير، ونيسان/أبريل عام ١٩٨٨ وفد حكومي برئاسة «نجاتي أوتكان» (Necati Utcan) نائب رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية بالخارجية

---

(٧٦) حبيب عائب، **المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦)، ص ١٦٥.

(٧٧) انظر: Selin Cagalaya, «Arabs Need Water, Turkey Offers Peace Pipeline,» *Turkish Daily News*, 29/9/1988, p. 5.

(٧٨) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٢٩.

(٧٩) معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٧٧٨.

التركية وممثلو الشركة الأمريكية المذكورة[٨٠]. كما تم بحث مشروع «أنابيب السلام» في اجتماع اللجنة الاقتصادية التركية ـ السعودية المشتركة في أنقرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، وكذلك في اجتماع اللجنة الاقتصادية التركية ـ الإماراتية المشتركة في أنقرة في آذار/ مارس ١٩٨٩. غير أن هذه الجهود وغيرها لم تسفر عن شيء، فقد خابت آمال تركيا في الحصول على دعم إقليمي للمشروع وتمويل خليجي له، نظراً للشكوك المثارة بشأنه على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، مما دفع العديد من الأوساط العربية وحتى التركية ـ المعارضة ـ إلى وصفه بمشروع «أنابيب الأحلام» بالنظر إلى ما يحول دون تنفيذه من صعوبات اقتصادية وأمنية وسياسية. ونعرض فيما يلي هذه الصعوبات ووجهة النظر التركية الرسمية بشأنها طبقاً لتصريحات منشورة لنجاتي أوتكان في ٢٩/٩/١٩٨٨[٨١].

أ ـ ارتفاع تكلفة المشروع

تُقدّر تكلفة المشروع بشكل أولي بـ ٢١ مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٦، منها ١٢,٥ مليار دولار لأنبوب الخليج، و٨,٥ مليار دولار للأنبوب الغربي. وتصل التكلفة إلى نحو ٣١ مليار دولار بأسعار ١٩٩٦[٨٢]. وهذا مبلغ كبير لا تستطيع أي دولة أن تتحمله بمفردها. غير أن تركيا ترى أن هذا لا يشكل عقبة حقيقية في تنفيذ المشروع، حيث أشار أوتكان إلى أن المشروع بحكم عائداته الكبيرة المتوقعة وعمره الافتراضي الطويل سوف يجذب اهتمام الدوائر والمؤسسات المالية الدولية، مما سيوفر له إمكانية التمويل عن طريق طرح سندات في الأسواق المالية الدولية، وهو ما سيغطي جزءاً كبيراً من تكلفته. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار نفقات التشغيل والصيانة السنوية للمشروع وكذلك كلفة استبدال العديد من التجهيزات الميكانيكية والكهربائية خلال عمر المشروع لوجدنا أن كلفة هذا المشروع أكبر من كلفة تحلية مياه البحر[٨٣].

---

(٨٠) قام وفد تركي في ٢٧/٢/١٩٨٨ بزيارة إلى سوريا لشرح أهمية مشروع «أنابيب السلام» وفوائده والتأكيد لسوريا أن المشروع يقتصر على الدول العربية. وكان الوفد يضم نجاتي أوتكان ود. فيرول دينيش مدير مشروع «غاب»، وبوك ممثل شركة «براون أند ورت» الأمريكية، غير أن سوريا أبلغت الجانب التركي عدم رغبتها في الحصول على أية كمية من مياه «أنابيب السلام».

(٨١) انظر: معوض: «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٣١ ـ ٣٢ و«المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٧٨٠ ـ ٧٨٣، و Cagalaya, «Arabs Need Water, Turkey Offers Peace Pipeline,» p. 5.

(٨٢) سوريا، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية، مذكرة حول اجتماع اللجنة الفنية السورية للمياه مع نظيرتها التركية في دمشق في ٢٧/٢/١٩٨٨ بخصوص مشروع «أنابيب السلام» التركي، ص ٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٧.

ولذلك دعا بعض الباحثين العرب ـ ويتفق الباحث معهم في ذلك حيث لا يمكن بحث تعاون مستقبلي محفوف بالمخاطر قبل حل مشكلات قائمة منذ عدة عقود ـ إلى رفض مشروع «أنابيب السلام» لعدم جدواه بالمعايير الاقتصادية والتنموية(٨٤)، لأن تكاليف نقل المياه بالأنابيب تعادل، لا بل تفوق تكاليف التحلية إضافة إلى المشاكل الجيوسياسية التي ستسببها هذه الطريقة. ومن هنا، فإن تحلية مياه البحر تُعدّ أحد الخيارات العربية الاستراتيجية لمواجهة الطلب على المياه، ومما يشجع على التحلية هو أن الولايات المتحدة نفسها تعمد إلى تحلية المياه في بعض الأماكن ولا تلجأ إلى نقل المياه العذبة بالأنابيب(٨٥).

ب ـ تهديد المشاريع المائية العربية

تخشى سوريا وكذلك الدول المعنية بالمشروع، وبخاصة بلدان الخليج من أن يؤدي اعتمادها على مشروع «أنابيب السلام» إلى غياب الحافز لمواصلة مشاريعها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية سواء باستغلال المياه الجوفية أو تحلية مياه البحر، وبخاصة ان بلدان الخليج أنفقت الكثير على إنشاء محطات التحلية(٨٦).

ورداً على هذه المخاوف أشار أوتكان إلى «. . . أنه على رغم سيطرة دول الخليج العربية على أكبر احتياطيات النفط في العالم، إلا أنها ستواجه في المستقبل القريب نقصاً حاداً في المياه. ففي عام ٢٠٠٠ ستكون المياه وليس النفط المشكلة الأكثر إلحاحاً وخطورة في هذه الدول وغيرها من دول الشرق الأوسط، مما قد يؤدي إلى تفجير حروب المياه في المنطقة، وبخاصة أن الاحتياطيات المائية الجوفية في السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعُمان تزداد فيها نسبة الملوحة باستمرار، مما يستدعي من هذه الدول سرعة التحرك للتوصل إلى مصدر آخر للمياه. كما أن مياه «مشروع السلام» لن تكون بديلاً لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر التي تكلف دول الخليج ملايين الدولارات، ولكنها ستشكل إضافة إليها، فستظل الحاجة قائمة إلى استخدام وتطوير هذه المحطات، إذ إن هذا المشروع لن يزوّد هذه الدول الخليجية سوى بكمية محدودة تقدر بـ ٣ ملايين م^3 يومياً من المياه مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة(٨٧).

---

(٨٤) انظر تعقيب عبد الجليل مرهون، في: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ٣٩٥.

(٨٥) انظر تعقيب كمال خير، في: المصدر نفسه، ص ٣٩١.

(٨٦) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٣١.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣١.

ولكن على رغم ما ذكره أوتكان من أن هذا المشروع سيكون مكملاً لمحطات التحلية في دول الخليج، إلا أن تنفيذه سيؤدي على الأرجح إلى طرح تأثيرات سلبية في هذه المحطات، وعندما تتوافر لهذه الدول فرصة الحصول على المياه في إطار مشروع «مياه السلام» قد ينتفي لديها الحافز لمواصلة مشاريعها الذاتية. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ من كلام أوتكان أنه ينطلق من المنطلقات نفسها التي استند إليها تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية الأمريكي، ولا سيما التخويف من «حروب المياه»(٨٨).

وبهذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن انخفاض تكلفة تحلية المتر المكعب من المياه حالياً إلى ما يقل عن الدولار الواحد، أو أقل من ثلاثة جنيهات مصرية بحسب تقدير وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصري بأسعار عام ١٩٩٦(٨٩)، يُفقد مشروع «مياه السلام» التركي أحد أهم مبرراته وهو انخفاض تكلفة «شراء المياه» في إطاره من جانب الدول العربية(٩٠).

ج ـ المخاطر السياسية والأمنية لمشروع «مياه السلام»

هناك عدة عوامل أو بالأحرى «مخاطر» ترتبط بالمفهوم الأوسع للمصالح العربية تجعل الدول العربية غير راغبة في الدخول في مثل هذه المشاريع، ومن هذه المخاطر(٩١):

(١) احتمالات الضغط التركي

من الوارد، في حال تنفيذ هذا المشروع، أن يؤدي اعتماد البلدان العربية ـ وبخاصة بلدان الخليج ـ على استيراد المياه من تركيا إلى منح الأخيرة وسيلة ضغط على هذه البلدان لمواءمة سياستها بشكل مستمر على نحو يخدم المصالح التركية والمصالح الأمريكية والغربية، والتدخل في شؤون هذه البلدان إذا ما حدثت فيها

---

(٨٨) معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٧٨٠ ـ ٧٨٣.

(٨٩) مقابلة أجراها الباحث مع د. عبد الهادي، وزير الأشغال العامة والموارد المائية المصري الراحل في ١٩٩٦/٦/٢٧. لمزيد من التفصيل في هذا الخصوص، انظر: محمد عبد الهادي راضي، «المحاضرة الختامية،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، ص ٢١٨.

(٩٠) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٣٢.

(٩١) لمزيد من التفاصيل عن هذه المخاطر السياسية والأمنية لمشروع «مياه السلام»، انظر: مجدي صبحي، «مسألة المياه في محادثات السلام الجارية،» ورقة قدمت إلى: مشكلة المياه في الشرق الأوسط، ج ٢: الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون، ص ١١٢، ومعوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٧٨١ ـ ٧٨٣.

تطورات تتعارض مع هذه المصالح. فليس من المستبعد في حال نشوب أزمة تهدد جدياً المصالح الأمريكية بوجه خاص أن تلجأ تركيا، سواء بإرادتها أو رضوخاً لضغط خارجي أمريكي، إلى التهديد بقطع إمدادات المياه عن هذه البلدان أو وقفها تماماً، ولن تعدم تركيا عندئذ أي غطاء قانوني لتبرير تصرفها هذا على نحو ما حدث خلال أزمة الخليج، عندما أغلقت أنبوبي تصدير النفط العراقي عبر أراضيها.

ولذلك، يترتب على الدول العربية ضرورة أخذ هذا الاحتمال، بما ينطوي عليه من مخاطر، مأخذ الجد عند تعاملها مع تركيا بصدد مشروع «مياه السلام». ولا تقلل من أهمية ذلك إشارة «أوتكان» إلى أن مشروع «مياه السلام» لن يشهد قيام أية دولة من الدول التسع المشاركة فيه بوقف تدفق المياه في أي من أنبوبيه، لأنها إن فعلت ذلك ستُواجَه برد فعل قوي من الدول الأخرى مجتمعة. ولا محل للقول بأن تزايد اعتماد البلدان العربية على تركيا في مجال المياه سيجعلها رهينة في يد الأخيرة، لأن انخفاض مقدار المياه التي ستضخها تركيا عبر هذين الأنبوبين إلى الدول العربية مقارنة باحتياجاتها المائية لن يجعلها قادرة على الضغط على هذه الدول أو ترك سكانها يموتون عطشاً[٩٢].

(٢) التخريب

من العوامل الأخرى المثيرة للقلق العربي إزاء المشروع، سهولة تعرُّض «أنابيب السلام» للتخريب أو الهجوم، ولا سيما من قبل إسرائيل، على رغم أن الأتراك يعتبرون ذلك محض توهم. وهم، بذلك، يعبرون عن جهل بخبرة العرب مع إسرائيل وما يعانونه من مشكلات بسبب سياستها، وقد كانت سلبية دائماً طوال العقود الماضية. والأهم من ذلك أن الأتراك لا يدركون قلق العرب العميق من اختلال توازن القوى لصالح إسرائيل، وبخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وانفراد الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل، بزعامة العالم. وبهذا الصدد، يضيف الأتراك أن إسرائيل لن تعمل على إثارة عداء تركيا بوقف أو ضرب الأنابيب لأن ذلك يسبب نقص واردات الخزينة التركية، وبخاصة أن إسرائيل لن تجازف بعلاقاتها مع تركيا التي وصلت إلى حد التعاون العسكري والاستراتيجي عام ١٩٩٦. غير أن الباحث يرى أنه إذا كان صحيحاً أن إسرائيل تحترم وتقدر علاقاتها مع تركيا، فإن ذلك لا يوفر أي أساس ثابت للأمن المائي العربي في «نظام عالمي ليس فيه مكان إلاّ للقوة والمصلحة».

كما تخشى الدول العربية المعنية بمشروع «أنابيب السلام» ـ في حال تنفيذه ـ من مخاطر تعرّض منشآته (من أنابيب ومحطات ضخ وغيرها) لعمليات تخريبية ـ إرهابية من

(٩٢) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٣٢.

جانب بعض الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي تحفل بها المنطقة العربية وتركيا نفسها. وهذه المخاطر واردة ويجب ألا تستبعدها الدول العربية المعنية بالمشروع عند تقريرها للمشروع وإمكانات تنفيذه، وذلك على رغم تأكيد نجاتي أوتكان أن المشروع لن يتعرض لمخاطر التخريب، لأن مقدار المياه الذي ستضخه تركيا إلى الدول العربية ليس كبيراً مقارنة باحتياجاتها المائية الضخمة، كما أن هذه المخاطر تزداد بالنسبة لمحطات إزالة ملوحة مياه البحر بتكاليفها الاستثمارية الباهظة التي تجعلها هدفاً أكثر إغراء للعمليات التخريبية مقارنة بأي من هذين الأنبوبين».

(٣) مشاركة إسرائيل في مشروع «أنابيب السلام»

يعد اشتراك إسرائيل في مشروع «أنابيب السلام» أو موقفها من المشروع، في حالة استبعادها، عاملاً آخر لا يقل أهمية ـ من وجهة النظر العربية ـ عن العوامل الأخرى التي تعرقل تنفيذ المشروع. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأنبوب الغربي ـ الغربي كان مقرراً له، في البداية، أن يمتد إلى الضفة الغربية، مما كان يعني إشراك إسرائيل في المشروع. بيد أن تركيا استبعدت الأخيرة من المشروع نتيجة معارضة البلدان العربية المعنية. ومن ذلك ما أشار إليه عبد العزيز خوجة سفير السعودية لدى أنقرة في ٢٨/٢/١٩٨٨ بقوله: «. . . نحن لسنا طرفاً في مشروع «أنابيب السلام» إذا كانت إسرائيل من بين الأطراف المستفيدة منه، ولا يمكن التفكير بقيامنا بتعاون مع «حفنة» من «قطاع الطرق». ولقد طرح السيد أوزال هذا المشروع بنيات حسنة، إلا أن وجهات نظرنا تختلف عند نقطة واحدة، فنحن لا نعترف بإسرائيل ونؤمن بأنه لا سلام في المنطقة حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية»[٩٣]. ويصب في هذا الإطار، ما أعلنه وزير الطاقة والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٢/٩/١٩٨٧ عقب اجتماعه في أنقرة مع رئيس وزراء تركيا أوزال بحضور وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي لبحث قضايا العلاقات الاقتصادية الثنائية ومشروع «مياه السلام»، حيث قال: «من قبيل المحال تحقيق التعاون بين دول المنطقة لتنفيذ مشروع «مياه السلام»، وأضاف «ومما يثير قلقنا أن هذا المشروع لو قُدّر له التنفيذ، سوف يتم في إطاره ضخ المياه إلى إسرائيل»[٩٤].

وأمام هذه المعارضة العربية لاشتراك إسرائيل في مشروع «مياه السلام»، استبعدت تركيا الأخيرة من المشروع، غير أنها تمسكت باسم المشروع «مياه السلام»، فكما صرح الناطق الرسمي باسم الخارجية التركية في ٣/٧/١٩٨٨ أنه «لا يمكن تغيير اسم مشروع «مياه السلام» لأن معنى السلام ليس إنهاء حالة الحرب بين العرب

(٩٣) حوار صحفي مع عبد العزيز خوجه، سفير السعودية لدى أنقره، أجرته صحيفة ترجمان التركية في ٢٨/٢/١٩٨٨ تحت عنوان «وجهة نظر عربية حول مشروع مياه السلام» ص ٥.

(٩٤) معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج،» ص ٧٨٢.

وإسرائيل، ولكن العيش بانسجام دون حساسيات وتوترات بين الدول، وهذا الوسط هو ما ينطبق عليه مفهوم السلام. وكلما زاد ارتباط دول المنطقة بعلاقات اقتصادية سليمة، طالت الفترة الزمنية لدوام هذا السلام بينها. إن المشروع سيشمل تسع دول، من ضمنها تركيا، ثمانٍ منها رفضت دخول إسرائيل طرفاً في المشروع، ولاحظنا أنها على حق، فتركنا فكرة انضمامها إلى المشروع».

وحتى لو وافقت الدول العربية على مشروع «أنابيب السلام» مع استبعاد إسرائيل منه، قد يكون وارداً في المرحلة الأولى من تنفيذه أو فور موافقة الدول العربية على إعداد دراسة الجدوى النهائية للمشروع، أن تلجأ إسرائيل لممارسة أسلوب الضغط والابتزاز للحصول على تنازلات عربية إضافية أو مبالغ مالية نظير تعهدها ـ ضمناً أو صراحة ـ بعدم ضرب المشروع. وليس بخافٍ عن الأذهان دور إسرائيل في إجهاض مشروع أنابيب لنقل وتصدير نفط العراق عبر الأردن أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما دفع العراق آنذاك إلى مد أنبوب عبر السعودية، كما كانت إسرائيل سبب إجهاض مشروع سد «الوحدة» على نهر اليرموك بين سوريا والأردن. لذلك يمكن القول إن مسألة الضغط التركي أو الابتزاز من جانب إسرائيل، هي أمر وارد ولا ينبغي التهوين من شأنه، على رغم تأكيد تركيا، على لسان نجاتي أوتكان أن «مشروع مياه السلام لن يواجه أي تهديدات من الخارج بمجرد بدء تشغيله، لأن أي تهديد سيكون موجهاً ضد الدول التسع المشاركة في المشروع».

وبهذا الصدد، يُلاحظ في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، تزايد حديث القيادة التركية عن أهمية مشروع «مياه السلام» في تحقيق السلام في الشرق الأوسط وضرورة توسيع نطاق المشروع ليشمل إسرائيل في حالة السلام. وفي هذا السياق، يمكن أن نشير إلى حديث الرئيس تورغوت أوزال أثناء زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للعاصمة التركية في ١٨/٥/١٩٩١ حيث قال «. . . هناك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط، ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع المياه للدول العربية، أما إسرائيل فيمكن أن نبيعها المياه، ولكن مقابل السلام، وبدون السلام لن يعمل هذا المشروع». وتجدر الإشارة إلى أن معارضة الدول العربية لمشروع «مياه السلام» لم يمنع إسرائيل خلال قمة «الدار البيضاء» الاقتصادية من التعبير عن تشجيعها للتعاون في مجال الموارد المائية كمشروع «مياه السلام» التركي، سواء في إطار اللجنة الفرعية المنبثقة عن هذه القمة أو غيرها[٩٥]. فخلال اجتماعات لجنة التجارة الإقليمية، ذكر مندوب

(٩٥) جلال عبد الله معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٥.

إسرائيل «أن هناك بعض الدول في المنطقة لديها فائض كبير من مصادر المياه لا تستغل بشكل كافٍ، بينما تعاني الدول الأخرى نقصاً في هذه المصادر، وهناك خطوات تُتَّخذ من أجل استغلال المصادر المائية الموجودة لمصلحة هذه الدول كلها»(٩٦). ولكن على رغم هذه الدعوات الجديدة لتنفيذ مشروع «مياه السلام» لا تزال الدول العربية تتحفّظ عليه ولا تعيره اهتمامها، نظراً لما ينطوي عليه من مخاطر سياسية واستراتيجية. وعلى افتراض أن المشروع قد يحقق للدول العربية بعض المزايا الاقتصادية الآنية، إلا أن قبول الدول العربية تنفيذ المشروع هو تسليم قدرها المائي لتركيا التي تسعى لتكون دولة كبرى في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وبخاصة أنها تريد أن تحصد نتائج معينة كمكافأة لها عن الدور الذي قامت به في حرب الخليج الثانية(٩٧)، وتأمل تركيا تحقيق ذلك من خلال المضي قدماً في تقاربها مع إسرائيل إلى درجة أنها وقّعت معها اتفاقية عسكرية في شباط/فبراير ١٩٩٦(٩٨)، وهذا ما يزيد تخوف الدول العربية من حلف تركي ـ إسرائيلي في الشرق الأوسط يقلب موازين القوى في المنطقة رأساً على عقب.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تركيا ـ التي تسعى لتعميق علاقاتها بإسرائيل ـ كانت قد أوضحت أن الوارد المائي في نهري سيحان وجيحان هو نحو ٣٩,١٧ مليون م^3 يومياً، وأن استخدامات تركيا لن تتجاوز ٢٣,٠٤ مليون م^3 يومياً، وهذا يعني أن الفائض الذي يذهب الآن هدراً إلى البحر وتفكر تركيا بتصديره إلى دول الجنوب هو ١٦,١٣ مليون م^3 يومياً وليس ٦ ملايين م^3 يومياً. وإذا كان الخطان الغربي والشرقي سينقلان إلى الدول العربية ٦ ملايين م^3 يومياً من فائض نهري سيحان وجيحان، يرى الباحث أن الخط الغربي ـ الغربي سينقل ـ في حال تنفيذه ـ إلى إسرائيل وحدها باقي الكمية وهي ١٠,١٣ مليون م^3 يومياً، أي نحو ٣,٦٤٧ مليار م^3 في السنة، وهو ما يقارب ضعف المصادر المائية المتاحة في إسرائيل حالياً والبالغة نحو ملياري م^3 في السنة. وبالتالي فإن مشروع «مياه السلام» ـ في حال تنفيذه ـ سيمكّن إسرائيل من تكثيف هجرة اليهود إليها إلى أن يصبح عدد سكانها ضعف عددهم

---

(٩٦) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٩٧) جورج المصري، **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، بحوث استراتيجية؛ ٢ (باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٧)، ص ١٢٣.

(٩٨) تم الإعلان عن هذه الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل إثر زيارة الرئيس ديميريل لإسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٦. وقد أحيط هذا الاتفاق بالغموض البناء والهادف إلى تشتيت انتباه الجانب العربي أو امتصاص ردود فعله الأولية. غير أن هذا الغموض لا ينفي حقيقة ما تنطوي عليه هذه الاتفاقية من مخاطر وتهديدات للأمن القومي العربي عموماً وأمن سوريا والعراق خصوصاً. لمزيد من التفاصيل عن هذا الاتفاق انظر: معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات**، ص ٢٩ ـ ٣٩.

الحالي، مع افتراض ثبات معدلات استهلاك المياه الحالية فيها.

ولهذا يرى الباحث أن تأكيدات المسؤولين الأتراك بأن إسرائيل مستبعدة من مشروع «مياه السلام» بالكامل، ليست إلا «تلاعباً بالألفاظ». وقد كشف «زيف» تلك التأكيدات، ما صرّح به رئيس الوزراء التركي يلدرم أق بولوط على هامش اجتماعات وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، حيث أكد أن إسرائيل مشمولة بمشروع مياه السلام منذ البداية.

ويتضح ذلك ـ كما تشير بعض المصادر[٩٩] ـ إذا ما قرناه بما ذهب إليه د. جون كولارز في ورقته المقدمة إلى ندوة البنك الدولي في حزيران/يونيو ١٩٩١ حول مياه الشرق الأوسط، عندما قال: «إذا لم تكن الدول العربية راغبة في تمويل مشروع «أنابيب السلام» والاستفادة من مياهه، فلْيُنفَّذ، على الأقل، ذلك الخط الواصل إلى عمّان (أي الخط الغربي ـ الغربي) كمرحلة أولى من المشروع. ولعل هذا هو التصريح الوحيد المتعلق بالخط الغربي ـ الغربي الذي سينقل مياه نهري سيحان وجيحان، ليس إلى الأردن وإنما إلى إسرائيل. وإذا صحت هذه الاستنتاجات، فإن الخط الغربي ـ الغربي سينقل إلى إسرائيل نحو ضعف كمية المياه التي سينقلها الخطان الآخران (خط الخليج والخط الغربي) إلى جميع دول الشرق العربي. ولعل ذلك كله، يدلل على أن الفكر الإسرائيلي يكمن وراء مشروع «أنابيب السلام» منذ بداياته.

٤ ـ تركيا ومشروع «أنابيب السلام»: إدراك مصادر التهديد وأساليب المواجهة

تدرك تركيا أن الدول العربية المعنية بمشروع «أنابيب السلام» تنظر إليه بعين الحذر والقلق، وأن ثمة مخاطر سياسية وأمنية ستنجم عن المشروع في حال تنفيذه، وهذا ما حال دون موافقة هذه الدول على تنفيذ المشروع. ولذلك تحاول تركيا تجاوز هذه المخاطر، المتعلقة إجمالاً باحتمالات الضغط (التركي) والتخريب والابتزاز (الإسرائيلي في حال استبعاد إسرائيل من المشروع) أو أن تكون إسرائيل إحدى الدول المستفيدة من المشروع. وبهذا الصدد، اتبعت تركيا، في تبديد هذه المخاوف، أساليب شتى تركزت بالأساس حول المحورين التاليين:

أ ـ أسلوب التهوين من شأن هذه المخاطر

اتبعت تركيا، كما سبق القول، هذا الأسلوب في تبديد مخاوف الدول العربية

(٩٩) سوريا، وزارة الري والثروة المائية، مكتب المياه الدولية المشتركة، مطالعة المهندس ماجد داوود لمشروع «أنابيب السلام»، ص ٥.

المعنية من احتمال تعرُّض منشآت المشروع - في حال تنفيذه - لعمليات تخريبية/إرهابية من جانب بعض الجماعات والمنظمات المتطرفة التي تحفل بها الدول العربية وتركيا نفسها (حزب (PKK)، حزب اليسار الثوري (DEV SOL)، الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينية (ASALA). . .)، وكذلك قلق هذه الدول من احتمال تعرُّضها للضغط التركي باستخدام «سلاح» المياه، فضلاً عن مخاوفها من تعرُّض المشروع - في حال تنفيذه - لتهديد خارجي، ولا سيما من جانب إسرائيل[١٠٠]. وفي هذا الصدد، ترى تركيا أن هذه المخاطر مُبالغ فيها، لأن مشروع «مياه السلام» لن يتعرض لمخاطر التخريب، نظراً لانخفاض كمية المياه التي ستضخها تركيا عبر أنبوبي المشروع إلى الدول العربية المعنية مقارنة بالاحتياجات الضخمة لهذه الدول. كما أن هذه المخاطر تزداد بالنسبة لمحطات تحلية مياه البحر بتكاليفها الاستثمارية الباهظة التي تجعلها هدفاً أكثر إغراء لعمليات التخريب مقارنة بالمشروع. ولا محل للقول بأن اعتماد الدول العربية على تركيا في مجال المياه سيجعلها رهينة في يدها، فتركيا لن تكون قادرة على الضغط على هذه الدول أو ترك سكانها يموتون عطشاً، نظراً لانخفاض كمية المياه التي سترد من تركيا عبر الأنبوبين قياساً بالاحتياجات المائية الكبيرة لهذه الدول العربية. وتضيف تركيا أن المشروع لن يواجه أية تهديدات خارجية بمجرد بدء تشغيله، لأن أي تهديد سيكون موجهاً ضد الدول التسع المشاركة في المشروع، وكذلك لن يشهد المشروع قيام أية دولة من الدول المشاركة بوقف تدفق المياه، لأنها في هذه الحالة، ستواجه كذلك برد فعل قوي من الدول الأخرى مجتمعة[١٠١]. غير أن هذه الحجة ضعيفة، إذ يمكن دولةً من الدول أن تأخذ الماء وتوقف جريانه إلى الدولة التالية. ثم إن وقف جريان الماء يمكن أن يتم دون إقفال الخط عبر صعوبات تقنية مختلفة بالنسبة للضخ، كما أن القيام بعمل موحد ليس بالأمر المضمون، إنه يتوقف على الدول المعنية وعلى القضايا التي تفرق بينها. ولا ضرورة لقطع الماء عن أية دولة للضغط عليها للحصول على تساهلات[١٠٢]. كما تبين لاحقاً، أن هذا الأسلوب في مواجهة مخاوف الدول العربية المعنية بمشروع «مياه السلام»، ينطوي على قسط كبير من التهوين من شأن المخاطر السياسية والأمنية التي تواجه هذه الدول.

ب - أسلوب الالتفاف والاستبعاد المؤقت والتقدم التدريجي نحو الهدف

يتعلق هذا الأسلوب أساساً بالكيفية التي تعاملت بها تركيا مع مخاوف سوريا والدول العربية المعنية بمشروع «مياه السلام» من مشاركة إسرائيل فيه، ويقوم على

(١٠٠) معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» ص ٢١٣.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(١٠٢) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص ١١٩.

أساس الالتفاف حول مصدر الخطر المحتمل، باستبعاده مؤقتاً، ثم التقدم نحو الهدف تدريجياً، ثم فرضه كأمر واقع على الأطراف العربية المعنية أو إقناعها بزوال الخطر المرتبط به. وقد كان في ذهن القيادة التركية، عندما فكرت بالمشروع، أن تشرك إسرائيل فيه منذ البداية عن طريق الأنبوب الغربي ـ الغربي، بل هناك من يعتبر أن المشروع والتخطيط له وتسميته هي فكرة إسرائيلية[١٠٣]، لكن تركيا تخلت عن فكرة مشاركة إسرائيل بالمشروع نتيجة معارضة سوريا والدول العربية، وتمسكت باسم المشروع من منطلق تفسيرها لماهية السلام[١٠٤]. ويقترب تفسير تركيا لمفهوم السلام، إلى حد كبير، مع ما ذكره رئيس الوزراء الإسرائيلي في الجلسة الختامية لمؤتمر السلام في مدريد في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ «ان السلام استعداد ذهني ومجموعة من التدابير، هو نقيض العداء، ومن شأنه أن يخلق مناخ التفاهم والثقة والاحترام»[١٠٥].

جدير بالذكر أنه قبل نشوب أزمة الخليج توقع بعض الباحثين العرب ـ ومنهم د. جلال معوض ـ أن يكون القرار التركي باستبعاد إسرائيل من مشروع «مياه السلام» من القرارات التكتيكية، بمعنى تأجيل عملية ضم إسرائيل إلى المشروع إلى وقت آخر، تصبح فيه مشكلة المياه أكثر إلحاحاً في الدول العربية، ولا سيما الخليجية، ويزداد فيه احتياج هذه الدول إلى تنفيذ المشروع لتغطية جزء من احتياجاتها المائية، وإذا ما نُفّذ المشروع، فإن تركيا لن تواجه على الأرجح صعوبة كبيرة في إقناع/إجبار الدول العربية قبول توسيع نطاق المشروع ليشمل إسرائيل. وقد جاءت أزمة الخليج وتداعياتها والمناخ العام الذي ساد بعدها في المنطقة بخصوص تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واعتبارات أخرى لتعزز من قدرة تركيا على اتباع هذا الأسلوب[١٠٦]. ومن الأمور المهمة في هذا السياق[١٠٧]:

(١) إعلان الرئيس أوزال في ١١/٢/١٩٩١ ترحيب تركيا بعقد «قمة مياه شرق أوسطية» في استانبول في الفترة من ٣ ـ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بمشاركة دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل وبعض الدول الآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة وكندا، لمناقشة قضايا الموارد المائية في المنطقة وسبل إدارتها واستخدامها بشكل رشيد، ومشروع «مياه السلام»، وخطة تركيا للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن

(١٠٣) صالح زهر الدين، مشروع «إسرائيل الكبرى» بين الديموغرافيا والنفط والمياه (بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٦)، ص ٢١٤.

(١٠٤) معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، ص ٦.

(١٠٥) معوض، «التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب،» ص ٢١٦.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص ٢١٧ ـ ٢١٨. انظر أيضاً: معوض، المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٤.

«الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجلة». وكان من المقرر أن تتولى إعداد وترتيب هذا الاجتماع «قمة المياه الدولية» (World Water Summit)، وهي منظمة مرتبطة بمؤسسة أمريكية خاصة معنية بهذه القضايا وتدعى «مجلس الاستراتيجية العالمية» (Global Strategy Council). وكانت هذه المنظمة التي ترأسها الأمريكية د. جويس ستار، قد قررت عقد خمسة اجتماعات/قمم، لبحث «أهمية المياه في العالم»، عقدت الأولى في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٠ تحت عنوان «قمة المياه الافريقية»، وتقرر عقد القمة الثانية «قمة المياه الشرق أوسطية» في استانبول.

غير أنه نتيجة المعارضة العربية ـ وبخاصة من قبل سوريا ـ لمشاركة إسرائيل في هذه القمة على أساس عدم إمكانية التعاون بين العرب وإسرائيل في شؤون المياه وغيرها من المسائل الإقليمية قبل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبينما هددت الولايات المتحدة بعدم حضور «القمة» ما لم تُدعَ إسرائيل إليها، أعلن الرئيس أوزال تأجيل القمة التي لم تُقدّر لها فرصة الانعقاد، وهذا لا يعود فحسب إلى المعارضة العربية ـ السورية لمشاركة إسرائيل فيها، ولكنه يرجع إلى تقدير أوزال للتطورات الإقليمية الجارية في إطار عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي التي بدأت بمؤتمر مدريد، من حيث رؤيته ضرورة التريث إلى حد انعقاد هذا المؤتمر وما يعقبه من مفاوضات متعددة الأطراف لبحث قضايا إقليمية، من بينها المياه.

(٢) بغض النظر عن مدى صحة ما نشرته صحيفة جيروساليم بوست في ٩/ ٦/ ١٩٩٠ عن إبرام اتفاق بين تركيا وإسرائيل لشراء ٢٥٠ مليون م^3 من المياه سنوياً بسعر ٢٥ سنتاً للمتر المكعب تتولى نقلها في حاويات «بلاستيكية» ضخمة تسحبها سفن تركية خاصة وشركة (Medusa Inc.) الكندية من إحدى الموانئ التركية على البحر المتوسط حيث سيتم مد أنابيب تكلفتها ٢٠٠ مليون دولار لنقل وضخ هذه المياه من نهر مانوجات (Manaugat) بجنوب تركيا، وهذا أمر نفاه الرئيس التركي في ١٤/٦/ ١٩٩٠، مؤكداً عدم وجود علاقة للدولة التركية بما يتردد بشأن هذا الاتفاق. غير أنه يُلاحظ أن الرئيس أوزال عاد في مرحلة ما بعد حرب الخليج إلى طرح مسألة مشاركة إسرائيل في مشروع «مياه السلام» في حال التوصل إلى سلام بينها وبين الدول العربية. ففي هذا الصدد، حدثت لقاءات بين مسؤولين أتراك وإسرائيليين، ولا سيما بين الرئيس أوزال وزعيم حزب العمل الإسرائيلي المعارض آنذاك شمعون بيريس في مدينة غوجيك (Gocek) التركية الساحلية في ١١ آب/أغسطس ١٩٩١، وقبل ذلك في أمستردام في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩١، حيث بحث الطرفان هذا المشروع كوسيلة «لتخفيف حدة التوتر في الشرق الأوسط عن طريق ضخ فائض المياه من تركيا إلى البلدان التي تعاني نقصاً في المياه في المنطقة».

(٣) استعاضة تركيا عن «قمة المياه الشرق أوسطية» بالمفاوضات المتعددة الأطراف حول المياه في الشرق الأوسط التي انعقد اجتماعها الأول في أيار/مايو ١٩٩٢ بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة في المنطقة وخارجها، بما فيها إسرائيل، وهي الدول نفسها التي كانت تركيا تستهدف مشاركتها في القمة، عدا سوريا ولبنان والعراق.

«يذكر أن سوريا ـ وكذلك العراق ـ قد رفضتا المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المياه، وهذا المنطق السوري بعدم المشاركة في تلك المفاوضات ثبتت حكمته حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة؛ والحكمة فيه هي أن الترتيبات العامة التي تتعلق بأطراف متعددة لا يمكن الخوض فيها إلا إذا تمت تسوية العلاقة بين إسرائيل من جهة، وكل دولة عربية من جهة أخرى. كما أنه لا يمكن تصور دخول سوريا في مفاوضات بشأن قضايا إقليمية في وقت لم تتحقق فيه التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ولم يتحقق السلام الحقيقي ولم تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة».

أما موقف تركيا الراهن إزاء مشروع «مياه السلام» فيتمثل في عدم طرحه مجدداً اعتماداً على جهودها وحدها، وذلك على أساس أن أطرافاً أخرى إقليمية كإسرائيل، ودولية كالولايات المتحدة، كفيلة ومعنية بطرحه، كسبيل لتحقيق السلام والتعاون بين دول المنطقة. ولعل هذا يفسر تأكيد رئيس الوفد الإسرائيلي في الجولة الثانية للجنة المياه في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ «أن هدف هذه المفاوضات زيادة مصادر المياه في منطقة الشرق الأوسط، ومن السبل المهمة لذلك، استغلال الموارد المائية الموجودة في دولة الفائض المائي: تركيا»[١٠٨].

وفي هذا السياق، أعلنت تركيا صراحة عن فكرة «بيع» المياه ومقايضتها بالنفط، وهذا ما جاء على لسان وزير الدولة التركي صالح يلدرم المسؤول عن مشروع «غاب»، عندما أشار إلى أنه في الجزيرة العربية والشرق الأوسط موارد نفطية كبيرة وهي «هبة» من الله كالمياه، وإذا رضي العرب بضخ نفطهم إلى تركيا دون مقابل سترسل لهم تركيا المياه الموجودة لديها في بحيرات السدود. وأضاف أن بلاده غير مستعدة لإعطاء «مياهها» دون مقابل، ولذلك ستعمل على تسويقها[١٠٩].

وانسجاماً مع هذا التوجه، دعت تركيا إلى عقد مؤتمر دولي للمياه تحت عنوان «مياه العالم: تمويل مشاريع المياه في المستقبل» في استانبول في الفترة ٢٩ ـ ٢٠ أيلول/

(١٠٨) مجدي صبحي، «أزمة المياه في المفاوضات المتعددة،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١٤ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١٠٩) من حديث لوزير الدولة التركي، صالح يلدرم، منشور في صحيفة:
Turkish Daily News, 9/9/1997.

سبتمبر ١٩٩٧. يذكر، أن المؤتمر انعقد بالفعل بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة انترناشيول هيرالد تريبيون الأمريكية وبمشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية وإسرائيل والأردن وبعض الدول الإسلامية والأمريكية اللاتينية، وقاطعته بلدان عربية وأبرزها سوريا ومصر. وعلى رغم أن عدداً كبيراً من رؤساء الدول والحكومات امتنع عن الحضور، إلا أن ذلك لا ينفي أن فكرة «بيع المياه» التي طرحها الرئيس التركي أوزال لأول مرة عام ١٩٨٧ في إطار مشروع «مياه السلام»، أصبحت الآن مشروعاً قيد البحث والتمويل. وستكون تركيا وإسرائيل من أكبر المستفيدين من هذا المشروع ليصبح «تحالفهما المائي الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجي». وقد تمّ في مؤتمر استانبول التلويح لسوريا بحافز يتمثل في مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج العربي(١١٠).

وفي الواقع، تعد دعوة تركيا لتسعير وبيع المياه الدولية المشتركة عبر هذا المؤتمر، مخالفة صريحة لمبدأ حسن الجوار وغيره من المبادئ الراسخة بشأن استغلال المياه الدولية المشتركة، وبخاصة أحكام الاتفاقية الإطارية المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، التي أقرتها بالفعل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/ ٥/ ١٩٩٧ وعارضتها تركيا آنذاك. كما أن الدعوة التركية لإيجاد «بورصة» دولية للمياه تشكل سابقة خطيرة إذا أريد تعميمها على مختلف المجاري المائية في العالم(١١١).

٥ ـ سوريا ومشروع «أنابيب السلام»

قبل مناقشة الموقف السوري من مشروع «أنابيب السلام» لا بد من الإشارة إلى أن أول ذكر للمشروع ورد لدى توقيع الاتفاقية التي وقّعتها سوريا وتركيا في حزيران/ يونيو ١٩٨٧(١١٢). كما قام وفد رسمي تركي يضم ساسة وفنيين أتراكاً

---

(١١٠) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، ص ٢١٤.

(١١١) لمزيد من التفاصيل عن الاتجاه التركي لتسعير المياه الدولية، انظر: عبد العزيز شحادة المنصور، «القانون الدولي.. وبورصة المياه،» الأهرام (ملحق)، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٧، ص ٤.

(١١٢) ورد في اتفاقية عام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا قسم خاص بالمياه، حيث نصت الفقرة (١٠) من هذه الاتفاقية على:

ـ شرح الجانب التركي بالتفصيل مشروع «أنابيب السلام» الذي سيحمل كمية من مياه نهري سيحان وجيحان في تركيا عبر سوريا بواسطة أنبوبين، أحدهما يذهب إلى أقطار الخليج والآخر إلى المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية لتزويد هذه الأقطار بالمياه للاستخدامات المنزلية ولأغراض الري المحدود للزراعة في المنطقة.

ـ وافق الجانب السوري من حيث المبدأ على هذا المشروع وأبدى اهتماماً به على أن يقوم الجانب التركي بإعداد الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية من قبل شركات خبرة عالمية متخصصة. =

وممثلاً عن الشركة الأمريكية براون أند روت الدارسة للمشروع، بزيارة لسوريا في ٢٧ شباط/ فبراير عام ١٩٨٨ لإقناع الحكومة السورية بقبول المشروع، إلا أن الأخيرة رفضته، واستدعت السفير التركي لديها، وأبلغته عدم رغبتها في الحصول على أية كمية من مياه «أنابيب السلام»(١١٣).

وبهذا الصدد، كانت سوريا قد بينت للدول العربية وجهة نظرها الخاصة بمشروع «أنابيب السلام»، كما قام وفد سوري مشترك من وزارتي الخارجية والري بزيارة إلى قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعُمان في الفترة بين ٩ ـ ١٩/٨/ ١٩٩١، وإلى اليمن والكويت خلال الفترة بين ٢٤ ـ ٣٠/٨/١٩٩١، وكذلك وفد وزارة الخارجية السورية إلى جمهورية مصر العربية في الفترة بين ٦ ـ ٨/٩/١٩٩١، وإلى السودان في الفترة من ١٥ ـ ٢٠/٩/١٩٩١ من أجل شرح الموقف السوري من مشروع «مياه السلام»، وكذلك من أجل تنسيق المواقف العربية من المواضيع المطروحة في جدول أعمال قمة «مياه الشرق الأوسط» الذي كان من المزمع عقده في الفترة بين ٤ ـ ٨/١٠/١٩٩٠ في استانبول.

وتتمثل وجهة النظر السورية من مشروع «أنابيب السلام»، كما طرحها ذلك الوفد، في النقاط التالية(١١٤):

أ ـ إن سوريا لا تعارض مرور «أنابيب السلام» في أراضيها إذا وجدت الدول العربية المعنية أنه مشروع اقتصادي وضروري لها. وهذا ما أشار إليه المهندس عبد الرحمن مدني وزير الري السوري أثناء حضوره ندوة عقدت في مدينة أسوان المصرية، حيث قال: «إن سوريا ليست ضد مشروعات التعاون الإقليمي في مجال المياه، شريطة أن يسبق ذلك، التوصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم، كما أن لسوريا دوراً محورياً في تمرير أهم مشروعات جر المياه، التي لا بد أن تبحث أثناء المفاوضات المتعددة «مشروع أنابيب السلام»، وهو ما يجعل تنفيذ هذه المشروعات أمراً سابقاً

= ـ يتعهد الجانب السوري بتسهيل دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالجزء السوري من المشروع، وفي حال كون نتائج الدراسات إيجابية سيدخل الجانب السوري في مفاوضات لتحقيق هذا المشروع.

انظر النص الكامل للاتفاقية في: سوريا، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية، مذكرة حول اجتماع اللجنة الفنية السورية للمياه مع نظيرتها التركية في دمشق في ٢٧/٢/١٩٨٨ بخصوص مشروع «أنابيب السلام» التركي، ص ٤.

(١١٣) أشار إلى رفض سوريا للمشروع، كتاب مدير الإدارة القانونية بالخارجية السورية رقم ع ٤ (١٠٨/٨٠) تاريخ ٢٩/٢/١٩٨٨، وأوضح كتاب وزارة الري السورية رقم (٢٥٩٠) تاريخ ١٧/٣/١٩٨٨ أن السفير التركي أبلغ حكومته بالموقف السوري من مشروع «مياه السلام».

(١١٤) سوريا، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية، مذكرة حول اجتماع اللجنة الفنية السورية للمياه مع نظيرتها التركية في دمشق في ٢٧/٢/١٩٨٨ بخصوص مشروع «أنابيب السلام» التركي، ص ٦ ـ ٧.

لأوانه مع استمرار عدم مشاركة سوريا ولبنان في تلك المفاوضات، لأنه في الواقع لا يمكن بحث قضايا التعاون الإقليمي في مجال حيوي كالمياه دون الحل المسبق للصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل جوانبه، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي تحتلها، وكذلك التوصل إلى اتفاق نهائي لتقاسم مياه نهري الفرات ودجلة[١١٥].

ب ـ ان سوريا لا تريد الاستفادة من مياه مشروع «أنابيب السلام»، لأنها لا ترغب في ربط مياه شربها بأية جهة أخرى خارج أراضيها، صديقة أحياناً وغير صديقة في أحايين أخرى، ولأن الاعتماد على مصدر خارجي في إمدادات مياه الشرب يعرّض الأمن الوطني للخطر فيما يتعلق بهذا المورد الاستراتيجي. هذا بالإضافة إلى أن السوريين يرون في قبول المشروع مشكلة نفسية وسياسية تتمثل في عدم رضاهم عن الاعتماد على تركيا في مياه الشرب.

ج ـ ان سوريا لن توافق على مرور «أنابيب السلام» في أراضيها إذا كانت إسرائيل إحدى الدول التي ستستفيد من مياهه، نظراً لمساس هذا الأمر بعملية السلام الذي لم يتحقق بعد في المنطقة، ولأن ذلك مخالف لما أكده الجانب التركي عندما طرح فكرة المشروع على سوريا من أن إسرائيل غير مشمولة بالمشروع. علماً أن رئيس الوزراء التركي طرح على هامش اجتماعات وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في استانبول عام ١٩٩٠ خلافاً لهذه التأكيدات، بقوله «انه إذا لم تكن إسرائيل معنية بالمشروع منذ البداية، فما الداعي لتسميته بمشروع أنابيب السلام؟».

د ـ ان سوريا ترى هذا المشروع غير اقتصادي، وذلك لأن كمية المياه التي سينقلها المشروع هي حوالى ملياري م^3 في السنة والكلفة المبدئية لتنفيذه هي ٢١ مليار دولار (أصبحت الكلفة بحسب أسعار عام ١٩٩٦ أكثر من ٣١ مليار دولار)، فإذا اعتبرنا أن فائدة هذا المبلغ هي ١٠ بالمئة سنوياً، أي أكثر من ملياري دولار سنوياً، لوجدنا أن كلفة المتر المكعب الواحد من نفقات التأسيس وحدها، هي أكثر من دولار واحد. هذا بالإضافة إلى نفقات التشغيل والصيانة السنوية ـ وتتحملها الدول التي ستمر بها الأنابيب ـ التي لن تقل في مثل هذه المشاريع الهندسية المعقدة عن ١٠ بالمئة من كلفة التأسيس، وبخاصة أن كمية الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل هذا المشروع هي ١,٥ مليار كيلوواط/ساعة سنوياً، فضلاً عن كلفة استبدال العديد من التجهيزات الميكانيكية والكهربائية خلال عمر المشروع، وبالتالي فإن كلفة هذا المشروع أكبر من كلفة تحلية مياه البحر.

هـ ـ ترى سوريا أن الحل السليم لمشكلة المياه في دول الخليج، حاضراً ومستقبلاً، يكمن في تحلية مياه البحر بكلفة معقولة، وبخاصة إذا ما نجحت هذه

(١١٥) صبحي، «مسألة المياه في محادثات السلام الجارية،» ص ١٢١.

الدول باستخدام طاقة نظيفة في أعمال التحلية كالطاقة الشمسية في المستقبل، وهذا ما يمكن تعميمه على معظم دول الشرق الأوسط أيضاً. كما أن دول الخليج ليست في حاجة ماسة لمياه «أنابيب السلام» كما تتصور تركيا التي تأمل تنفيذ المشروع بتمويل عربي خليجي. وإذا كانت الحكومة التركية تتصور أن تقوم دول الخليج، وبخاصة السعودية، بتمويل مشروع «أنابيب السلام»، فقد غاب عنها عدة أمور: **أولها** أن السعودية لها موقف ثابت في تأييد الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته، وأن أي مشروع يتعارض مع الحق الفلسطيني سترفضه السعودية فوراً، **وثانيها** أن الأخيرة لن توافق على مشاريع لها انعكاسات سلبية على سوريا. والأمر الأهم أن السعودية حققت في السنوات الأخيرة قفزات هائلة في كافة مجالات التقدم ومنها الزراعة، فأصبحت مصدّرة للقمح وعدد كبير من المنتجات الزراعية، مما يؤكد أنها ليست في حاجة إلى المياه التركية، كما أن دول الخليج لا تشكو من قلة المياه بالدرجة التي تصفها تركيا، فلدى هذه الدول محطات التحلية التي تسد حاجتها من المياه وهي أقل كلفة من جلب المياه من تركيا عبر الأنابيب[116]. ويتفق مع وجهة النظر هذه وزير المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة حمد بن ناصر العويس الذي أشار إلى أن خط «أنابيب السلام» غير قابل للتنفيذ اقتصادياً لأن ثمن مد هذه الأنابيب سيكون أكثر ارتفاعاً من تكلفة إنشاء محطات تحلية ماء البحر، كما أن تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه البحر بعد تحليتها تصل إلى ٨٠ سنتاً بينما تصل تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه التركية عبر أنبوب الخليج إلى ١,٤ دولار[117].

و ـ والأهم من ذلك، ترى سوريا أنه من المفروض، قبل الموافقة النهائية على تمرير «أنابيب السلام» عبر أراضيها والاتفاق على قسمة مياه هذه الأنابيب الصناعية وحل المشكلات المرتبطة بها، أن يتم الاتفاق أولاً على قسمة مياه نهري دجلة والفرات بشكل عادي ومعقول بين تركيا وسوريا والعراق، وذلك انطلاقاً من مبدأ الاتفاق على أن ما هو موجود طبيعياً يجب أن يكون أسبق للاتفاق على أية مشاريع جديدة إذا كان لا بد منها.

٦ ـ التطورات المحتملة لمشروع «مياه السلام»

هناك غير احتمال لما يمكن أن يؤول إليه مشروع «مياه السلام». ويصعب ترجيح أقربها قابليةً للتحقيق في المستقبل المنظور، حتى لو صيغت هذه الاحتمالات في إطار «التنبؤ المشروط». وذلك نظراً إلى حالة «السيولة» الجارية في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج وفي ظل ما قد تسفر عنه مفاوضات التسوية الجارية

---

(١١٦) محمود رياض، «أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل،» الحياة، ١٠/٩/١٩٩١، ص ١.

(١١٧) الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، ص ١٥٧.

للصراع العربي - الإسرائيلي من نتائج على الصعد الثنائية والإقليمية[١١٨]:

أ ـ احتمال استمرار المشروع كمجرد فكرة

مع التسليم بصعوبة ترجيح أحد هذه الاحتمالات عن الآخر، إلا أنه يمكن القول إن هذا الاحتمال أقرب إلى الدقة، حيث من المحتمل أن يبقى مشروع «مياه السلام» مجرد فكرة لن تُقدّر لها فرصة التنفيذ، سواء بمشاركة الدول العربية وحدها أو إسرائيل أيضاً. و«العقبة الأساسية» في مواجهة هذا المشروع، سترتبط على الأرجح بسوريا حتى في حالة إبرامها معاهدة سلام مع إسرائيل، ولن ترتبط بالأردن، وقد أبرم بالفعل معاهدة السلام مع إسرائيل، أو حتى بدول الخليج التي اتخذ معظمها خطوات فعلية لإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل. ويرجع ذلك إلى المشكلات المثارة بين سوريا وتركيا، والتي يصعب تصور إمكانية حلها في المستقبل القريب، ولا سيما مشكلة مياه الفرات، فإذا كانت الحقائق الجغرافية قد منحت تركيا وضعاً مهيمناً باعتبارها دولة منبعي دجلة والفرات، فإن الحقائق نفسها تعطي سوريا دوراً مهماً في عرقلة أي مخطط لدى تركيا لاستخدام وفرة مواردها المائية في تعزيز نفوذها الإقليمي، حيث يستحيل مرور المياه في إطار هذا المشروع إلى أي بلد آخر في المنطقة دون موافقة سوريا، التي يجب أن تمر بأراضيها أنابيب المشروع.

ومن الملاحظ أن موقف سوريا المعارض لمشروع «مياه السلام» يتسم بـ «المنطقية»، على رغم توقع استفادتها من هذا المشروع في الحصول على/ شراء أكثر من ٤٠١ مليون م^3 سنوياً من المياه، بواقع ١,١ مليون م^3 يومياً عبر الأنبوب الغربي، وهي كمية قد تعوضها عن نقص حصتها المائية من مياه الفرات بسبب السدود التركية على النهر وخصوصاً سد أتاتورك. وتفسير ذلك يكمن في حقيقة اختلاف وضع الفرات كنهر دولي عن وضع نهري سيحان وجيحان اللذين ينبعان ويصبان داخل الحدود التركية الحالية. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الموقف التركي في هذا الصدد، يعبر عن وجود تناقض، حيث يبدو غريباً أن تطرح تركيا مشروع أنابيب السلام التي تمر بالأراضي السورية والأردنية في السعودية ودول الخليج، وتريد تركيا أن تبيع المياه لسوريا، في حين تخصم من حصة الأخيرة والعراق من مياه الفرات بشكل يخالف أحكام القانون الدولي والأعراف الدولية التي تحكم الأنهار الدولية عن طريق استغلال مياه الفرات من طرف واحد، دون اهتمام بما يحدثه ذلك من أضرار كبيرة بمشاريع الري وتوليد الطاقة في سوريا والعراق[١١٩].

---

(١١٨) يعتمد الباحث في تحليل تلك التطورات المحتملة على دراسة: معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ٣٦ ـ ٣٨.

(١١٩) انظر مداخلة هيثم الكيلاني، في: «ندوة المستقبل العربي: تركيا والأمن القومي العربي: =

ب ـ احتمال الموافقة العربية على تنفيذ المشروع مع استبعاد إسرائيل

يتعلق هذا الاحتمال بافتراض موافقة سوريا والدول العربية الأخرى المعنية بالمشروع على تنفيذه دون مشاركة إسرائيل، وهو ما سيحقق ميزة لتركيا «لأن انضمام إسرائيل إلى المشروع يحد من قدرة تركيا على التأثير والضغط على البلدان العربية»[(١٢٠)]. وقد تتم هذه الموافقة العربية على المشروع بأنبوبيه أو أحدهما: مد «أنبوب الخليج» وحده مع قيام تركيا بـ «تعويض» سوريا بشكل أو بآخر، ولو بزيادة حصتها من مياه الفرات، أو مد الأنبوبين معاً، سواء نالت/ اشترت سوريا المياه من الأنبوب الغربي «بسعر أقل» أو تم تحويل الكمية المخصصة لها إلى بلدان عربية أخرى كالأردن والسعودية. في هذه الحالة، على رغم تعذُّر تصور توافر شروط تحقيقها، ولا سيما ما يتعلق منها بسوريا، يثور احتمال لجوء إسرائيل في المرحلة الأولى ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ لتنفيذ المشروع إلى ممارسة أسلوب «الضغط والابتزاز» على البلدان العربية للحصول على مقابل معين.

ويطرح باحث مصري في هذا الصدد مخرجاً لردع إسرائيل من عرقلة المشروع عن طريق «قدرة سوريا والأردن على التأثير والتحكم في المياه الواردة إلى إسرائيل، وبالتالي القدرة على الضغط على الأخيرة في حالة الموافقة على الخط الغربي من مشروع «مياه السلام» والاكتفاء به وزيادة كميات المياه التي يحملها إلى الأجزاء الغربية من السعودية والأردن والضفة الغربية، وتعويض سوريا عن طريق زيادة حصتها من مياه الفرات»[(١٢١)].

وعلى رغم أن هذا التصور الأخير لا يستهدف مشاركة إسرائيل من المشروع، إلا أن الموافقة العربية ـ بافتراض تجاوز «العقبة السورية» ـ على تنفيذ المشروع بحيث يمتد الأنبوب الغربي ـ الغربي إلى الضفة الغربية، تعني واقعياً موافقة عربية على مشاركة إسرائيل في المشروع، وذلك في ضوء ما سبق ذكره بشأن أهمية الضفة الغربية للسياسة المائية الإسرائيلية وصعوبة تصور أن يشمل توسيع نطاق واختصاصات الحكم الذاتي الفلسطيني إقرار «حقوق سيادية» للسلطة الفلسطينية على الموارد المائية في الضفة.

ج ـ احتمال الموافقة العربية على تنفيذ المشروع بمشاركة إسرائيل

ويتعلق هذا الاحتمال بموافقة البلدان العربية المعنية ـ بما فيها سوريا ـ على تنفيذ

=السياسة المائية والأقليات،» شارك في الندوة أحمد الرشيدي [وآخرون]؛ أدار الندوة هيثم الكيلاني؛ أعد ورقة العمل جلال عبد الله معوض؛ أعد تقرير الندوة محمد صفي الدين خربوش، **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ١٢٠.

(١٢٠) انظر مداخلة مجدي صبحي في: المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

المشروع التركي بمشاركة إسرائيل وبحيث يمتد الأنبوب الغربي ـ الغربي إلى الضفة الغربية. وفي مثل هذه الحال لن تقتصر مخاطر المشروع على «أن يشرب العرب والإسرائيليون من مصدر واحد ـ تركي ـ للمياه، مما يضفي على إسرائيل اعترافاً واقعياً ويعطيها الحق في المشاركة في الموارد المائية الموجودة بالمنطقة». كما أشارت إلى ذلك دراسة عربية في عام ١٩٩١[١٢٢] قبل التطورات الأخيرة في عمليات التفاوض والاعتراف الرسمي أو الفعلي بإسرائيل من قبل معظم الدول العربية. ذلك أن هذه المخاطر ستتعلق أيضاً بأثر هذا المشروع في إضافة مدخلات وعناصر قوة جديدة إلى ما يجري حالياً من مشروعات للتعاون الإقليمي وما سينفذ منها مستقبلاً لتحويل المنطقة العربية من نظام إقليمي عربي إلى نظام آخر «مرفقي ـ شرق أوسطي» يضم بلداناً عربية وغير عربية. وهذا التحول، بصرف النظر عن نطاقه ودرجته، غير محقق للمصالح العربية، وتشجّعه بدرجة خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا.

إلا أن الباحث لا يستبعد احتمال تنفيذ هذا المشروع مستقبلاً، بمد أنبوبيه عبر سوريا نفسها، إذا ما تمّ الاتفاق على تقاسم عادل لمياه نهري دجلة والفرات؛ وذلك في ضوء تصور حدوث تطورات في علاقات سوريا بتركيا كما حدث عقب اتفاق «أضنة» (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨) باتجاه تحسين مناخ العلاقات السورية ـ التركية وبدء الحديث عن إمكانية مد أنبوب للغاز المصري إلى تركيا عبر الأراضي السورية، أو في ضوء حدوث تطور في علاقات سوريا بإسرائيل وتوقيع اتفاق سلام بين الأخيرة وسوريا.

٧ ـ مشروع مياه السلام: ملاحظات ختامية

إذا كان مشروع أنابيب السلام «سهلاً على الورق» كما يبدو ومقنعاً للأتراك، فإنه لم يحظَ بترحيب سوريا والدول العربية التي سيشملها المشروع في حال تنفيذه. ويبدو أن صانعي القرار في هذه الدول، وبخاصة صانع القرار السوري، قلقون من أن مثل هذه المشروعات، تزيد اعتماد العرب على تركيا، نظراً لأن الاعتبارات الأمنية في استخدام الأخيرة لـ «سلاح المياه» ذات أهمية بالغة، فالعلاقات التركية ـ السورية على وجه التحديد تتراوح بين التوتر والتهديد منذ استقلال سوريا. وقد برهنت الأحداث في الشرق الأوسط أنه لا يمكن التعامل مع مشكلة المياه كمشكلة منفصلة وأن المشاكل السياسية في المنطقة تتخطى المناقشات التي تدور حول مشاكل المياه على صعيد تقني وعلمي كمشروع «أنابيب السلام».

---

(١٢٢) حمدي عبد الرحمن حسن، «إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي،» في: السيد، محرر، حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى، ص ٥٢٢.

ويمكن القول، ان اعتبارات عديدة تدفع إلى القول بأن هذا المشروع سيكون على حساب مستقبل التنمية في سوريا والدول العربية المعنية بالمشروع، لأنه يجعل من تركيا الطرف المهيمن في الشرق الأوسط على جميع المستويات، ومن هذه الاعتبارات:

أ ـ إن المياه التي سينقلها المشروع لسد حاجات بعض الدول العربية، ستكون بشكل أو بآخر على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا والعراق. ذلك أن الدراسات التي تناولت الموضوع تجمع على أن الفوائد التي ستجنيها تركيا من المشروع ـ في حال تنفيذه ـ سوف تسخرها لإنجاز مشروع «غاب» الذي سيؤدي، لدى اكتماله، إلى انخفاض منسوب الفرات بشكل كبير عن سوريا وكذلك عن العراق، هذا فضلاً عن التأثيرات السلبية للسدود التركية، وبخاصة سد «أتاتورك»؛ التي من شأنها أن تزيد ملوحة المياه المتدفقة نحو سوريا والعراق بل وتلويثها بالمياه الراجعة من مشاريع الري التركية المحملة بالمواد الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها، أي أن مشروع «غاب» لن يحول فقط دون إمكان توسيع رقعة الأراضي الزراعية زيادة إنتاج الطاقة في سوريا والعراق، وبخاصة في سوريا التي يعد الفرات موردها المائي الرئيسي، بل سيؤدي أيضاً إلى تقليص رقعة الأراضي المروية، ويجعلها دولة مستوردة للغذاء بشكل دائم، فضلاً عن تقليص إنتاجها من الطاقة الكهربائية.

ب ـ مع التسليم بالأهمية الحيوية للمياه وبخاصة مياه الشرب، غير أن المياه التي ستنقلها «أنابيب السلام» ـ في حال إنشائها ـ لا تصب مباشرة في مجرى التنمية الاقتصادية للبلدان العربية المعنية، كونها ستظل بحاجة لمياه الري.

ج ـ إن الفائدة التي قد تجنيها الدول العربية من حصولها على مياه الشرب ـ مقابل فوائد اقتصادية أكيدة ستجنيها تركيا ـ تبقى رهينة من حيث جدواها الاقتصادية، بالتطورات التكنولوجية المحتملة كتقنيات تحلية مياه البحر التي من شأنها تخفيض تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة. هذا مع العلم أن الجدوى الاقتصادية الأولية لمشروع «أنابيب السلام» يكتنفها الكثير من الشكوك، إن لم نُقل أن المشروع غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، نظراً لارتفاع تكاليفه التي تُقدّر بـ ٣١ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٦.

د ـ نتيجة لعدم اهتمام الدول العربية، وبخاصة سوريا، بمشروع «أنابيب السلام»، استعاضت تركيا عن مؤتمرها الدولي للمياه ـ الذي كانت الأخيرة ستطرح فيه هذا المشروع ـ بالمفاوضات المتعددة الأطراف، حيث يمكن تدويل المشكلة و«الضغط» على سوريا بوساطة أطراف لها مصلحة في جر المياه من تركيا (إسرائيل)، ولكن فوَّت هذه الفرصة على تركيا، عدم حضور سوريا تلك المفاوضات، فضلاً عن عدم دعوة العراق وهو الطرف الثالث في نهر الفرات إلى المفاوضات أصلاً.

هـ ـ يتمثل الدور السوري المحوري في أنه يستحيل مرور المياه من تركيا إلى أي

طرف آخر للاستفادة منها من دون موافقة سوريا التي ستمر الأنابيب في أراضيها أولاً. وبهذا يمكن القول إنه بينما أعطت الجغرافيا دوراً محورياً لتركيا باعتبارها دولة منابع دجلة والفرات، فإن المعطيات الجغرافية ذاتها قد أعطت لسوريا ورقة تمكنها من إحباط أي مخطط تركي لزيادة نفوذ تركيا ومكاسبها الإقليمية عبر استخدام الوفرة النسبية من المياه لديها.

و ـ إن دعوة تركيا لتزويد دول المنطقة العربية بفائض مياه نهري سيحان وجيحان[١٢٣] هي دليل على وفرتها المائية مقابل ندرة المصادر المائية في الدول العربية وبخاصة سوريا، وهذا عامل أساسي يجب أخذه في الحسبان عند التوزيع العادل لمياه نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وهو يدلل على تناقض الأطروحات التركية الرامية إلى تخفيض منسوب مياه الفرات الذي تتشاطأ فيه إلى جانب كل من سوريا والعراق، في حين تدعو لبيع سوريا والدول العربية فائض مياه نهري سيحان وجيحان. ولهذا، يرى الباحث أن سوريا محقة في رفضها بحث قضايا التعاون الإقليمي في مجال حيوي كالمياه دون الحل المسبق لمشكلة مياه نهري الفرات ودجلة من خلال التوصل إلى اتفاق تقاسم المياه بين الدول المتشاطئة على هذين النهرين.

ز ـ إن الخطوة التركية لاستبعاد إسرائيل من مشروع «أنابيب السلام» ليست إلا أسلوباً للالتفاف ثم التقدم التدريجي نحو الهدف، بحيث يتم تأجيل عملية انضمامها إلى وقت آخر تصبح فيه مشكلة المياه في البلدان العربية أكثر إلحاحاً، ويزداد فيها اعتمادها على تركيا في مجال المياه، في حال تنفيذ المشروع، وعندئذٍ لن تواجه تركيا على الأرجح ـ وبخاصة مع تقدم عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ـ صعوبة كبيرة في ضم إسرائيل إلى قائمة الدول المستفيدة من المشروع. ولذلك، يرى الباحث أن الموقف العربي، وبخاصة السوري، على حق لأنه يرفض بحث قضية التعاون المائي قبل الحل المسبق للصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل جوانبه وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

ح ـ لقد تجاوزت تركيا كل منطق فني أساسي بمشروعها المقترح لمد دول الخليج بالمياه من خلال أنابيب تصل إلى السعودية عبر سوريا والأردن، لأنه على افتراض وجود حاجة ماسة في دول الخليج للمياه، فإن ما هو أقرب إلى المنطق من مد «أنابيب السلام» إلى الخليج، هو إيصال مياه نهر الفرات من العراق إلى الخليج.

ط ـ إذا كان المشروع يقتصر على تزويد بعض الدول العربية بالمياه، فلا حاجة لتسميته بمشروع «أنابيب السلام»، لأن تركيا هي دولة جوار طبيعي لكل من سوريا

(١٢٣) الاسم العربي لهذين النهرين هو سيحان وجيحان وذلك قبل اقتطاع تركيا هذه المنطقة من الأراضي السورية، وأطلقت عليهما اسمي سيهان وجيهان لطمس اسميهما العربيين.

والعراق اللتين تسعيان إلى أن تكون العلاقات مع تركيا يحكمها حسن الجوار والمصالح المتوازنة، ولا يوجد بينهما وبين تركيا حرب وصراع، وكذلك دول الخليج لا يوجد بينها وبين تركيا ما يعكر صفو العلاقات، وبالتالي لا يوجد ما يدعو لتسمية هذا المشروع بمشروع «مياه السلام»، وبالتالي لا تنفصل هذه التسمية عن تصور تركيا لدورها الإقليمي في الشرق الأوسط كقوة لتحقيق «السلام والاستقرار».

ي ـ إن اعتماد الدول العربية على المياه الواردة عبر «أنابيب السلام» التركية سيولد ـ في حال تنفيذ المشروع ـ مشكلات حادة تتمثل في الانكشاف اللوجستي والاستراتيجي، ناهيك عن التكاليف الفعلية الباهظة. لذلك، فإن الاعتماد الطويل الأمد على مصدر أجنبي في الحصول على مادة حيوية كالمياه يبدو، أمراً «غير حكيم» على أقل تقدير.

ك ـ يتمثل الموقف التركي الراهن إزاء مشروع «مياه السلام» في عدم طرحه مجدداً، اعتماداً على الجهود التركية وحدها، على أساس أن أطرافاً أخرى إقليمية (إسرائيل) ودولية (الولايات المتحدة) كفيلة بطرحه كسبيل لتحقيق السلام والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، إلا أن عدم تحمُّس الدول العربية، وبخاصة سوريا للمشروع، جعل الأتراك يتخلون عنه لصالح المضي في مشروعات «غاب» لتوليد الطاقة الكهربائية التي يتزايد الطلب عليها سواء في تركيا نفسها أو في الدول العربية. ويواكب ذلك، سعي الأتراك لتنفيذ مشروعات أخرى لبيع المياه، خصوصاً لإسرائيل عبر تنفيذ اتفاق يعود إلى منتصف عام ١٩٩٠ بشأن بيع الأخيرة كميات من فائض مياه نهر مانوجات التركي.

الفصل الرابع

محددات السياسة السورية وأدواتها
في التعامل مع تركيا بشأن المسألة المائية

يتناول هذا الفصل محددات السياسة السورية تجاه تركيا، والمتمثلة في المحددات الجغرافية ـ التاريخية والمحددات الاجتماعية ـ الاقتصادية والقدرات العسكرية، كما يتناول الكيفية التي أدارت بها سوريا علاقاتها المائية مع تركيا، وذلك من خلال سياسات تعاونية وأخرى هدفها «الضغط» والتأثير في الموقف التركي. وتتمثل السياسات التعاونية في استمرار التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، والحرص على مواصلة المباحثات المائية، فضلاً عن استمرار الاتصالات الدبلوماسية. أما سياسات «الضغط» والتأثير في الموقف التركي فتتمثل في التنسيق السوري ـ العراقي، ومحاولة خلق موقف عربي إزاء تركيا، والتحذير من مخاطر التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، فضلاً عن موقف سوريا إزاء حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) من ناحية، والعلاقات الاستراتيجية مع إيران من ناحية أخرى.

أولاً: محددات السياسة السورية تجاه تركيا

تشمل هذه المحددات العوامل الجغرافية والتاريخية والمحددات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

١ ـ المحددات الجغرافية ـ التاريخية

تنبع أهمية المحددات الجغرافية كأحد محددات السياسة الخارجية للدولة من أن الجغرافيا قد تفضي إلى علاقة صراعية مع دولة مجاورة نتيجة عدم وجود حدود طبيعية مانعة، أو نتيجة لتمتع الدولة بموقع استراتيجي مهم يجعلها موضوعاً للتنافس الدولي، إلا أن الجغرافيا ذاتها قد تسهل التبادل التجاري مع دولة أو دول مجاورة والعكس بالنسبة للدول النائية، وينسحب الأمر نفسه على عمليات الاندماج السياسي الدولي وبناء التحالفات العسكرية، وهكذا[1].

---

(١) أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ٨٠.

إلا أنه ترد على دور الإطار الجغرافي كمحدد للسياسة الخارجية عدة ملاحظات، منها[٢]:

أ ـ ان الجغرافيا تُعدُّ أحد محددات السياسة الخارجية، وهو أمر مقبول علمياً، إلا أنه لا يمكن التسليم بالحتمية الجغرافية. ففي إطار قبول دور للجغرافيا في تحديد السياسة الخارجية ينبغي التسليم بأن التطور التكنولوجي الهائل قد قلل كثيراً من هذا الدور، فلم تَعُد الحدود الطبيعية المنيعة واقية من العدوان، وأصبح من الممكن تنفيذ الالتزامات العسكرية في أماكن نائية بسهولة نسبية.

ب ـ ان الملاحظة السابقة لا تعني انتهاء دور الجغرافيا في السياسة الخارجية، حيث ما زالت الجغرافيا تسهل حدوث تفاعلات دولية معينة، سواء أكانت صراعية أم تعاونية. كما أن الجغرافيا قد تحدث أثرها في السياسة الخارجية من خلال المتغيرات الوسيطة التي تجعل تفاعلاً بين دولتين يأخذ شكلاً صراعياً يتمثل في حرب مثلاً، وبين دولتين متجاورتين أخريين يأخذ شكلاً تعاونياً، يتمثل في محاولات للاندماج السياسي، وتجعل دولة ذات موقع استراتيجي ممتاز تقع في مرحلة تاريخية فريسة لسيطرة خارجية، وتستغل هذا الموقع في مرحلة أخرى في ممارسة دور قيادي إقليمي.

لذلك في حال وجود مصادر أخرى للصراع بين دولتين متلاصقتين جغرافياً، كمشكلة مياه نهري الفرات ودجلة بين سوريا وتركيا مثلاً، وكذلك إثارة تركيا مشكلة نهر العاصي وربطها بمسألة مياه نهري الفرات ودجلة، أو الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني (PKK)، في هذه الحال، يمكن أن تعمل الجغرافيا وسيطاً للصراع بينهما، بمعنى أنها تسهل عمل هذه المصادر في إحداث الصراع بين الدولتين، على نحو لم يكن ليحدث لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين[٣].

أما في ما يتعلق بالمحددات الجغرافية ـ التاريخية في السياسة السورية في علاقاتها بجوارها الإقليمي بعامة، وبتركيا بخاصة، يمكن القول إن لهذه المحددات أهمية بالغة تنبع من حقيقة أوضاع الجوار الجغرافي ـ الإقليمي لسوريا من ناحية، ومن حقيقة الخبرة التاريخية في العقلية السورية الناجمة عن هذا الجوار من ناحية أخرى.

تقع سوريا «الطبيعية» شمال الحجاز، وتمتد من رفح والعقبة جنوباً إلى جبال طوروس عند حدود ديار بكر وتغلب شمالاً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى بادية السماوة والفرات الأدنى شرقاً. غير أن سوريا، تحت وطأة الاستعمار والتقسيم والظروف الإقليمية المترتبة عليه، صارت بحدودها الحالية تعني جزءاً من سوريا الطبيعية، أي الجزء الذي كان يطلق عليه في أعقاب خروج الأتراك من البلدان

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٣) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٠.

العربية، اسم «المنطقة الشرقية»(٤).

وتتجاور سوريا؛ التي تبلغ مساحتها ١٨٥,٦٨٠ ألف كم٢، مع خمس دول إقليمية، هي تركيا شمالاً، والعراق شرقاً، والأردن جنوباً، وفلسطين في الجنوب الغربي، ولبنان غرباً. وتحد سوريا مع هذه الدول في الغالب، حدود غير طبيعية. وأطول هذه الحدود هي الحدود السورية ـ التركية التي تبلغ نحو ٩٠٠ كم.

ويلاحظ من خبرة التفاعل الجغرافي ما بين سوريا وجيرانها غلبة عوامل ودوافع الصراع والتنافس لأسباب مختلفة، تعود في أحد جوانبها إلى عوامل جغرافية إقليمية قومية، كالعلاقة مع تركيا التي تثور بينها وبين سوريا مشكلات خلافية عدة، أبرزها مشكلة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات وبقاء قضية لواء «الاسكندرون» السوري؛ الذي تنازلت عنه فرنسا لتركيا، دون حل، وكذلك ربط تركيا قضية نهر العاصي بقضية الفرات، وكذلك اتهاماتها لسوريا بدعم حزب «PKK» في تركيا وغير ذلك من مشكلات. لذلك كانت صياغة العلاقات السورية مع دول الجوار بعامة ومع تركيا بخاصة، لا تحكمها مرتكزات تقوم على عوامل استقرار طبيعية، بل تحكمها بالأساس موازين القوى بين سوريا وهذه الدول، وساعد على ذلك شكل وتركيبة الدولة السورية التي يتأثر توجُّه سياستها الخارجية بموقع سوريا في قلب الوطن العربي(٥).

وتعد سوريا بهذا الموقع الجغرافي عرضة لدرجة عالية من الانكشاف والضغوط الخارجية، لأن الانكشاف الجيوبوليتيكي لدولة «مبتورة الرأس» وذات حدود غير طبيعية يجعلها معرضة للتهديدات من كل جانب. وبقاء هذه الدولة يتطلب السياسة الواقعية، التي تخفف من حدة بقايا المطالبات بضم الأراضي التي كانت تابعة للدولة من قبل (الجولان، لواء الاسكندرون). غير أن طبيعة موقع سوريا في قلب الوطن العربي ووجودها على خط المواجهة مع إسرائيل، منحاها أهمية تحولت في كثير من الأوقات إلى موارد وقوى تأييد دبلوماسية تتعدى القدرات السورية. ولكن بصفة عامة، تتراوح السياسة السورية ما بين «أحلام الاسترجاع المتبقية» ومستلزمات الواقعية(٦).

---

(٤) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ٣ ـ ٤.

(٥) ريمون هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية وجدلية العلاقة بين المثالية والواقعية،» في: بهجت القرني وعلي الدين هلال، محرران، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة جابر عوض (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٦٠٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٠٤. انظر أيضاً: Raymond A. Hinnebuch, «Syria Foreign Policy and the Peace Process,» paper presented at: Seminar on the Present Negotiation and the Settlement of the Arab-Israeli Conflict, Cairo, 29-30 January 1994, p. 2.

وجدير بالذكر أن المحددات الجغرافية لسوريا تكتسب مزيداً من الأهمية بالنظر إلى الخلفية التاريخية لمنطقة بلاد الشام، حيث يمكن التفرقة ما بين سوريا بحدودها الراهنة وشكلها الحالي، وسوريا الطبيعية، إذ تحظى هذه التفرقة بمزيد من الاهتمام في عقلية السوريين، مما يجعل السياسة السورية الراهنة مشدودة أكثر لموقعها الجغرافي وخلفيتها التاريخية(٧). فقد كانت سوريا، من الناحية التاريخية، جزءاً من منطقة أكبر، وكان يقصد بسوريا الطبيعية بلاد الشام برمتها، أي تلك المنطقة التي تقع بين البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى الفرات الأدنى شرقاً، ومن جبال طوروس شمالاً إلى رفح والعقبة جنوباً. وكانت أحياناً «حجر الأساس» الجغرافي لما يسمى «الشرق الأوسط»، وذلك ليس فقط لأنها تحتل موقعاً مركزياً، وإنما أيضاً لقربها من القلب الإقليمي والذي تدعّم بأنماط وأشكال الأرض(٨)، حيث امتدت سوريا الطبيعية في الماضي من أقصى خليج «الاسكندرون» في الشمال مع الحدود التركية حتى مصر في الجنوب بطول نحو ٧٠٠ كم وعرض نحو ١٥٠ كم بين البحر الأبيض المتوسط في الغرب وبادية السماوة والصحراء في الشرق. وكانت أرض فلسطين تعتبر جزءاً مندمجاً ومكملاً لسوريا، ولذلك كان يطلق على سوريا بلاد الشام أو المشرق أو سوريا الكبرى أو الشرق الأدنى، لأنها كانت ولا تزال ملتقى الطرق الدولية(٩).

وقد انعكست الوحدة الطبيعية لهذه الأراضي في وحدة ثقافية متجانسة، حيث إنها شكلت منطقة متجانسة حضارياً، تتميز تماماً عن المناطق المجاورة. غير أن سوريا كانت على مر الزمن، إما مندمجة في كيان أكبر، أو مُجزّأة بين دول وطنية أو أجنبية. ففي العصور الوسطى، كانت سوريا مسرحاً للعلاقات «الدراماتيكية» بين الشرق «المسلم» والغرب «المسيحي»، فالحملات الصليبية جاءت من فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى السهل الساحلي السوري وفلسطين بذريعة استعادة الأراضي المقدسة من المسلمين(١٠).

وفي تاريخ سوريا الحديث أثّرت، بصفة خاصة، فترة الحكم العثماني (١٥١٦ -

---

(٧) معتز سلامة، «القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد ١٩٩١: دراسة للقرارين السوري والفلسطيني،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٢١١.

(٨) قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**، ص ٣. انظر أيضاً: Colbert C. Held, *Middle East Patterns: Places, Peoples, and Politics,* with the assistance of Mildred McDonald Held (Boulder, CO: Westview Press, 1989), p. 189.

(٩) باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٣٢.

(١٠) Philip K. Hitti, *Syria: A Short History,* being a condensation of the author's history of Syria, including Lebanon and Palestine (London; New York: Macmillan, 1959), pp. 2-5.

١٩١٨) وكانت خلالها سوريا الطبيعية كياناً سياسياً مجزأ إلى أقاليم عديدة، وكان يتم حكمها بمعزل بعضها عن بعض لفترات زمنية طويلة بواسطة السلطة المركزية في استانبول. وعلى رغم عدم إمكانية الحديث عن سوريا كوحدة طبيعية متماسكة في فترة الحكم العثماني، إلا أن التجزئة والفصل ما بين وحدات و«إيالات» سوريا لم تصل إلى حد تشكيل هويات سياسية مستقلة، وبالتالي ظلت حقيقة التماثل والتجانس في الظروف على رغم التناقضات والصراعات البينية[١١].

أما في الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ فقد تم توزيع تركة «الرجل المريض» وقسمت الامبراطورية العثمانية بموجب الترتيبات السياسية التي نجمت عن «المسألة الشرقية» إلى أجزاء منفصلة، وتواكب ذلك مع حرص دول الحلفاء على عرقلة ظهور دولة عربية موحدة طبقاً للطموحات القومية للسوريين. فقد منحت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان[١٢]. وقامت السلطات الفرنسية بتقسيم الإقليم السوري إلى دول داخلية، فأسست دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة العلويين التي سميت في ما بعد دولة اللاذقية، ودولة الدروز[١٣]، هذا بالإضافة إلى لواء الاسكندرون ذي الحكم الذاتي. كما قامت فرنسا بتوسيع جبل لبنان لتنشئ دولة لبنان الكبير[١٤]، وبالتالي أفضت التقسيمات الفرنسية إلى وحدتين هما سوريا ولبنان، وأصبحت سوريا دولة مستقلة في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٤٦[١٥].

وتشكل مساحة سوريا بوضعها الحالي أكثر من نصف إجمالي سوريا الطبيعية،

---

(١١) Moshe Ma'oz, «The Emergence of Modern Syria,» in: Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, eds., *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks* (London; Sydney: In Association with the Gustav Helman Institute of Middle East Studies, University of Haifa, 1988), p. 10.

(١٢) تم انتداب فرنسا على سوريا ولبنان بموجب قرار مجلس الحلفاء الأعلى الصادر في سان ريمو في ٢١/ ٤/ ١٩٢٠، وصدقت عليه عصبة الأمم في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٢. انظر: قرقوط، **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر**، ص ١٩٣.

(١٣) يعد الفرنسيون أول من روّج صفة الدروز لجبل سوريا ترسيخاً للطائفية، نظراً لأن سكانه من الدروز، بينما الاسم الأصلي للجبل هو جبل حوران ويعرف حالياً بجبل العرب، أو جبل حوران. انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(١٤) كانت أول خطوة يقوم بها الجنرال غورو بعد اجتياحه سوريا وإسقاط حكومتها الوطنية، هو خلق دولة «جبل لبنان الكبير»، بدمج «البنان القديم» مع لواء بيروت مع أقضية صيدا وصور ومرجعيون وضم أربعة أقضية أخرى إليه هي: بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا ثم طرابلس وجبل عكار، توخياً لتوفير الحد الأدنى من مقومات الوجود لهذه الدولة كما جاء في قرار إحداثها. انظر: المصدر نفسه، ص ٤ ـ ٥.

(١٥) Reuven Avi-Ran, *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975*, translated from the Hebrew by David Maisel, Studies in International Politics (Boulder, CO: Westview Press, 1991), p. 4.

وهي مثلثة الشكل، تنقسم إلى منطقة ساحلية مع نطاق ضيق مزدوج من الجبال، ومنطقة شرقية كبرى، تشمل الجبال والبادية الواسعة. أما الأجزاء الأخرى من سوريا الطبيعية فهي تشكل دول لبنان، والأردن، وفلسطين، بالإضافة إلى منطقة أنطاكية ولواء الاسكندرون الذي لا تزال تركيا تحتله منذ عام ١٩٣٩[١٦]. وبعد أن كانت الواجهة البحرية السورية من لواء «الاسكندرون» شمالاً وحتى غزة جنوباً، والتي يبلغ طولها نحو ٧٠٠ كم، قامت الدول الكبرى بقضم هذه الواجهة البحرية تباعاً. فقيام دولة «لبنان الكبير» جعل هذه الدولة الناشئة تحتل منتصف تلك الواجهة البحرية بطول نحو ٢١٠ كم، وقيام «إسرائيل» عام ١٩٤٨ أخذ من غربها نحو ١٨٠ كم، ولم يبقَ لقطاع غزة سوى ٤٠ كم، وبضم تركيا لواء «الاسكندرون» أغلق الطرف الشمالي للواجهة البحرية السورية بطول نحو ١٠٠ كم[١٧].

كل ذلك أدى إلى أن سوريا وجدت نفسها بعد الاستقلال، مُطوّقة بحزام من المشكلات الشائكة داخلياً وخارجياً، فمع تركيا رغبت سوريا بتسوية مشكلة لواء «الاسكندرون»، وفي فترة الدراسة ترغب سوريا في تسوية جميع المشكلات التي تقف في وجه تطور العلاقات السورية ـ التركية، وفي مقدمتها مشكلة تقاسم مياه نهري الفرات ودجلة وما يرتبط بها من مشكلات كمشكلة نهر العاصي وأمن الحدود. أما الخلافات السورية ـ العراقية في فترة الدراسة فهي مستمدة من اعتبارات جيوبوليتيكية أكثر من كونها اعتبارات سياسية أو حزبية أو قيادية ـ شخصية، لأن الدولتين تتنافسان على زعامة المشرق العربي، ومن ثم على لعب دور قيادي في الوطن العربي[١٨]. أما مع لبنان، فقد كانت العلاقات السورية ـ اللبنانية تتقاسمها المصالح المشتركة في التعريفة الجمركية وإدارة الآثار وحراسة الحدود، وفي فترة الدراسة سعت سوريا إلى الحفاظ على وحدة وعروبة لبنان إزاء مخاطر البَلْقَنة والاختراق الإسرائيلي وتمكنت، إلى حد كبير، من تحقيق الاستقرار فيه، من خلال وجود عسكري ودبلوماسي دائم في لبنان[١٩]. أما مع الأردن، فقد واجهت مشروع سوريا الكبرى، وأخيراً وليس آخراً المشكلة الصهيونية والصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي لن يتم التطرق إليه في هذه الدراسة[٢٠].

---

(١٦) Derek Hopwood, *Syria, 1945-1986: Politics and Society*, 2nd ed. (London; Boston: Unwin Hyman, 1988), p. 1.

(١٧) نبيل خليفة، **الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوروبية حيال لبنان: بحث في مصير الدولة الحاضر** (بيروت: مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٨) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٩) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية وجدلية العلاقة بين المثالية والواقعية،» ص ٦١٦.

(٢٠) Hitti, *Syria: A Short History*, pp. 250-251.

وجدير بالذكر أنه في حين توفر لسوريا المحفزات لاستثارة مشكلات إقليمية ومطالبات حدودية مع جوارها الإقليمي (الجولان، لواء الاسكندرون)، فقد توفر لدى هذا الجوار بالمثل مواقف مضادة للمطالبات السورية، كما وقفت بين سوريا وبين طموحاتها الإقليمية، تلك العراقيل التي تنبع من الجغرافية السياسية أساساً، فسوريا تكاد تكون مرتهنة كلياً في دولتين جارتين، هما تركيا ولبنان، سواء من حيث مصادر المياه(٢١)، أو من حيث الاعتبارات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، وبخاصة بعد احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان عام ١٩٦٧ التي لا تبعد عن العاصمة السورية سوى ٣٥ كم(٢٢).

ويلاحظ أن الوضعية الجغرافية لسوريا، ساهمت في زيادة فرص الاحتكاكات مع جوارها الإقليمي، ولعل الخلفية التاريخية غير المستقرة التي شهدتها سوريا منذ استقلالها، هي ما دفع الكاتب البريطاني باتريك سيل إلى اعتبار سوريا مرآة عاكسة للمصالح المتصارعة في الشرق الأوسط. وأنه ليس من باب المصادفة أن تعكس سوريا في تركيبتها السياسية الداخلية تنافسات جيرانها، وأن من يتزعم الشرق الأوسط يجب أن يسيطر على سوريا. ويعلل ذلك بالوضع الاستراتيجي لسوريا كحارس للمداخل الشمالية الشرقية لمصر والطريق البري للعراق عبر البحر المتوسط ورأس الجزيرة العربية والبوابة الشمالية للوطن العربي(٢٣).

غير أنه على رغم صواب تحليل باتريك سيل بصدد سوريا على فترات تاريخية سابقة، فإن سوريا، في فترة الدراسة، لم تَعُدْ ذلك الطرف الضعيف في معادلة الشرق الأوسط والسياسات العربية، كما أنها لم تعد في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد هدفاً للصراع المصري ـ العراقي أو غيره(٢٤)، بل أصبحت دولة تستطيع بذاتها

---

(٢١) إن ارتهان سوريا مائياً لتركيا جعل أنطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٢٣ يعدل حدود سوريا الطبيعية من نهر دجلة وجعلها (بعد عام ١٩٤٧) على خط ذُرى القمم لكل من سلسلة جبال طوروس في تركيا وزاغروس في إيران تؤلفان قوساً طبيعية لشمال سوريا يرويها نهرا دجلة والفرات السوريان الكبيران والعظيمان، ويدخل ضمنهما بالتأكيد نهرا جيحان وسيحان ونهر قارون (في إيران). انظر: نبيل خليفة، «الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط،» ورقة قدمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ٢: **الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون،** ص ١٥٢.

(٢٢) خليفة، **الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوروبية حيال لبنان: بحث في مصير الدولة الحاضر،** ص ٢٥.

(٢٣) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-war Arab Politics, 1945-1958* (London; New York: Oxford University Press, 1965), p. 1.

(٢٤) تاريخياً كانت سوريا هدفاً للإمبراطوريات الأخرى، وقد حكمت في فترات مختلفة من بغداد والقاهرة والقسطنطينية واستانبول وحتى من باريس.

أن تنافس على قيادة الوطن العربي وزعامته.

قضية لواء الاسكندرون ونهر العاصي

ظهرت قضية لواء الاسكندرون عام ١٩٣٦ وتم ضم منطقة لواء الاسكندرون وأنطاكية إلى تركيا عام ١٩٣٩[٢٥]، وتُعد هذه القضية من ذيول حقبة الاستعمار الفرنسي لأجزاء من المشرق العربي. وفي محاولة فرنسية لاستمالة الموقف التركي آنذاك ضد ألمانيا النازية ورغبة في إغراء الدولة التركية في عدم مجابهة الدول الأوروبية المتصارعة مع النازية الألمانية، وافقت فرنسا على ضم لواء الاسكندرون وانطاكية إلى تركيا بما فيهما من مواطنين سوريين كان تعدادهم نحو ٢٥٠ ألف نسمة[٢٦]، حيث قامت فرنسا بتهيئة الظروف، التي يمكن في ظلها للجيش التركي أن يزحف إلى اللواء وأن يدمجه رسمياً بالجمهورية التركية عام ١٩٣٩ باسم هاتاي (Hatay)[٢٧].

ويتميز لواء الاسكندرون بميزتين:

الأولى: موقعه الاستراتيجي المهم على المدخل الشرقي للبحر المتوسط. كما تتوفر في هذا الإقليم مقومات طبيعية مثالية لبناء المرافئ، بالإضافة إلى ما ينعم به اللواء من حياة بحرية زاخرة، هذا فضلاً عن أن تركيا تمكنت من خلال سيطرتها على لواء الاسكندرون من الحصول على قاعدة بحرية حربية مهمة[٢٨].

الثانية: الغنى الطبيعي بالمياه والأراضي الخصبة، حيث يشكل هذا الإقليم حوضاً مائياً ضخماً تتوسطه بحيرة «العمق» وتنتهي إليه ثلاثة أنهار هي: عفرين والأسود (قرة صو) والعاصي، كما يشكل منطقة زراعية خصبة. وكان من نتيجة هذا الاندفاع التركي لخط الحدود، باتجاه السهول العليا لمنطقة حلب والجزيرة في سوريا والعراق، أن سيطرت تركيا على أعالي نهري دجلة والفرات وعلى مجمل أحواض سيحان وجيحان في كيليكية والمجمع المائي في الاسكندرون، بالإضافة إلى أعالي نهر قويق والساجور والبليخ والخابور (والثلاثة الأخيرة هي من روافد الفرات في سوريا)[٢٩]. (انظر الخريطة التالية).

---

(٢٥) عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٨.

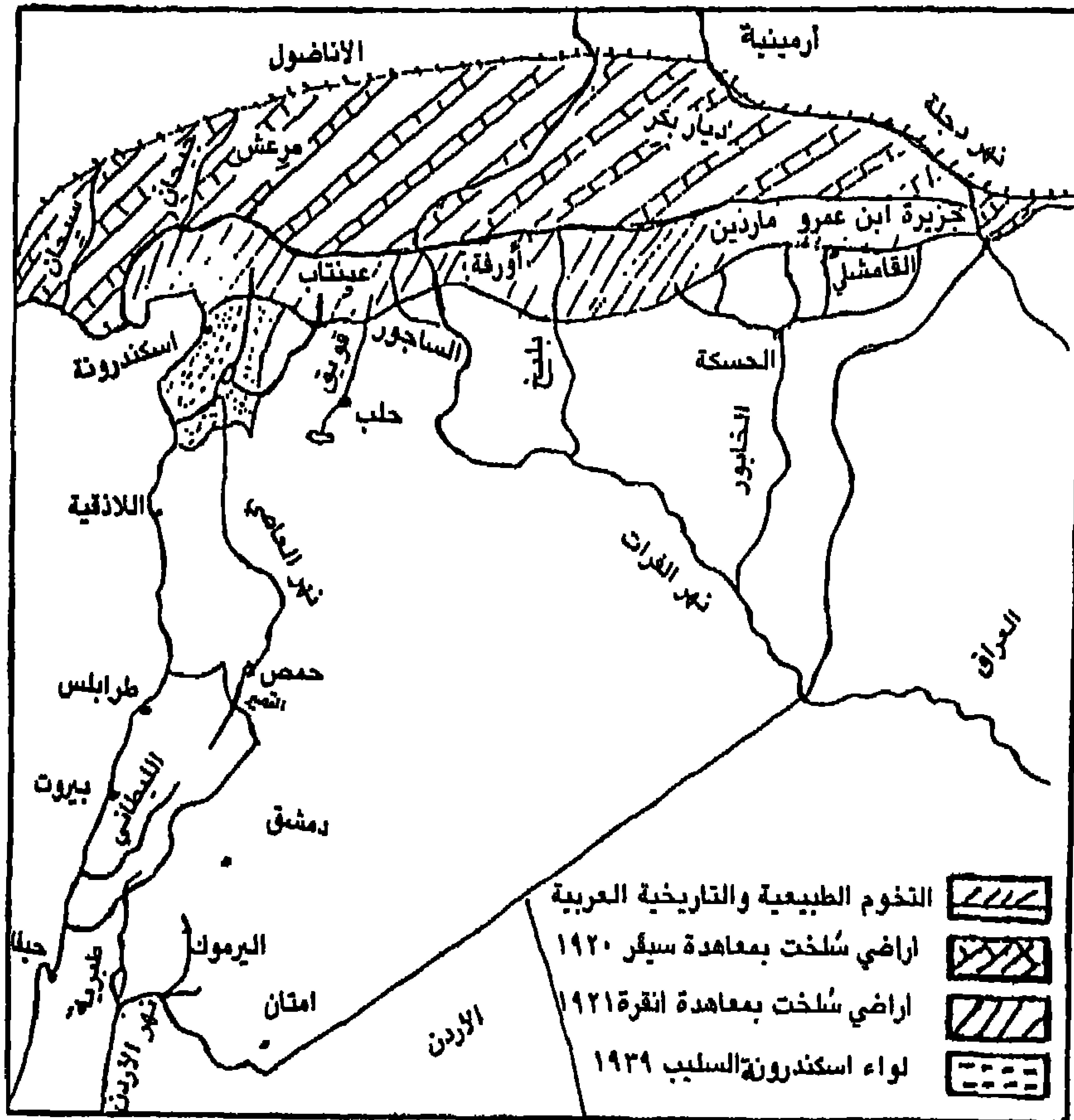
(٢٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٠)، ص ١٥٧.

(٢٧) فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، ترجمة ميخائيل نجم خوري (قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣)، ص ٣١.

(٢٨) اليشان بايراميان، **قضية لواء الاسكندرونة**، ترجمة هرانت حبشيان (دمشق: دار سلام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٩٨.

(٢٩) عباس قاسم، «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٤ (آب/أغسطس ١٩٩٣)، ص ٢٦.

التوسع الجيوبوليتيكي التركي في سوريا الشمالية



المصدر: عباس قاسم، «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٤ (آب/اغسطس ١٩٩٣)، ص ٢٥.

وعلى الرغم من تثبيت الحدود بالشكل الجيوبوليتيكي الذي فرضته تركيا، فإن عينها بقيت على ما تبقى من الموارد المائية المنحدرة نحو الأراضي العربية. وقد تمكنت تركيا من خلال الاتفاقيات الجائرة التي وقعتها مع دولتي الانتداب (البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا)، من الحصول على مياه أكثر مما تعطيها إياه القوانين الدولية، وهي تركز أطماعها حالياً على الشريانين الكبيرين دجلة والفرات[٣٠].

غير أن سوريا التي لم تكن قد استقلت عن فرنسا، نظرت إلى سلخ لواء الاسكندرون كخرق صارخ لميثاق الانتداب وبخاصة المادة (٤) منه التي تشير إلى أن «دولة الانتداب مسؤولة عن عدم التنازل أو التأجير بأي شكل لقطعة من أراضي سوريا ولبنان التي وضعت تحت إدارتها لأية دولة أجنبية»[٣١]. وقد تم حل مشكلة لواء الاسكندرون بفصله عن سوريا وإلحاقه بتركيا، أي أنه تم بصورة سياسية خارج عصبة الأمم وليس بصورة قانونية، لأن فرنسا لم تمتلك حق التنازل عنه إلى تركيا نظراً لمخالفة ذلك للمادة الرابعة الآنفة الذكر[٣٢].

وجدير بالذكر أن البرلمان السوري كان قد احتج في ٣/٦/١٩٣٧ على الاتفاقات التي جرت بين فرنسا وتركيا على إعطاء الاسكندرون وضعاً متميزاً تمهيداً لفصله عن الوطن الأم سوريا. كما أرسل رئيس البرلمان السوري نصوحي بخاري برقيات احتجاج باسم سوريا لكل من الحكومة الفرنسية ومجلس عصبة الأمم، أعلن فيها أن هذا «الترتيب» مخالف لكل من اتفاقية أنقرة (١٩٢١) ومعاهدة لوزان (١٩٢٣) واتفاقية أنقرة (١٩٢٦) والبروتوكول النهائي عام (١٩٣٠) والقرارات التي اتخذتها عصبة الأمم المتصلة بحدود عام ١٩٣٧ وتحديد الصلاحيات الممنوحة لفرنسا وفقاً لقرار الانتداب[٣٣].

---

(٣٠) من هذه المعاهدات والاتفاقيات الجائرة التي وقعتها تركيا مع فرنسا وبريطانيا، نذكر على سبيل المثال:

ـ معاهدة سيفر (١٩٢٠) التي احتفظت تركيا بموجبها بأراضٍ عربية واسعة هي حوض نهري سيحان وجيحان (كيليكيا) ومنحدرات المياه على سفوح جبال طوروس الجنوبية (بلاد مرعش وديار بكر...).

ـ اتفاقية أنقرة (١٩٢١) وبموجبها تخلت فرنسا لتركيا عن أراضٍ جديدة تشمل (عينتاب وكلّس وأورفة [الرها] وماردين وجزيرة ابن عمرو...).

ـ لم تكتفِ تركيا بهذا التوغل والاندفاع جنوباً بل طالبت «بالموصل» العراقية و«الاسكندرون» السورية، غير أن حرص بريطانيا على النفط في الموصل جعلها تتمسك بالشمال العراقي وتجبر تركيا على الاعتراف به كجزء من العراق عام (١٩٢٦). أما لواء «الاسكندرون» فقد تنازلت عنه فرنسا لتركيا عام (١٩٣٩).

انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣١) قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر، ص ١٩٥.

(٣٢) مجيد خدوري، قضية الاسكندرون، ط ٢ (دمشق: دار سلام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١١٢.

(٣٣) اسماعيل صويصال، «العلاقات العربية التركية بين الحربين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)،» في: معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية التركية، ٢ ج (القاهرة: المعهد، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ٢: من منظور تركي، ص ١٧٧.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين عاماً على إلحاق لواء الاسكندرون بتركيا، فإن المسألة لا تزال تلقي بظلالها على العلاقات السورية ـ التركية، كما أن قضية الاسكندرون لم تغب عن المحافل السياسية والأوساط الاجتماعية في الدول العربية بعامة وسوريا بخاصة، فلم تسلّم سوريا أو غيرها من البلدان العربية بتسوية المسألة بصورة تعسفية من جانب واحد. كما أن مسألة الاسكندرون ما زالت تحتل حتى الآن مكاناً مرموقاً في الحياة السياسية السورية، لأنها بقيت من الناحية القانونية معلقة دون حل[٣٤].

وانطلاقاً من هذه الأسس الشرعية والقانونية المتينة، يمكن الإشارة إلى أن سوريا لا تقر اليوم بالوضع الفعلي الذي نشأ منذ عام ١٩٣٨ في لواء الاسكندرون الذي تعتبره سوريا جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، وتنتظر سوريا الفرصة السانحة لرفع المسألة إلى منظمة الأمم المتحدة باعتبارها وريثة عصبة الأمم[٣٥].

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المطبوعات السورية الرسمية تعتبر اللواء جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، وتدرجه في خريطة سوريا ضمن حدودها في جميع الكتب التاريخية والجغرافية، ويتم في سوريا إحياء ذكرى بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، لأنه يصادف ذكرى ضم لواء الاسكندرون، وما برحت الصحافة والمحافل الاجتماعية تطالب الحكومة السورية باتخاذ ما يلزم من إجراءات دبلوماسية بهدف «استعادة» اللواء السليب إلى الوطن الأم سوريا[٣٦].

ويرى البعض أن إثارة قضية لواء الاسكندرون حالياً غير مجدية وتعطل على قضية أكبر، هي الصراع مع إسرائيل، كما أنه ليس من المنطقي في المرحلة الحالية توجيه أنظار السوريين إلى معركتين في وقت واحد[٣٧]. ولكن مع ذلك، فإن لواء الاسكندرون يُعتبر قضية وإن كانت خامدة، حيث يمكن إثارتها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وبخاصة أن تركيا تستخدم قضية مياه دجلة والفرات بالفعل للتأثير في المواقف السورية والعراقية، وذلك للمساومة على المستقبل، تجنُّباً وتحسُّباً لإمكانية إثارة سوريا لقضية «الاسكندرون» في حال تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي[٣٨].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قضية لواء الاسكندرون ترتبط بقضية نهر

---

(٣٤) بايراميان، **قضية لواء الاسكندرونة**، ص ١٩٧.

(٣٥) عدنان عيطة، **مشكلة الاسكندرونة وعصبة الأمم** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٩)، ص ٤٩.

(٣٦) بايراميان، المصدر نفسه، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣٧) مقابلة للباحث مع محمد علي زرقة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير لواء الاسكندرونة، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٣٨) جمال علي زهران، «قضايا الحدود العربية الإقليمية: الحد الشمالي والشرقي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٩، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٧٨.

العاصي[٣٩]، وكذلك مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات. وسوريا من جهتها لا تعتبر نهر العاصي نهراً دولياً، لأنه يصب في خليج السويدية في لواء الاسكندرون السليب، في حين أن تركيا دولة محتلة للواء الاسكندرون وأنطاكية وتعتبر نهر العاصي نهراً دولياً وهي شريكة فيه[٤٠].

ومن هنا، يرى بعض الباحثين أن قضية لواء الاسكندرون هي من بين العوامل التي تقلل من فرص التوصل إلى اتفاق نهائي لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات، وبخاصة أن سوريا ما زالت ترفض ضم تركيا لواء الاسكندرون وما تزال خرائطها الرسمية تتضمن اللواء كجزء من أراضيها، وتعارض موقف تركيا القائم على المقابلة بين وضع نهر العاصي ونهر الفرات، فعلى رغم أن نهر العاصي لا يتجاوز تدفق مياهه ٨٠٠ مليون م^{3} سنوياً، إلا أن تركيا تعتبر أن أي اتفاق حول الفرات يجب أن يتم معه في الوقت نفسه اتفاق حول نهر العاصي[٤١]. وفي الواقع تهدف تركيا من هذا الطرح المساومة وإيجاد مبررات لموقفها من قضية مياه نهري الفرات ودجلة، حيث تسعى تركيا للحصول على اعتراف سوري رسمي بالسيادة التركية على منطقة لواء الاسكندرون وهو أمر مرفوض من عامة الشعب السوري ورفضته جميع الحكومات السورية المتعاقبة منذ عهد الاستقلال[٤٢]. وترفض سوريا مجرد مناقشة مسألة تقاسم مياه نهر العاصي، ويؤكد المسؤولون السوريون في هذا الصدد «أن السيادة على نهر العاصي غير قابلة للتفاوض قبل الاتفاق حول نهر الفرات»[٤٣].

وعلى رغم أن نهر العاصي غير مهم نسبياً، بالمقارنة مع نهري دجلة والفرات من زاوية حجم مياهه، إلا أن أهمية نهر العاصي تكمن في أن سوريا هي دولة أعلى النهر في حين أن تركيا ـ بحكم ضمها لواء الاسكندرون ـ هي دولة أسفل النهر. كما أن منطقة أنطاكية ولواء الاسكندرون هي منطقة متنازع عليها بين سوريا وتركيا منذ عام

---

(٣٩) ينبع نهر العاصي من الأراضي اللبنانية قرب بلدة الهرمل على بعد ٢٠ كم عن الحدود السورية ـ اللبنانية ويرفده مجموعة من الأودية الموسمية أهمها وادي حربنفسه ووادي الساروت، وقد أقيمت على نهر العاصي سدود قطينة والرستن ومحردة لأغراض متعددة.

(٤٠) مقابلة للباحث مع د. محمود مرشحة وكيل كلية الحقوق في جامعة حلب، ٥ أيار/مايو ١٩٩٦.

(٤١) جلال عبد الله معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: حلقة نقاش «رؤية مستقبلية لمشاكل المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري» التي نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥، ص ١٨ ـ ١٩.

(٤٢) مقابلة للباحث مع محمد علي زرقة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير لواء الاسكندرونة، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٤٣) معوض، المصدر نفسه، ص ١٩.

١٩٣٩ عندما منحت فرنسا هذه المنطقة إلى تركيا، ولكن دون أن يحظى ذلك بموافقة سوريا على الإطلاق. هاتان الخاصتان معاً، جعلتا سوريا حساسة جداً في ما يتعلق بموضوع نهر العاصي. هذا فضلاً عن كون الأخير يوفر مياه الشرب لمحافظتي حمص وحماة. أما من وجهة النظر التركية، فإن أهمية نهر العاصي تكمن في أنه يمثل «ورقتها الرابحة» في مجال مناقشة مشكلاتها المائية مع سوريا، ويمثل عامل توازن في وجه المطالب السورية بزيادة حصتها من مياه نهري دجلة والفرات(٤٤).

٢ ـ المحددات الاجتماعية ـ الاقتصادية

ثمة روابط بين تركيا وسوريا على الصعيد الاجتماعي، تتعلق من ناحية بالتراث الثقافي المشترك بين الدولتين، والمرتبط أساساً بالإسلام كحضارة، وبالخبرة التاريخية لسوريا في ظل الحكم العثماني (١٥١٦ ـ ١٩١٨)، كما تتعلق من ناحية أخرى بوجود جماعات بشرية متبادلة بين البلدين، كما هو الحال بالنسبة للعرب السوريين في تركيا، وكذلك بالنسبة للجماعات ذات الأصول الكردية التي هاجر معظمها ـ كما يشير المؤرخ الفرنسي فيليب روندو(٤٥) ـ بعد فشل ثورة الأكراد في تركيا عام ١٩٢٥ وإعدام قائدها الشيخ سعد والمذبحة التي تلت ذلك، وكذلك العناصر ذات الأصول «التركمانية» التي استقرت في سوريا وذابت وانصهرت في بوتقة المجتمع العربي(٤٦). إلا أنه يلاحظ في هذا الخصوص ما يلي:

أ ـ إن سوريا لا تعاني مشكلة للأكراد ولا للتركمان، حيث نجحت الدولة السورية، منذ فترة الاستقلال وتأسيس حزب البعث ثم تسلمه قيادة الدولة والمجتمع، في تطبيق سياسة سلمية لاستيعاب جميع أعضاء الجماعات الإثنية في بنية المجتمع والدولة، دون تمييز بين هذه الجماعات(٤٧)، حيث يتولى كثير منهم مراكز مهمة في أجهزة الحزب والدولة(٤٨).

---

(٤٤) انظر تعقيب مجدي صبحي على بحث: محمد عبد الله الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤، تحرير أحمد يوسف أحمد (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤)، ص ٦٠.

(٤٥) درية عوني، عرب وأكراد: خصام أم وئام؟ (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣)، ص ١٦٠.

(٤٦) سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ص ١٢١.

(٤٧) تشير المادة (٢٠) من دستور حزب البعث في صدد عدم التمييز بين المواطنين «تمنح حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الأرض العربية، وأخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري».

(٤٨) نذكر على سبيل المثال: حيدر بوظو وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق، محمود الأيوبي رئيس وزراء سابق وعضو القيادة القومية لحزب البعث وعضو اللجنة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، الشيخ محمد كفتارو مفتي الجمهورية، فاروق بوظو رئيس الاتحاد الرياضي العام، . . . وغيرهم كثيرون. =

ب ـ أكد حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا أن «العروبة» بمعناها الإنساني الواسع، هي الرابطة الأساسية بين أبناء الشعب، وأن أي انتماء آخر يأخذ صفة الانحراف[(٤٩)]، لأنه سيكون على حساب هذه الرابطة وينافي المبادئ التي تضمن وجود وتقدم الشعب العربي[(٥٠)]. وهذا ما تؤكده المادة (١٥) من المبادئ العامة لدستور حزب البعث، التي تشير إلى أن «الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدول العربية، التي تكفل الانسجام بين المواطنين، وانصهارهم في بوتقة أمة واحدة، وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية».

كما أن المادة (١٠) من المبادئ العامة في دستور حزب البعث العربي الاشتراكي تعتبر أن «العربي هو من كانت لغته العربية، وعاش في الأرض العربية، أو تطلع إلى الحياة فيها، وآمن بانتسابه للأمة العربية».

ج ـ قامت الحكومة السورية بتقديم المعونات للسوريين الذين هاجروا من لواء الاسكندرون، وقدمت لبعضهم أراضي زراعية من أملاك الدولة لاستصلاحها وزراعتها، وقدمت للبعض الآخر وظائف تتناسب ومؤهلاتهم. كما أن قسماً كبيراً من هؤلاء شغلوا ولا يزالون مراكز مهمة في الدولة السورية[(٥١)].

د ـ إن الدولة السورية اتجهت، في مرحلة الدراسة، إلى إقامة روابط أوثق مع الأتراك من ذوي الأصول العربية السورية، ولا سيما في مجال التعليم[(٥٢)]، حيث

= وهؤلاء جميعهم يتحدرون من أصول كردية. كما يوجد ٣٨ عضواً في مجلس الشعب السوري من أصل ١٥٠ عضواً قبل توسيع المجلس، هم أيضاً يتحدرون من أصول كردية، فاز منهم ٦ أعضاء في الانتخابات التشريعية أيار/مايو ١٩٩٠، أبرزهم عبد الحميد درويش وكمال أحمد. انظر: عوني، المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٤٩) يشير زكي الأرسوزي (وهو سوري من لواء الاسكندرون وهو صاحب فكرة البعث) أنه في فترة الانتداب الفرنسي تم تحريض الولاءات الطائفية عمداً لكي تمنع فرنسا أو تحد من ظهور القومية العربية. انظر: زكي الأرسوزي، **المؤلفات الكاملة**، ٤ مج (دمشق: مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤)، مج ٣: **التجربة السياسية في لواء الاسكندرونة**، ص ٣٤١ ـ ٣٦٢.

(٥٠) وثيقة رسمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، منشورة في: **المناضل** (دمشق)، العدد ٣ (نيسان/ابريل ١٩٦٦)، ص ٣.

(٥١) من هؤلاء على سبيل الذكر: د. اسكندر لوقا، أحد المستشارين المقربين من الرئيس حافظ الأسد وعضو لجنة الدعاية والإعلان في منظمة تحرير لواء الاسكندرونة، فايز اسماعيل، الأمين العام لحزب الوحدويين الاشتراكيين وعضو اللجنة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، أدهم مصطفى وعدنان مصطفى وزيران سابقان، د. علي محسن زيفا سفير سابق، اللواء مدير الإدارة السياسية في الجيش والقوات المسلحة طيلة فترة الدراسة هو من أبناء اللواء، د. كمال الغالي عضو منظمة تحرير لواء الاسكندرونة وأستاذ القانون الدستوري في جامعتي دمشق وحلب، الشاعر الكبير سليمان العيسى، زكي الأرسوزي رئيس اللجنة المركزية لمنظمة تحرير لواء الاسكندرونة وعميد عصبة العمل القومي، . . . وغيرهم كثيرون.

(٥٢) تم في النصف الثاني من الدراسة تعيين د. عبد الغني ماء البارد رئيساً لجامعة دمشق وهو أحد أبناء لواء الاسكندرون.

أصدر الرئيس حافظ الأسد توجيهاته لتوفير منح دراسية في مختلف الاختصاصات لهؤلاء الذين يتجاوز عددهم ٥٠٠ طالب من لواء الاسكندرون للدراسة في الجامعات والمعاهد السورية، ويواكب ذلك حرص السوريين، على المستوى الشعبي، على تدعيم العلاقات الاجتماعية مع الأتراك من ذوي الأصول العربية السورية، سواء في نطاق علاقات الزواج والمصاهرة أو العمل وغيرها. ففي بلدان الخليج العربية على سبيل المثال، يحرص رجال الأعمال السوريون على تأمين فرص عمل لأبناء لواء الاسكندرون في هذه الدول[٥٣].

هـ - إخفاق جميع تدابير الحكومة التركية لعزل عرب لواء الاسكندرون عن محيطهم العربي، من قبيل إغلاق المدارس العربية وحظر التعليم والتخاطب باللغة العربية[٥٤]، ومنع الصحف والأفلام العربية من دخول لواء الاسكندرون، ومعاقبة المستمعين إلى الإذاعات العربية. غير أن جميع هذه الإجراءات عجزت عن عزل العرب، ذلك أن الصلات الطبيعية القائمة بينهم وبين أقاربهم في سوريا ولبنان كانت مما لا يمكن فَصْمُه بالزجر[٥٥]. كما أن وجود عدد كبير من النازحين اللوائيين في بلاد الشام موزعين على المدن المتاخمة لمدن لواء الاسكندرون، ربط سكان اللواء المقيمين في سوريا ولبنان بأوثق الروابط بذويهم المقيمين في مدن وريف الاسكندرون، وذلك من خلال تبادل الزيارات والتزاوج وتبادل المعونات المادية والمعنوية[٥٦].

أما في ما يتعلق بالمحددات الاقتصادية، فهي تتعلق بأثر عامل التجاور الجغرافي بين سوريا وتركيا في تسهيل قيام علاقات تجارية واقتصادية بين البلدين، سواء عبر

---

(٥٣) مقابلة أجراها الباحث مع محمد علي زرقة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير لواء الاسكندرونة، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧.

(٥٤) والأمثلة كثيرة على حظر تركيا للتخاطب باللغة العربية، منها أن السلطات التركية تشترط لقيام حفلات الأفراح في المناطق المتاخمة للحدود السورية وكذلك لواء الاسكندرون وأنطاكية، أن يحصل أصحاب الأفراح على ترخيص بالأفراح والتعهد للسلطات التركية بعدم الغناء باللغة العربية. ويشير محمد علي زرقة أنه قبل عرض أحد الأفلام في إحدى دور السينما التركية في أنطاكية قامت دار السينما بعرض لقطات قصيرة من أحد الأفلام المصرية الناطقة باللغة العربية فما كان من الجمهور إلا أن أشعل الصالة بالحماس والتصفيق لدى سماعهم اللغة العربية، غير أنه ما كان من أحد الضباط الأتراك الذين كانوا في دار السينما إلا أن أمر بإلغاء العرض فوراً.

(٥٥) محمد علي زرقة، قضية لواء الاسكندرونة (وثائق وشروح)، ٣ ج (بيروت: دار العروبة، ١٩٩٣ - ١٩٩٥)، ج ٣، ص ٢٠٧.

(٥٦) يقدر محمد علي زرقة عدد أبناء لواء الاسكندرون الذين هاجروا إلى المدن السورية حلب ودمشق واللاذقية وكذلك إلى بيروت (في بداية الستينيات) بما لا يقل عن ٢٠ ألفاً، منهم ١٠ آلاف في حلب و٦ آلاف في دمشق وألفان في اللاذقية و١٠ آلاف في لبنان معظمهم في بيروت والبعض الآخر في طرابلس الشام. انظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٠٥.

المسالك الرسمية أو غيرها التهريب، وكذلك اشتراك سوريا وتركيا والأردن ومصر والعراق في مشروع الربط الكهربائي بين هذه الدول، فضلاً عن اشتراك سوريا وتركيا في حوضي دجلة والفرات، وكذلك محاولة تركيا إقناع سوريا بالجدوى الاقتصادية لمشروع «أنابيب السلام» لأن موافقتها ضرورية لمد أنابيب المشروع إلى باقي الدول العربية التي يشملها المشروع. وسيتم التعرض لاحقاً إلى أبرز جوانب العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

٣ ـ القدرات العسكرية السورية والتركية

تمتلك سوريا قدرات عسكرية يعتد بها، فلديها آلة حرب عسكرية كبيرة بالقياس إلى حجمها[٥٧]. فقد شهدت القدرات العسكرية السورية نمواً متزايداً في عهد الرئيس حافظ الأسد بعامة وفي مرحلة الدراسة بخاصة، وإن كان تطورها من الناحية الكيفية أقل منه من الناحية الكمية، حيث نجح الرئيس الأسد في رفع مستوى الاحتراف داخل الجيش، ورفع الروح المعنوية والقتالية بين صفوفه، التي بدت واضحة في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، مما جعل الجيش السوري يشكل قوة لا يستهان بها، على الأقل من الناحية الدفاعية. فمنذ عام ١٩٧٣ لم تنجح إسرائيل في توجيه ضربة قاصمة له، بفضل صلابته وشدة تماسكه ـ وذلك على رغم ما واكب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ من اشتباكات جوية بين الطائرات السورية والإسرائيلية فوق لبنان ـ فضلاً عن التحسن الملحوظ في القدرات الفنية والتكتيكية للمقاتل السوري[٥٨].

ومن بين الأسباب التي دفعت السوريين للاحتفاظ بجيش قوي، شعورهم بانكشافهم العسكري الذاتي أمام إسرائيل بعد خروج مصر والعراق من المشاركة الفعالة في المجهود الحربي للطرف العربي، ولهذا السبب، كان الهدف الأول للمؤسسة العسكرية السورية هو بناء جيش رادع، وفي الوقت نفسه تطوير القدرة على شن هجوم ضد إسرائيل لاستعادة الأراضي العربية المحتلة[٥٩]. وفي هذا السياق أخذت الإشارات من دمشق تشير إلى القدرة السورية الخاصة على تحقيق التوازن الاستراتيجي، وكان الرئيس الأسد قد عبّر عن ذلك بقوله «إن تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو

---

(٥٧) مورتون ابراموفيتش، «تركيا بعد أوزال،» نقله إلى العربية غسان رملاوي، **شؤون الأوسط**، العدد ٢٣ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)، ص ٦٠.

(٥٨) هنيبوش، «السياسة الخارجية السورية وجدلية العلاقة بين المثالية والواقعية،» ص ٦٠٥.

(٥٩) Hirsh Goodman and W. Seth Carus, *The Future Battlefield and the Arab-Israeli Conflict*, Near East Policy Series (New Brunswick, USA: Transactions Publishers, 1990), pp. 17-18.

واجب قومي، كنا نطمح أن يكون النهوض به عملاً قومياً مشتركاً، ولكننا إذ ووجهنا بالتردد والتخاذل والخروج عن الخط القومي من بعض الأشقاء، آلينا على أنفسنا أن نؤدي هذا الواجب مهما كانت التضحيات»[٦٠]. وفي معرض حديثه عن ضرورة الحفاظ على القدرات العسكرية السورية لحماية السلام الذي تنشده سوريا، أشار الرئيس الأسد إلى أنه «لا يمكن أن يقوم السلام بين قوي وضعيف، الضعيف في عالم اليوم وفي عالم الأمس لا يستطيع أن يحقق سلاماً، ويمكنه أن يستسلم، بأن يوقع صك الاستسلام، السلام لا يمكن أن يكون إلا بين أناس متكافئين»[٦١].

وبهذا الصدد كانت الرؤى السورية بخصوص التوازن الاستراتيجي قد أكدت اعتبارات عدة، منها:

ـ إن التوازن الاستراتيجي وإن كان هدفاً في حد ذاته إلا أنه ليس غاية، فهو مفهوم وظيفي ديناميكي في المقام الأول، تنبع أهميته في توسيع الخيارات المطروحة أمام صانع القرار السوري[٦٢]. هذا بالإضافة إلى أن التوازن الاستراتيجي له دور مزدوج، إذ إنه لا يقوم بدور في إطار خيار الحرب فقط، وإنما أيضاً في إطار خيار السلام، بل إن التكافؤ والتوازن اعتبرهما السوريون شرطاً وركناً أساسياً للسلام[٦٣].

ـ أكد المفهوم السوري للتوازن أهمية الوصول إلى طبيعة السلام الذي تعنيه سوريا، أي السلام العادل. وبهذا الخصوص أكد الرئيس الأسد أنه «في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي من الصعب أن يأمل أحد، سواء في سوريا أو خارج سوريا، في تحقيق سلام حقيقي عادل»[٦٤].

ـ يعتمد التوازن الاستراتيجي، بحسب المفهوم السوري، على حساب القدرات

---

(٦٠) من كلمة الرئيس الأسد بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين لتأسيس الجيش العربي السوري، ١/ ١٩٨٤/٨، في: **خطب وكلمات وتصريحات السيد الرئيس حافظ الأسد، ١٩٨٤** (دمشق: دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

(٦١) من الكلمة التي ارتجلها الرئيس حافظ الأسد في المؤتمر الأول للأطباء السوريين المغتربين، في: أحمد قرنة، **حافظ الأسد: صانع تاريخ أمة وباني مجد الوطن** (حلب: دار الشرق، ١٩٨٦)، ج ٥، ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٦٢) انظر على سبيل المثال تصريحات وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، في: **الأنباء**، ١٥/ ١٩٨٨/١٠، ص ١.

(٦٣) من الرسالة التي وجهها الرئيس حافظ الأسد إلى الجيش والقوات المسلحة السورية في الذكرى الأربعين لتأسيس الجيش العربي السوري في: قرنة، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٦٤) من حديث الرئيس الأسد للصحفي البريطاني باتريك سيل، أجري في ١٩٨٤/٤/٢٢، في: سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية، **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد، الكتاب الرابع عشر** (دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٨٤)، ص ٤٧.

الشاملة للدولة، حيث يشير الرئيس حافظ الأسد إلى أن هذا التوازن «يقتضي منا أن نتقدم سريعاً في المجال الثقافي، وفي المجال الاقتصادي، وفي المجال الاجتماعي عموماً، وترتيباً على ذلك، في المجال السياسي وكذلك في المجال العسكري»[٦٥].

ـ أكدت القيادة السورية استمراريتها لتحقيق التوازن الاستراتيجي حتى بعد بروز مؤشرات التحول السوفياتي واحتمالات تقلص الدعم، باعتباره ضرورة أساسية للسلام. وقد أكد الرئيس الأسد في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ «أن التوازن الاستراتيجي بالنسبة لنا هو أمر ثابت ومستمر ولا يتعلق بأية متغيرات»[٦٦]. إلا أنه على رغم تأكيد القيادة السورية مواصلة السعي لتحقيق التوازن الاستراتيجي، فإن متغيرات الواقع الدولي اتخذت خطوات عرقلت إمكانية مواصلة هذا الهدف كما رسمت له القيادة السورية.

ميزان القوى السوري ـ التركي

في إطار سعي القيادة السورية لتحقيق هدف التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، استمرت سوريا في تطوير قدراتها العسكرية، وقد فرض مفهوم التوازن الذي طرحته سوريا تطورات في أربعة مجالات رئيسية على الأقل، تنعكس بشكل أو بآخر على توازن القوى بينها وبين تركيا، وهي:

(١) شهدت المرحلة الأولى من الدراسة توسعاً شاملاً للجيش السوري من ست إلى تسع فرق، تتشكل من نصف مليون مقاتل.

(٢) قامت القيادة السورية بتوسيع وتدعيم أنظمة تسليح الجيش السوري في مجالات الأسلحة البرية والجوية والبحرية.

(٣) امتلاك القوات المسلحة السورية مظلة جوية جديدة سوفياتية الصنع طويلة المدى، وصواريخ كورية وصينية وغيرها، وهذا ما يجعلها قادرة على ضرب أهداف بعيدة.

(٤) إحداث تطورات كيفية في المؤسسة العسكرية السورية، من خلال رفدها بالأنظمة المتقدمة، بما فيها الحرب الالكترونية.

وفي الواقع، إن الخطوات التي تمّ إنجازها في تدعيم القدرات العسكرية

---

(٦٥) من الحديث الذي أدلى به الرئيس حافظ الأسد لصحيفة *Libération* الفرنسية، دمشق، ١/ ٥/ ١٩٨٢، في: قرنة، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٦٦) من أجوبة الرئيس الأسد على أسئلة مندوبي صحيفة *Washington Post* ومجلة *Newsweek*، في: المصدر نفسه، ص ٨٤.

السورية قد حققت قدراً لا بأس به من الصدقية للقوات السورية في مواجهة إسرائيل، كما ساهم ذلك بشكل ما في ردع تركيا من التمادي في توجهاتها غير الودية تجاه سوريا، وبخاصة إذا اقترنت المقارنة بين القوات المسلحة على مجال الأسلحة التقليدية على النحو المبين في الجدولين رقمي (٤ ـ ١) و(٤ ـ ٢)، حيث يوضح هذان الجدولان مقارنة العناصر الرئيسية للميزان العسكري بين سوريا وتركيا، ويتضح أن الأخيرة تتفوق كثيراً في عناصر القوات النظامية والاحتياطية عن نظيرتها السورية بنحو ١,٥ مرة. وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى تفوق سكان تركيا بنحو ٤ ـ ٤,٥ مرة عن أمثالهم في سوريا. ويُلاحظ من الجدولين السابقين أن الدبابات السورية لا تزال تتفوق على الدبابات التركية نوعاً وكماً، حيث تمتلك سوريا دبابات روسية وتشيكية متطورة من طراز «ت ـ ٧٢» تفوق الدبابات التركية التي لا تنمو كمياً وإنما كيفياً من خلال إدخال تعديلات على الدبابات القديمة[٦٧].

كما أن تطورات التسليح السورية، وبخاصة في مجال الصواريخ أرض ـ أرض المتوسطة والبعيدة المدى؛ التي حصلت عليها من كوريا الشمالية والصين بالإضافة إلى الصواريخ الروسية من طراز إس ـ إس ٢١ وسام ـ ٥ أو غيرها، تبين استمرار التفوق السوري في هذا المجال. أما طائرات القتال والقاذفات السورية فتتفوق أيضاً على نظيرتها التركية بـ ١,٤ مرة، وبخاصة بعد حصول سوريا على طائرات روسية متطورة من طراز «ميغ ـ ٢٩» وطراز «سوخوي ـ ٢٤». إلا أن تركيا تتفوق في عدد طائرات الهليوكوبتر المسلحة، فهي تفوق نظيرتها السورية بنحو ٣ مرات[٦٨].

إلا أن الجدولين رقمي (٤ ـ ١) و(٤ ـ ٢) يظهران اهتمام تركيا بتفوقها البحري، حيث يتفوق عدد سفن القتال الرئيسية لديها بـ ١,٧ مرة عن تلك التي تمتلكها سوريا، كما تتفوق تركيا بعدد غواصاتها بـ ٥ مرات عن نظيرتها السورية، في حين تتفوق سوريا بعدد زوارق الصواريخ السريعة بـ ١,٢ مرة عن تلك الموجودة في تركيا. غير أنه إذا كان من المعتقد أن تركيا ستحتفظ بتفوقها البحري بالمقارنة بسوريا، فإن درجة هذا التفوق سوف تقل نتيجة التطور الجاري في البحرية السورية. كما أن التفوق البحري التركي لا يكفي لمواجهة الأخطار البحرية الأخرى وبخاصة في مواجهة اليونان، وكذلك قواتها في قبرص والتزاماتها تجاه القبارصة الأتراك[٦٩].

---

(٦٧) سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ص ١٣٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٣١. جدير بالذكر أنه تردد في منتصف أيار/مايو ١٩٩٧ أن إسرائيل في إطار تعاونها العسكري مع تركيا قد زودت الأخيرة بمعلومات مهمة عن قدرات طائرات ميغ ٢٩ التي يمتلكها سلاح الجو السوري، حصلت عليها من ألمانيا.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٣١.

وفي ما يتعلق بالإنفاق الدفاعي، يلاحظ أن هذا الإنفاق لدى سوريا فاق مثيله لدى تركيا في معظم فترة الدراسة وبخاصة في نصفها الأول. فقد بلغ الإنفاق الدفاعي السوري عام ١٩٨٠ ما نسبته ٤٧,٧ بالمئة من إجمالي إنفاق الحكومة المركزية، أي ما يعادل نصف الميزانية العامة تقريباً[٧٠]. في حين انخفض هذا المعدل إلى ٤٠,٧ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام لسنة ١٩٩٠ وبلغ ٣١,٥ بالمئة عام ١٩٩١[٧١].

الجدول رقم (٤ ـ ١)
القوة العسكرية السورية

عناصر القوة العسكرية السورية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية (جندي)	٤٢١,٠٠٠	لديها ٣٥ ألف جندي في لبنان. (مدة الخدمة الإلزامية ٣٠ شهراً)
القوات الاحتياطية (جندي)	٥٠٠,٠٠٠	حتى سن ٤٥ سنة
القوات البرية (جندي)	٤٠٠,٠٠٠	٥ فرق مدرعة، ٣ فرق ميكانيكية، وفرقة قوات خاصة
القوات الجوية (جندي)	٩٢,٠٠٠	
القوات البحرية (جندي)	٨,٠٠٠	
دبابات القتال الرئيسية (دبابة)	٤٦٠٠	منها ١٥٠٠ دبابة من طراز «ت ـ ٧٢»
العربات المدرعة (عربة)	٤٤٥٠	
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ (قطعة)	٣٢١٨	منها ٤٥٠ ذاتية الحركة
الطائرات القتالية (طائرة)	٦٥١	منها ٤٨ «ميغ ـ ٢٩»، ٣٢ «سوخوي ـ ٢٧» ٥٦ «ميغ ٢٥»، ٢٤ «سوخوي ـ ٢٤»، ١٣٤ «ميغ ٢٣»
الهليوكوبتر المسلحة (طائرة)	١٠٠	
الغواصات (غواصة)	٣	
سفن القتال الرئيسية (سفينة)	١٨	
زوارق الصواريخ السريعة (زورق)	٢٧	
منصات صواريخ أرض ـ أرض (قاعدة)	٨٠	منها ٢٨ سكود ـ بي، سكود ـ سي، ١٨ س س ٢١، ١٨ فروغ ـ ٧
الميزانية العسكرية	١,٨ مليار دولار	ميزانية ١٩٩٦

المصـــادر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1996/97* (London: IISS, 1996), pp. 146-147, and

الوسط (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ٤.

---

(٧٠) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٤ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٤).

(٧١) World Bank, *World Development Report, 1993* (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp. 558-559.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
القوة العسكرية التركية

عناصر القوة العسكرية التركية	حجم القوة	ملاحظات حول نوعية القوة
القوات النظامية (جندي)	٦٣٩,٠٠٠	لديها ٣٠ ألف جندي في قبرص (مدة الخدمة العسكرية ١٨ شهراً)
القوات الاحتياطية (جندي)	١,١٠٧,٠٠٠	منها ٣٧٨,٧ ألف حتى عمر ٤١ سنة
القوات البرية (جندي)	٢٨٥,٧٠٠	
القوات الجوية (جندي)	٦٥,٠٠٠	
القوات البحرية (جندي)	٥٥,٠٠٠	
دبابات القتال الرئيسية (دبابة)	٤,٢٨٠	منها ٢٨٧٦ من طراز (م ـ ٤٨)، ٩٣٢ من طراز (م ـ ٦٠)، ٣٩٧ من طراز ليوبارد، ٧٥ من طراز (م ـ ٤٧)
العربات المدرعة وناقلات الجند (عربة)	٤,٢١٦	
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ (قطعة)	٤,٣٤١	
الطائرات القتالية (طائرة)	٥٧٥	تشتمل على طائرات ف ـ ١٦، ف ـ ٤، ف ـ ٥
الهليوكوبتر المسلحة (طائرة)	٣٣٥	
الغواصات (غواصة)	١٥	
المدمرات (مدمرة)	١٢	
الفرقاطات (فرقاطة)	١٦	
زوارق الصواريخ السريعة (زورق)	٢١	
سفن نقل ومساندة (سفينة)	٣٢	
صواريخ أرض ـ أرض	ــ	ترتبط باستراتيجية حلف الناتو
الميزانية العسكرية ١٩٩٦	٥,٧ مليار دولار	إضافة إلى المساعدة العسكرية الأمريكية

المصادر: IISS, Ibid., pp. 70-72, and
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٣)، ص ١٥٣.

وقد تحقق أكبر إنفاق دفاعي في سوريا في عام ١٩٨٣، حيث بلغ نحو ٣,٥ مليار دولار، وانخفض هذا الإنفاق كثيراً في أواخر الثمانينيات. ولعل الركود الاقتصادي نتيجة الحصار الذي فُرض على سوريا في تلك الفترة وبخاصة في عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ كان سبباً رئيسياً في تقليص الميزانية العسكرية للسنة المالية ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ بمقدار ١٥ بالمئة مقارنة بالسنة السابقة لها، أي انخفضت بنحو ٥٠٠ مليون دولار(٧٢).

(٧٢) World Bank, *World Development Report, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992), pp. 238-239.

إلا أنه منذ منتصف التسعينيات نجد أن الإنفاق العسكري السوري أخذ بالتراجع قياساً بمستوى الإنفاق العسكري التركي؛ الذي أخذ بالتزايد بصورة ملحوظة في الفترة ذاتها. ففي حين أن الميزانية العسكرية السورية قد توقفت عند مستوى ملياري دولار سنوياً في عام ١٩٩٤، ١٩٩٥، بل تراجعت لتصل إلى ١,٨ مليار دولار عام ١٩٩٦، كما هو موضح في الجدول رقم (٤ ـ ١)، هذا في حين أن الإنفاق العسكري التركي في الفترة ذاتها قد ارتفع بصورة كبيرة، بحيث إن الميزانية العسكرية التركية في عام ١٩٩٤، ١٩٩٥ قد بلغت ٥,٣ مليار دولار و٦ مليارات دولار على التوالي؛ أي بزيادة قدرها ٢,٦ و٣,٣ مرة عن مثيلتها السورية، وهذا بالطبع سينعكس بشكل أو بآخر على ميزان القوى لصالح تركيا.

وجدير بالذكر أن السعي السوري للحصول على السلاح المتطور قد واجه بعض العراقيل وبخاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة لحرمان سوريا من السلاح المتطور، كان آخرها الضغوط الأمريكية على روسيا الاتحادية لمنع إتمام صفقة صواريخ من طراز «إس ٣٠٠» إلى سوريا، وفرض عقوبات على ثلاث شركات روسية تساعد سوريا عسكرياً، وسبق ذلك ضغوط أمريكية وإسرائيلية على حكومة جنوب أفريقيا التي ترغب في بيع سوريا أجهزة الكترونية لتوجيه قذائف الدبابات. كما أن الولايات المتحدة كانت قد مارست في عام ١٩٩١ ضغوطاً هائلة على تشيكوسلوفاكيا لمنع إتمام صفقة دبابات من طراز «ت ـ ٧٢»، كما عملت على ملاحقة الاتجاه السوري للحصول على صواريخ أرض ـ أرض أطول مدى وأكثر دقة من صواريخ سكود[٧٣]. كما سبق للولايات المتحدة أن وقفت مراراً في عهد إدارتي ريغان وبوش ضد صفقات أبرمت أو كان مزمعاً إبرامها لتصدير سلاح من الصين لسوريا، وذلك بممارسة ضغط على بكين[٧٤]، نظراً لوجود تخوف من امتلاك سوريا صواريخ أرض ـ أرض بالستيّة متوسطة المدى تستطيع ضرب إسرائيل في العمق وتدمير المنشآت الأساسية والبنية التحتية الإسرائيلية، قد يجهض القدرة الإسرائيلية على امتصاص الضربة الأولى، ولا شك في أن تركيا تعي ذلك جيداً.

غير أن تحقيق هدف التوازن الاستراتيجي الذي طرحته سوريا، قد تطلّب مزيداً من الإنفاق الدفاعي، وهو ما استلزم تحويل مخصصات مهمة من الإنفاق على الاقتصاد والتنمية، وشكّل ذلك معضلة بالنسبة لسوريا، حيث إن رفع مخصصات الدفاع سوف

(٧٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ٢٣.

(٧٤) تقرير عن سباق التسلح الصاروخي في الشرق الأوسط، منشور في: الحياة، ١٩٩٠/١/٣٠، ص ١٨.

ينعكس بالسلب على حالة الاقتصاد، وهو ما ينعكس سلباً على الوضع الاستراتيجي العام وينال من القدرة على تحقيق التوازن الاستراتيجي. فقد زادت مخصصات الدفاع السوري في مرحلة الدراسة بشكل ملحوظ، وبخاصة في المرحلة الأولى من الدراسة(٧٥) على النحو المبين في الجدول رقم (٤ ـ ٣).

وتجدر الإشارة إلى أنه في ضوء انشغال سوريا وانهماكها في تسوية الصراع مع إسرائيل وفي ضوء التهديدات الواقعة على تركيا، فإن احتمالات الصراع المسلح التركي ـ السوري محدودة، إذ إن علاقات تركيا بروسيا الاتحادية صحيح أنها ليست سيئة، ولكنها ليست على ما يرام(٧٦). فموسكو لديها حسابات قديمة وجديدة تريد تصفيتها مع تركيا، ذلك أن انهيار الاتحاد السوفياتي السابق لا يعني «موت الذاكرة السياسية» لموسكو. فتركيا لعبت دور رأس حربة ضدها خلال الحرب الباردة، وانها تعمل ـ دون نجاح يذكر ـ لوراثتها في الجمهوريات الإسلامية السابقة في الاتحاد السوفياتي، وان تركيا حتى لو أصبحت دولة أوروبية، فإنها ستبقى سوراً أمام كل سياساتها «الشرق أوسطية»، ولذلك فإن «كل ما يضعف تركيا يسعد موسكو»(٧٧).

ومما يقلل من احتمالات الصراع التركي ـ السوري أن القوات المسلحة التركية تعاني استنزافاً دائماً لطاقاتها في مواجهة حركة التمرد الكردي في جنوب شرق تركيا منذ منتصف عام ١٩٨٤، لأنه منذ ذلك العام لم تستطع القوات التركية وضع حد لذلك التمرد(٧٨). وقد يعود ذلك إلى طبيعة الحرب التي يشنها حزب العمال الكردستاني (PKK) وعدم تمرُّس القوات التركية بمثل هذه الحرب، فضلاً عن تقادم آلة الحرب التركية بالمقارنة مع التحديث المتواصل في الجيش السوري. لذلك تسعى تركيا ـ بالتعاون مع إسرائيل ـ إلى تحديث جيشها عن طريق تحويله إلى جيش محترف أقل عدداً وأفضل تسليحاً وتدريباً وكفاءات قتالية. وهذا ما جرى تأكيده على لسان دوغان غوريتش، رئيس أركان الجيش التركي في ١٧/١٢/١٩٩٠، حيث قال «إن أزمة الخليج أثارت الحاجة إلى التحديث السريع للقوات المسلحة التركية»(٧٩).

---

(٧٥) Walter S. Jones, *The Logic of International Relations*, 6th ed. (Glenview, IL: Scott, Foresman, 1988), p. 346.

(٧٦) سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ص ١٣٠.

(٧٧) أسعد حيدر، «حرب تركيا واليونان... هل تقع الصيف القادم؟،» الأهرام العربي (٢٩ آذار/مارس ١٩٩٧)، ص ٣٤.

(٧٨) هذا على الرغم من اعتقال تركيا الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في كينيا في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٩ بالتعاون مع المخابرات الإسرائيلية والأمريكية.

(٧٩) سعد ناجي جواد ومنعم صاحي حسني، «الأمن التركي بين مهمتين: دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي،» السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٦ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)، ص ٥٢.

وفي الواقع، حصلت تركيا نتيجة موقفها في حرب الخليج، على مساعدة مالية تقدر بنحو ٣ مليارات دولار عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ كتعويض عن خسائرها في تلك الحرب، واستخدمت تلك المبالغ في تحديث القوات المسلحة التركية، هذا بالإضافة إلى استفادتها من برامج وقوانين أمريكية تسمح للولايات المتحدة بتزويد الدول أعضاء «الناتو» بأسلحة ومعدات مستعملة تفيض عن حاجتها. كما تستفيد تركيا من علاقتها بإسرائيل بتحديث سلاح الجو التركي تنفيذاً للاتفاق العسكري الموقع بينهما[٨٠]، إلا أنه على رغم التطورات على القوات المسلحة التركية، نجد أن سوريا تمتلك قدراً من القوة يجعل الحرب معها عملية مكلفة، فالردع المتوازن والحرب التقليدية لا يجعلان السوريين في موقف ضعيف، سواء في المفاوضات مع إسرائيل أو في مواجهة تركيا، كما لا يجعل إسرائيل ـ وكذلك تركيا ـ في موضع مطلق القدرة، لأن الدولتين تعرفان أن الحرب ضد سوريا محفوفة بالمخاطر[٨١]. ولكن مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الميزان العسكري والاستراتيجي في الفترة الأخيرة يميل بدرجة ملحوظة لصالح تركيا، بخاصة بعد توقيع الأخيرة اتفاقاً للتعاون العسكري مع إسرائيل؛ ساهم بشكل أو بآخر في حدوث تطور نوعي في القدرات العسكرية التركية، ولا سيما في مجالات الطائرات والصواريخ والدبابات والحرب الالكترونية.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

الواردات العسكرية والنفقات الدفاعية السورية في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)

البيان/السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
واردات السلاح السورية (مليار دولار أمريكي)	٣,٣	٢,٦	٢,٦	٣,٥	٢,٢	١,٦	١,٢	١,٩	١,٣	١,٠٠	١,٠٠
معدل النفقات الدفاعية السورية بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي (بالمئة)	١٧,٢	١٤,٤	١٥,٦	١٥,٤	١٥,٩	١٥,٦	١٣,٥	١٠,٩	٧,٩	١٧,٢	١٤,٢

المصدر: معتز سلامة، «القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد ١٩٩١: دراسة للقرارين السوري والفلسطيني،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ٢٤٧.

(٨٠) طلعت مسلم، «قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين،» ورقة قدمت إلى: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ٢٤٨.

(٨١) عماد فوزي شعبي، «كيف وعلى ماذا يفاوض السوريون؟،» الحياة، ١٥/ ٥/ ١٩٩٥، ص ١٨.

ثانياً: السياسات التعاونية للسياسة السورية في التعامل مع تركيا

تغطي هذه السياسات المجالات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والمائية.

١ ـ السياسات التعاونية في المجالين الاقتصادي والتجاري

يلاحظ على العلاقات بين سوريا وتركيا في المجالين الاقتصادي والتجاري، وجود تبادل تجاري ـ ولو في حده الأدنى ـ ومشروعات مطروحة للتعاون المشترك على رغم ما شاب علاقات البلدين من توتر وانعدام الثقة خلال فترة الدراسة، حيث إنه على الرغم من الموقف السلبي لتركيا من قضية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات واستمرارها في تنفيذ مشروعاتها المائية الضخمة على مياه النهرين دون مراعاة لحقوق ومصالح سوريا والعراق، حرصت دمشق على تحسين علاقاتها مع تركيا واستمرار التبادل التجاري، وتواكب ذلك مع موافقة سوريا على بعض المشاريع المشتركة كمشروع الربط الكهربائي الخماسي(٨٢).

غير أنه يتبين من خلال متابعة حركة التبادل التجاري وتطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا وتركيا في فترة الدراسة، أن هذه العلاقات اتسمت إلى حد كبير بالتقلب، تبعاً لعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية، على رغم عوامل التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة(٨٣). ولعل قضية المياه والمشكلات المرتبطة بها، من قبيل قضايا أمن الحدود ونهر العاصي وغيرها، هي من ضمن العوامل الأساسية المحددة للعلاقات الاقتصادية بين سوريا وتركيا، حيث تأتي قضية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير في العلاقات السورية ـ التركية سياسياً واقتصادياً وفي إمكانية أن ينعكس ذلك على مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول العربية وتركيا، وذلك في ظل إصرار الأخيرة على تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول. ولذلك تقف سوريا وكذلك العراق موقف التحفظ من هذا المشروع الضخم لما له من آثار سلبية، بدأت سوريا تعاني وطأتها منذ مطلع عام ١٩٩٠(٨٤).

---

(٨٢) لمزيد من التفاصيل عن مشروع الربط الكهربائي بين تركيا وسوريا وكذلك بين الأردن والعراق ومصر، انظر: طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية ـ العربية (الورقة الثانية)،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٥)، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٨٣) رضا عبد الحسين غالي القريشي وعبد المنعم السيد علي، «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية: واقعاً وتوقعاً: دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي،» **شؤون عربية**، العدد ٨٢ (حزيران/ يونيو ١٩٩٥)، ص ٢١٢.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

ولا شك في أن تركيا إذا عملت على اتخاذ موقف توفيقي تعاوني تجاه هذه القضية في ما يتعلق بحقوق ومصالح سوريا والعراق، فبالإمكان أن تكون المياه مصدراً للتعاون والاعتماد المتبادل بين دول حوض الفرات، ومقدمة لعلاقات سياسية واقتصادية متنامية ليس مع سوريا والعراق فقط، بل مع جميع الدول العربية، وإلا ستكون المياه سبباً في إفساد العلاقات بين العرب والأتراك ومصدراً للتنازع والاختلاف بين الطرفين.

وجدير بالذكر أنه على رغم الجوار الجغرافي بين سوريا وتركيا، الذي من المفترض أن يسهل عمليات التبادل التجاري بين الدولتين، وعلى رغم أن الشركات التركية قد حققت طفرة كبيرة تمثلت بفوزها بعقود في البلدان العربية في أعوام ١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ بقيمة ٥,٥٣٥ مليار دولار و٣,٥٢٤ مليار دولار و١,٤٥٢ مليار دولار على التوالي، إلا أن هذه الشركات لم تحظَ بأية عقود في سوريا في الفترة نفسها، التي تصادفت مع شروع تركيا بتنفيذ مشروع سد أتاتورك في عام ١٩٨٢، هذا بالإضافة إلى أن غالبية الشركات التركية لا تملك خبرات تفوق تلك التي تملكها شركات عربية (كالشركات المصرية أو التونسية. . .)، أو لأن خبرات الشركات التركية متقاربة مع نظيرتها السورية[٨٥].

أ ـ التجارة السورية ـ التركية

على رغم أن الوطن العربي في مجموعه يُعد شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة إلى تركيا، وذلك بحكم الميزات النسبية التي من المفترض أن تتمتع بها التجارة بين الطرفين كنتاج للجوار الجغرافي والتكامل النسبي في صادرات وواردات الجانبين، إلا أن سوريا لا تعد شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة لتركيا على رغم التلاصق الجغرافي[٨٦]، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (٤ ـ ٤) والشكل رقم (٤ ـ ١) الذي يمثل التبادل التجاري بين سوريا وتركيا في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠). ويتضح من الجدول السابق انخفاض قيمة المبادلات التجارية بين سوريا وتركيا، فهي لم تصل في أحسن أحوالها إلى ٣٠٠ مليون دولار، كما أن سوريا تأتي في مؤخرة الدول العربية في التعامل التجاري مع تركيا، وبخاصة في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧)، حيث شهدت حركة التبادل التجاري بين البلدين انخفاضاً شديداً كانت نسبته المئوية أقل من واحد بالمئة من إجمالي التبادل التجاري التركي كما هو مشار إليه في الشكل رقم (٤ ـ ٢) الذي يوضح حركة التبادل التجاري بين البلدين كنسبة مئوية.

ويلاحظ من هذا الشكل مدى تأثر حركة التبادل التجاري بين سوريا وتركيا في الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) بالمشكلات المثارة بين البلدين والتي ألقت بظلالها على مجمل

(٨٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩، ص ١٦٠.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

علاقات الطرفين ومنها العلاقات التجارية والاقتصادية.

إلا أن قيمة التبادل التجاري بين سوريا وتركيا بدأت بالتزايد منذ عام ١٩٨٨، ولعل سبب ذلك هو أن العلاقات السورية ـ التركية شهدت في العام المذكور انفراجاً واستقراراً نسبياً بعد توقيع البلدين اتفاقية عام ١٩٨٧، التي تعهد فيها الجانب التركي بألا يقل منسوب مياه الفرات عن ٥٠٠م٣/ثا خلال فترة ملء خزان سد أتاتورك وحتى التوزيع النهائي لمياه الفرات بين دول حوض الفرات[٨٧]. ولذلك نجد أن حجم التبادل التجاري بين سوريا وتركيا ارتفع من ٦٥,٧٣ مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى نحو ١٤٧,٣٧ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٤,١٧ بالمئة على النحو المبين في الجدول رقم (٤ ـ ٤).

ب ـ الصادرات التركية لسوريا

شهدت مرحلة الثمانينيات ازدياداً ملحوظاً في إجمالي الصادرات التركية، بلغ نصيب البلدان العربية منها نحو ٥٦١,٩ مليون دولار؛ أي ما نسبته ١٩,٣ بالمئة عام ١٩٨٠، كان نصيب سوريا من تلك الصادرات بحدود ١٠٢,٩٢ مليون دولار في العام نفسه؛ أي ما نسبته ٣,٥ بالمئة من إجمالي الصادرات التركية، وهي أعلى نسبة تصلها صادرات تركيا إلى سوريا، كما هو مشار إليه في الجدول رقم (٤ ـ ٤). ويتضح من الجدول نفسه أن معدل الصادرات التركية إلى سوريا آخذ بالتناقص، نتيجة الأسباب السابقة المتعلقة بالقضايا المثارة بين البلدين، كان أدنى معدل لتلك الصادرات في عام ١٩٨٥ حيث بلغت قيمتها بحدود ٥٥,٨ مليون دولار، أي ما نسبته نحو ٠,٦٦ بالمئة، ثم أخذت قيمة الصادرات التركية بالازدياد تدريجياً منذ عام ١٩٨٦، فكانت قيمتها ٦٢,١٣ مليون دولار، ٦٠,٦١ مليون دولار، ١٤٢,٩٨ مليون دولار، ١٧٦,٧٤ مليون دولار، في الأعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ على التوالي، وبلغت أعلى نسبة لها في عام ١٩٩٠ وتقدر بحدود ١٩٤,٤٩ مليون دولار، لكنها مع ذلك لم تتعدّ نسبة ١,٥ بالمئة من إجمالي الصادرات التركية، وهو ما يبينه أيضاً الشكل رقم (٤ ـ ٣).

والجدير بالذكر أن إجمالي الصادرات التركية إلى سوريا في الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ بلغت قيمتها نحو ١١٠٨,٧٨ مليون دولار من إجمالي صادرات تركيا إلى البلدان العربية والبالغة ٨٨٠٧١,٤٠ مليون دولار في الفترة ذاتها. وفي ما يتعلق بالصادرات التكنولوجية التركية إلى سوريا، فكان نصيب الأخيرة عقداً واحداً فقط، أي ما نسبته ٢ بالمئة من إجمالي الصادرات التكنولوجية التركية إلى الوطن العربي في فترة الدراسة[٨٨].

---

(٨٧) سوريا، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية، اتفاقية عام ١٩٨٧ مع تركيا، الفقرة (٦).

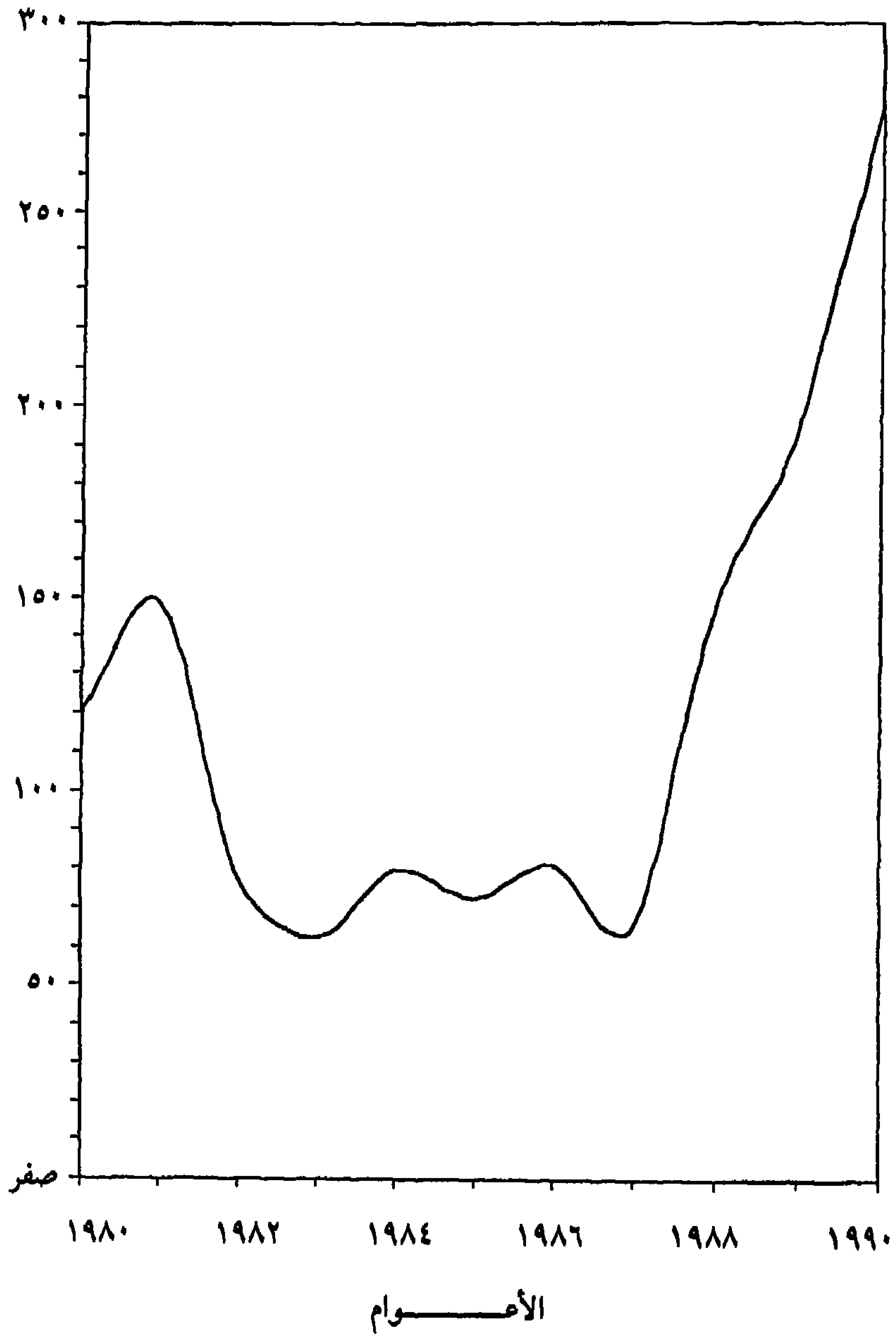
(٨٨) سليم ايلكين، «العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية،» في: معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية التركية، ج ٢: من منظور تركي، جدول رقم (٥)، ص ٣٤٤.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)
التبادل التجاري بين تركيا وسوريا (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)
(والنسبة إلى إجمالي صادرات وواردات تركيا)

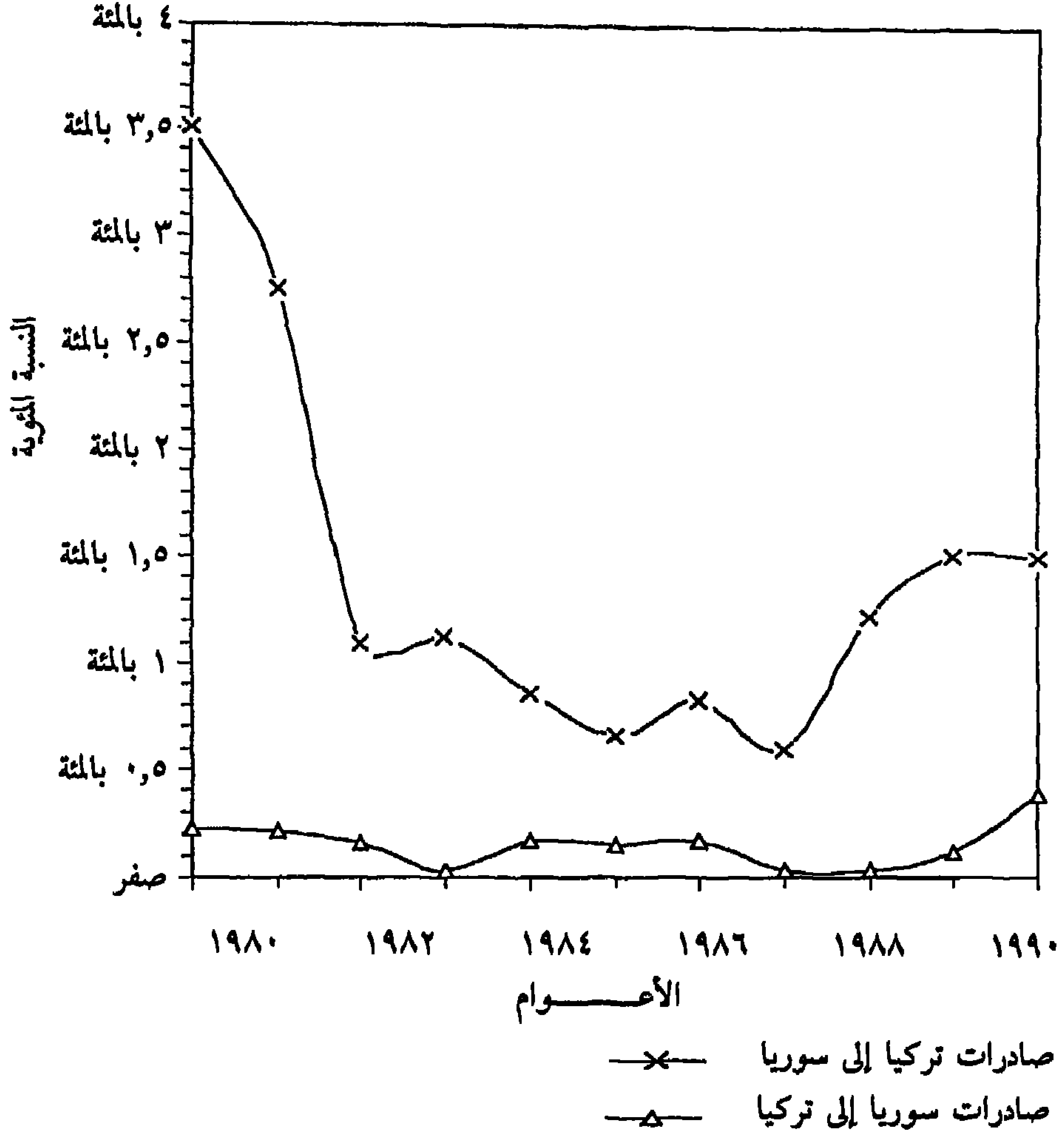
السنة	الصادرات التركية (بملايين الدولارات)		حصة سوريا من الصادارت التركية (بالمئة)	الواردات التركية (بملايين الدولارات)		حصة سوريا من الواردات التركية (بالمئة)	التبادل التجاري (بملايين الدولارات)	
	إجمالي	إلى سوريا		إجمالي	من سوريا		إجمالي	مع سوريا
١٩٨٠	٢٩١٠,١٠	١٠٢,٩٢	٣,٥١	٧٩٠٩,٤٠	١٧,٢٩	٠,٢١	١٠٨١٩,٥٠	١٢٠,٢١
١٩٨١	٤٧٠٢,٩٠	١٢٩,٤٠	٢,٧٥	٨٩٣٣,٤٠	١٩,٠٢	٠,٢١	١٣٦٣٦,٣٠	١٤٨,٤٣
١٩٨٢	٥٧٤٦,٠٠	٦٣,١٥	١,٠٩	٨٨٤٢,٧٠	١٤,٢٢	٠,١٦	١٤٥٨٨,٧٠	٧٧,٣٧
١٩٨٣	٥٢٢٧,٩٠	٥٨,٩٠	١,١٢	٩٢٣٥,٠٠	٣,٣٨	٠,٠٣	١٤٤٦٢,٩٠	٦٢,٢٨
١٩٨٤	٧١٣٣,٧٠	٦١,٦٦	٠,٨٦	١٠٧٥٦,٦٠	١٧,٧٩	٠,١٦	١٧٨٩٠,٣٠	٧٩,٤٥
١٩٨٥	٨٤٢٠,٧٧	٥٥,٨٠	٠,٦٦	١١٣٤٣,٥٠	١٦,٣٤	٠,١٤	١٩٧٦٤,٢٧	٧٢,١٤
١٩٨٦	٧٤٥٦,٧٠	٦٢,١٣	٠,٨٣	١١١٠٤,٨٠	١٩,٠٢	٠,١٧	١٨٥٦١,٥٠	٨١,١٥
١٩٨٧	١٠١٩٠,٠٠	٦٠,٦١	٠,٥٩	١٤١٥٧,٨٠	٥,١٢	٠,٠٣	٢٤٣٤٧,٨٠	٦٥,٧٣
١٩٨٨	١١٦٦٢,٠٢	١٤٢,٩٨	١,٢٢	١٤٣٣٥,٤٠	٤,٣٩	٠,٠٣	٢٥٩٩٧,٦٢	١٤٧,٣٧
١٩٨٩	١١٦٦٢,٠٢	١٧٦,٧٤	١,٥١	١٥٧٩٢,١٤	١٧,٧٢	٠,١١	٢٧٤٥٤,١٦	١٩٤,٤٦
١٩٩٠	١٢٩٥٩,٢٩	١٩٤,٤٩	١,٥٠	٢٢٣٠٢,١٣	٨٤,٣٠	٠,٣٧	٣٥٢٦١,٤٢	٢٧٨,٧٩
المجموع	٨٧٠٧١,٤٠	١١٠٨,٧٨		١٣٤٧١٢,٨٧	٢١٨,٥٩		٢٢٢٨٨٤,٤٧	١٣١٧,٣٨

المصادر: سليم ايلكين، «العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية،» في: معهد البحوث والدراسات العربية، العلاقات العربية التركية، ٢ ج (القاهرة: المعهد، ١٩٩١ ـ ١٩٩٣)، ج ٢: من منظور تركي، الجدولان رقما (١) و(٣)، ص ٣٤٠ و٣٤٢.

الشكل رقم (٤ ـ ١)
التبادل التجاري بين سوريا وتركيا (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)
(بملايين الدولارات)



الشكل رقم (٤ ـ ٢)
التبادل التجاري بين سوريا وتركيا في الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)
كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات والواردات التركية

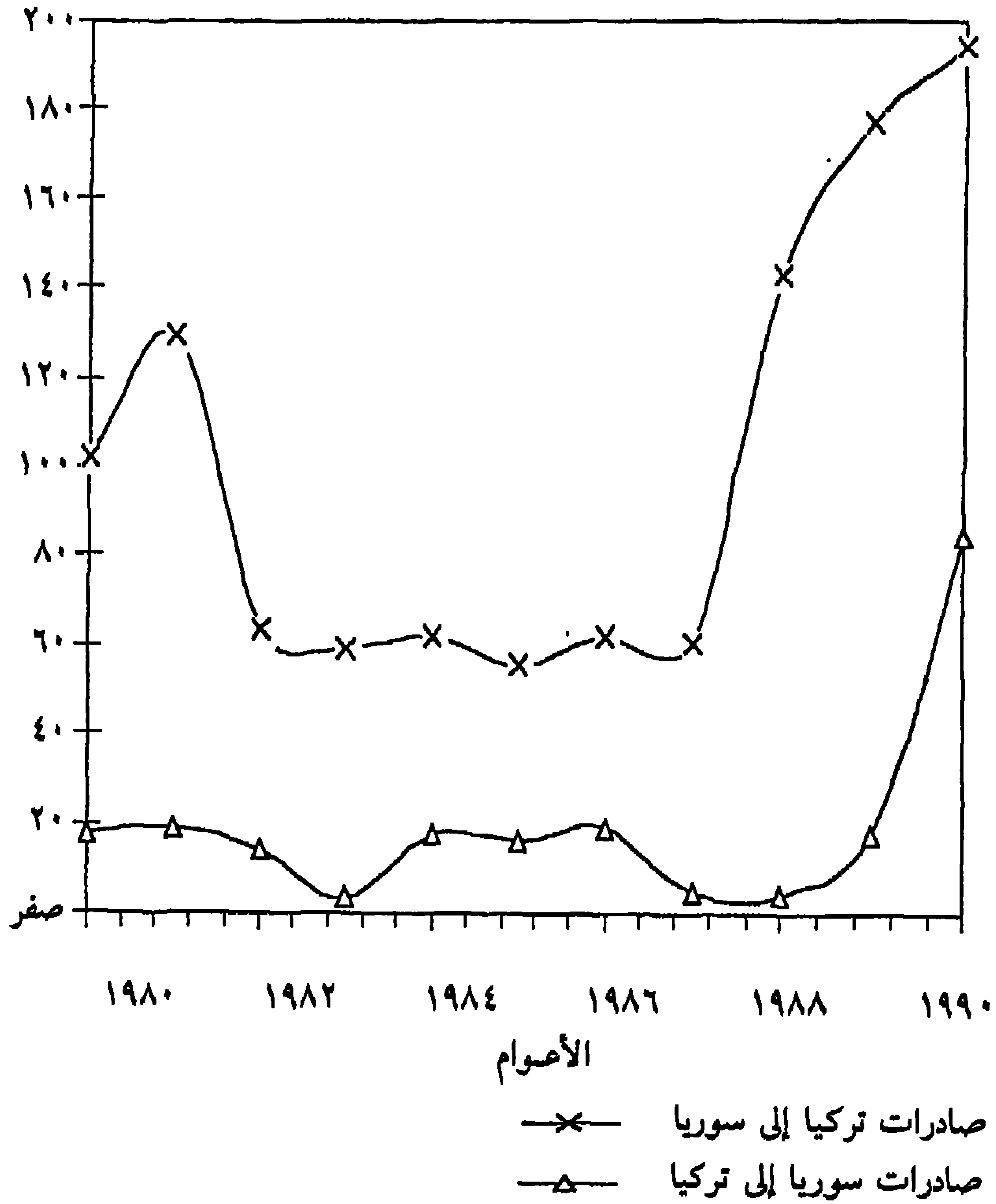


ج ـ الواردات التركية من سوريا

بلغ إجمالي قيمة الواردات التركية من سوريا في الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ نحو ٢١٨,٥٩ مليون دولار، في حين بلغت قيمة تلك الواردات من مجمل الدول العربية وللفترة ذاتها نحو ١٣٤٧١٣,١٧ مليون دولار، وبذلك تكون النسبة المئوية للواردات التركية من سوريا أقل بكثير من النسبة المئوية للصادرات التركية إلى سوريا، حيث كان معدل واردات تركيا من سوريا بالقياس إلى صادراتها إلى سوريا هو نسبة

(١) إلى (٥). كما أن أقل معدل للواردات التركية بلغت نسبته نحو ٠,٠٣٦ بالمئة و٠,٠٣٠ بالمئة في العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ على التوالي كما هو مبيّن في الشكل رقم (٤ ـ ٢)، وبالتالي تكون القيمة الإجمالية للتبادل التجاري بين سوريا وتركيا في الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ نحو ١٣٢٧,٣٩ مليون دولار، حققت تركيا من خلالها فائضاً في ميزانها التجاري مع سوريا بلغ أقصاه نحو ١٥٩,٠٢ مليون دولار عام ١٩٨٩.

الشكل رقم (٤ ـ ٣)
حجم الصادرات والواردات التركية من وإلى سوريا (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠)



أما حجم الواردات التركية من سوريا فقد بلغ أقصاه في عام ١٩٩٠ بقيمة ٨٤,٣٠ مليون دولار، أي بنسبة ٠,٣٥٨ بالمئة من إجمالي الواردات التركية. ويتضح من ذلك أن تجارة سوريا مع تركيا عانت عجزاً يقدر بنحو ٨٨٩,٥٧ مليون دولار في الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠[٨٩]، وهو ما يوضحه أيضاً الجدول رقم (٤ ـ ٤) والشكل رقم (٤ ـ ١).

د ـ الاستثمارات السورية في تركيا

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد استثمارات تركية في سوريا، في حين أن لسوريا بعض الاستثمارات في تركيا، حيث بلغ عدد الشركات السورية ذات الاستثمارات في تركيا مع نهاية العام ١٩٨٩ حوالى ٩٠ شركة، رأسمالها ١٧,٦٧٧ مليون دولار، كان رأس مال هذه الشركات من إجمالي الاستثمارات ١٣,٤٧٤ مليون دولار أي ما نسبته ٧٦,٢٢ بالمئة من الحجم الكلي لرأسمال تلك الشركات، غير أن نسبة الاستثمار السوري بالمقارنة مع باقي الاستثمارات الأجنبية في تركيا هي نسبة ضئيلة للغاية لا تتعدى ٠,٦٥ بالمئة[٩٠].

أما في ما يتعلق بمستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سوريا وتركيا، فيمكن القول إن تفعيل وتطوير هذه العلاقات يتوقف إلى درجة كبيرة، على حل مختلف القضايا المثارة من زمن طويل بين البلدين؛ وفي مقدمتها، حل قضية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، وأن تبدي سوريا مزيداً من الاهتمام بالقضايا التي تهم تركيا، من قبيل القضية القبرصية وكذلك حركة التمرد الكردي فيها، حيث إن تطوير العلاقات السورية ـ التركية خصوصاً في ما يتعلق بأمن الحدود وحركة التمرد الكردي التركي، من شأنه تطوير هذه العلاقات وخلق جو من التفاهم والمصالح المشتركة بما ينعكس إيجابياً على إمكانات التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة لمشكلة المياه[٩١]. كما أنه يجدر بتركيا أن تعيد النظر في توجهها نحو المنطقة العربية وتحافظ على مصالحها الكثيرة مع الدول العربية بعد أن أخفقت مساعيها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ومن هنا تكتسب أطروحات حزب الرفاه التركي صدقيتها بأن مصالح الدولة التركية تقتضي توطيد وتوسيع علاقات تركيا مع الدول العربية والإسلامية.

---

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(٩٠) المصدر نفسه، جدول رقم (٨)، ص ٣٤٧.

(٩١) انظر تعقيب جلال عبد الله معوض على بحث: الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٥٥.

٢ ـ السياسات التعاونية في المجال الدبلوماسي

من بين السياسات التي اتبعتها سوريا في التعامل مع تركيا استمرار الاتصالات بين الطرفين عبر القنوات السياسية والدبلوماسية، على الرغم مما كان يشوب علاقات البلدين، ولا يزال، من تصعيد وتوتر، وتناولت تلك الاتصالات موضوعات ثنائية ذات اهتمام مشترك كالتبادل التجاري وقضايا توزيع المياه المشتركة وأمن الحدود، أو قضايا متعددة الأطراف، سواء على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي أو الموقف من أزمة الخليج الثانية والتنسيق بخصوص المسألة العراقية، أو بخصوص التعاون في مشروع الربط الكهربائي.

وفي هذا الصدد، وعلى رغم الخلافات السورية ـ التركية حول قضية تقاسم مياه نهري الفرات ودجلة وعدم التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة ومنصفة لمياه النهرين أو الخلاف حول قضايا أمن الحدود والاتهامات التركية لسوريا بدعم حركة التمرد الكردي في تركيا، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أ ـ ان إحدى السمات البارزة للسياسة الخارجية السورية، في فترة الدراسة، هي حرص سوريا على استمرار علاقات طبيعية مع تركيا. فقد بذلت «دمشق» جهوداً كبيرة لتجنيب هذه العلاقات أزمات خطيرة، ولم تجرّ، في الوقت نفسه، إلى الرد على حملات بعض أجهزة الإعلام التركية التي حاولت أن تحمّل سوريا الأزمات الداخلية التركية. وقد تعاملت دمشق مع هذه الحملات الإعلامية بالصبر وبرودة الأعصاب، رغبة منها في الحفاظ على علاقات حسن جوار مع تركيا، وعدم السماح لقوى مغرضة بالنيل من هذه العلاقات ودفعها باتجاه التوتر والقطيعة[٩٢].

ب ـ مواصلة سوريا سعيها إلى حل المسألة المائية مع تركيا بما يتفق مع علاقات حسن الجوار، ويضمن حقوق كل طرف وفق القوانين والأعراف الدولية، ويحول دون استخدام المياه كسلاح سياسي ووسيلة للضغط وتصفية الحسابات السياسية أو للعب دور إقليمي. ولذلك، وفي سبيل تحسين العلاقات مع تركيا ولنيل كلّ حقوقها المائية المشروعة والعادلة، لم تُؤخذ سوريا بحملات الاستفزاز الرامية إلى بث مزيد من عناصر عدم الثقة في علاقاتها مع تركيا وتوسيع هوّة الخلاف والخصومة معها[٩٣]. وفي هذا الخصوص، لخص رئيس مجلس الشعب السوري عبد القادر قدورة سياسة دمشق إزاء المسألة المائية مع تركيا بقوله «إن سياستنا معروفة، وهي أننا نعتبر أن تركيا جار، وان الحوار هو السبيل الوحيد للبحث في قضية المياه»[٩٤].

---

(٩٢) تشرين (سوريا)، ٢٥/ ٢/ ١٩٩٦، ص ١.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) الحياة، ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧، ص ٧.

ج ـ يلاحظ أن الاتصالات الرسمية بين سوريا وتركيا لم تنقطع، على رغم ما شاب علاقات البلدين من توترات، بما في ذلك مناقشة بعض القضايا المثارة بين الطرفين منذ زمن طويل، ومن هذه الاتصالات:

ـ في عام ١٩٧٣ قام وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام بزيارة رسمية إلى أنقرة، وكان نظيره التركي «خلوق باي أولكن» قد زار دمشق في عام ١٩٧٢.

ـ في عامي ١٩٧٤ و١٩٨٣ تبادل وزيرا خارجية البلدين الزيارة.

ـ في آذار/مارس ١٩٨٧ قام رئيس الوزراء التركي أوزال بزيارة إلى «دمشق»، وبعدها بشهرين قام عبد القادر قدورة نائب رئيس مجلس الوزراء السوري بزيارة إلى تركيا. وفي تموز/يوليو من العام نفسه أثناء زيارة أوزال إلى دمشق توصلت سوريا وتركيا إلى توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني. وفي هذه اللقاءات المتكررة، طرحت بعض القضايا المشتركة (من قبيل مشكلات التهريب والهاربين عبر الحدود، وسبل تنمية التجارة بين البلدين)، كما حظيت مسألة تنظيم تقسيم مياه الفرات باهتمام خاص، وإلى جانب ذلك نوقشت سبل الحيلولة دون تسلل عناصر حزب «PKK» إلى تركيا، حيث نص بروتوكول ١٩٨٧ الآنف الذكر على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع أنشطة الجماعات والأفراد الذين يضمرون نية التخريب ضد أمن واستقرار البلدين، كما اتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات سنوياً لمعالجة كل القضايا(٩٥).

ـ في حزيران/يونيو ١٩٩٠ قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة رسمية إلى تركيا، طرحت خلالها القضيتان الأساسيتان في العلاقات السورية ـ التركية على بساط البحث، وهما: مياه الفرات ونشاط «حزب العمال الكردستاني» (PKK). وقد صرح الشرع أن «سوريا جادة في إرساء قواعد الصداقة والتفهم مع تركيا، وبأن الحكومة السورية عازمة على التعاون مع تركيا على مختلف الأصعدة، مع اهتمام خاص من الجانب السوري بمسألة مياه الفرات، والتي ينبغي على حكومة أنقرة أن تنظر إليها بتفهم أرحب»(٩٦).

ـ في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩١، تم تبادل الزيارات بين وزيري خارجية سوريا وتركيا إثر توافق موقف البلدين إزاء أزمة الخليج الثانية، حصلت تركيا خلالها على تعهدات سورية بفرض قيود صارمة على أنشطة حزب العمال الكردي(٩٧).

---

(٩٥) اسماعيل صويصال، «العلاقات التركية العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠،» في: معهد البحوث والدراسات العربية، **العلاقات العربية التركية**، ج ٢: **من منظور تركي**، ص ٣١٢.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(٩٧) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ١٦.

ـ في آب/أغسطس ١٩٩١، قام وزير الخارجية السوري فاروق الشرع بزيارة إلى استانبول للمشاركة في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي العشرين على مستوى وزراء الخارجية. وفي أثناء الزيارة قام الجانب التركي بلفت نظر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى نشاط أعضاء «حزب العمال الكردستاني» (PKK) المناوئ لتركيا، وقد رد الشرع على مطلب تركيا بضرورة أن تتخذ سوريا إجراءات وقائية ضد قواعد ذلك الحزب في البقاع اللبناني، بقوله «إن وادي البقاع وإن كان تحت رقابة عسكرية سورية، إلا أن القوات العسكرية السورية لا يمكنها أن تتدخل في شؤون سلطات الأمن في المنطقة»[٩٨].

ـ في نيسان/ابريل ١٩٩٢، قام وزير داخلية تركيا عصمت سيزغين بزيارة إلى سوريا والتقى نظيره السوري د. محمد حربة، والتقى مع الرئيس حافظ الأسد.

ـ في آب/أغسطس ١٩٩٢، قام وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين بزيارة رسمية إلى دمشق، بغية تهدئة المخاوف السورية بعد تصريحات أوزال وتحذيراته لسوريا والعراق بقطع مياه الفرات إذا لم تتخذ إجراءات قمعية ضد حزب «PKK». وفي الواقع كان المسؤولون الأتراك قد أدركوا ما تركته هذه التصريحات من وقع على الساحة السورية وتوتر في المنطقة العربية، فسارع حكمت تشيتين وزير الخارجية التركي آنذاك، إلى القول قبل وصوله إلى دمشق «ان مساندة سوريا لتركيا بشأن المسألة الكردية قد تفتح الطريق أمام تعاونهما في مجالات أخرى مثل التجارة والطاقة، لأن تركيا تنظر باهتمام إلى هذا التعاون لمواجهة نشاط حزب «PKK» وخصوصاً بعدما أغلقت سوريا معسكرات تدريبه في البقاع اللبناني وحظرت أنشطته في الأراضي السورية». وكان الرئيس السوري حافظ الأسد قد التقى بالوزير التركي وأكد له حرص سوريا على علاقاتها مع تركيا. وصرح تشيتين من ناحيته بأن «تركيا تتمسك بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين حول المياه وغيرها، «وأضاف» أن ما نُسب إلى رئيس الوزراء التركي حول مياه الفرات، كان مُحرّفاً ولا يمثل حقيقة السياسة التركية. وإثر المحادثات التي أجراها وزير الخارجية التركي مع المسؤولين السوريين صدر بيان ختامي في ١٣/٨/١٩٩٢ أكد فيه الجانبان تمسكهما ببروتوكول التعاون الاقتصادي والفني المشترك الموقع في دمشق في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٧ وخصوصاً البند المتعلق بالمياه والتزام الجانب التركي بتمرير ما يزيد عن (٥٠٠م^{3}/ثا) من مياه الفرات إلى سوريا[٩٩].

---

(٩٨) صويصال، المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(٩٩) نبيل السمان، «مشكلة المياه في سوريا،» ورقة قدمت إلى: **مشكلة المياه في الشرق الأوسط** (ندوة)، ٢ ج (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ج ١: **دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية**، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

ـ في شباط/ فبراير ١٩٩٨ قام كوركيت تسيترغه رئيس إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية التركية بزيارة إلى دمشق، أجرى فيها محادثات مع فاروق الشرع وزير الخارجية السوري ومع د. صبا ناصر مديرة إدارة أوروبا الغربية في وزارة الخارجية السورية. وكان هدف الزيارة البحث عن سبل لتحسين العلاقات الثنائية وحل الخلافات بين البلدين بشأن المياه والأمن والحدود. وتعد هذه الزيارة أول لقاء سوري ـ تركي منذ عام ١٩٩٥ عندما رفضت تركيا توجيه الدعوة إلى وزيري خارجية سوريا وإيران في إطار الاجتماع الوزاري الثلاثي الخاص بشمال العراق[١٠٠].

ـ في تموز/ يوليو ١٩٩٨ قام د. عدنان عمران مساعد وزير الخارجية السوري بزيارة رسمية لأنقرة، رداً على زيارة كوركيت تسيترغه مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية التركية. إلا أن هذه الزيارة وسابقتها لم تسفرا عن تحسن في العلاقات السورية ـ التركية[١٠١].

ـ في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨ زار دمشق وفد أمني تركي برئاسة الفريق أول بيطاش يالمان، قائد الجيش الثاني التركي، التقى خلالها مع فاروق الشرع وزير الخارجية السوري. وهذه الزيارة هي أول لقاء سوري ـ تركي منذ نزع فتيل الأزمة التي فجرتها تركيا مع سوريا مطلع الشهر نفسه، بسبب دعم سوريا المزعوم للمقاتلين الأكراد. وأكد الجانبان حرصهما على تحسين مناخ العلاقات الثنائية[١٠٢].

ـ في آذار/ مارس ١٩٩٩ قام د. سليم ياسين نائب رئيس مجلس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية بزيارة إلى أنقرة، تلبية لدعوة رسمية من نظيره التركي حكمت أولوغباي. وأعلن في نهاية الزيارة عن توصل الجانبين إلى «تفاهم مشترك» لتطوير العلاقات يتضمن إقامة مجلس رجال أعمال ثنائي وتوقيع اتفاقات اقتصادية وتجارية[١٠٣].

د ـ وفي ما يتعلق بالمسألة العراقية، يلاحظ تناغم السياستين السورية والتركية وكذلك السياسة الإيرانية تجاه هذه المسألة، فكل منها ترفض قيام دولة كردية مستقلة على أي جزء من أراضي هذه الدول. وكانت تركيا ذات الحساسية البالغة تجاه المسألة الكردية قد دعت كلاً من سوريا وإيران إلى اجتماع تنسيق بخصوص المسألة العراقية في أنقرة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وتكرر في شباط/ فبراير ١٩٩٣ بدمشق، ثم في طهران في حزيران/ يونيو ١٩٩٣. وقد نجحت هذه الاجتماعات في وقف

---

(١٠٠) الحياة، ١٩٩٨/٢/٢٥، ص ٧.
(١٠١) الحياة، ١٩٩٨/٧/١، ص ٤.
(١٠٢) الحياة، ١٩٩٨/١٠/٢٩، ص ١.
(١٠٣) الحياة، ١٩٩٩/٣/٢٦، ص ١.

الاندفاعة الانفصالية لأكراد الشمال العراقي، بحيث يفشل أي حل تعترض عليه دول الجوار[١٠٤].

وجدير بالذكر أن مصالح البلدان الثلاثة: تركيا وسوريا وإيران تقتضي الوقوف ضد مبدأ تقسيم دولة العراق أو إعادة رسم الحدود، لأن ذلك يضر بالدول المجاورة التي لديها مشاكل محلية كثيرة، وقد لا يقتصر الأمر على شمال العراق، بل قد يمتد إلى الجنوب، وهذا أمر يضر بالأمن العربي وبأمن هذه الدول المعنية بالشأن الكردي والمسألة العراقية[١٠٥]. غير أن الملاحظ أنه على رغم هذا التنسيق بين سوريا وتركيا للحفاظ على وحدة العراق ومنع التدخلات الأجنبية عند مستوى معين، إلا أن آثار هذا التنسيق لم تنعكس إيجابياً على باقي القضايا الخلافية المثارة بين الدولتين[١٠٦].

هـ ـ كما يوجد تنسيق بين سوريا وتركيا وكل من مصر والأردن والعراق في ما يسمى مشروع الربط الكهربائي الخماسي، الذي تم إنجاز خطوات كبيرة في إطاره، والمتوقع له أن يكتمل عام ٢٠٠٢. وعلى رغم أنه ليس من المنتظر لهذا المشروع أن يجعل سوريا وتركيا تسرعان في حل المشكلات المؤجلة التي تعكر صفو العلاقات السورية ـ التركية ولكن لعل هذا المشروع يكون منطلقاً جيداً لمناقشة وتجاوز تلك المشكلات، لأن مصالح السوريين والأتراك تقتضي تنمية التعاون والتكامل في الاقتصادين السوري والتركي والتغلب على عوامل الضعف والتردد.

٣ ـ السياسات التعاونية في مجال العلاقات المائية

على الرغم من استمرار المسألة المائية في دول حوض الفرات دون حل وانعكاس ذلك على العلاقات السورية ـ التركية والعراقية ـ التركية، لم تتوقف دعوات سوريا للجانب التركي بضرورة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقية لتوزيع مياه نهري الفرات ودجلة. غير أن هذه الدعوات لم تجد صداها لدى تركيا، حيث تماطل الأخيرة

---

(١٠٤) مسلم، «قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين،» ص ٢٤٦.

(١٠٥) مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٠٦) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

هذا مع ملاحظة أن اتفاق سوريا وتركيا (وإيران) بشأن معارضة قيام دولة كردية في شمال العراق، يواكبه توتر في علاقات دمشق وأنقرة خصوصاً مع اعتراض الأولى (وطهران) على اتساع نطاق العمليات العسكرية التركية في الشمال العراقي، ولا سيما عملية فولاذ ١٩٩٧، وإعلان تركيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ إقامة منطقة أمنية في شمال العراق.

في حل المسألة المائية بهدف كسب الوقت وتنفيذ مشروعاتها على النهرين دون أية مراعاة للحقوق والمصالح السورية والعراقية. هذا مع أن سوريا تتفهم بعمق كون نهر الفرات نهراً دولياً، ولا يغيب عنها، لدى تخطيطها للتوسع في استخدام مياهه، أنه مهما كانت احتياجاتها حيوية يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار الحقوق والمصالح المشروعة للبلدين المتشاطئين الآخرين؛ العراق وتركيا. وبناءً على ذلك لم تفوّت سوريا، ومنذ عام ١٩٦٢، أية فرصة لإجراء محادثات ومفاوضات على جميع المستويات بهدف التوصل لاتفاق تقاسم مياه الفرات بين الدول الثلاث، على أساس من العدالة والصداقة وحسن الجوار، حتى أنه عندما سمحت الظروف بإجراء محادثات ثنائية حول الموضوع، لم تمتنع سوريا عن الإسهام بمحادثات كهذه، على أمل تسهيل التوصل من خلالها إلى الاتفاق الثلاثي النهائي المنشود[١٠٧].

غير أنه من الناحية الواقعية لم تبدأ أية مباحثات فعلية ثنائية أو ثلاثية بين دول حوض الفرات لبحث اقتسام المياه إلا في أواخر عام ١٩٦١ بعد إنشاء الهيئة العامة للفرات في سوريا، وكانت أول هذه المباحثات بين سوريا وتركيا عام ١٩٦٢، وتتعلق بتبادل المعلومات عن الأرصاد الجوية والأوضاع المائية في حوض الفرات. وفي عام ١٩٦٤ اجتمع البلدان وأكدا على التوصيات السابقة، وعلى ضرورة تشكيل لجنة فنية مشتركة للتوصل إلى اتفاق توزيع عادل لمياه الفرات وعلى ضرورة مشاركة العراق في هذه اللجنة[١٠٨].

وفي الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ كانت سوريا قد عقدت ستة اجتماعات ثنائية مع العراق بهدف توحيد موقف البلدين من المشاريع المائية التركية، ووضع أسس قسمة عادلة لمياه الفرات وروافده. أما الاجتماع الثلاثي الوحيد فقد عقد في بغداد عام ١٩٦٥، لكنه لم يسفر عن أية نتيجة، نظراً لتمسك العراق بأن تقتصر مهمة اللجنة على بحث موضوع مياه الفرات فقط، وإصرار الجانب التركي على اعتبار نهري دجلة والفرات بمثابة حوض مائي واحد وقصر المباحثات على تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمترولوجية. وفي هذه الأثناء استغلت تركيا الخلافات السورية ـ العراقية للمضي قدماً في تنفيذ مشاريع الري والطاقة على نهر الفرات، دون التشاور مع سوريا والعراق دولتي المجرى الأوسط والأدنى للفرات حسبما تقتضي القوانين والأعراف الدولية[١٠٩].

(١٠٧) من كلمة الوفد السوري في الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، إعداد زهير فرح أبو داوود، منشورة في: «قضية نهر الفرات،» (حلقة نقاشية)، الباحث العربي، العدد ٢٣ (نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٠)، ص ١٨.

(١٠٨) منيب الرفاعي (السفير)، «علاقات سوريا المائية مع كل من تركيا والأردن،» (محاضرة ألقيت في الدورة الدبلوماسية العاشرة، ٣ آذار/ مارس ١٩٩٧).

(١٠٩) المصدر نفسه.

غير أن أول خطوة جادة حول تقاسم مياه نهري الفرات ودجلة كانت بين العراق وتركيا خلال اجتماع اللجنة العراقية ـ التركية في الفترة من ٢٢ ـ ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٠، التي تم فيها توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والتنمية، وجاء في المادة الثانية من هذا البروتوكول فقرة عن المياه الإقليمية، هذا نصها:

«اتفق الطرفان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الإقليمية ـ خصوصاً مياه نهري الفرات ودجلة ـ وعليها أن تقدم تقريرها إلى حكومات البلدان الثلاثة خلال سنتين، ويمكن تمديد هذه الفترة سنة أخرى. وبعد تلقي التقرير المذكور ستتم دعوة الحكومات الثلاث إلى اجتماع على مستوى وزاري، لتقييم ما توصلت إليه اللجنة الفنية المشتركة، ولإقرار الطرق والإجراءات التي ستوصي بها اللجنة الفنية المشتركة، والمؤدية إلى تحديد كمية المياه المعقولة والمناسبة؛ التي يحتاج إليها كل بلد من الأنهار المشتركة»[١١٠].

وبعد تشكيل هذه اللجنة الفنية، دعيت سوريا للاشتراك فيها، فأصبحت بذلك لجنة فنية ثلاثية مشتركة. وفي الدورة الثالثة لهذه اللجنة ـ وهي الدورة الأولى التي تشارك فيها سوريا ـ والتي عقدت في أنقرة (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣) وافقت سوريا، دون تحفظ، على كل ما سبق أن اتفق عليه بين تركيا والعراق قبل اشتراكها في أعمال اللجنة الفنية. وقد تتابعت اجتماعات هذه الأخيرة، بشكل شبه منتظم، وبمعدل مرتين في السنة تقريباً، بالتناوب بين الدول المتشاطئة الثلاث[١١١].

إلا أنه على الرغم من العدد اللافت لاجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة ـ ستة عشر اجتماعاً في فترة الدراسة ـ يلاحظ أنه لم يتم التوصل إلى نتيجة فعلية حول تقاسم مياه نهر الفرات باعتباره الهدف النهائي المنشود لتشكيل اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة؛ التي توقفت اجتماعاتها منذ دورة اجتماعاتها السادسة عشرة والأخيرة في دمشق (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢) بسبب انسحاب الجانب التركي من المباحثات، بحجة العودة إلى أنقرة لإجراء المزيد من المشاورات مع السلطات العليا في الأخيرة، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية فترة الدراسة لم تستأنف اجتماعات تلك اللجنة[١١٢].

والجدير بالذكر أنه نظراً إلى الطريق المسدود الذي وصلت إليه اللجنة الفنية المشتركة، نتيجة تكرار مواقف البلدان الثلاثة، وبخاصة تركيا، تمت الدعوة إلى

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) سوريا، وزارة الري والثروة المائية، مكتب المياه الدولية المشتركة، «الفرات نهر دولي: حالة حرجة،» إعداد زهير فرح أبو داوود (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، ص ٢٠.

(١١٢) عبد العزيز شحادة المنصور، «أطماع تركيا في المياه العربية،» الأحرار (مصر)، ٧/ ٤/ ١٩٩٦، ص ٦.

الاجتماع الأول لوزراء الري في الدول المعنية، عقد في أنقرة في الفترة من ١١ ـ ١٢/ ١٠/ ١٩٨٨، واجتماع آخر لهم في أنقرة في الفترة من ٢٦ ـ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٠، غير أن هذين الاجتماعين لم يسفرا عن نتيجة مقبولة(١١٣). إلا أنه على رغم ذلك، لا يمكن القول بأن أعمال هذين المؤتمرين وكذلك أعمال اللجنة الفنية المشتركة كانت بلا فائدة، بل سمحت تلك اللقاءات لكل من الدول الثلاث بما يلي(١١٤):

ـ الاطلاع على آخر المعلومات المتعلقة بالمشروعات المخطط إقامتها أو الجاري تنفيذها، وكذلك على درجة تنفيذها.

ـ تدقيق وتصحيح وضبط المعلومات المناخية والمائية (الهيدرولوجية) المتبادلة بين كل اجتماعين متتاليين للجنة.

ـ تعرُّف كل دولة، بشكل أفضل، على أسلوب التفكير لدى الدولة الأخرى، ومعرفة خلفيته لدى كل من الدولتين الأخريين.

ـ مساعدة السلطات العليا في البلدان الثلاثة المعنية، لانتهاز الفرص الملائمة، في ضوء الأوضاع السياسية الإقليمية المتغيرة، للتقدم ببعض الخطوات على طريق الاتفاق النهائي.

أ ـ المباحثات المائية ونتائجها

أسفرت المباحثات المائية بين دول حوض الفرات في فترة الدراسة عن النتائج التالية:

(١) في تموز/يوليو ١٩٨٧ تم توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين سوريا وتركيا في أثناء زيارة تورغوت أوزال، رئيس وزراء تركيا آنذاك لسوريا، وقد تضمن هذا الاتفاق بنداً خاصاً بالمياه، جاء فيه «أنه خلال مرحلة ملء خزان أتاتورك وحتى التوصل لاتفاق ثلاثي على اقتسام مياه الفرات، سيكون التصريف الوسطي السنوي للفرات على الحدود السورية ـ التركية أعلى من (٥٠٠م^3/ثا)، وفي حال

---

(١١٣) قدم المهندس عبد الرحمن المدني، وزير الري والثروة المائية السوري، في الاجتماع الأول اقتراحاً يتعلق بتوجيه أعمال اللجنة الفنية المشتركة لإنجاز مهمتها المتفق عليها في بروتوكول عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا والقاضي بتشكيل تلك اللجنة؛ والذي حدد مهمتها في الوصول إلى اتفاق نهائي لاقتسام مياه نهري الفرات ودجلة. للاطلاع على تفاصيل هذا الاقتراح، انظر: سوريا، وزارة الري والثروة المائية، الورقة المقدمة إلى: المؤتمر الإقليمي لإدارة مصادر المياه الذي عقد في أصفهان، إيران، ١٨ ـ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٥، والورقة من إعداد محمد الحاصباني وعبد العزيز المصري.

(١١٤) سوريا، وزارة الري والثروة المائية، مكتب المياه الدولية المشتركة، «الفرات نهر دولي: حالة حرجة،» ص ٢١.

انخفاض معدل التصريف في أحد الشهور عن ذلك، يجري التعويض عنه في الشهر التالي»(١١٥).

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق له أهمية خاصة، تكمن في أنه تطرق إلى الحد الأدنى من المياه خلال فترة ملء خزان أتاتورك، والأهم من ذلك تأكيده على التزام تركيا بواجب التوزيع النهائي لمياه الفرات خلافاً لادعاءاتها بأن هذا التوزيع غير ملزم لها، بحجة أن الفرات نهر تركي «عابر للحدود»(١١٦).

(٢) تمكن الوفد السوري، بالتعاون مع الوفد العراقي وقبيل انعقاد الدورة الثالثة عشرة لاجتماعات اللجنة الفنية المشتركة ببغداد في نيسان/ابريل ١٩٨٩، من عقد اتفاق ثنائي مؤقت على المستوى الفني، بهدف تسهيل التوصل للاتفاق النهائي الثلاثي المرتقب. وبموجب هذا الاتفاق، تتقاسم سوريا والعراق مياه نهر الفرات بواقع ٥٨ بالمئة للعراق من الوارد السنوي للنهر على الحدود السورية ـ التركية، و٤٢ بالمئة لسوريا، وذلك حتى التوصل للاتفاق النهائي الثلاثي. وقد تم تشكيل لجنة سورية ـ عراقية مشتركة لبرمجة تصاريف النهر على مدار السنة. وبعد تصديق هذا الاتفاق من قبل السلطات العليا في البلدين في مطلع عام ١٩٩٠، أصبح الاتفاق ساري المفعول اعتباراً من ١٩/ ٤/ ١٩٩٠ بتبادل وثائق الإبرام عن طريق جامعة الدول العربية(١١٧).

(٣) لدى قيام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل بزيارة إلى سوريا في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، جرى تأكيد التزام تركيا بالتوزيع النهائي لمياه الفرات تأكيداً لاتفاق عام ١٩٨٧ الموقع بين سوريا وتركيا، حيث نص البيان المشترك الصادر إثر مباحثات ديميريل مع نظيره السوري على ما يلي: «... اتفق الجانبان على التوصل إلى حل نهائي في موضوع مياه الفرات قبل نهاية عام ١٩٩٣، يحدد حصص الأطراف من تلك المياه، وذلك استكمالاً ولاحقاً للبروتوكول الموقع بين الحكومتين السورية والتركية عام ١٩٨٧، وتكليف وزيري خارجية البلدين بمتابعة إنجاز هذا الموضوع..»(١١٨).

ويُلاحظ في هذا الصدد، أن سوريا استطاعت في النصف الثاني من فترة

---

(١١٥) سوريا، وزارة الخارجية، الإدارة القانونية، بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا.

(١١٦) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل القانون الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٧٨.

(١١٧) سوريا، وزارة الري والثروة المائية، مكتب المياه الدولية المشتركة، «الفرات نهر دولي: حالة حرجة،» ص ٢١.

(١١٨) زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية (دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤)، ص ١٧٤.

الدراسة ومن خلال اتفاقها مع العراق واستمرار تنسيقها معه، أن تفوّت الفرصة على الجانب التركي أن يستفيد من الخلافات السورية ـ العراقية، وبخاصة أن الجانب التركي كان يسعى سابقاً لعقد الاجتماعات على مختلف الصعد؛ ليس لحل المسألة المائية بين دول حوض الفرات، بل للاستفادة من تلك الاجتماعات من الناحية الإعلامية لدى المؤسسات الدولية المانحة. غير أنه بعد اتخاذ سوريا والعراق موقفاً واحداً بخصوص قضية قسمة مياه الفرات وقيام سوريا بتوجيه الدعوة للجانب التركي لاستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة بهدف التوصل للاتفاق النهائي، نجد أن الجانب التركي لا يزال يرفض استئناف اجتماعات هذه اللجنة، متذرعاً بحجج مختلفة.

ب ـ استراتيجيا مقترحة للمباحثات المائية

يشير واقع العلاقات المائية بين دول حوض الفرات إلى أن سوريا والعراق معنيان بإعادة النظر باستراتيجيا التفاوض السابقة مع تركيا. كما أن سوريا؛ بوصفها الدولة الأكثر تضرراً في المستقبل، معنية بالدرجة الأولى بأخذ زمام المبادرة وعدم انتظار مبادرات أخرى قد يطول انتظارها في ظل تعقُّد المسألة المائية في دول حوض الفرات، كما أن على سوريا مواصلة التنسيق مع العراق وطرح حلول مدروسة بعناية وبشكل ينسجم مع استراتيجيا للمفاوضات المائية، تكفل التوصل إلى قسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات وبخاصة هذا الأخير، وبسرعة وبما يفضي إلى حصة عادلة ومعقولة لكل من سوريا والعراق، ويمكن تلخيص ملامح هذه الاستراتيجيا، كالتالي(١١٩):

(١) على الصعيد السياسي

(أ) لا بد من رفع مستوى الوفود المشاركة في المفاوضات المائية إلى مستوى سياسي عالٍ، لأن قضية المياه هي قضية سياسية بالدرجة الأولى وتحتاج حلولاً سياسية، وبخاصة أن اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة وصلت إلى طريق مسدود وأن اجتماعات وزراء الري في دول حوض الفرات لم تحقق أي نجاح يذكر.

(ب) حث الدول العربية على عدم المساهمة في تمويل مشروعات الري التركية، بهدف الضغط على تركيا بشكل هادف وبناء ومحاولة ربط علاقة الدول العربية مع تركيا

---

(١١٩) انظر في هذا الخصوص: ماجد داوود، «مياه الفرات بين تركيا وسوريا والعراق،» ورقة قدمت إلى: أسبوع العلم الثلاثين الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ٣ ـ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٩، وعبد العزيز شحادة المنصور، «مؤتمر القاهرة والأمن المائي العربي،» الأهرام، ١٩٩٧/٤/٢٩، ص ١٠.

بموقف هذه الأخيرة من موضوع مياه نهر الفرات ودجلة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي نهائي لقسمة عادلة ومعقولة لمياه النهرين.

(ج) دعوة الدول العربية إلى إعادة النظر بشأن تعاملاتها مع المؤسسات والشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة إلى حين اتفاق دول حوض الفرات على حل نهائي لقضية دجلة والفرات.

(د) مناشدة المؤسسات المالية الدولية عدم المساهمة في تمويل المشروعات التركية أو أجزاء منها على نهري دجلة والفرات، في ظل عدم التوصل إلى اتفاق بين دول حوض الفرات.

(٢) على صعيد اللجنة الفنية المشتركة

(أ) استمرار وتكثيف التنسيق الثنائي بين سوريا والعراق، بهدف الوصول إلى إمكانية إعادة النظر بمبدأ «الفرات أولاً ثم دجلة»، باتجاه «دجلة والفرات معاً»، نظراً لما ينطوي عليه عدم التوصل إلى اتفاق ثلاثي حول مياه الفرات من مخاطر مستقبلية على سوريا، مع ضرورة حث تركيا على تحقيق ذلك وأيضاً تنازلها عن الدراسات التفصيلية عن أنواع التربة وأصناف المحاصيل.

(ب) إعادة طرح فكرة إنشاء سد مشترك على نهر دجلة.

(ج) التأكيد على الصفة المرحلية لاتفاق تموز/ يوليو ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا، واتفاق نيسان/ ابريل ١٩٨٩ بين سوريا والعراق، حيث يرتبط هذان الاتفاقان بفترة ملء سد «أتاتورك»، والسعي لإبرام اتفاق ثلاثي نهائي حول قسمة مياه الفرات ودجلة.

(د) الإسراع في إبرام اتفاق مرحلي، وافق عليه العراق من حيث المبدأ، على قسمة مياه نهر دجلة بين سوريا والعراق على غرار اتفاق البلدين على قسمة مياه نهر الفرات، وذلك بهدف دحض مفهوم النهر «العابر للحدود» و«الحقوق السيادية» التي يدعيها الجانب التركي لنفسه من خلاله، وتثبيت حق سوريا في مياه نهر دجلة وإظهار أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تمانع عملياً الوصول إلى اتفاق تقاسم مياه النهرين بين البلدان الثلاثة.

(٣) على الصعيد الداخلي

(أ) تشكيل لجنة فنية مهمتها تحديد نسبة دنيا وأخرى عظمى لحصة سوريا من مياه نهري الفرات ودجلة، بحسب عوامل قسمة المياه الدولية المشتركة، بما يحقق حصول سوريا على حقوقها المائية من مياه دجلة والفرات مع مراعاة الحقوق المشروعة لكل من العراق وتركيا لدى قسمة مياه النهرين.

(ب) إعادة النظر في استراتيجية مشاريع حوض الفرات، وبخاصة في ما يتعلق بالتوسع الرأسي أو الأفقي بحسب أولوية تلك المشروعات، مع الأخذ بعين الاعتبار حصة سوريا المتوقعة من مياه نهر الفرات.

(ج) المباشرة، حالما تسمح الظروف، بتنفيذ مشاريع ري من مياه نهر دجلة، وفق متطلبات الأمن الغذائي لسوريا؛ التي يزداد سكانها بنسبة كبيرة، على أن يكون ذلك بحسب حصة سوريا من النهر المذكور.

وخلاصة القول، في ما يتعلق بآفاق المباحثات المائية بين دول حوض الفرات، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

● إن العلاقات بين دول حوض الفرات ومباحثاتها المائية لا تقتصر على الفرات، غير أنه لدى الحديث عن المباحثات المائية فهناك غير الفرات، فإن كان للأخير الأولوية الأولى، فإن نهر دجلة سوف يليه وسيكون موضوع اتفاق ثلاثي أو حتى رباعي ـ لأن أحد روافده المهمة يقع في إيران ـ يتم عقده في المستقبل.

● يجب ألا يقتصر التعاون بين دول حوض الفرات على تقاسم الموارد المائية، لأن تنسيق تشغيل السدود والتعاون الفني لتخفيض الفواقد وتفادي التلوث أو الحد منه، وكذلك تنظيم الانتفاع بالموارد المائية وزيادة مردودها، هي موضوعات جديرة بتعاون وثيق وبتبادل مفيد للتجارب والخبرات لمصلحة دول حوض الفرات الثلاث.

● كما أنه لا بد لحل المسألة المائية والاستعداد لتقبل التضحيات المتبادلة التي يجب أن تكون موزعة بعدالة، بهدف تأسيس قاعدة متينة لعلاقات حسن الجوار والصداقة والأخوّة بين الشعوب المتجاورة في الفترة الحالية وفي المستقبل، كل ذلك كفيل بإيجاد حل للمسألة المائية بين دول حوض الفرات.

● إن آخر المستجدات في ما يتعلق بالمباحثات المائية بين دول حوض الفرات هو تلك المحادثات التي عقدت في دمشق بين خبراء فنيين وأتراك (منتصف آذار/ مارس ١٩٩٧) بحضور ممثلين عن الخارجية السورية ونظيرتها التركية، التي أبدى فيها الجانب التركي استعداده لتحويل نهر الفرات خلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ١٩٩٧ لتستطيع سوريا ملء بحيرة سد تشرين التي تخزن ١٫٩ مليار م^3 من المياه. وفي الواقع تعد هذه المحادثات إنجازاً مهماً للحكومة السورية، وخصوصاً في ضوء توقف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية المشتركة منذ عام ١٩٩٢، ولعل هذه المحادثات تكون مقدمة لتطوير إيجابي في العلاقات المائية بين دول حوض الفرات.

ثالثاً: السياسة السورية ومحاولات التأثير و«الضغط» على تركيا

تجري محاولات التأثير و«الضغط» هذه على غير صعيد، كتنسيق سوريا مع العراق ومحاولتها خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا وتحذيرها من مخاطر التعاون

العسكري مع إسرائيل، فضلاً عن مسألة التمرد الكردي والعلاقات مع إيران.

١ ـ التنسيق السوري ـ العراقي

على الرغم من الأهمية الفائقة للتعاون والتنسيق بين سوريا والعراق؛ سواء في أمور السياسة العربية بصفة عامة أم بصورة أخص في أمور السياسة المائية، إلا أن الملاحظ هو أن فترات التعاون في العلاقات السورية ـ العراقية هي فترات ضئيلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[١٢٠]. ولعل مرد ذلك، هو أن النزاع السوري ـ العراقي مستمد من اعتبارات جيوبوليتيكية أكثر من كونها مستمدة من اعتبارات سياسية أو حزبية أو قيادية ـ شخصية، لأن الدولتين تتنافسان على زعامة المشرق العربي ومن ثم على لعب دور قيادي في الوطن العربي[١٢١].

غير أنه في الآونة الأخيرة، يلاحظ وجود مؤشرات عديدة لاقتراب عاقل وهادئ بين سوريا والعراق؛ كفتح الحدود المشتركة أمام مرور بعض الشخصيات العامة أو تمرير كميات من البضائع والسلع المحظورة بموجب الحصار الدولي المفروض على العراق، فضلاً عن استمرار اجتماعات ولقاءات الفنيين من البلدين لاتخاذ موقف موحد تجاه المسألة المائية في حوض الفرات، أو رغبة سوريا في حضور العراق قمة عربية تسعى إلى عقدها في دمشق إحياء للتضامن العربي، هذه المؤشرات قد تسفر عن إيجاد قاسم مشترك يتم اللقاء عليه بين البلدين العربيين[١٢٢]، و«تضع أسساً جديدة لعلاقة طبيعية بين بلدين شقيقين قابلة للتطور»[١٢٣].

---

(١٢٠) حتى انه عندما سمحت ظروف الصراع العربي ـ الإسرائيلي وخروج مصر من الصف العربي من خلال صلحها مع إسرائيل وتم تشكيل «جبهة الصمود والتصدي» التي تعد سوريا والعراق عضوين رئيسيين فيها، بل تم أيضاً توقيع ميثاق الوحدة السورية ـ العراقية في أعقاب السلام المصري ـ الإسرائيلي كمحاولة عربية لتقديم استراتيجيا بديلة لسياسات السادات، غير أن هذه الخطوات ذابت جميعها على مذبح الخلافات والصراعات العربية ـ العربية ومنها السورية ـ العراقية، فتحللت «جبهة الصمود والتصدي» سريعاً، ولم تعش محاولة الوحدة السورية ـ العراقية أكثر من شهور. لمزيد من التفاصيل عن عمق الخلافات السورية ـ العراقية، انظر: أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ورقة قدمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ١٧ ـ ٣١.

(١٢١) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٢٢) المصدر نفسه، والحياة، ١٩٩٧/٣/٩، ص ١٨.

(١٢٣) من كلمة ألقاها طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي أمام اجتماع الأحزاب الاشتراكية في البرلمان الأوروبي في بروكسل، منشورة في: الحياة، ١٩٩٧/٣/٢٠، ص ١. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن سوريا قد فتحت عدة نقاط حدودية مع العراق لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين ، بعد أن زار بغداد وفد تجاري سوري برئاسة بدر الشلاح وحصل على عقود قيمتها نحو ٢٥ مليون دولار. كما أكد =

وفي ما يتعلق تحديداً بالتنسيق بين سوريا والعراق بشأن التعامل مع تركيا، سواء بخصوص قضية حيوية كقضية المياه أو غيرها، يمكن القول إن موضوع مياه الفرات هو قضية محورية، ليس فقط لأن سوريا والعراق دولتان عربيتان، بل لأنهما تتخذان الموقف نفسه إزاء السياسة التركية، فهما تتأثران التأثر نفسه بالسياسة التركية «العجيبة» إزاء المسألة المائية، وبالتالي، حتى لو كانت سوريا والعراق دولتين غير عربيتين فالتنسيق بينهما مسألة مهمة وضرورية، لأنهما دولتا مصب، على رغم ما يعترض ذلك من صعوبات(١٢٤).

وفي هذا الصدد، يشير بعض الباحثين(١٢٥) إلى أن متطلبات تسوية مشكلة مياه الفرات بين سوريا والعراق من جانب وتركيا من جانب آخر، تقتضي تسوية الظروف الموضوعية الملائمة للتوصل إلى حل هذه المشكلة والوفاء بمتطلبات معينة من جانب سوريا والعراق، حيث لا بد من:

أ ـ ضرورة التنسيق بين سوريا والعراق، على رغم الخلافات والظروف السابقة واللاحقة لحرب الخليج الثانية، لأن هذا التنسيق يعد ضرورة حيوية في التعامل مع تركيا بشأن المسألة المائية أو القضايا المرتبطة بها، وذلك حتى يتمكن البلدان العربيان من اتخاذ موقف مشترك يمكنهما من مواجهة السياسة التركية القائمة على استغلال تلك الخلافات في تنفيذ مشروع «غاب» على نهري دجلة والفرات، دون اهتمام حقيقي بالمصالح السورية والعراقية في المياه. وهنا تظهر أهمية الحفاظ على تطوير اتفاق البلدين العربيين في نيسان/ ابريل ١٩٩٠، بشأن تحديد حصة كل منهما من مياه الفرات بواقع ٥٨ بالمئة للعراق، و٤٢ بالمئة لسوريا من الوارد المائي السنوي للفرات عند الحدود السورية ـ التركية، إلى حين التوصل لاتفاق ثلاثي نهائي حول تقاسم مياه ذلك النهر.

ب ـ مواصلة التعاون البناء بين الخبراء الفنيين والقانونيين في سوريا والعراق، لإعداد ما يلزم من دراسات للتعامل مع تركيا، سواء بصدد التعاون الفني في مجال المياه أو تقسيم المياه، حيث يملك البلدان خبرات كثيرة في الجانبين. ومن المهم التركيز بدرجة أكبر على المجال القانوني لإعداد وتوفير الدراسات القانونية التي تؤكد حقوق البلدين الثابتة في مياه الفرات ـ دجلة، وأن كون النهرين ينبعان من تركيا لا

= د. محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي أن حكومته تتفاوض مع الشركات السورية لاستيراد المواد الغذائية، وأن بلاده اتفقت مع سوريا على استخدام الموانئ السورية لاستقبال البضائع التي تصل إلى العراق في المستقبل.

(١٢٤) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٧.

(١٢٥) انظر تعقيب جلال عبد الله معوض على بحث: الدوري، «المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،» ص ٥١ ـ ٥٢.

يعطي للأخيرة الحق في مواصلة مشروعاتها المائية على النهرين دون الاتفاق مع سوريا والعراق، بشكل يلحق الضرر بمصالح وحقوق الأخيرين. وكان من الظواهر الإيجابية الواجب الحفاظ عليها وتطويرها، اتفاق سوريا والعراق في شباط/فبراير ١٩٨٩ على الاعتماد على دراسة قانونية عن حقوق سوريا والعراق في مياه الفرات كان قد أعدها د. صلاح الطرزي، مندوب سوريا الدائم في الأمم المتحدة قبل اختياره قاضياً بمحكمة العدل الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بدء المفاوضات المائية بين دول حوض الفرات، رفضت سوريا دخول تلك المفاوضات بمفردها، حتى لا تنفرد تركيا وتفرض الموقف الذي تريده، ومن هذا المنطلق دعت سوريا للتنسيق بينها وبين العراق في إطار اللجنة الفنية السورية ـ العراقية المشتركة التي تعقد اجتماعاتها كل ستة شهور تارة في دمشق وتارة أخرى في بغداد لتبادل الآراء ووجهات النظر وتنسيق المواقف كتهيئة لدعوة تركيا لاستئناف المفاوضات المائية، في سبيل التوصل إلى اتفاق نهائي حول مياه الفرات ودجلة[١٢٦].

وفي هذا الصدد، يشير محمد طاهر الحيالي رئيس لجنة الزراعة والري في المجلس الوطني العراقي إلى وجود تنسيق مشترك بين العراق وسوريا لاتخاذ موقف موحد إزاء النزاع مع تركيا حول قسمة مياه الفرات. ويضيف أن الجانب التركي يريد تأجيل التوصل إلى اتفاق ثلاثي نهائي حول اقتسام المياه المشتركة، حتى يكمل مشروعاته المائية على نهر الفرات، الأمر الذي يؤثر سلباً في حقوق سوريا والعراق. وأضاف أن الجانب التركي يصر على أطروحاته التي تتضمن الاستخدام الأمثل والعقلاني للمياه[١٢٧]، من خلال تشكيل لجان فنية متعددة لدراسة الجدوى الاقتصادية والهندسية وأصناف التربة وأنواع المحاصيل، وفي ضوء ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية لدول حوض الفرات، والهدف من ذلك إضاعة الوقت من خلال الدخول في تفاصيل فنية مثيرة ومعقدة[١٢٨].

---

(١٢٦) مقابلة أجراها الباحث مع د. عيسى درويش، سفير سوريا في القاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية منشورة في: عبد العزيز شحادة المنصور، «الجامعة العربية وقضية دجلة والفرات: المشكلة والحل،» أخبار الخليج (المنامة)، ١٩٩٧/٣/٢٩، ص ٦.

(١٢٧) يعني «الاستخدام الأمثل للمياه» بحسب المفهوم التركي أن المياه يجب أن تتم الاستفادة منها في التربة التركية، لأنها من أجود أصناف الأراضي في دول حوض الفرات، بدلاً من الأراضي غير الجيدة، وبتعبير آخر يجب أن تتم الاستفادة من المياه المشتركة بين دول حوض الفرات في تركيا وحدها لأغراض الزراعة، وعلى سوريا والعراق الاعتماد في غذائهما على ما تنتجه تركيا وأن يتخليا عن الكثير من مشاريعهما الزراعية. لمزيد من التفاصيل عن المفهوم التركي للاستخدام الأمثل للمياه، انظر: الدوري، المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٢٨) الأهرام، ١٩٩٧/٢/١٩، ص ٦.

وإزاء هذا التنسيق بين سوريا والعراق لم تخفِ المصادر الدبلوماسية التركية عدم ارتياحها لتضامن البلدين الذي جاء بعد تضامن الجامعة العربية وبعدها دول «إعلان دمشق». حيث كانت الحكومة العراقية قد دعت القنصل التركي في بغداد إلى الخارجية العراقية، في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وعبرت له عن قلقها من سياسة تركيا المائية الهادفة إلى التوسع في بناء سدود ومشروعات مائية على نهري الفرات ودجلة، وتصريفها مياهاً ملوثة في نهر «البليخ» أحد روافد الفرات في سوريا[١٢٩].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنسيق والتعاون بين سوريا والعراق، بخصوص المسألة المائية ومناقشة ما يمكن إنجازه لمواجهة أية ضغوط تركية في المستقبل، قد شكل مفاجأة كبيرة لتركيا، وبخاصة أنه تم تنحية الخلافات السورية ـ العراقية جانباً، واتفق البلدان على شجب «الإمبريالية المائية» التركية، فضلاً عن أن المسؤولين السوريين والعراقيين جابوا العواصم العالمية لشرح الأبعاد الحقيقية للمسألة المائية بين دول حوض الفرات وحقيقة السياسة المائية لتركيا، حيث لم تتوقع الأخيرة أن يصبح خطر فقدان الموارد المائية كافياً لجعل سوريا والعراق تتناسيان خلافاتهما وتتحدان في مواجهة تركيا[١٣٠].

وفي الواقع يمكن القول إن التنسيق السوري ـ العراقي يأتي على درجة كبيرة من الأهمية، نظراً لأنه يشكل عنصراً أساسياً في موقف عربي موحد في الحوار مع تركيا[١٣١]، كما أنه من دون هذا التنسيق لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، تصور وجود قسمة عادلة ومنصفة لمياه نهري دجلة والفرات[١٣٢]. ومن هنا تعد مواصلة ذلك التنسيق ضرورة حيوية لكل من سوريا والعراق، حيث شكل التنسيق بين الأخيرين في المسألة المائية ـ مع ارتباط ذلك بالقضية الكردية من وجهة النظر التركية ـ دافعاً رئيسياً للقرار التركي بإبرام الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي. وهذا يفرض على سوريا والعراق مخاطبة تركيا بمنطق المصالح الاقتصادية الأكثر تأثيراً في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية التركية. ويعني ذلك مثلاً أنه بمقدور العراق، على رغم ظروفه الراهنة، أن يعبر بوضوح أكبر لتركيا أن من شأن استمرار توجهات وأفعال سياستها الراهنة؛ سواء ما يتعلق منها بمشكلة المياه أو عملياتها العسكرية

---

(١٢٩) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة الساعة الخامسة مساء بتوقيت غرينتش، ١٩٩٦/١/١٠.

(١٣٠) جون بللوتش وعادل درويش، حروب المياه... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥)، ص ٤٢.

(١٣١) مقابلة أجراها الباحث مع د. نبيل نجم، مندوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٧.

(١٣٢) مقابلة أجراها الباحث مع د. هيثم الكيلاني، رئيس تحرير مجلة شؤون عربية التي تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٧.

المتكررة في مناطقه الشمالية، أن يؤثر ذلك سلباً في مصالح تركيا الاقتصادية المستقبلية؛ سواء في مجال النفط أو إعادة إعمار العراق(١٣٣). وتبرز أهمية هذا «الحافز» الأخير في ضوء حقيقة فوز الشركات الغربية والأمريكية منها بوجه خاص، بمعظم عقود مشروعات الإعمار في الكويت وبلدان خليجية أخرى بعد حرب الخليج الثانية، مما يجعل تركيا حريصة على تعويض ذلك بالحصول على «نصيب» أكبر في مشروعات التنمية والإعمار في العراق، بعد رفع الحظر المفروض عليه، ولا سيما أن أوساطاً اقتصادية وحكومية تركية قد قدرت، بعد توقف الحرب، تكلفة هذه المشروعات في العراق بما يتراوح بين ٤٠ و١٠٠ مليار دولار(١٣٤).

٢ ـ سوريا ومحاولة خلق موقف عربي إزاء تركيا

من منطلق إدراكها لما سيلحق بها وبالعراق أيضاً من آثار سلبية في الأجلين القريب والبعيد نتيجة السياسة المائية التركية، عبّرت سوريا بوسائل شتى عن قلقها إزاء تلك السياسة. وقد عبر عن هذا القلق وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في ١/ ٢/ ١٩٩١ بقوله «.. إن ما يقلقنا ليس كمية المياه المتدفقة إلى سوريا، بل عدم التوصل إلى اتفاق ثابت بشأن تقاسم المياه...» وأضاف «إن ما تريده سوريا هو طلب مشروع جداً، ويتفق مع القوانين والأعراف الدولية ويساعد على تحقيق الاستقرار والتعاون في المنطقة، في حين يؤدي عدم التوصل إلى اتفاق إلى حالة توتر دائم..»(١٣٥).

وإزاء تصلب تركيا في حل مشكلة المياه المشتركة مع سوريا والعراق، حاول البلدان العربيان خلق موقف عربي موحد إزاء تركيا للتأثير في هذه الأخيرة بشأن سياستها المائية. ومن الدول العربية التي تحركت في هذا الإطار، الكويت التي أرسل وزير خارجيتها رسالة إلى نظيره التركي في ٣٠/ ١/ ١٩٨٩ كرر فيها عرض وجهة نظر العراق إزاء عزم تركيا على قطع مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق لمدة شهر، وذكر أن حكومة الكويت ترى أنه من الأفضل للبلدان الثلاثة المعنية بمسألة مياه الفرات، تناول هذه المسألة بمعزل عن أية مسائل أخرى في إطار علاقات حسن الجوار. كما

---

(١٣٣) جلال عبد الله معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات**، سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧ (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٥١.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٣٥) من حديث وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في الأول من شباط/فبراير ١٩٩١ في اجتماع وزراء خارجية سوريا وتركيا وإيران في دمشق للتنسيق بشأن المسألة العراقية، منشور في: نبيل السمان، **المياه وسلام الشرق الأوسط** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٩١.

اهتم بهذه المشكلة وغيرها من المشكلات المرتبطة بموضوع المياه العربية قادة دول مجلس التعاون العربي خلال اجتماعهم في عمّان في الفترة من ٢٤ ـ ٢٥/ ٢/ ١٩٩٠، حيث جاء في البيان الختامي للاجتماع: «تناول القادة باهتمام موضوع موارد المياه العربية، وأيدوا الرغبة في استمرار التعامل مع هذا الموضوع بما يستحقه من حيوية وعلى أساس الالتزام بقواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية، بما يكفل الحقوق العربية المكتسبة، ويحافظ على علاقات حسن الجوار»(١٣٦).

وفي هذا الإطار، كانت سوريا والعراق قد تقدمتا للجامعة العربية بمذكرتين مفصلتين عن مشكلة الفرات وطالبتا الدول العربية بتطبيق أسس خاصة تتعلق بالقروض العربية؛ سواء من الصناديق العربية أو من الحكومات النفطية لدول العالم، بحيث تقترن القروض العربية بمدى التزام تلك الدول بالحقوق المائية العربية وتقاسمها وفق القواعد والأعراف الدولية(١٣٧). وفي ضوء المذكرتين السورية والعراقية، تم إدراج موضوع مياه الفرات ودجلة على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (١٠٥) آذار/مارس ١٩٩٦، حيث طالبت الدولتان اتخاذ قرار يدين السعي التركي لبناء المزيد من السدود على نهر الفرات، لتأثيرها في حصة الدولتين من مياه الفرات، كما طالبت المذكرتان الدول العربية أن تناشد المنظمات الدولية والإقليمية عدم تمويل المشروعات التركية. وبالفعل أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً يقضي بدعم حقوق سوريا والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة(١٣٨)، كما دعا القرار إلى قسمة عادلة لمياه النهرين وفق قواعد القانون الدولي، ودعا الوزراء العرب المجتمعون تركيا إلى إجراء حوار بناء مع سوريا والعراق لحل المشكلات المعلقة. جاء ذلك بناءً على توصية اللجنة الفنية السورية ـ العراقية المشتركة؛ التي طالبت الدول العربية فرض عقوبات على الشركات والبنوك المشاركة في إنشاء وتمويل السدود التركية على نهر الفرات، وكان وكيل أول وزارة الري العراقية عبد الستار سليمان قد صرح بأن الدولتين ستطالبان الدول العربية بأن تسير في الاتجاه نفسه، بهدف الضغط على هذه الشركات وحكوماتها والمصارف الممولة لها بقدر المستطاع(١٣٩).

وفي الواقع، يمكن وصف موقف الجامعة العربية من قضية مياه الفرات ـ دجلة بأنه موقف يتسم بالمسؤولية القومية، فهو يدعو إلى مساندة سوريا والعراق وحقوقهما

---

(١٣٦) جلال عبد الله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» شؤون عربية، العدد ٦٥ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، ص ١٣٩.

(١٣٧) السمان، المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(١٣٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرار مجلس الجامعة رقم ٥٥٥٢ د. ع (١٠٥) تاريخ ٢١/٣/١٩٩٦.

(١٣٩) السمان، المصدر نفسه، ص ٨٧.

في مياه النهرين المذكورين، كما يدعو الجانب التركي، حفاظاً على حسن الجوار والعلاقات التاريخية مع الوطن العربي إلى الاستجابة لعقد اتفاق اقتسام ثلاثي للمياه، يحقق العدالة من ناحية ويلبي احتياجات البلدان الثلاثة، هذا فضلاً عن دعم البلدين العربيين تجاه ما تقوم به تركيا بإقامة المزيد من مشروعاتها على نهري الفرات ودجلة. هذا بالإضافة إلى دعوة المجلس للمؤسسات المالية الدولية إلى الامتناع عن تقديم القروض للأتراك ريثما يتم الاتفاق على اقتسام عادل لمياه النهرين[١٤٠].

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الجامعة العربية كان قد أصدر بياناً حول قضية الفرات بعد أسبوعين على تنفيذ تركيا قرارها بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر اعتباراً من ١٣/ ١/ ١٩٩٠ لملء خزان سد أتاتورك، فقد أعلن متحدث في تونس باسم جامعة الدول العربية بياناً عبّر عن مدى اهتمام الجامعة العربية بقضية مياه الفرات وضرورة تسويتها نهائياً، في إطار علاقات حسن الجوار من ناحية، وضمان حقوق سوريا والعراق من ناحية أخرى. ومن أهم ما جاء في هذا البيان[١٤١]:

أ ـ دعوة تركيا إلى تقصير فترة حبس/خفض مياه الفرات وتزويد سوريا والعراق بالمزيد من المياه خلال هذه الفترة.

ب ـ تأكيد ما لسوريا والعراق من حقوق تاريخية ثابتة لا يمكن إنكارها أو المساس بها في مياه النهر بموجب قواعد القانون الدولي، وحقيقة أن الفرات ينبع من تركيا لا تبرر وقف تدفق مياه النهر من جانب واحد.

ج ـ إن القرار التركي كان يتطلب تنفيذه مشاورات واتفاقاً بين البلدان الثلاثة التي تشترك في مياه النهر.

كما أنه في هذا السياق، تأتي دعوة د. عصمت عبد المجيد ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية ـ كلاً من تركيا وسوريا والعراق إلى اجتماع يعقد في مقر الجامعة، لبحث أفضل السبل الممكنة للاتفاق على تقاسم المياه بين الدول الثلاث، «انطلاقاً من الهدف الأسمى الذي نسعى إليه، وهو ألا تتحول أحواض المياه الدولية إلى بؤر للتوتر السياسي وإفساد العلاقات بين الشعوب». كما أنه دعا إلى الحرص على كل ما من شأنه الحفاظ على الحقوق الثابتة لسوريا والعراق في مياه الفرات ودجلة، وأضاف «إن قواعد القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية تحتم على دول منابع الأنهار المشتركة، التفاوض والاتفاق مع الدول العربية المشتركة في مياه تلك الأنهار،

(١٤٠) مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، منشورة في: المنصور، «الجامعة العربية وقضية دجلة والفرات: المشكلة والحل،» ص ٦.

(١٤١) معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية،» ص ١٣٩.

وأن هذا التفاوض وذلك الاتفاق يجب أن يتمّا قبل بداية ومواصلة تنفيذ أية مشروعات أو سدود تقام على هذه الأنهار»[١٤٢].

كما أنه في الدورة العادية (١٠٧) لمجلس الجامعة العربية في ٢٩/٣/١٩٩٧، قد أكد هذا الأخير على ما جاء في قراراته السابقة، بشأن قضية مياه نهري الفرات ودجلة[١٤٣]. ومن أهم ما جاء في قرار المجلس في الدورة المذكورة، ما يلي:

(١) التأكيد على ما جاء في قرارات المجلس بشأن دعم حقوق كل من سوريا والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة، ودعوة الحكومة التركية للدخول في مفاوضات ثلاثية في أقرب وقت ممكن، للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة عادلة ومعقولة تضمن حقوق البلدان الثلاثة وفقاً لأحكام وقواعد القانون الدولي.

(٢) الإعراب عن قلقه لاستمرار تركيا بإقامة السدود والمشاريع الأخرى على نهري الفرات ودجلة، دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها في استخدام هذين النهرين الدوليين وفق ما تفرضه أحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية، والمعاهدات والبروتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث، ولما يسببه ذلك من أضرار بليغة بمختلف نواحي المياه في البلدين، كماً ونوعاً، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة إلى الجارتين سوريا والعراق، لتأثيراتها الضارة في مياه الشرب والري وتلويث البيئة.

(٣) دعوة الدول العربية لإعادة النظر بشأن تعاملاتها مع المؤسسات والشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي.

(٤) تكليف الأمين العام الاستمرار في بذل مساعيه مع الجانب التركي، للتهيئة لوضع حل عادل للمشكلة وفقاً لقواعد القانون الدولي.

(٥) إبقاء المسألة قيد المتابعة والنظر، وعرضها على المجلس في دورته القادمة[١٤٤].

وفي الواقع، يتضح أن الجامعة العربية يمكنها أن تلعب دوراً مهماً بشأن قضية

---

(١٤٢) من كلمة د. عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية لندوة «الماء والحبوب والقرار السياسي»، التي عقدت في القاهرة في الفترة ٣٠ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦.

(١٤٣) يقصد بهذه القرارات القرار رقم ٥٢٣٣ د. ع (٩٨) تاريخ ١٢/٩/١٩٩٢، والقرار رقم ٥٢٨٦ د. ع (٩٩) تاريخ ١٩/٤/١٩٩٣، والقرار رقم ٥٥٥٢ د. ع (١٠٥) تاريخ ٢١/٣/١٩٩٦، والقرار رقم ٥٥٩٣ د. ع (١٠٦) تاريخ ١٥/٩/١٩٩٦.

(١٤٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قرار مجلس الجامعة رقم ٥٦٤٦ د. ع (١٠٧) ـ ج ٣ تاريخ ٣١/٣/١٩٩٧.

مياه الفرات، لأن المسألة المائية ـ ولو أنها تخضع للتسييس الشديد من قبل تركيا ـ هي قضية فنية بطبيعتها، ثم إن تركيا ليست دولة عظمى وليس لها علاقة شديدة الخصوصية بإحدى الدول العربية، ومن ثم يمكن الجامعة العربية أن تبلور موقفاً عربياً مشتركاً من هذه القضية، ذلك أن دور الجامعة العربية رئيسي في ما يتعلق بالمياه العربية عموماً وفي موضوع الفرات ودجلة على وجه الخصوص، كون الحقوق العربية (السورية ـ العراقية) حقوقاً واضحة ومشروعة وفق القانون الدولي والأعراف الدولية، التي تقضي بتقاسم المياه الدولية بين الدول المتشاطئة[١٤٥]. ومن هنا كان التنسيق السوري ـ العراقي في هذا الموضوع واضحاً وجلياً مما سهل على مجلس الجامعة العربية في دوراته المتعددة أن يتخذ القرارات المناسبة والمؤيدة للحقوق السورية والعراقية في مياه نهري الفرات ودجلة. إضافة لذلك، وافق المجلس بقراره رقم ٥٦٠٢ في دورته العادية (١٠٦) تاريخ ١٥/٩/١٩٩٦ على مطالبة سوريا بإنشاء مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي وجعل دمشق مقراً لهذا المركز، حيث سيؤدي هذا الأخير دراسات علمية وقانونية وفنية عن المياه لجميع الدول العربية[١٤٦].

ويلاحظ في هذا الصدد، أن تركيا تدرك أن التحرك السوري والعراقي للحصول على دعم الدول العربية في حقوقهما المائية في نهري الفرات ودجلة، قد يفضي إلى موقف عربي جماعي تبلوره الجامعة العربية. أصيبت تركيا بالارتباك وقام رئيسها سليمان ديميريل بمخاطبة الجامعة العربية وطالب بحذف الموضوع من جدول الأعمال، فهذا يدل على أن الموضوع يقلق الأتراك؛ الذين يخشون أن يُتخذ موقف عربي قد يرتبط في يوم من الأيام بفرض نوع من القيود على التعامل مع تركيا، وخصوصاً أن العلاقات العربية ـ التركية متوترة، سواء بسبب العلاقة التركية ـ الإسرائيلية أم بسبب العمليات العسكرية التركية المتكررة في شمال العراق، وغيرها من الأمور[١٤٧]. ولعل ذلك من بين الأسباب التي دعت الرئيس التركي ديميريل أن يطلب من الرئيس المصري حسني مبارك عدم إثارة موضوع مياه الفرات عربياً، كي لا تتحول الخلافات على المياه إلى نزاع عربي ـ تركي. هذا في حين أجرت القاهرة اتصالات في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ مع أنقرة وحضتها على فتح حوار مع سوريا

---

(١٤٥) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٧، منشورة في: المنصور، «الجامعة العربية وقضية دجلة والفرات: المشكلة والحل،» ص ٦.

(١٤٦) مقابلة أجراها الباحث مع د. هيثم الكيلاني، رئيس تحرير مجلة شؤون عربية التي تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٩٧.

(١٤٧) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٧.

والعراق من أجل قسمة عادلة لمياه الفرات في إطار علاقات الجوار والمصالح المتبادلة، وأعربت مصادر دبلوماسية مصرية عن أملها ببدء هذا الحوار في أقرب وقت ممكن[148].

وفي الإطار نفسه، حاولت تركيا تجنب تأثير مشكلة الفرات على علاقتها بالدول العربية عموماً، أو بالأحرى منع سوريا والعراق من خلق موقف عربي موحد قادر على ممارسة نوع من التأثير و«الضغط» على الموقف التركي إزاء مشكلة الفرات. ففي ١٩٩٦/٢/٢٤ أعلنت الرئاسة التركية أن الرئيس ديميريل بعث برسائل إلى قادة مصر والسعودية والكويت وقطر والإمارات العربية وسلطنة عمان والبحرين، أكد فيها «رغبة تركيا عدم إلحاق أي ضرر بسوريا بخصوص موضوع المياه، وأنه ليس هناك ما يستوجب مناقشة هذا الموضوع على الساحة العربية»[149]. وتأتي في هذا السياق، إشارة الرئيس حسني مبارك إلى أن الرئيس التركي ديميريل قد أكد له، خلال محادثاتهما في أنقرة في ١٩٩٦/٧/١٢، أن تركيا حريصة على إقامة علاقات وثيقة مع جميع الدول العربية دون استثناء، وبخاصة الدول العربية المجاورة، وأنها تسعى لتسوية الخلافات القائمة مع سوريا والعراق بالطرق الودية التي تتفق مع المصالح المشتركة. وأضاف مبارك أن ديميريل أكد له أن تركيا «تتطلع إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة، وأن هناك علاقات تاريخية تربط بين سوريا وتركيا، وأن بلاده تسعى إلى تطوير هذه العلاقات مع الصديقة والشقيقة سوريا[150]».

وفي الحقيقة، جاءت الجهود السورية والعراقية لتوليد استجابة شعبية موحدة في الوطن العربي في وجه تدخل تركيا من جانب واحد في التحكم بمياه نهر الفرات، تحمل معها أملاً بعيد المدى للدولتين العربيتين المعنيتين بمياه الفرات، على أن هذه «الصرخة» بالنسبة للمسألة المائية كانت امتحاناً لتحمل الحكومة التركية ولأسلوبها الدبلوماسي الجديد نحو جارتيها في المستقبل[151]. وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي جعلت تركيا تخشى أمر «الضغط» السوري على الأطراف العربية الذي قد يؤدي إلى عزلتها التجارية في المنطقة من ناحية، ويكشف الصراعات السياسية الحزبية واختراق حقوق الإنسان في تركيا من ناحية أخرى، كما أن تركيا تخشى نقاشاً سورياً ـ تركياً في أروقة الأمم المتحدة أو مقاضاة تركيا في الجهات الدولية، ولذلك حاولت تركيا الحصول على دعم إسرائيل وعقد اتفاقات اقتصادية معها لتطويق سوريا والعراق، ولعل التعاون العسكري المتنامي مع إسرائيل منذ شباط/ فبراير ١٩٩٦ يُعد

---

(١٤٨) الحياة، ١٩٩٦/٢/٢٥، ص ١.

(١٤٩) معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، ص ٢٣.

(١٥٠) الأهرام، ١٩٩٦/٧/١٢، ص ٦.

(١٥١) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص ١١٣.

أوضح مثال على المسعى التركي في هذا الخصوص[١٥٢].

غير أن واقع الأمر يبين أن الدول العربية تتفهم جيداً حقوق سوريا والعراق الثابتة والمشروعة في المياه المشتركة مع تركيا، كما عبرت هذه الدول عن دعمها للبلدين العربيين في حقوقهما المائية في نهري الفرات ودجلة، وتوضح ذلك جلياً، كما يشير وزير الري السوري عبد الرحمن المدني، سواء من خلال لقاءات القمة العربية أو من خلال دورات مجلس الجامعة العربية المختلفة؛ وبخاصة في دوراته العادية الثلاث الأخيرة (١٠٥، ١٠٦، ١٠٧)، حيث صدرت فيها قرارات بإجماع الدول العربية بدعم الحقوق السورية والعراقية في مياه النهرين، ومناشدة المؤسسات الدولية المانحة عدم تمويل المشروعات التركية؛ التي تؤثر كماً وكيفاً في الحصة المائية للبلدين العربيين[١٥٣].

كان وزير الري السوري قد أشار على هامش الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي بدمشق (١٧ ـ ١٨/٢/١٩٩٧)، إلى أن سوريا تعمل بشكل جاد على المستوى الرسمي مع البلدان العربية كافة، لشرح واقع المشاريع الاستراتيجية المائية في تركيا وآثارها السلبية في سوريا والعراق[١٥٤]. وتجدر الإشارة إلى أن البرلمانيين العرب كانوا قد أكدوا في الندوة المذكورة على قراري مجلس الجامعة العربية رقم (٥٢٣٣) تاريخ ١٣/٩/١٩٩٢ ورقم (٥٥٩٧) تاريخ (١٥/٩/١٩٩٦)، وبخاصة الفقرتان التاليتان[١٥٥]:

(أ) تأكيد التزام الدول العربية بالحقوق الثابتة والمشروعة للدول العربية في الأنهار الدولية المشتركة، وبخاصة حقوق كل من سوريا والعراق في مياه نهري الفرات ودجلة، ومساندة جهود الدولتين في التوصل مع تركيا إلى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه النهرين.

(ب) دعوة الحكومة التركية إلى وقف الإجراءات التي اتخذتها والمتعلقة بإقامة سدود ومشاريع أخرى على نهري الفرات ودجلة، دون التشاور مع البلدين المتشاطئين معها، كما تفترض قواعد القانون الدولي، وكذلك وقف تحويل المياه الملوثة إلى مجرى الفرات، لما ينجم عن ذلك من أضرار جسيمة تمس مياه الشرب والري والبيئة.

---

(١٥٢) السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، ص ٨٧.

(١٥٣) مقابلة أجراها الباحث مع المهندس عبد الرحمن المدني، وزير الري والثروة المائية السوري، ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧.

(١٥٤) تشرين، ٢٠/٢/١٩٩٧، ص ٦.

(١٥٥) الاتحاد البرلماني العربي، الأمانة العامة، البيان الختامي للندوة البرلمانية الخامسة حول «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي»، التي عقدت في دمشق في الفترة ١٧ ـ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وبهذا الصدد، كان بيان القمة الثلاثية (السورية ـ المصرية ـ السعودية) في دمشق (٨/٦/١٩٩٦) قد أعرب فيه القادة المجتمعون عن أملهم في أن تتخذ تركيا سياسة تتفق مع علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة واحترام المصالح العربية(١٥٦). وبعدها عبر القادة العرب في البيان الختامي للقمة العربية في القاهرة (٢١ ـ ٢٣/٦/١٩٩٦) عن أملهم في أن تستمر العلاقات التقليدية والمصالح المشتركة العربية ـ التركية(١٥٧). كما حصلت سوريا والعراق على دعم المؤتمر الوزاري الأول لوزراء الزراعة والمياه العرب (القاهرة: ٢٩ ـ ٣٠/٤/١٩٩٧) لحقوق البلدين العربيين التاريخية والمكتسبة في مياه نهري الفرات ودجلة، كما حث المؤتمر الدول العربية على اتخاذ الموقف المناسب مع كل من يساهم في المساعدة على اغتصاب المياه العربية. وكان وزراء الزراعة والمياه العرب قد أصدروا في ختام أعمال مؤتمرهم «إعلان القاهرة للمياه»؛ الذي يتعلق بمبادئ التعاون العربي في استخدام وتنمية الموارد المائية العربية، الذي يتضمن أيضاً تكريس وتعبئة الجهود العربية لمساندة المفاوض العربي في الدفاع عن القضايا المتعلقة بالمياه في جميع المحافل الدولية والإقليمية، ووضع استراتيجيا عربية منسقة لتحسين أساليب استثمار المجاري المائية المشتركة بغية حماية موارد المياه العربية من تجاوزات الغير(١٥٨).

وبصفة عامة، يمكن القول إن سوريا قد حققت بعض النجاحات في تفعيل دور الجامعة العربية وزيادة اهتمامها بالمسألة المائية، واتضح ذلك من خلال مناقشة موضوع الموارد المائية المشتركة مع تركيا في كل دورات مجلس الجامعة العربية في السنوات الأخيرة، وكذلك من خلال تفهم الدول العربية لمشكلة مياه الفرات والسلوك التركي إزاءها. غير أن سوريا لا تزال تطرح قضية مياه الفرات طرحاً عادياً على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية، وربما لأنها تركز على السياسة السورية مباشرة في مواجهة تركيا، أو على ورقة التنسيق المحتمل مع العراق، لذلك من المتصور أن المسألة حيوية، وتقتضي تضافر تلك الاحتمالات مع جهد سوري من نوع خاص، يبذل لإحداث نقلة نوعية في موقف الجامعة العربية من قضية المياه مع تركيا، وجعل الدول العربية تتخذ إجراءات حاسمة، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الاقتصادي، تجاه تركيا، في حال عدم اهتمام الأخيرة بالحقوق والمصالح العربية بالمياه.

---

(١٥٦) انظر البيان الختامي للقمة السورية ـ المصرية ـ السعودية التي عقدت في دمشق في ٨/٦/١٩٩٦، في: «مؤتمر القمة العربي، القاهرة، ٢١ ـ ٢٣/٦/١٩٩٦،» **شؤون عربية**، العدد ٨٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠٦.

(١٥٧) انظر البيان الختامي للقمة العربية في القاهرة التي عقدت في الفترة ٢١ ـ ٢٣/٦/١٩٩٦، في: المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(١٥٨) **الأهرام**، ١/٥/١٩٩٧، ص ٨.

٣ ـ سوريا والتحذير من مخاطر التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي

قبل الحديث عن المساعي السورية لكشف طبيعة التعاون/التحالف التركي ـ الإسرائيلي والتحذير من مخاطره، تجدر الإشارة إلى أن أهم عوامل هذا التعاون/ التحالف هو تخوّف تركيا من سياسات معينة ستعانيها في حال التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ خصوصاً على المسار السوري، في ظل المشكلات العديدة (المياه، أمن الحدود، الإسكندرون) المثارة مع سوريا. وهذا التخوف سيكون الأكثر تأثيراً في سياسة تركيا، مما يفسر تقدير خبراء استراتيجيين أمريكيين في آب/ أغسطس ١٩٩٧ إلى أن تخوّف تركيا من أنها قد تُرغم ـ في حال التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل ـ على الدخول في اتفاقات مع جيرانها السوريين والعراقيين لحل مشكلة المياه التي تستخدمها حالياً كورقة ضغط في تعاملاتها معهم، يمثل أحد أسباب دخولها في تحالف عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها؛ لأن هذا التحالف قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط[١٥٩]. ويفسر ذلك تقدير البعض[١٦٠] ـ ويتفق الباحث مع هذا التقدير ـ أن تركيا تستخدم تحالفها مع إسرائيل كوسيلة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلاً، وخصوصاً في حال استعادتها الجولان وسحب قواتها من لبنان، بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا أو الضغط عليها بفاعلية أكبر بشأن قضية تقاسم مياه نهري الفرات ودجلة أو الإسكندرون. وهذا التقدير الأخير يجد ما يدعمه في تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق اسحق موردخاي في ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧ بإدراجه سوريا ـ وكذلك العراق ـ ضمن الدول المستهدف ردعها من جانب إسرائيل وتركيا في إطار تعاونهما/ تحالفهما العسكري المدعوم أمريكياً بغرض منعها من تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة، وذلك لارتباط المسألة الأخيرة بشقيها من وجهة النظر التركية بوضع الفرات ودجلة من ناحية والإسكندرون من ناحية أخرى[١٦١].

ويشكل اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل تهديداً جدياً للأمن القومي العربي، ولا يخدم تطور العلاقات العربية ـ التركية، ويأتي متعارضاً مع أهداف التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي[١٦٢]، ومغايراً لروح وجوهر الترتيبات المفترض أن

---

(١٥٩) عاطف الغمري، «نظرة إلى تركيا من زاوية الحسابات الاستراتيجية الأمريكية،» الأهرام، ٣٠/ ٨/ ١٩٩٧، ص ٧.

(١٦٠) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٤٩.

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(١٦٢) مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، ٦ آذار/ مارس ١٩٩٧.

تكون ثمرة لعملية التسوية السلمية؛ التي كانت مبنية على التوصل إلى ترتيبات ورؤى جماعية لمستقبل المنطقة، ومنها القضية الأمنية(١٦٣).

لذلك، ينبغي أن تؤخذ مخاطر هذا الاتفاق بعين الاعتبار، على رغم المواقف التركية الرسمية المعلنة بشأن طبيعة الاتفاق المذكور(١٦٤)، التي تهدف إلى التهوين من شأنه ونفي احتمال أن يكون اتفاقاً عسكرياً أو تحالفاً موجهاً ضد أي دولة عربية أو غير عربية (إيران) في المنطقة، ويرتبط التهديد الذي يمثله هذا الاتفاق بثلاثة جوانب على الأقل، أولها يتعلق بالضغط على بلدان عربية معينة ـ كسوريا ـ تعارض أي ترتيبات أمنية إقليمية في إطار مفاوضات السلام، قبل إنجاز هذا الأخير بمعناه الحقيقي، وثانيها يتعلق بالأثر المتوقع لهذا الاتفاق في عملية التسوية السلمية القائمة على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وثالثها يتعلق باستهداف هذا الاتفاق أمن بلدان عربية مهمة كسوريا والعراق وكذلك مصر(١٦٥).

ويشير البعض إلى أن مجيء الحكومة الائتلافية في تركيا برئاسة نجم الدين

---

(١٦٣) من حديث د. أحمد يوسف أحمد، مدير معهد البحوث والدراسات العربية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة في ندوة الأهرام لمناقشة الوضع العربي الراهن وتداعياته وصولاً إلى القمة العربية وما بعدها، منشور في: الأهرام، ١٤/٦/١٩٩٦، ص ٥.

(١٦٤) تجلت هذه المواقف في بعض التصريحات الرسمية التركية بخصوص الاتفاق العسكري التركي مع إسرائيل، منها:

(أ) تصريح وزير الخارجية التركي في أنقرة في ٩/٤/١٩٩٦ «بأن أنقرة ليست في حاجة لمساعدة إسرائيل في ضرب سوريا، وليس لديها الرغبة أو النية في ذلك. وعلى رغم مواقفها السلبية من بلاده، فإن تركيا لا تضمر لها أي عداء... واتفاقية التعاون العسكري التي وقعتها تركيا مع إسرائيل لا تعتبر معاهدة دفاع مشترك ولا تستهدف سوريا أو إيران، وإنما تستهدف قيام إسرائيل بمساعدة تركيا في تحديث وتجهيز طائرات الفانتوم التركية وتبادل الخبرات في المجالات العسكرية».

(ب) تصريح أونر أويمان، وكيل وزارة الخارجية التركية في ٢٣/٤/١٩٩٦ خلال زيارته لمصر، أكد فيه «أن الاتفاق لا يتضمن تحالفاً استراتيجياً بين البلدين، وليس موجهاً ضد مصالح أي دولة عربية في المنطقة وبالذات سوريا والعراق أو أي دولة أخرى».

(ج) تأكيد الرئيس التركي سليمان ديميريل في ٢/٥/١٩٩٦ أثناء زيارة وزير الخارجية المصري عمرو موسى أنقرة: «أن الاتفاقية العسكرية بين تركيا وإسرائيل تدريبية وليست استراتيجية»؛ فيما أكد وزير خارجيته امري جونانساي بعد مباحثاته مع نظيره المصري «أن موقف تركيا من الاتفاقية العسكرية مع إسرائيل ثابت ومحدد في كونها اتفاقية تدريبية وليست استراتيجية ولا تستهدف أي دولة من دول المنطقة. ونأمل ألا تبني أي دولة من الدول العربية مواقفها على أساس معلومات غير دقيقة. وتركيا حريصة على إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية نظراً لعمق العلاقات التاريخية بين الجانبين العربي والتركي». لمزيد من التفاصيل عن المواقف الرسمية التركية من الاتفاق العسكري التركي مع إسرائيل، انظر: معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٣١ و٣٩.

أربكان لم يخفف من الاتجاه التركي نحو إسرائيل، لأن المؤسسة العسكرية في تركيا قوية وفاعلة، بل إن أربكان نفسه كان قد وافق على المذكرة التي قدمتها المؤسسة العسكرية في ٦/٣/١٩٩٧ لرئاسة الوزراء، والتي تقضي بفرض قيود على نشاط الجماعات الإسلامية ذاتها. ومن الواضح أن قضايا العلاقة مع إسرائيل تكاد تكون من اختصاص الجيش، بدليل أن اتفاقاً عسكرياً آخر تم توقيعه مع إسرائيل في ظل حكومة أربكان الائتلافية، كما أن الأخير استجاب لمطالب المؤسسة العسكرية بخصوص تحجيم التيار الإسلامي في تركيا(١٦٦).

وفي ما يتعلق بالبلدان المستهدفة بالاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي، يلاحظ أنه يشمل بلداناً عربية وأخرى غير عربية (إيران)، إلا أن المستهدف الأساسي هو الجانب العربي؛ وتحديداً سوريا والعراق ومصر، ويرجع ذلك إلى غير اعتبار(١٦٧):

أ ـ فمن ناحية، تشوب علاقات هذه البلدان العربية الثلاثة، أو بعضها، بطرفي الاتفاق أو أحدهما، العديد من المشكلات، أو على الأقل «التوترات الكامنة»، ولو بمعنى «التنافس» غير المعلن على الدور الإقليمي الرئيسي في المنطقة في مرحلة ما بعد التسوية، ولعل هذا ينطبق بوجه خاص على مصر؛ سواء في علاقاتها بإسرائيل أو بتركيا.

ب ـ ومن ناحية ثانية، إن البلدان الثلاثة ـ بما فيها العراق وعلى رغم هزيمته العسكرية والقيود المفروضة على تطوره المستقبلي كنتيجة لحرب الخليج الثانية ـ ذات أهمية كبيرة باعتبارها «مركز ثقل ـ مفاصل» للنظام الإقليمي العربي المراد استبداله من قبل آخرين ـ منهم تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة ـ بنظام مرفقي ـ شرق أوسطي.

غير أن أكثر البلدان العربية استهدافاً بهذا الاتفاق حتى الآن هي سوريا، وذلك نتيجة عدة اعتبارات، من بينها غلبة النمط «الصراعي» لعلاقاتها بطرفيه. ويتأكد ذلك بالنظر إلى أن الفترة القليلة اللاحقة لإعلان هذا الاتفاق شهدت غير سلوك قولي أو فعلي «استفزازي» موجّه ضد سوريا ومن جانب كلا الطرفين. من ذلك أن أحد الأهداف «غير المعلنة» للعدوان الإسرائيلي، الذي اتخذ اسم «عناقيد الغضب»، على لبنان في نيسان/ابريل ١٩٩٦ ـ وبصرف النظر عن عدم تحققه ـ ارتبط بدفع لبنان إلى التخلي عن تنسيقه مع سوريا في مفاوضات السلام، طالما أن بمقدور إسرائيل ضربه ومهاجمته متى شاءت، على رغم وجود قوات سورية على أراضيه. وفي هذا الوقت بالذات قامت الحكومة التركية «بتأزيم» علاقاتها مع سوريا وترددت أحاديث عن

---

(١٦٦) مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٦٧) معوض، المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

احتمال استعداد تركيا للقيام بعمل عسكري محدود ضد سوريا في إطار التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتحدة أو الحصول على موافقتها[١٦٨].

ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم سوريا باتصالات مكثفة مع جميع الأطراف العربية وغير العربية (إيران) المستهدفة بالاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، في سبيل اتخاذ موقف موحد تجاه مخاطر هذا الاتفاق، ولمواجهة رغبة طرفي الاتفاق وكذلك الرغبة الأمريكية في إقامة ترتيبات أمنية «شرق أوسطية» على الصعيدين الأمني والاقتصادي، لأنه ليس لهذه الترتيبات ـ من وجهة النظر السورية ـ أية جدوى قبل تحقيق السلام بمعناه الحقيقي. ومن هنا، يتصور البعض أن مواقف الدول العربية من الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي كانت متأثرة إلى درجة كبيرة بوجهة النظر السورية، وعلى سبيل المثال تأثر موقف مصر من هذا الاتفاق بالمعلومات التي طرحها الرئيس حافظ الأسد على الرئيس حسني مبارك بشأن مخاطر الاتفاق وبشأن صور الاستطلاع الجوي الذي تقوم به إسرائيل بعد اختراقها الأجواء التركية[١٦٩].

وبما أن سوريا ومصر كانتا أكثر البلدان العربية المعنية تعبيراً عن رفض منطق التحالفات الإقليمية الأمنية، صرح وزير الخارجية السوري فاروق الشرع رداً على سؤال عن إمكانية قيام حلف في المنطقة لمواجهة الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي «نحن ضد الأحلاف، ولذلك فنحن ضد الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي. . إننا نأمل من الحكومة التركية الجديدة ـ وهي كما يبدو ستكون متفهمة للقضايا العربية وراغبة في إقامة علاقات جيدة مع سوريا بشكل خاص ـ أن تعيد النظر في الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، انطلاقاً من الرغبة في عدم إيجاد أحلاف، لأنها ـ حتى في الخمسينيات ـ كانت موضع معارضة شعبية وسبّبت عزلة لتركيا». وأضاف «إن تركيا تخطئ إذا دخلت أو أقامت أحلافاً جديدة، ونحن نعتقد أن مصلحة تركيا هي أن تكون هناك علاقات طيبة بينها وبين الدول العربية، ومصلحتنا نحن كسوريين وكعرب، بشكل عام، أن تكون لنا علاقات طيبة مع الجارة التركية»[١٧٠].

---

(١٦٨) المصدر نفسه، ص ٤٤. ويلاحظ في هذا السياق أن الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي يحظى بدعم الولايات المتحدة، حيث اشتركت الأخيرة بمناورات بحرية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ مع طرفي الاتفاق، وفي هذا السياق كان قد صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي عقب اجتماعه بالقدس مع نائب رئيس أركان الجيش التركي شفيق بير «. . أن إجراء المناورات التي تأتي في إطار التعاون العسكري بين بلاده وتركيا سوف يسهم في دعم الاستقرار في الشرق الأوسط». انظر: الأهرام، ٧/٥/١٩٩٧، ص ٤.

(١٦٩) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(١٧٠) الأهرام، ٥/٧/١٩٩٦، ص ١.

وتجدر الإشارة إلى أن الخارجية السورية كانت قد استدعت السفير التركي بدمشق في ٨/ ٤/١٩٩٦، وأعربت له عن «احتجاج سوريا» على اتفاق التعاون العسكري بين بلاده وإسرائيل. وفي اليوم التالي، ولدى اجتماعه مع السفراء العرب المعتمدين لدى دمشق أوضح عدنان عمران، مساعد وزير الخارجية السوري خطورة هذا الاتفاق وأبعاده وانعكاساته على الوطن العربي وعلى عملية التسوية السلمية، وطالب بالتنسيق العربي في رفض هذا الاتفاق الذي يقوم على العودة إلى الأحلاف والتحدي الصارخ لسياسة حسن الجوار وإلى قرع طبول الحرب في وقت تتوجه فيه جهود المجتمع الدولي إلى إقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط[١٧١].

ورداً على سؤال عن احتمال أن تكون تركيا ـ من خلال هذا الاتفاق ـ تسعى لعمل ما، قال عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري «لا نريد أن نضع مثل هذا الاحتمال، ونحن لم نتخذ أي إجراء عسكري»، وأضاف «إن تركيا تعرف جيداً، وجميعنا يعرف في المنطقة، أن التوتر ليس في مصلحة أحد»[١٧٢]. وفي السياق نفسه، كشفت مصادر سورية رسمية أن الحكومة السورية طلبت، عبر القنوات الدبلوماسية في أيار/ مايو ١٩٩٦، عقد اجتماع اللجنة الأمنية السورية ـ التركية التي شكلت بموجب بروتوكول عام ١٩٩٣، وأن السفارة التركية بدمشق لم تبلغ سوريا رد المسؤولين الأتراك، واعتبر دبلوماسيون في دمشق أن تركيا «تتهرب» من عقد اجتماعات مع الجانب السوري للبحث في مسائل أمنية وسياسية ومائية[١٧٣].

وفي ما يتعلق بالموقف المصري من الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي، أكد وزير الخارجية المصري عمرو موسى في ٨/ ٤/١٩٩٦ تعقيباً على ما تردد حول التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في مجال الطيران الحربي واستخدام كل منهما المجال الجوي للدولة الأخرى «انه إذا صحت هذه الأنباء، فإن ذلك سيؤدي إلى إدخال «منطقة الشرق الأوسط في مجالات توتر جديدة ليس لها داع. ومن الممكن أن يكون هناك بعض الصحة في هذا الخبر من حيث الإطار العام، ولكن كل إجراء وكل فعل من هذا النوع سيكون له رد فعل مواز ومساو له في القوة». وفي الإطار نفسه كان د. أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية المصرية أكثر وضوحاً في هذا الصدد، حيث ذكر في ١٠/ ٤/١٩٩٦ «أن قيام تحالف عسكري جزئي أو استراتيجي بين دولتين غير عربيتين في منطقة «الشرق الأوسط» ـ تركيا وإسرائيل ـ يلقي بظلال من الشك بأنه موجّه ضد الدول العربية. وقد يتصور من الإعلان عن قيام هذا التحالف أنه قد

(١٧١) الأهرام، ١٠/ ٤/١٩٩٦، ص ٩.

(١٧٢) الحياة، ١٩/ ٦/١٩٩٦، ص ١.

(١٧٣) المصدر نفسه.

يستخدم من جانب تركيا كعنصر ردع للعرب، وبخاصة سوريا والعراق، بسبب المشكلات على المياه وغيرها، أو من جانب إسرائيل ضد الدول العربية. ومصر على اتصال بتركيا وستقوم بالاتصال بإسرائيل لاستطلاع الأمر والاستفهام عما يُخطط له، فلا يصح الدخول في ترتيبات إقليمية خارج إطار المشاورات بين جميع القوى في المنطقة، ومصر تتابع الموقف باهتمام بالغ، ولن تسمح بمثل هذه الأعمال»[١٧٤].

وكان استجلاء طبيعة هذا الاتفاق هدفاً رئيسياً لزيارة عمرو موسى إلى أنقرة في ٢ ـ ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ ومباحثاته مع نظيره التركي امري جونانساي ومع وزير الدفاع التركي أوتان سونجورلو، الذي ناقش معه بشكل مفصل نقاط هذا الاتفاق، وكذلك لدى استقباله من قبل الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيس وزرائه، كل على حدة، في ١٩٩٦/٥/٣، وهي زيارة وصفها البيان الختامي المشترك الصادر في ختامها بأنها «تمت في إطار آلية التشاور بين مصر وتركيا، وهما دولتان تربطهما علاقات صداقة طويلة»[١٧٥].

غير أن العلاقات المصرية ـ التركية قد شهدت فتوراً و«بوادر أزمة»، بسبب عدم ارتياح مصر من تفعيل تركيا تعاونها العسكري والأمني مع إسرائيل، وهو ما اعتبره عمرو موسى «يؤثر بالسلب في العلاقات التركية ـ العربية، ويثير علامات استفهام في الوقت الحالي»[١٧٦]. وفي هذا الإطار يندرج تأجيل إبرام مصر وتركيا اتفاقية تعاون وصداقة كان قد تم الاتفاق بشأنها خلال زيارة الرئيس حسني مبارك لأنقرة في تموز/ يوليو ١٩٩٦، إضافة إلى التأجيل المفاجئ لزيارة كان من المفترض أن يقوم بها الرئيس التركي سليمان ديميريل للقاهرة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٧. كما أشارت بعض المصادر الدبلوماسية المصرية إلى أن الرئيسين مبارك والأسد قد تطرقا في محادثاتهما في شرم الشيخ (١٩٩٧/٥/١) إلى التطورات الأخيرة في العلاقات الإسرائيلية ـ التركية وتأثيرها في الوضع في المنطقة، إضافة إلى تلميحات قادة عسكريين أتراك بشن هجوم عسكري على سوريا، بحجة دعم الأخيرة لحزب العمال الكردي. واتفق الرئيسان على التعامل مع هذه التطورات «بحكمة». واستغربت تلك المصادر هذه التطورات على رغم عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي التي اتخذت قرارات، سواء على مستوى القمة الاستثنائية (باكستان، آذار/مارس ١٩٩٧) أو في اجتماع لجنة القدس (الرباط، آذار/مارس ١٩٩٧) بتجميد العلاقات مع إسرائيل[١٧٧].

---

(١٧٤) معوض، تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات، ص ٤٧ ـ ٤٨.

(١٧٥) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٧٦) الحياة، ١٩٩٧/٥/٤، ص ١.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ١.

أما العراق، فقد عبّر على لسان مندوبه لدى الأمم المتحدة نزار حمدون في ١٦/٤/١٩٩٦، بقوله «إن الإجراء المتخذ من جانب تركيا بإبرام اتفاق للتعاون العسكري مع إسرائيل ليس له ما يبرره، لأن تركيا جزء من منطقة إقليمية ولم تراع الرفض الإقليمي الشامل لهذا الاتفاق، كما لم تراع حساسيات جيرانها من الدول العربية ليس فقط العراق وإنما أيضاً سوريا ومصر وكافة الأقطار العربية الأخرى وكذلك إيران والدول الإسلامية. الإجراء لا يساعد على الاستقرار في المنطقة»[١٧٨].

وفي ما يتعلق بردة فعل لبنان على الاتفاق، اعتبر وزير خارجيته آنذاك فارس بويز في ١٨/٦/١٩٩٦ أن للاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي «آثاراً سياسية ونفسية سلبية»، وأضاف في حديث له بعد استقباله أورخان آغا سفير تركيا في لبنان «نعتقد في كل الأحوال أن للاتفاق آثاراً سياسية ونفسية سلبية جداً. إن هذا الاتفاق يرتبط بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بطريقة أو بأخرى، حتى وإن كانت وجهة النظر التركية صحيحة بأنه مجرد اتفاق تكنولوجي»، وأضاف «نحن قلقون في شأن الوضع بين سوريا وتركيا وقلقون جداً في شأن هذا الاتفاق، نأمل بأن تبقى تركيا بعيدة عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي وألا تساهم في شكل أو بآخر في الوضع المتوتر في المنطقة»[١٧٩].

وفي هذا الإطار، كان وزير الدفاع اللبناني محسن دلول قد أعلن في ١٠/٤/١٩٩٦ أن الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي تهديد صارخ لعملية السلام في المنطقة وضغط مكشوف على سوريا ويعتبر تعدياً على الأمن القومي العربي، وتحديداً الأمن السياسي والاستراتيجي السوري في هذه المرحلة بالذات، ولا يمكن إدراجه سوى في إطار حملة مبرمجة تقودها إسرائيل وترعاها بعض الأطراف الدولية الفاعلة للضغط على المفاوض السوري وتشتيت القدرات الدفاعية السورية وإلهاء دمشق عن المسائل المركزية، عبر إثارة مشكلة المياه تارة ومشكلة بعض الأقليات تارة أخرى. وهذا الاتفاق، كحلف مشؤوم، هو تحالف ضد المصالح العربية المشروعة والسعي العربي نحو سلام عادل وشامل، وسيؤدي بالضرورة إلى زيادة غطرسة إسرائيل وتوسعها العدواني[١٨٠].

وجدير بالذكر أن دمشق وهي تعيد أوراقها «الضاغطة» في التعامل مع تركيا، سواء بخصوص اتفاقها العسكري مع إسرائيل أو بخصوص رفضها إبرام اتفاق تقاسم ثلاثي نهائي لمياه الفرات، توجهت إلى دائرتين عربيتين متداخلتين، أولاهما الدائرة

---

(١٧٨) معوض، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٧٩) الحياة، ١٩/٦/١٩٩٦، ص ١.

(١٨٠) معوض، المصدر نفسه، ص ٤٧.

الأوسع التي تضم الدول العربية برمتها وتنضوي تحت لواء الجامعة العربية، ثم تحركت في إطار القمة العربية التي انعقدت في القاهرة (٢١ ـ ٢٣/٦/١٩٩٦)؛ التي أعرب فيها القادة العرب عن قلقهم إزاء الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي، ودعوا تركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية[١٨١]، والدائرة الثانية هي دائرة دول «إعلان دمشق» التي تضم بالإضافة إلى سوريا ومصر، دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قامت هذه الدول من خلال دورات انعقاد مؤتمرات وزراء خارجيتها، بمناشدة تركيا أن تراعي المصالح العربية وأن تعيد النظر في الاتفاق العسكري مع إسرائيل. وفي هذا السياق، عبّر بيان القمة الثلاثية (السورية ـ المصرية ـ السعودية) بدمشق في ٨/٦/١٩٩٦ عن قلق القادة المجتمعين إزاء الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي وطالبوا تركيا بإعادة النظر في الاتفاق المذكور[١٨٢]. وعلى رغم ذلك، لا يمكن القول بوجود موقف عربي واحد إزاء الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي بما يشكله من تطور جديد وتهديد جاد للأمن القومي العربي في بلدان الجوار، حيث تعكس مواقف البلدان العربية إزاء مثل هذا التهديد اختلافاً في الرأي واختلافاً في تقويم نوع التهديد وحدّته أو تبايناً كلياً، فضلاً عن «انطفاء» الاهتمام العربي ببعض الحالات المحددة المشكّلة لتهديدات مباشرة للأمن القومي العربي بمجمله[١٨٣].

غير أنه يلاحظ وجود ظاهرة إيجابية نسبياً في هذا الصدد، تمثلت في سرعة مبادرة سوريا ومصر والعراق ولبنان إلى التنديد بهذا الاتفاق وكشف مخاطره على الأمن القومي العربي، بل تحركت مصر لدى طرفي الاتفاق أو أحدهما (تركيا) لاستجلاء تفاصيل الاتفاق المذكور ونقل وجهة النظر العربية بشأنه. وعلى هذا المستوى، يمكن الإشارة إلى «خيارات» و«مسارات» معينة للتحرك العربي في مواجهة مخاطر هذا الاتفاق، وإن كان ذلك لا ينفي حقيقة أن استعادة التضامن العربي، أو على الأقل، استعادة قدر يُعتد به من التنسيق العربي، يشكل المطلب الأساسي لفاعلية مواجهة هذه المخاطر وغيرها[١٨٤].

وترتبط بهذه «المسارات» تدابير وخطوات معينة قد يكون من الأفضل اللجوء إليها من جانب البلدان العربية المعنية (سوريا ومصر والعراق ولبنان) في إطار تنسيق

(١٨١) من البيان الختامي للقمة العربية في القاهرة، المنشور في: «مؤتمر القمة العربي، القاهرة، ٢١ ـ ٢٣/٦/١٩٩٦،» ص ١٩٨.

(١٨٢) من البيان الختامي للقمة الثلاثية (السورية ـ المصرية ـ السعودية)، المنشور في: المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(١٨٣) معوض، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(١٨٤) المصدر نفسه، ص ٥٠.

معين أو «توزيع للأدوار» طبقاً لقدرات كل منها وعلاقاته الإقليمية والدولية، ومن هذه التدابير[١٨٥]:

أ ـ مواصلة وتكثيف هذه الأقطار العربية أو بعضها، جهودها وتحركاتها الدبلوماسية لدى تركيا سعياً للتأكد من «جدية» التصريحات الرسمية العديدة لمسؤوليها بشأن طبيعة هذا الاتفاق، أو بالأحرى لإقناعها بأن تطبيق نصوص معينة «غير مُعْلَنة» في الاتفاق لا تخدم تطوير علاقاتها ومصالحها المشتركة والروابط التاريخية التركية ـ العربية.

ب ـ عدم فصل هذه الجهود الدبلوماسية عن الجامعة العربية؛ التي على رغم ما يردده «البعض» حتى من داخل المنطقة العربية عن ضعفها ومحدودية فاعليتها، لا تزال تتمتع بأهمية سياسية كبيرة في توفير نوع من الدعم السياسي لمواقف بلدان عربية معينة في مواجهة مخاطر تهدد أمنها والأمن العربي بمجمله. ولعل من «المفارقات» في هذا الصدد أن هذا الإدراك لأهمية الجامعة العربية غير غائب عن أذهان صانعي السياسة في بلدان الجوار (الطبيعي وغير الطبيعي) التي ترتبط بها مصادر لتهديد الأمن العربي أو أمن بعض البلدان العربية، حيث سبق للقيادة السياسية التركية محاولات بشأن إبعاد مشكلة الفرات المثارة مع سوريا والعراق عن الساحة العربية تارة ودعوتها للجامعة العربية تارة أخرى للقيام بدور ما في تقريب وجهات نظر البلدان المعنية بهذه المشكلة.

ج ـ إن جانباً كبيراً من عبء مواجهة هذا الاتفاق ومخاطره تقع على عاتق سوريا والعراق على رغم ظروف هذا الأخير منذ عام ١٩٩٠. ويفرض ذلك، من ناحية، ضرورة مواصلة وتطوير التنسيق بين البلدين بشأن مشكلة مياه الفرات التي شكلت ـ في ارتباطها بالمسألة الكردية من وجهة النظر التركية ـ دافعاً رئيسياً للقرار التركي بإبرام هذا الاتفاق. ويفرض، من ناحية أخرى، على البلدين مخاطبة تركيا بمنطق المصالح الاقتصادية الأكثر تأثيراً في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية التركية.

د ـ إن هذه التدابير الثلاثة المرتبطة مباشرة بالبلدان العربية المعنية بالاتفاق وعلاقاتها بتركيا، يمكن أن تكملها تدابير أخرى قد تكون ذات فاعلية في التأثير في تركيا من منظور علاقاتها بدول مجاورة لم تخفِ بدورها قلقها وانزعاجها إزاء إبرام الاتفاق التركي ـ الإسرائيلي وهي تحديداً اليونان وتركيا. ففي ١٩٩٦/٢/٢٤ أكد وزير خارجية اليونان في ختام مباحثاته مع نظيره المصري في أثينا: «أن اليونان ترفض الاتفاق العسكري الأخير المبرم بين تركيا وإسرائيل، وتؤيد وجهة النظر المصرية في رفض التحالفات والمحاور التي تضر بأمن واستقرار الشرق الأوسط «ومنطقة حوض

---

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٣.

البحر المتوسط»[١٨٦]. ولما كان هذا الاتفاق يتيح لطائرات إسرائيل الحربية القيام بتدريبات في المجال الجوي التركي المتاخم لإيران، فقد تم بحث هذه المسألة خلال زيارة نائب وزير الخارجية التركي طهران في ٩/٤/١٩٩٦، حيث طالبه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي بتوضيحات حول هذا الاتفاق، كما أعلنت طهران آنذاك طرد أربعة دبلوماسيين أتراك بتهمة التجسس. وفي ١٤/٤/١٩٩٦ صرح ولايتي «أن إيران أبلغت تركيا أنها ستظل تعارض اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل، وأن أي عمل من شأنه دعم النظام الصهيوني يُعتبر منافياً لمصالح العالم الإسلامي، وأن إيران لن تبقى صامتة إزاء أي حدث يهدد أمنها القومي»[١٨٧].

غير أنه يتعين على هذه البلدان العربية أو أحدها لدى اللجوء إلى هذه «التدابير الأخرى» الحذر في هذا الصدد، نتيجة اعتبارين أساسيين:

الأول: تجنب رد فعل سلبي مبالغ فيه من جانب تركيا، بمعنى اتجاهها إلى مزيد من التطوير لعلاقاتها مع إسرائيل؛ وبتطبيق ذلك بوجه خاص على اليونان بمشكلاتها العديدة مع تركيا (قبرص، بحر إيجة، تراقية الغربية) وعرقلتها مسعى تركيا لتطبيق اتفاق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي أو الحصول على عضوية الأخير.

الثاني: يتعلق بتجنب الاعتماد «العربي» على إيران كموازنة لتركيا وعلاقاتها المتنامية مع إسرائيل، ولا سيما أن لإيران بدورها طموحات إقليمية بأن تصبح القوة المهيمنة في الخليج وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط، ذات دور رئيسي في إرساء أية بنية هيكلية أمنية في المنطقة، وأن تطبع علاقاتها مع جيرانها بقدر ما يساعدها على تحقيق هدفها الأول، وأن تزاحم النفوذ الغربي في المنطقة، وبخاصة النفوذ الأمريكي، وأن تغتنم حالة الضعف العربي العام في ترسيخ أقدامها كلما كان ذلك ممكناً[١٨٨]. هذا فضلاً عن استمرار احتلالها للجزر العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) في الخليج.

٤ ـ سوريا والحركة الكردية في تركيا ومشكلة المياه

على رغم أن سوريا لا تعاني مشكلة كردية نتيجة عوامل عديدة، من بينها الضآلة النسبية لعدد أكرادها؛ وعدم «تعرضهم لسياسات القمع والاضطهاد والتمييز التي يتعرض لها بنو جلدتهم في بلدان أخرى كتركيا، إلا أن المشكلة الكردية في

---

(١٨٦) الأهرام، ٢٥/٤/١٩٩٦، ص ٣.

(١٨٧) الأهرام، ١٥/٤/١٩٩٦، ص ٩.

(١٨٨) هيثم الكيلاني، «الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية ـ الإقليمية،» شؤون عربية، العدد ٨٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ١٣٢.

الأخيرة ذات تأثير سلبي كبير في علاقاتها مع سوريا، خصوصاً في ظل اتهاماتها للأخيرة بـ «دعم نشاطات» حزب العمال الكردستاني (PKK) كوسيلة للضغط عليها بصدد مشكلة مياه الفرات ومشكلات أخرى كالاسكندرون، ولعرقلة مشروعها الضخم «غاب» (GAP) على الفرات ودجلة[١٨٩].

ويعتبر البعض أن المسألة الكردية في تركيا بمثابة «ورقة» تستخدمها الأخيرة للضغط على سوريا كذريعة لتأجيل حل نهائي لمشكلة الفرات، كما تصور تركيا للرأي العام التركي أن هناك مصادر خارجية (كسوريا) تدعم عمليات حزب «PKK» للتأثير سلباً في استقرارها الداخلي، وتهدف تركيا من ذلك إلى تحقيق تماسك الجبهة الداخلية ووحدتها أمام تلك المخاطر، ولتبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول المجاورة كما تفعل بالنسبة للعراق، حيث تتوغل في أراضيه لمسافة تصل إلى ٢٠ كم بحجة مطاردة أعضاء هذا الحزب[١٩٠].

ولعله من المفيد، بدايةً، الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين:

الأولى: إن مشكلة الفرات أسبق زمنياً في الظهور وفي «توتير» علاقات تركيا بسوريا وكذلك بالعراق، مقارنة بالمشكلة الكردية التي برزت إلى السطح مع بدء عمليات حزب «PKK» في تركيا (آب/أغسطس ١٩٨٤)، في حين أن مشكلة الفرات مثارة بين الدول الثلاث منذ الستينيات.

الثانية: إن إدراج مشكلة نهر الفرات ضمن هذا التحليل للمشكلات الداخلية التركية، على رغم أنها بطبيعتها مشكلة دولية تدور حول تنازع تركيا وجارتيها العربيتين على اقتسام واستغلال مياه هذا النهر الدولي، لا يعود فحسب إلى ارتباطها من وجهة نظر تركيا بمشكلتها الكردية التي هي في الأساس مشكلة داخلية من حيث عواملها وأسبابها[١٩١]، وإنما يعود أيضاً إلى تبني الساسة الأتراك، ولا سيما ديميريل، لتصور معين عن مفهوم «المياه العابرة للحدود» ومفهوم «الحقوق السيادية» وغيرها من المفاهيم

---

(١٨٩) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١٩٠) مقابلة أجراها الباحث مع د. سليمان المنذري، مدير إدارة آسيا وشرق أوروبا في إدارة الشؤون السياسية في جامعة الدول العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧. وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القوات العسكرية التركية قامت «باجتياح» أراضي شمال العراق في منتصف أيار/مايو ١٩٩٧ وتوغلت فيها لمسافة تصل إلى ٢٠٠ كم، بحجة ملاحقة «إرهابيين» من حزب «PKK» وبهدف تدمير قوات هذا الأخير.

(١٩١) من أهم العوامل الداخلية، تردي الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في محافظات تركيا الجنوبية ـ الشرقية مقارنة بغيرها، وتعاطف العديد من سكان هذه المحافظات مع حزب «PKK». وفي تقرير أعدته الاستخبارات التركية MIT عام ١٩٩٤ ورد فيه أن نحو ٣٧٥ ألفاً من سكان هذه المحافظات يقدمون دعماً لوجستياً لهذا الحزب. انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٤١.

التي تفتقر في الواقع إلى أي سند قانوني، وهدفها النيل من الحقوق القانونية الثابتة لسوريا والعراق في مياه الفرات[١٩٢].

ومما يثير الانتباه هنا، أن الموقف التركي الرسمي يقوم على نفي إمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع سوريا والعراق، ومن ذلك تأكيد أوزال في ١٨/١/١٩٩٠ «أن تركيا لا ترغب في دخول أي نزاعات مع جيرانها بشأن مياه الفرات، وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية». غير أنه يوجد من الناحية الفعلية الكثير من المواقف والتصريحات و«التهديدات» و«التحذيرات» من جانب تركيا على نحو يؤكد استخدامها أو استعدادها لاستخدام المياه كأداة أو بالأحرى «كسلاح» للضغط على البلدين العربيين وخصوصاً سوريا، لارتباطها المزعوم بحركة التمرد الكردي في تركيا[١٩٣]. ويلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

أ ـ إن المصادر التركية، الرسمية منها وغير الرسمية، تشير تارة بشكل سافر وتارة بشكل مستتر، إلى أن سوريا هي القوة الرئيسية المحرضة والمدعمة لحركة التمرد الكردي في جنوب شرق تركيا التي يتزعمها حزب «PKK» بقيادة عبد الله أوجلان منذ بداية شنها وحتى الآن. فسوريا، من وجهة نظر هذه المصادر، «تقوم بإيواء وتدريب المتمردين الأكراد الأتراك في معسكرات داخل أراضيها وفي سهل البقاع الخاضع لسيطرتها في لبنان»، ومن بين أهدافها من هذا الدعم «عرقلة تنفيذ مشروع غاب (GAP)[١٩٤]. ولذلك فإن أهم بنود اجتماعات مسؤولي البلدين منذ منتصف الثمانينيات، هو مسألة أمن الحدود إضافة إلى مسألة مياه الفرات، وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة النظر التركية. وقد ظهر هذا الربط من خلال زيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك أوزال لسوريا في تموز/يوليو ١٩٨٧، حيث أبرم اتفاقية لتزويد الأخيرة بـ ٥٠٠م/ثا من مياه الفرات كتدبير مؤقت خلال فترة ملء سد أتاتورك واتفاقية أمنية تقضي بأن تفرض سوريا قيوداً صارمة على أنشطة هذا الحزب، لمنع عناصره من عبور الحدود بين البلدين لشن عمليات في تركيا.

ب ـ إن الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب «PKK» لا تستند إلى أي دليل قاطع يثبت ارتباط دمشق على الصعيد الرسمي بهذا الحزب[١٩٥]، كما أنها لا تستقيم

---

(١٩٢) معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية،** ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(١٩٣) معوض، «الأبعاد السياسية للمشكلات المائية في المنطقة العربية وتأثيرها على الأمن القومي العربي،» ص ١٥.

(١٩٤) لمزيد من التفاصيل، والأمثلة عن هذه الاتهامات، انظر: المصدر نفسه، ص ١٦، نقلاً عن: Orhan Kilercioglu, «Is PKK Syria's Shadow?,» Turkish Daily News, 1/12/1989, p.7.

(١٩٥) أشار عبد الله أوجلان زعيم حزب PKK في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ «أنه ليس لنا علاقات على الصعيد الرسمي مع الحكومة السورية، ولكن بحكم تداخل الشعب الكردي. مع الشعب السوري الصديق، لنا ثقل وتأثير كبير بين صفوف الأكراد السوريين الذين يمكن أن يلعبوا دور الجسر لترسيخ =

وحقيقة عدم وجود مصلحة لسوريا في ذلك، كما أنه ليس بمقدورها مساعدة تركيا في ضرب هذا الحزب، حتى لا تنتقل إليها «دوامة العنف» التي تعانيها الأخيرة[١٩٦]. على رغم ذلك عاد مسؤولو تركيا بعد أقل من عامين من توقيع اتفاقيتي ١٩٨٧ إلى تكرار هذه الاتهامات والتهديد باستخدام «سلاح المياه» ضد سوريا. فخلال زيارة للمناطق الجنوبية المضطربة، وجّه أوزال في ١٩٨٩/٩/٣ «رسالة تحذير» إلى الدول المجاورة وخصوصاً سوريا التي كان يقصدها بالأساس بقوله «إن مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرّض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزب «PKK» المحظور، ولن تتردد تركيا آنذاك في الدخول في صراع مسلح في المنطقة». وقد أشارت المصادر التركية آنذاك إلى وجود وجهتَيْ نظر في أنقرة بشأن إمكانية استخدام المياه ضد سوريا بسبب دعمها لهذا الحزب، الأولى لرئيس الحكومة أوزال والمؤسسة العسكرية، وترى ضرورة خفض مياه الفرات إلى سوريا لإجبارها على وقف هذا الدعم وإدراك أهمية الحفاظ على علاقات جيدة مع تركيا، والثانية لوزارة الخارجية وتطالب بالفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية عند التعامل مع سوريا[١٩٧].

ج ـ واصلت تركيا بعد المرحلة «الأوزالية» توجيه الاتهامات نفسها إلى سوريا، ظهر ذلك خلال زيارة وفد أمني تركي للأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ حيث طالبها «بوضع حد نهائي لوجود قواعد حزب «PKK» في البقاع وإبعاد زعيمه عن سوريا، والتعهد بالالتزام بإيقاف نشاطات الحزب سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية»[١٩٨]. كما تجددت هذه الاتهامات بشكل أكثر صراحة منذ نهاية عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦، ترافق ذلك مع احتجاج سوريا والعراق على سدي «بيره جيك» و«قرقميش» التركيين على الفرات، وعقد اجتماعات فنية بين البلدين في دمشق في الفترة من ١٠ ـ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، للتنسيق بينهما في جهودهما الرامية إلى التوصل لاتفاق نهائي مع تركيا بشأن التوزيع العادل والمنصف لمياه الفرات وفق قواعد القانون الدولي بما يضمن مصالح الدول الثلاث[١٩٩]، وأشار رئيس الوفد العراقي في

= علاقات الصداقة بين الشعبين العربي والكردي». انظر في هذا الصدد، حوار مع عبد الله أوجلان أجرته معه درية عوني ونشر في مجلة: **المصور** (١٣ حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٧.

(١٩٦) عاطف صقر، «صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون،» **الأهرام**، ١٩٩٦/٦/١٨، ص ٧.

(١٩٧) معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ١٢٨، نقلاً عن: Yosuf Kanli, «Messages from Ozal's Visit to the Southeast,» *Turkish Daily News*, 4/9/1989, section B, p. 3.

(١٩٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، ص ١٤٤.

(١٩٩) **الأهرام**، ١٩٩٦/٢/٢١، ص ٩.

تلك المفاوضات إلى عزم البلدين مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على الشركات والمصارف التي تساعد في إنشاء وتمويل السدود التركية على الفرات ـ وهذا ما تحقق بالفعل من خلال اتخاذ مجلس الجامعة العربية في دورته العادية رقم (١٠٧) في آذار/مارس ١٩٩٧ قراراً بهذا الخصوص ـ لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق البلدين في مياه الفرات، ولن يكون على الأقل لهذه الشركات أي فرص عمل مستقبلاً في البلدين[٢٠٠].

ومنذ ذلك الحين بدأت علاقات تركيا بسوريا يطغى عليها طابع التوتر، كما لو كان الأمر «بداية تحول مشكلة الفرات إلى موضوع نزاع مسلح بين تركيا وجارتيها العربيتين. وساعد على هذا التطور السلبي لهذه العلاقات، تزايد اتهامات تركيا لسوريا بشأن «ارتباطها بحزب «PKK»»، وتجدد الحديث عن مسألة الاسكندرون من جانب تركيا، فضلاً عن اتفاق التعاون العسكري بين الأخيرة وإسرائيل وتقدير سوريا لمخاطره[٢٠١]. ويثير الانتباه في هذا الخصوص ما يلي:

(١) على خلاف الخبرات السابقة التي ارتبطت فيها الاتهامات و«التحذيرات» و«التهديدات» لسوريا برئيس الحكومة آنذاك أوزال وأقطاب المؤسسة العسكرية، يلاحظ أن وزير الخارجية دينيز بايكال قد شارك في هذه المسألة، على نحو جاء مختلفاً عن النهج الثابت للخارجية التركية كمؤسسة بشأن ضرورة الفصل بين القضايا السياسية (المشكلة الكردية وأمن الحدود) والمسائل الاقتصادية والفنية (المياه) عند التعامل مع سوريا. ففي ١٩٩٥/١٢/٢٨ طالب «بايكال» «بضرورة توقف سوريا عن دعم نشاطات حزب «PKK» وإيواء زعيمه في أراضيها» مؤكداً «أن تركيا لا يمكنها تجاهل أو نسيان الدماء المسفوحة بسبب الإرهاب الكردي»[٢٠٢].

(٢) شهدت الفترة نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٩٦ توترات حادة في العلاقات بين تركيا وسوريا بسبب تصاعد تهديدات الأولى للأخيرة، فضلاً عن معارضة سوريا لاتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي. ففي ١٩٩٦/٤/٢٠ وجّه رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز أثناء زيارته الاسكندرون رسالة «تحذير وتهديد» إلى سوريا طالبها فيها «بعدم إيواء المتمردين الأكراد أو دعمهم» وأضاف «أن الأتراك يردون على أي اعتداء». وجاء هذا التحذير في إطار حملة إعلامية سياسية واستطلاعات للرأي العام التركي أظهرت «شدة العداء لسوريا» شأنها في ذلك شأن اليونان والأرمن و«تكهنات

---

(٢٠٠) الأهرام، ١٩٩٦/٢/١٥، ص ٩.

(٢٠١) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، ص ١٣٠.

(٢٠٢) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة الثامنة صباحاً بتوقيت غرينتش يوم ١٢/٢٩/١٩٩٦.

بشأن استعداد تركيا لشن عمل عسكري محدود ضد سوريا في إطار تعاونها العسكري مع إسرائيل وبالحصول على ضوء أخضر من واشنطن»[٢٠٣]. وفي ٧/٥/١٩٩٦ وجّه يلماز تحذيراً آخر لسوريا من «مخاطر استمرار دعمها لحزب «PKK»»، وكان ذلك ثاني «تحذير» من نوعه يصدر عن مسؤول تركي رفيع المستوى منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط/فبراير ١٩٩٦. ويلاحظ أن واشنطن تؤيد الموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدول المجاورة، وبخاصة سوريا عن حزب «PKK»، لأن سوريا تؤيد جماعة إرهابية وعليها أن تتوقف عن ذلك. وكانت المساعدات السورية، لهذا الحزب ـ بحسب وجهة النظر التركية ـ أحد أسباب وضع سوريا على قائمة الدول التي تتهمها الولايات المتحدة برعاية الإرهاب وما يسمى بـ «تقرير الإرهاب السنوي»، الصادر عن الخارجية الأمريكية في أيار/مايو ١٩٩٦[٢٠٤].

وبهذا الصدد، يمكن القول إن دعم واشنطن لهذا الموقف التركي لا يمكن فصله واقعياً عن تأييدها لاتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي وتصورها لصيغة وترتيبات «السلام في الشرق الأوسط» من ناحية، كما أن هذا الاتفاق يقوي مركز تركيا في التعامل مع سوريا سواء بصدد مسألة المياه أو مسألة «الإسكندرون» من ناحية أخرى. فبخصوص الناحية الأولى، يمكن تفسير «تأزيم» تركيا علاقاتها مع سوريا في ضوء قيامها بدور رئيسي ضمن استراتيجيا أمريكية ـ إسرائيلية تهدف للضغط على سوريا حتى تبدي مرونة أكثر في مفاوضات التسوية السلمية. وفي هذا السياق، يرى البعض أن تكثيف الضغوط التركية على سوريا واكب الجهود المبذولة من جانب الأخيرة ومصر والسعودية لتفعيل النظام الإقليمي العربي من أجل بلورة موقف عربي قادر على التعامل مع التحديات الإقليمية الدولية، مما يجعل سياسة تركيا إزاء سوريا ـ والعراق ـ مجرد استئناف لاستراتيجية شد الأطراف الهادفة إلى جر الدول العربية الهامشية من الناحية الجغرافية إلى صراعات مع دول الجوار، لتوريطها في هذه الصراعات وإبعادها عن القضايا القومية الرئيسية كالصراع العربي ـ الإسرائيلي والتكامل العربي[٢٠٥]. ويلاحظ بخصوص الناحية الثانية، أن تركيا في تعاملها مع التطورات الأخيرة لمشكلة المياه مع سوريا والعراق منذ نهاية عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ لم تقتصر على أساليب تقليدية[٢٠٦]، بل لجأت في هذا الخصوص إلى أسلوب جديد تمثل

---

(٢٠٣) هيئة الإذاعة البريطانية، نشرة أنباء الساعة التاسعة مساء بتوقيت غرينتش يوم ٢٠/٤/١٩٩٦.

(٢٠٤) الأهرام، ٨/٥/١٩٩٦، ص ٧.

(٢٠٥) خالد السرجاني، «تركيا وسوريا: شد الأطراف،» الأهرام، ١٩/٦/١٩٩٦، ص ١٩.

(٢٠٦) من الأساليب التقليدية لتركيا في التعامل مع سوريا والعراق بخصوص مشكلة المياه: مواصلة وتكثيف اتهامها لسوريا بدعم حزب «PKK»، والثبات على موقفها القائم على تحبيذ صيغة فنية للتعاون بين =

في محاولة إقحام إسرائيل في شبكة علاقاتها مع سوريا ـ وكذلك العراق ـ عن طريق التعاون معها في المجال العسكري وفي مجال «مكافحة الإرهاب»، وتوظيف هذا التعاون كوسيلة للضغط على سوريا بوجه خاص، حتى «لا تشعر مستقبلاً في حالة تسوية مشكلة الجولان وسحب قواتها من لبنان بأن لديها القدرة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا بشأن الفرات والاسكندرون»[٢٠٧].

وكانت هذه المسألة بشقيها، أي التعاون العسكري والأمني بين أنقرة وتل أبيب والضغط على سوريا؛ إضافة إلى دعوة إسرائيل للمشاركة في مشروع «غاب» (GAP)، موضوع بحث خلال زيارة ديميريل لإسرائيل قبل حضوره «قمة شرم الشيخ» في ١٣/٣/١٩٩٦، وذلك طبقاً لما ذكرته آنذاك عدة مصادر إعلامية غربية. ومما يؤكد ذلك ـ ولو من باب النفي الرسمي لقرار ما قد يكون قد اتخذ بالفعل وينتظر التوقيت المناسب للإعلان عنه ـ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس آنذاك، أعلن خلال هذه الزيارة في ١٢/٣/١٩٩٦ «أن حكومته لا تريد أن تتدخل في الخلاف بين أنقرة ودمشق حول مياه الفرات»[٢٠٨].

ومما يثير الانتباه في هذا الصدد، أن ديميريل في كلمته أمام هذه القمة، أشار ضمناً إلى «ارتباط سوريا بحزب «PKK»» لدى مطالبته بوجوب العزم من أجل اقتلاع جذور الإرهاب، والأهم من ذلك، العمل معاً على مواجهة الدول التي تؤوي وتعزز الإرهاب، وضرورة العمل على تحديد موارد ومصادر الأسلحة التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية، وعلينا أن نسعى للحصول على إيضاحات من تلك الدول التي توفر للإرهابيين هذه الأسلحة وما هي الأسباب من وراء ذلك»[٢٠٩]. وهذه المسألة؛ أي ارتباط سوريا بالإرهاب من وجهة النظر التركية، تشكل إحدى نقاط الالتقاء والاتفاق بين تركيا وإسرائيل، في ظل اتهامات الأخيرة والولايات المتحدة ودول غربية أخرى لسوريا ـ وإيران وليبيا ـ بما يسمى «مساندة الإرهاب»، ولا سيما في ظل عدم إدانتها لعمليات «حماس» داخل الأراضي العربية المحتلة قبيل انعقاد هذه القمة، بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو اتهم سوريا في ٢٧/٢/١٩٩٦ بأنها «القاعدة الرئيسية للإرهاب في الشرق الأوسط» مضيفاً «أن كلاً من الأردن وتركيا اشتكت مساندة

=دول حوض الفرات تقوم على «الاستغلال الأمثل للمياه» بحسب المفهوم التركي، ورفض اقتسام مياه الفرات طبقاً لمطلب سوريا والعراق ومحاولة منع الآخرين من خلق «موقف عربي موحد»، قادر على دعمهما في ممارسة نوع من الضغط أو التأثير على تركيا لإعادة النظر في موقفها إزاء هذه المشكلة. لمزيد من التفاصيل، انظر: معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ١٣١.

(٢٠٧) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٢٠٨) معوض، **تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في التسعينات**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٤.

سوريا للأعمال الإرهابية ضدهما وهددت بالسعي لدى الولايات المتحدة من أجل فرض عقوبات اقتصادية ضد سوريا»[٢١٠].

(٣) بلغ التوتر بين سوريا وتركيا ذروته في حزيران/يونيو ١٩٩٦، وبدا البلدان على حافة الدخول في «مواجهة عسكرية محدودة» وذلك نتيجة تصاعد الاتهامات و«التهديدات» التركية السالفة الذكر، وتزايد الحشود العسكرية على حدود البلدين. وفي أول تأكيد رسمي تركي لوجود تحركات للقوات العسكرية في المناطق الحدودية بين البلدين، أكد مصدر عسكري تركي في ١٩٩٦/٦/١٧ «وجود تحركات للقوات السورية في المناطق الحدودية مع تركيا،ولكنها لا تستهدف تركيا». كما أن «وجود تحركات للقوات التركية في الجانب التركي من الحدود ولكنها روتينية وليس لها علاقة بسوريا»، غير أن نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام نفى في ١٩٩٦/٦/١٨ «وجود حشود سورية على الحدود التركية، وأكد أن التوتر ليس في مصلحة أحد». وحاولت، في هذا الوقت، بعض الدول ذات العلاقة الجيدة بالبلدين الوساطة بينهما لاحتواء هذا التوتر وحل خلافاتهما، وكان من أبرزها مصر وإيران[٢١١].

وفي هذا السياق، يلاحظ أن اتجاه تركيا إبان حكومة يلماز ـ تشيللر الائتلافية إلى «تأزيم» علاقاتها مع سوريا في هذه الفترة كان يخدم أيضاً مصلحة هذه الحكومة في استثمار هذا «التأزم» لتوجيه الأنظار في الداخل إلى وجود «تهديد خارجي سوري»، مما يحدث تماسكاً داخلياً ينهي أو يخفف حدة الانقسام الداخلي والأزمة السياسية في تركيا، منذ الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، كما أن هذا الأمر يلقي عبء إخفاق الحكومة في مواجهة المشكلة الكردية على عاتق قوة خارجية (سوريا) تحرّك وتحرّض وتدعم حزب «PKK»، وعلى رغم أنها بالأساس مشكلة داخلية لا صلة لسوريا بها[٢١٢].

والجدير بالذكر أن سوريا عقدت آمالاً كبيرة على حكومة نجم الدين أربكان الائتلافية في إمكانية تسوية المشكلات القائمة وخصوصاً مشكلة المياه في ارتباطها من وجهة النظر التركية بالمشكلة الكردية؛ وذلك بالنظر إلى توجهاته الإسلامية ونهجه

(٢١٠) الجمهورية (القاهرة)، ١٩٩٦/٦/٢٨، ص ٢.

(٢١١) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، ص ١٣٣.

(٢١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣. ويلاحظ هنا بخصوص تصدير تركيا أزماتها الداخلية للخارج أن زعيم حزب «PKK» عبد الله أوجلان كان قد أشار إلى أنه «بالنسبة لادعاء تركيا بأننا حلفاء لسوريا فهو ادعاء باطل لا أساس له من الصحة... وفي حقيقة الأمر لكي تؤكد تركيا للرأي العام المحلي والدولي صحة ادعاءاتها بأن حزب «PKK» مدعوم من أطراف خارجية، توزع التهم على سوريا وإيران». انظر حوار زكي شهاب مع أوجلان في مجلة: الوسط (لندن) (٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٩.

السياسي المعتدل ودعوته لتحسين وتطوير علاقات بلاده مع دول الجوار والدول الإسلامية عموماً(٢١٣)، حيث بادرت سوريا بالفعل بعد تشكيل حكومة أربكان الائتلافية إلى تأكيد تطلعها إلى حل جميع خلافاتها مع تركيا وثقتها باستمرار تطوير وترسيخ علاقات الصداقة والتعاون التاريخية بين البلدين، وذلك وفق نص برقية أرسلها محمود الزعبي رئيس وزراء سوريا إلى نظيره أربكان في ١/٧/١٩٩٦(٢١٤)، ولقي ذلك ترحيباً من الجانب التركي، حيث أعرب أربكان خلال زيارته لإيران في آب/أغسطس ١٩٩٦ عن رغبته في زيارة سوريا لبحث المسألة الكردية وقسمة مياه الفرات، حيث وصف هذه الأخيرة بأنها «مشكلة مصطنعة» وأضاف «أن بعض الأشياء الصغيرة المزعجة يجب ألا تكون عقبة أمام أهدافنا الكبيرة، التي تضمن التنمية الاقتصادية لنا جميعاً»(٢١٥)، وكان أربكان قد طرح إمكانية عقد قمة رباعية تضم بلاده وسوريا والعراق وإيران لبحث المسألة الكردية(٢١٦).

ومما يثير الانتباه في هذا الخصوص، أن الرئيس ديميريل في مقابلة نشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٢/٩/١٩٩٦ لم يؤكد فحسب «عدم التراجع عن التعاون العسكري مع إسرائيل وعن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق» على غرار مثيلتها التي تقيمها إسرائيل في جنوب لبنان، بل هاجم أيضاً سوريا بشدة على هامش ارتباطها بحزب «PKK» وقدم ما اعتبره «دليلاً» على هذا الارتباط، وفسر، من وجهة نظره، دوافع سوريا من هذا الارتباط، حيث قال: «إن دعم سوريا لحزب «PKK» واضح تماماً. . . ويبدو أن سوريا تريد زعزعة استقرار تركيا وإضعافها. . .». وأضاف «وقد مارست سوريا سياسة تصعيد مدروس تجاه تركيا ليكون لها موقع أفضل للتفاوض على مسألة المياه. . .» والتذكير بأنها لم تتخل أبداً عن مطالبها الجغرافية في بعض المناطق التركية (الاسكندرون)(٢١٧).

والواقع أن هذا التناقض في الخطاب التركي الرسمي تجاه سوريا؛ بمعنى جمعه في آن واحد بين مفردات تعاونية وأخرى صراعية، يصعب تفسيره من منظور وجود «توزيع معين للأدوار» بين صانعي السياسة التركية على غرار ما درجت عليه السياسة الإسرائيلية في التعامل مع المنطقة العربية، كما يصعب افتراض أن خطاب أربكان بمفرداته التعاونية يمكن أن يشكل ـ بافتراض استمرار حكومته ـ بداية تغيير حقيقي أو

(٢١٣) الوسط (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ٢٠.
(٢١٤) الأهرام، ٢/٧/١٩٩٦، ص ١.
(٢١٥) الوسط (٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٥.
(٢١٦) الوسط (١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ٢٠.
(٢١٧) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، ص ١٣٥.

شامل لسياسة بلاده إزاء سوريا والمنطقة العربية عموماً، وذلك بالنظر إلى عوامل بعضها يرتبط بأربكان نفسه «ومنظوره القومي»؛ والآخر يرتبط بالقوى الداخلية التركية المدنية منها والعسكرية، دون الحديث عن تأثيرات القوى الخارجية، ولا سيما واشنطن، في ارتباطها وانعكاساتها على مواقف القوى الداخلية. وباستبعاد هذه التأثيرات الخارجية، وخصوصاً أن أربكان كان قد أثبت، حتى اضطراره للاستقالة في حزيران/يونيو ١٩٩٧، قدرة ملحوظة على تحديها سواء بزيارته لإيران أو ليبيا، يمكن تناول أبرز هذه العوامل على النحو التالي[٢١٨]:

(أ) طبيعة الائتلاف الحكومي القائم برئاسة أربكان من حيث تعبيره عن «توازن حرج» بينه وبين حزبه «الرفاه» «RP» من ناحية وتشيللر وحزبها «الطريق الصحيح» «DYP» من ناحية أخرى، فهذا يعني قدرة الطرف الثاني ـ مدعوماً من قوى داخلية أخرى على رأسها المؤسسة العسكرية ـ على موازنة وضبط توجهات الطرف الأول الإسلامية المعتدلة، مما يشكل قيداً على أية محاولة حقيقية من جانبه للتوصل إلى حلول معقولة أو بالأحرى مقبولة لسوريا بصدد مشكلاتها المثارة مع تركيا ولو كانت مرتبطة فحسب بمشكلة المياه.

(ب) لا يقل دور الرئيس ديميريل والمؤسسة العسكرية التركية في تحجيم توجهات وسياسة أربكان سواء إزاء سوريا أو غيرها من الدول العربية، بل قد تزيد أهمية هذا الدور ووزنه الفعلي عن دور تشيللر وحزبها في هذا الخصوص، فالرئيس ديميريل له موقف ثابت إزاء مسألة ارتباط سوريا بحزب «PKK» وكذلك تصوره لطبيعة مياه الفرات ودجلة بأنها مياه تركية «عابرة للحدود»، كما أن المؤسسة العسكرية تقف وراء تصعيد لغة الخطاب الرسمي التركي في التعامل مع سوريا، ليس فقط لتحمُّلها العبء الأكبر في مواجهة عمليات حزب «PKK» بل نتيجة تخوفها وحذرها من تنامي القدرات العسكرية السورية وخصوصاً في مجال الصواريخ، وكذلك امتلاك سوريا طائرات حديثة من طراز «ميغ ـ ٢٩» وتناقل أنباء عن «احتمال» امتلاك سوريا أسلحة كيماوية.

(ج) إن التوجهات الإسلامية المعتدلة لأربكان لا يمكن فصلها عن تقديره لمصالح بلاده القومية من منطلق «المنظور القومي» لحزبه وتطلعه إلى بناء «تركيا القوية ـ القائد في المحيط الإسلامي». وبالتالي ليس من المتصور مستقبلاً ـ بافتراض استمرار حكومة أربكان ـ أن اعتدال ومرونة الأخير في التعامل مع سوريا والعراق بصدد

---

(٢١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٧. أعد هذا التحليل قبل اضطرار أربكان إلى الاستقالة في حزيران/يونيو ١٩٩٧.

مشكلة المياه وغيرها سيواكبهما استعداد تركيا في ظل حكومة أربكان أو غيره، للتوصل إلى تسوية «عادلة ومقبولة» لهذه المشكلة، على أساس مبدأ «السيادة المشتركة على الفرات واقتسام مياهه بين الدول الثلاث»، وفقاً لمطالب سوريا والعراق، أو استعدادها للتخلي عن مواصلة تنفيذ سدود مشروع «غاب» (GAP) بآثارها السلبية في البلدين العربيين، إضافة إلى مشكلة الاسكندرون والمقابلة التركية السالفة بين وضعَيْ الفرات والعاصي. ويدعم من هذا الاحتمال غير المتفائل اعتبارات عديدة، منها(٢١٩):

● حرص تركيا على مواصلة تنفيذ سدود مشروعها الضخم «غاب» (GAP) وإنجازها في موعدها المحدد، إدراكاً منها للمزايا العديدة للمشروع، كحل أزمة البطالة نسبياً في مناطقها الجنوبية الشرقية، من خلال إيجاد فرص عمل جديدة، وكذلك تعزيز دور تركيا الإقليمي «كسلة غذاء للشرق الأوسط».

● توقع استمرار، وربما تصاعد واتساع، نطاق عمليات حزب «PKK» في تركيا، نتيجة موقف الأخيرة الثابت التي ترفض منح أكرادها قدراً يُعتدُّ به من الحقوق السياسية والثقافية وفي تغليب منطق التعامل الأمني والعسكري في التعامل مع هذا الحزب، من دون محاولة إجراء اتصالات جادة معه قد تتمخض عن التوصل إلى حل ما للمشكلة الكردية، وليس نتيجة مزاعم تركيا بشأن ارتباط سوريا بهذه المشكلة وهذا الحزب. ويعني ذلك استمرار وتفاقم حدة هذه المشكلة مستقبلاً، وسيواكبها، على الأرجح، مواصلة تركيا وتكثيفها انتقاداتها لسوريا بشأن هذه المشكلة في علاقتها ـ من وجهة النظر التركية ـ بمسائل أخرى كالمياه والاسكندرون. وقد يعني ذلك أيضاً احتمال تكرار حدوث «توترات معينة» على حدود البلدين في المستقبل القريب وبخاصة في ظل تفعيل تركيا تعاونها العسكري مع إسرائيل، لكنها قد لا تصل بالضرورة إلى حد نشوب مواجهة عسكرية ولو محدودة بين البلدين، بالنظر إلى عدة عوامل قد يكون من أهمها تقدير تركيا مخاطر تلك المواجهة حتى لو تمت بذريعة مماثلة لعملياتها العسكرية في شمال العراق من حيث مواجهة قوة (سوريا) ذات توازن معين مع تركيا رغم استمرار انشغالها في جبهتها الجنوبية مع إسرائيل وفي لبنان، ورغم اختلال التوازن الاستراتيجي بين تركيا والطرف العربي الآخر لمشكلة المياه (العراق) نتيجة حرب الخليج الثانية وقرارات وقف تلك الحرب.

● على رغم حدوث تقارب «هادئ وعاقل» بين سوريا والعراق في الآونة الأخيرة، إلا أن التعاون والتنسيق بينهما اقتصر على مسائل فنية تتعلق بمياه الفرات، يلاحظ أن السياسة التركية تقوم على استغلال الخلافات و«التناقضات» السياسية بين البلدين وتعميقها في تعاملها معهما بصدد مسألة المياه وغيرها، كتطبيق لما يسميه بعض

(٢١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

الباحثين بسياسة «الصراع المتوازن»[٢٢٠].

٥ ـ سوريا والعلاقات الاستراتيجية مع إيران

يعود تاريخ العلاقات السورية ـ الإيرانية الحديثة إلى أواسط الستينيات، غير أنه مع قيام «الحركة التصحيحية» التي قادها الرئيس حافظ الأسد عام ١٩٧٠، نمت علاقة دمشق مع المعارضة الإيرانية وتحديداً مع الإمام الخميني في ظل سياسة واضحة تعتمد على العمل الجاد والهادئ والبعيد عن الضجيج الإعلامي، وكان من الطبيعي أن يشكل انتصار الثورة بقيادة الخميني بداية لعلاقات متينة بين الطرفين؛ لم تقتصر على تبادل المواقف السياسية والنيات الطيبة، بل ترجمت أيضاً إلى علاقات ومصالح سياسية استراتيجية واقتصادية، كما أن الرغبة في المحافظة على العلاقات الخاصة بين الطرفين لمواجهة إسرائيل لم تكن «همّاً» سورياً فقط، بل «همّاً» إيرانياً أيضاً[٢٢١].

ولذلك، تندرج علاقات سوريا بإيران في إطار خلق «عمق استراتيجي» لكلتا الدولتين، وبخاصة إيران، التي تحاول الخروج من إسار العزلة الإقليمية المحيطة بها، وتوسيع تفاعلاتها الإقليمية وامتلاك نطاق واسع للحركة السياسية[٢٢٢]، كما ينطبق الأمر نفسه على سوريا التي ترى علاقاتها مع إيران بمثابة «عمق استراتيجي» وإحدى الأوراق الاستراتيجية التفاوضية التي تملكها تجاه إسرائيل وتركيا، حتى قبل تحالفهما العسكري،

---

(٢٢٠) لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، انظر: جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٥ ـ ٩٦. إلا أنه ترددت أنباء عن قيام سوريا بتفعيل اتصالاتها مع العراق وتعاونها معه في المجال التجاري والاقتصادي، وحاولت التأثير على مواقف دول الخليج العربية بهدف التمهيد لعودة العراق إلى مكانه الطبيعي في بيئته العربية لمواجهة المطامع التركية في المنطقة.

(٢٢١) الوسط (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١١.

(٢٢٢) يلاحظ في هذا الصدد، أن إيران قد عملت على كسر طوق العزلة المفروض على دورها كقوة إقليمية على المسرح السياسي في القوقاز وآسيا الوسطى والوطن العربي، غير أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً في هذا المسعى، ذلك أن الفراغ الاستراتيجي الذي تحاول إيران أن تملأه في آسيا الوسطى يقتضي منها قدراً كبيراً من التوافق مع القوى الإسلامية الأخرى، نظراً لأن هذه المسألة هي مسألة أمن استراتيجي للعالم الإسلامي، ككل، رغم وجود اختلافات سياسية وايديولوجية حادة ناجمة عن أن السياسة الإيرانية وقعت في إسار رؤية جزئية وآنية للأمن القومي وحاولت بمفردها القيام بهذا الدور، مما جعلها تصطدم مع القوى الأخرى (مصر، تركيا)، وأيضاً الولايات المتحدة، حيث لا تزال الأخيرة تعمل على تحجيم الدور الإيراني في الخليج وآسيا الوسطى، وعملت على مساندة كتلة البحر الأسود بقيادة تركيا للتوسع في آسيا الوسطى وإن كانت روسيا قد وضعت حداً لذلك بدخولها على الخط والتقاء مصالحها مع إيران. انظر في هذا الخصوص: أحمد ابراهيم محمود، «السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات،» السياسة الدولية، السنة ٢٩، العدد ١١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٣)، ص ٢٥٧.

وكذلك تجاه الولايات المتحدة عند الحديث عن «أية ترتيبات إقليمية مستقبلية»[٢٢٣].

وفي هذا السياق، يلاحظ أن الرؤيتين السورية والإيرانية تتوافقان معاً في التأكيد على البعد الاستراتيجي للعلاقات بين البلدين، وإن اختلفتا في تشخيص أنماط الصراع وأساليب ودرجات المواجهة. وربما يكون قبول إيران بدخول سوريا طرفاً مفاوضاً مع إسرائيل دون انعكاسات سلبية على العلاقات البينية، مدخلاً ملائماً لتفهم الطبيعة المركبة التي تتسم بها العلاقات السورية ـ الإيرانية، التي تتجاوز معها مجموعة من التناقضات الخاصة بطبيعة النظام (علماني، إسلامي) وماهية الدور الإقليمي (فاعل إقليمي، نموذج إسلامي)[٢٢٤]. وفي هذا الإطار، كان الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني قد أشار في مقابلة مع وكالة «سي. إن. إن» معلقاً على مشاركة سوريا في مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي «إن علاقة إيران بسوريا لن تتأثر إذا ما عقدت سوريا اتفاقاً للسلم مع إسرائيل يرضي السوريين»[٢٢٥]. إن هذا الموقف الإيراني إزاء عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط؛ الذي اتجه نحو الابتعاد رسمياً عن موقف المعارضة السافرة ـ وبخاصة بعد وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة ـ لا يرجع إلى اقتناع «طهران» بهذه العملية أو رغبتها المحضة في دعم المفاوض السوري، وإنما يعود إلى قناعتها بأهمية تبني هذا الموقف الجديد في بدء وتطوير انفتاحها على الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة من ناحية، وقناعتها من ناحية ثانية بأن هذه العملية ـ في ظل التعنت الإسرائيلي ـ لن تؤدي إلى نتيجة تذكر.

غير أنه، على رغم وجود نقاط الالتقاء الكثيرة بين سوريا وإيران، إلا أنه توجد قضايا خلافية لا تتفقان عليها، من قبيل العلاقة مع الولايات المتحدة، وكذلك مشاركة سوريا في اجتماعات دول «إعلان دمشق»، وغير ذلك من القضايا. فبالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة، يلاحظ أن إيران على عداء علني معها منذ قيام ثورتها الإسلامية[٢٢٦]. وفي المقابل، ليست دمشق على علاقة صداقة وتفاهم مع واشنطن،

---

(٢٢٣) محمد السيد عبد الوهاب، «العلاقات السورية ـ الإيرانية: محدد التسوية السلمية،» السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٩٨.

(٢٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢٢٥) انظر تعقيب محمد صادق الحسيني على بحثي: أحمد صدقي الدجاني، «القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ـ الإيرانية (الورقة العربية)،» وزامل سعيدي، «القضية الفلسطينية في العلاقات العربية ـ الإيرانية (الورقة الإيرانية)،» ورقتان قدمتا إلى: العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر (بيروت: المركز، ١٩٩٦)، ص ٦٤٩.

(٢٢٦) هذا مع أن العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أصبحت مسألة قابلة للنقاش والمراجعة في ضوء التطورات المحتملة في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية وإمكانية بدء حوار مباشر بين الطرفين، خصوصاً بعد دعوة الرئيس خاتمي مؤخراً لهذا الحوار، وأن هذه الدعوة قد وجدت صدى لها في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكنها أيضاً ـ وهذا هو المهم ـ ليست على عداء معها، بل إن كلاً منهما تبحث عن نقاط للالتقاء والتفاهم؛ فسوريا تعرف جيداً موقع الولايات المتحدة ودورها في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفي ضوء كون إسرائيل الحليف الأول والأخير لواشنطن لدرجة أن مصالحهما تكاد تمتزج أحياناً إلى حد كبير(٢٢٧). وفي ما يتعلق بالمشاركة السورية في اجتماعات دول «إعلان دمشق» التي تنتقدها طهران، فقد أوضح السوريون لنظرائهم الإيرانيين أهمية الدور الذي تلعبه دمشق في علاقة إيران مع دول الخليج العربية و«الإيجابيات» التي تتركها هذه العلاقة على إيران في الوطن العربي ككل، في اجتماعات دول «إعلان دمشق» بحيث يؤدي دائماً إلى تخفيف اللهجة القوية ضد إيران. وبالفعل كانت جهود وزير الخارجية السوري فاروق الشرع قد أدت إلى إزالة فقرة في البيان الختامي لأحد تلك الاجتماعات، تنص على «قلق الوزراء من سعي إيران المتواصل إلى اقتناء أسلحة الدمار الشامل وقدرات تسليحية غير تقليدية تفوق الحاجات الدفاعية المشروعة». وتقوم الحجة السورية في رفض شمول البيان الختامي مثل هذه الفقرة على أساس أن ذلك لا يميز بين إيران وإسرائيل التي تملك ترسانة نووية. واستخلص المسؤولون السوريون من ذلك أن استمرار العلاقات السورية ـ الإيرانية ضمانة لعلاقة طهران مع بلدان الوطن العربي(٢٢٨).

ومن هنا، يعتبر البعض أن التفاعل بين سوريا وإيران يمثل حالة واضحة لتغليب المصلحة الواقعية على المصلحة الإيديولوجية، وبخاصة بعد أن أصبحت دمشق محور الدبلوماسية الإيرانية في المشرق العربي والشريك الذي أملته «لعبة» توازن القوى في المنطقة للاضطلاع بدور الوسيط بين إيران ودول عربية عدة(٢٢٩)، وفي هذا السياق، يأتي تأكيد سوريا على ضرورة حل المشكلات العالقة بين إيران وبعض البلدان العربية بطرق سلمية. ويبلغ حرص سوريا على تحقيق هذا الهدف أنها لعبت دور الوساطة بين إيران وبعض البلدان العربية لتضييق هوّة الخلاف فيما بينها، نظراً لاعتقاد سوريا بأن إثارة المشاكل بين العرب وإيران لا تخدم إلا أعداء العرب والمسلمين(٢٣٠).

---

(٢٢٧) **الوسط** (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٢٩) ميشال نوفل، «موقع العلاقات العربية ـ الإيرانية في إطار العالم الإسلامي (الورقة العربية)،» ورقة قدمت إلى: **العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر**، ص ٩٠٧.

(٢٣٠) **البعث**، ١٩٩٧/٣/٣، ص ٨. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن سوريا تعد جسراً للتفاهم بين العرب والإيرانيين، وساعدت في تحسين العلاقات بين الطرفين، وسبق لها أن حالت دون «تعريب» الحرب العراقية ـ الإيرانية، مما أسهم في الحفاظ على الكثير من القدرات العربية في إبعاد المنطقة عن «الالتهاب» بطريقة تبعدهم عن قضيتهم الأساسية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وفي هذا الصدد، يشير أحد الباحثين العرب إلى أن العلاقة الإيجابية بين سوريا وإيران مطلوبة، ولكنها تقتضي جهداً خاصاً من السياسة السورية، ليس لمجرد الوساطة بين بعض الدول العربية وإيران، بل في سبيل إحداث تغيير نوعي في سياسة الأخيرة تجاه الدول العربية، بحيث تقلل مناطق التوتر بين الطرفين العربي والإيراني، وتسهل سوريا على نفسها هذا الخط الاستراتيجي في سياستها الخارجية[(٢٣١)]. كما أنه يمكن تنشيط التفاعل العربي ـ الإيراني إما في إطار مؤسسات قائمة كمنظمة «المؤتمر الإسلامي» أو إنشاء مجلس للتعاون العربي ـ الإيراني تشارك فيه الدول العربية الراغبة في بلورة هذا اللقاء وتطوره[(٢٣٢)].

وبصفة عامة، يلاحظ أنه خارج الإطار العربي، تبدو الورقة الإيرانية أكثر أهمية بالنسبة لسوريا، حيث يتم وصف العلاقات السورية ـ الإيرانية أحياناً بأنها بمثابة «تحالف استراتيجي»، بل من أبرز التحالفات الإقليمية وأكثرها استقراراً. وقد لعب عمق هذه العلاقات دوراً مؤثراً في عدد من القضايا الإقليمية، منها على سبيل المثال وقف القتال بين «حركة أمل» و«حزب الله»، وفي الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان، وفي أزمة الخليج الثانية، والوساطة بين البحرين وإيران، أو بين الأخيرة ومصر[(٢٣٣)].

وفي الواقع يمكن القول إن ما يجمع بين دمشق وطهران، من أهداف ومصالح مشتركة، يجعل من تدهور علاقاتهما نوعاً من «المهمة المستحيلة»، لأن دائرة المصالح واسعة وتطول المجالات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، وبخاصة أن المصالح بين الدول أكبر من الصداقات أو العداوات[(٢٣٤)]. وفي هذا السياق، عبّر وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي عن عمق العلاقات السورية ـ الإيرانية بعد التصعيد الإعلامي الذي شنته وسائل الإعلام الإيرانية على «دمشق» التي يتفق موقفها من الجزر الإماراتية مع مواقف دول إعلان دمشق، حيث قال: «لدى سوريا وإيران علاقات تاريخية، وعلينا أن نتفادى أي ضرر لهذا التضامن الذي رأينا سوريا تجْهَد دائماً للمحافظة عليه». وهذا يعني أن حديث ولايتي يؤكد عمق العلاقات السورية ـ الإيرانية وأن عماد هذه العلاقات هو التاريخ والإرادة الواضحة بتجاوز كل العقبات،

---

(٢٣١) مقابلة أجراها الباحث مع د. أحمد يوسف أحمد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧.

(٢٣٢) أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ص ١٧.

(٢٣٣) انظر في هذا الخصوص: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩١)، ص ١٤٥، والأهرام، ٥/٧/١٩٩٦، ص ١.

(٢٣٤) الوسط (٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، ص ١١.

القديم منها والحديث[٢٣٥].

ويلاحظ، أنه من بين الأمور التي تجمع بين سوريا وإيران أن كلتيهما تتعرض لضغوط خارجية، مع اختلاف الدرجة. فكل من إيران وسوريا تتعرض لسياسة ضغط مزدوج أمريكي ـ إسرائيلي، ولا تزال سوريا ـ على رغم التحسن الظاهري في علاقاتها مع الولايات المتحدة ـ تحتل موقعاً في «القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب»، وهي ورقة لا تزال تحرص عليها الولايات المتحدة، لممارسة نوع من الضغط على القيادة السورية للتخلي عن ورقة احتواء حركات المعارضة لعملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. أما إيران فتواجه السياسة الأمريكية القائمة على الاحتواء المزدوج (إيران، العراق) وحالة العداء الواضحة التي ارتبطت بقيام ثورتها الإسلامية عام ١٩٧٩[٢٣٦].

وفي هذا السياق، جاء الإعلان عن اتفاق التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي في شباط/ فبراير ١٩٩٦ ليشكل عامل ضغط على إيران وسوريا، حيث يمثل هذا الاتفاق فرصة لتركيا للتشدد في حل المسألة المائية مع سوريا ومواصلة اتهام الأخيرة بدعم عناصر حزب «PKK» وإيواء زعيمه عبد الله أوجلان، كما يمثل هذا التعاون فرصة لإسرائيل ومجالاً أكبر لتحريك قواتها باتجاه سوريا وإيران من جانب آخر. ومن هنا، تبدو سياسة التطويق الإسرائيلي للدول العربية، أنها انطلقت إلى أبعاد مد مجال القوة الإسرائيلية باتجاه سوريا وإيران معاً، ولا سيما مع الأنباء التي ترددت عن القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات عن سوريا وإيران من مواقع في الأراضي التركية، ووضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية في تصرف الجيش التركي في مواجهته الأمنية مع ناشطي هذا الحزب في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق[٢٣٧].

وعلى هذا النحو، يمكن فهم تحذير سوريا وإيران من مخاطر الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل، وكذلك المحاولات التي تبديها سوريا وإيران للحيلولة دون قيام واشنطن لصوغ الأمن الإقليمي في المنطقة، وفقاً لمقتضيات مصالحها الاستراتيجية فقط، دون أي اعتبار للمصالح السورية والإيرانية[٢٣٨]. وفي الواقع، يلاحظ أن دمشق وطهران كانتا في مقدمة دول عربية وإسلامية في المنطقة أعربت عن ارتيابها في التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وإسرائيل اللتين صدرت تصريحات عن مسؤولين

---

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٣٦) السيد عبد الوهاب، «العلاقات السورية ـ الإيرانية: محدد التسوية السلمية،» ص ١٠٠.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠١.

فيهما تضمنت تهديدات لسوريا وإيران، وآخرها كان على لسان أورهان تايان وزير دفاع تركيا في ٣/٥/١٩٩٧ إثر اجتماعه في تل أبيب مع نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل، حيث قال: «يجب تعزيز التعاون العسكري بين بلاده وإسرائيل من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة برمتها»، وأضاف «إن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يُمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في وقت واحد، وإيران تساند الإرهاب»[٢٣٩]. وفي هذا الإطار، يأتي تأكيد ماتان فلناعي نائب رئيس الأركان الإسرائيلي «أن التعاون العسكري مع أنقرة ينبع من كون الموقع الجغرافي ـ السياسي لتركيا «مهم جداً»، كما أنها سوق مهمة للسلاح»، وأضاف «أن تقوية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل كانت دوماً من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة، وإسرائيل صديقة حميمة وحليفة قوية للولايات المتحدة، كما أن تركيا صديقة وحليفة، ومن الطبيعي أن تتعاونا عسكرياً، ويسر الولايات المتحدة أن تشارك في هذا التعاون»[٢٤٠].

وفي هذا الصدد، أشار المتحدث باسم البيت الأبيض في سياق رفض الاعتراضات السورية على المناورات البحرية قبالة السواحل السورية التي تمت بالفعل في مطلع عام ١٩٩٨ بعد تأجيل موعدها أكثر من مرة وشاركت فيها قوات تركية ـ إسرائيلية أمريكية إلى ما يلي: «نرى أنه من الإيجابي أن يكون لإسرائيل أصدقاء خارج محيطها المباشر... تركيا دولة بالغة القوة والأهمية في شرق المتوسط، ومن المعقول بالنسبة إلينا أن تريد تركيا وإسرائيل إقامة علاقات صداقة وتعاون عسكري وسياسي واقتصادي، وإذا لم يعجب ذلك بعض الدول العربية، فهذا لا يهم، لأن إسرائيل بحاجة إلى مساندة واسعة ويسعدنا أن إحدى حليفاتنا في الأطلسي ترغب في المساندة»[٢٤١].

وفي الواقع، يلاحظ من خلال التطور المتسارع الذي شهدته العلاقات الإسرائيلية ـ التركية في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٧، أن الاتفاق كان تماماً ما حاولت الدولتان نفيه؛ أي حلف دفاعي واستراتيجي متكامل، يشمل مختلف مجالات التعاون والتنسيق والتخطيط المشترك، وينطلق من نظرة مشتركة إلى مصالح الجانبين وأهدافهما، ومن تصور مشترك لطبيعة التهديدات التي يفترض أن تواجههما، وتحديد مشترك لوسائل العمل والتحرك. وعلى رغم التأكيدات التي صدرت عن أنقرة وتل أبيب أن اتفاقهما الدفاعي «ليس موجهاً ضد أحد»، إلا أن هدفه الاستراتيجي الأول

---

(٢٣٩) الحياة، ٤/٥/١٩٩٧، ص ١.

(٢٤٠) الحياة، ١١/٥/١٩٩٧، ص ١.

(٢٤١) المصدر نفسه، ص ١.

هو إنشاء نواة محور سياسي ودفاعي وأمني ضد سوريا وإيران[٢٤٢].

وتندرج الخطوط العريضة للقراءة المشتركة بين الأتراك والإسرائيليين لخريطة المنطقة حالياً على الشكل التالي[٢٤٣]:

أ ـ سوريا وإيران هما «مصدر التهديد الاستراتيجي الرئيسي لأمن تركيا وإسرائيل ومصالحها وللاستقرار السياسي والأمني في المنطقة».

ب ـ التعاون الدفاعي بين سوريا وإيران يشكل «مصدر تهديد عسكري لإسرائيل وتركيا»، لا بد من مواجهته في إطار مشترك.

ج ـ إن الجوانب «الأكثر خطورة» في هذا التهديد العسكري السوري ـ الإيراني، تتعلق بالقدرات التي يعمل البلدان على تطويرها، على صعيد أسلحة الدمار الشامل وتحديداً الصواريخ الباليستية أرض ـ أرض والذخائر الكيميائية والبيولوجية المعدة لتزويد هذه الصواريخ».

د ـ إن دمشق وطهران ـ بحسب التصور التركي ـ الإسرائيلي ـ تشتركان في توفير الدعم والمأوى والأسلحة والتدريب للجماعات الأصولية (حزب الله، حماس، الجهاد الإسلامي. . .) وكذلك الجماعات الانفصالية التي تصنفها تركيا على الأساس نفسه، وتحديداً حزب «PKK».

هـ ـ إن أهداف «مكافحة الإرهاب والتصدي للتهديدات العسكرية والأمنية الصادرة عن دمشق وطهران ليست أهدافاً إسرائيلية ـ تركية فحسب، بل إنها جزء من إطار الأولويات الاستراتيجية الأساسية لحلف الأطلسي ـ وبالتالي الولايات المتحدة ـ في منطقة الشرق الأوسط.

ويلاحظ، أنه قد واكب تفعيل التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، زيادة التنسيق والتعاون بين سوريا وإيران لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وفي هذا السياق يمكن فهم تصريح علي أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني في ١٥/٢/١٩٩٧ الذي أشار فيه إلى «أن العلاقات السورية ـ الإيرانية ستزداد عمقاً في المستقبل وفي جميع المجالات، بوصفها ضرورة استراتيجية»[٢٤٤]. كما أن زيارة وزير الدفاع الإيراني محمد فورزانده بهبهاني لدمشق في ١٨/٢/١٩٩٧ التي استقبله خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير دفاعه العماد أول مصطفى طلاس، «كانت بمثابة تطور نوعي لعلاقة حرصت سوريا وإيران على الإعلان عن عقد اتفاقات لزيادة التعاون

---

(٢٤٢) الوسط (١٢ أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ١٠.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

(٢٤٤) تشرين، ١٦/٢/١٩٩٧، ص ١.

الدفاعي بين البلدين»[٢٤٥]. وفي تصريح لصحيفة **كيهان** الإيرانية أشار وزير الدفاع الإيراني فورزاندة «أن محادثاته في دمشق ستزيد العلاقات بين البلدين متانة وتمنحها دفعة قوية، مشيراً إلى أنه توصل إلى تفاهم لتعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين»[٢٤٦].

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى تعزيز العلاقات السورية ـ الإيرانية على أنه خطوة في وجه أية محاولة لتطويق دمشق، حيث تنظر هذه الأخيرة إلى تحالفها مع طهران كإطار استراتيجي رادع لأية محاولة تهدف إلى فرض مثل هذا الطوق عليها، كما أن طهران تعتبر تطوير وتمتين علاقتها التحالفية مع دمشق امتداداً استراتيجياً لأمنها ومصالحها. إلا أنه على الرغم من أن التعاون السوري مع إيران في المجالات السياسية ـ وكذلك العسكرية ـ هو أمر إيجابي ويمكن أن يشكل وسيلة ما للتأثير في السياسة التركية؛ خصوصاً في ظل معارضة كلتا الدولتين لهذه السياسة بصدد التعاون/ التحالف مع إسرائيل والعمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق، غير أن هذه الوسيلة لها محاذيرها التي لا تقتصر على اعتبارات الحساسية لدى تركيا أو الطموحات الإقليمية لإيران في منطقة الخليج واستمرارها في احتلال الجزر العربية الثلاث، بل هناك صعوبة وعدم عملية في إمكان اعتماد سوريا كلية على إقامة علاقات خاصة مع إيران كعنصر موازن للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية ومخاطره، أو كوسيلة في حد ذاتها للضغط والتأثير في مواقف تركيا في المسألة المائية وسلوكها في الشمال العراقي وغيرها[٢٤٧].

صحيح أن العلاقات السورية الوثيقة مع إيران لها أهمية سياسية ما في هذا الخصوص، وكذلك في بناء وتطوير «علاقات طبيعية» بين العرب وإيران، وأن يكون لسوريا دور الجسر لتحقيق التفاهم والتقارب بين الوطن العربي وإيران للمساعدة في تحسين علاقات الجانبين، إلا أن علاقات خاصة مع إيران ـ قائمة على منطق التحالف ـ لا يمكن اعتبارها بديلاً للعنصر الأهم في مواجهة هذه المخاطر والمرتبط بالتضامن العربي. على أن هذا التقدير لا يستند فقط إلى وجود مشكلات معينة كالجُزر وغيرها في العلاقات العربية ـ الإيرانية، وأهداف إيران بأن تصبح قوة مؤثرة في منطقة الخليج ولو في إطار ترتيبات أمنية جديدة باعتبارها «القوة الأولى» في المنطقة، ولا سيما بعد ضعف و«تحجيم» العراق نتيجة لحرب الخليج الثانية وقرارات وقفها، وإنما يستند أيضاً إلى المصالح المتبادلة بين تركيا وإيران وحرصهما على احتواء أية توترات والحفاظ على ما بينهما من علاقات قوية بحكم الجوار أو الدور «الإقليمي» المهم لكل منهما

---

(٢٤٥) رياض أبو ملحم، «دمشق تعيد ترتيب أوراقها لمواجهة أسوأ الاحتمالات،» **الحياة**، ٩/٣/١٩٩٧، ص ١٨.

(٢٤٦) **الوسط** (٣ آذار/ مارس ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(٢٤٧) معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية**، ص ٣٠٤ و٣٠٦.

والمصالح الاقتصادية الضخمة بينهما في مجالات التجارة والنفط والغاز وغيرها[٢٤٨].

وفي ضوء هذه الاعتبارات وغيرها، وحتى بافتراض تطور وتبلور «التنسيق» بين سوريا وإيران إلى حد تشكيل «محور» بين البلدين وإبرام اتفاقية دفاع مشترك، ليس من المتصور أن تتورط إيران في مواجهة عسكرية في حال نشوب حرب سورية ـ تركية بسبب قضية المياه أو غيرها، أو نشوب حرب سورية ـ إسرائيلية تتعاون فيها تركيا مع إسرائيل بشكل أو بآخر[٢٤٩]. ولعل هذا ما توضح في الأزمة التي أثارتها تركيا مع سوريا في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨ بسبب الدعم المزعوم الذي تقدمه سوريا للمقاتلين الأكراد، حيث اقتصر دور إيران على لعب.دور الوساطة بين الطرفين لنزع فتيل الأزمة، باعتبارها ترأس منظمة المؤتمر الإسلامي.

---

(٢٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

خاتمة

أوضحت الدراسة أن أكثر المشكلات خطورة في منطقة حوض الفرات هي مشكلة اختلال التوازن بين ما هو متاح من الموارد المائية والطلب عليها؛ وبالتالي ظهور بوادر عجز مائي في سوريا وبدرجة أقل في العراق، وسوف تزداد حدة هذه المشكلة مع بداية القرن الحادي والعشرين.

ولن يكون بمقدور سوريا مواجهة هذا العجز الذي بدأت تعانيه، إلا من خلال حصولها على حقوقها المشروعة في مياه نهري الفرات ودجلة، وبخاصة إذا ما علمنا أن المعلومات التي تشير إلى أن سوريا تساهم بنسبة ١٢ بالمئة من مياه الفرات لا تكشف الحقيقة برمتها عن مدى اعتماد سوريا على نهر الفرات، لأن كثيراً من الأحواض الجوفية للينابيع السورية تقع في الأراضي التركية؛ وبالتالي فإن أي ضخ للمياه الجوفية شمال الحدود السورية، سيؤدي إلى استنزافها وانخفاض منسوبها إن لم يكن نضوب تلك الينابيع بصورة كلية. ولذلك فإن المشكلة التي يجب حلها هي التوفيق بين المصالح المتعارضة لدول حوض الفرات، وذلك بقيام هذه الدول بتقليص مساحة مشاريع الري لديها، وبخاصة تركيا ذات الوفرة المائية التي لديها مصادر مائية بديلة وتفكر في بيع جزء منها. وإن لم تقلص أي من تلك الدول مشاريعها التنموية الضخمة مع استمرار الأنماط الحالية لاستهلاك المياه، ودون التوصل لتقاسم مياه نهري الفرات ودجلة، فإن العجز المائي في دولة الفرات الأوسط (سوريا) سيبلغ «الخط الأحمر»، وقد يتعداه مع بداية العقد القادم، ويؤدي بدول حوض الفرات إلى منافسة شديدة، قد تتحول إلى صراع حول مصادر المياه.

كما أثبتت الدراسة وجود قواعد قانونية تحكم تنظيم واستخدام الأنهار الدولية، وأنه لا محل في التطبيق العملي لنظرية السيادة الإقليمية المطلقة للدولة على النهر الدولي، وإنما الرأي الراجح في التعامل الدولي هو الأخذ بالمصالح المشتركة للدول المتشاطئة، بحيث يتم التعاون والاتفاق فيما بينها على استخدام النهر الدولي، بما يحقق مصلحة جميع الدول المشتركة فيه، وعدم الإضرار بمصالحها وتعريضها للخطر، وتطبيق القواعد القانونية في الحالات التي لا توجد فيها معاهدات إقليمية أو ثنائية دائمة أو أعراف خاصة معترف بها من دول الحوض.

وفي ما يتعلق بالقواعد القانونية الدولية الراسخة بشأن المياه ومدى تطبيقها في منطقة حوض الفرات، انتهت الدراسة إلى ما يلي:

١ ـ إن تركيا خالفت قاعدة حق جميع الدول المتشاطئة باستغلال مياه الأنهار الدولية، على رغم أن هذه القاعدة قد رسختها مختلف مصادر القانون الدولي.

٢ ـ إن تركيا خالفت واجب عدم إلحاق الضرر بالغير، سواء من خلال قيامها ببناء سدود ضخمة على نهري الفرات ودجلة دون اكتراث لحقوق سوريا والعراق في مياه النهرين، أو من خلال قيامها بصرف مياه ملوثة في وادي «الجلاب» أحد روافد نهر الفرات في سوريا.

٣ ـ إن تركيا فهمت بشكل خاطئ قاعدة واجب الإخطار؛ التي تمثل الحد الأدنى من التعاون الضروري بين دول حوض الفرات لتجنيبها منازعات خطيرة، إذ إنها اكتفت بإخطار سوريا والعراق بالانتهاء من تنفيذ سد أتاتورك وبقرارها بخفض تدفق مياه الفرات لمدة شهر دون أي اعتبار لمصالح البلدين العربيين.

٤ ـ إن تركيا خرقت الالتزام القانوني بمخالفتها قاعدة واجب التفاوض، لأنها فهمت التفاوض على أنه شروع شكلي بالمفاوضات، مع أن هذا المبدأ يوجب على الأطراف الدولية المشتركة في نهر دولي أن تتصرف بحيث يكون للتفاوض معنى، وليس لمجرد التفاوض. وقد أخلّت تركيا بهذه القاعدة بلجوئها إلى قطع المفاوضات المائية غير مرة في فترة الدراسة دون أي مبرر وجيه.

٥ ـ إن تركيا خالفت قاعدة واجب اللجوء إلى طرف ثالث، لدى إخفاق المفاوضات، بل واعترضت على لجوء سوريا إلى الجامعة العربية لمناشدة تركيا حل قضية دجلة والفرات، وتكون تركيا بذلك قد خالفت صراحة أحكام المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة.

٦ ـ إن تركيا لم تتقيد بمبدأ التماثل القانوني مع الذات، لأنها وقعت اتفاقيات حول الأنهار الدولية مع الاتحاد السوفياتي (١٩٢٧) ومع اليونان (١٩٣٤، ١٩٣٥) ومع بلغاريا (١٩٦٨)، وتعترف تركيا في هذه الاتفاقيات بأن النهر الدولي هو النهر الذي يمر بأراضي دولتين ويستخدم لأغراض الري، وهذا يتناقض مع موقفها من نهري الفرات ودجلة.

وفي هذا السياق، أوضحت الدراسة أن اتجاه تركيا لنفي وتجاهل الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات واعتبارهما نهرين تركيين، لا يستند إلى أي سند قانوني، ويستهدف النيل من الحقوق الثابتة والقانونية لسوريا والعراق في مياه النهرين، كما لا يستقيم هذا الادعاء مع المبادئ المستقرة في القانون الدولي بشأن تعريف الأنهار الدولية وتنظيم استغلالها للشؤون غير الملاحية.

وفيما يتعلق باعتبار تركيا أن المياه التي تتدفق من نهري الفرات ودجلة إلى سوريا والعراق هي بمثابة «تضحية» منها، أوضحت الدراسة أن هذا الادعاء باطل ويتنافى مع كل الأعراف والقواعد الدولية، ويخالف مبادئ حسن الجوار، لأن الفرات ودجلة نهران دوليان بكل المعايير، مهما أطلقت عليهما تركيا من تعبيرات، وعلاقة الدول المتشاطئة على هذين النهرين علاقة حق وليست علاقة ملكية، وبالتالي فإن كمية المياه المقررة في نهر الفرات على الحدود السورية ـ التركية ليست «منّة» أو «تضحية» من تركيا، بل هي تنفيذ لاتفاق مرحلي موقع بين البلدين عام ١٩٨٧، ريثما يتم التوصل لاتفاق نهائي لتقاسم مياه الفرات.

كما توصلت الدراسة إلى أن موقف تركيا الداعي إلى قصر مباحثات المياه مع سوريا والعراق على الجوانب الفنية وبحث سبل الاستخدام الأمثل وتطوير تكنولوجيا متقدمة، هو موقف غير صحيح من الناحيتين الواقعية والقانونية. وفي هذا الخصوص، يرى الباحث أنه لا يجوز تعليق قسمة مياه نهري دجلة والفرات ـ وهي أمر ملزم قانوناً ـ على موضوع التعاون بين دول حوض الفرات وهو أمر غير ملزم، إذ إنه من المعروف أن التعاون، كالتطبيع، يحتاج إلى وقت وجهد مكثف من جميع دول الحوض.

وبخصوص مشروع جنوب شرق الأناضول «غاب»، انتهت الدراسة إلى أنه لا محل للخلاف في تركيا حول أهميته ومزاياه، حيث تجمع على ذلك الحكومة والمعارضة لاعتبارها هذا المشروع أحد الأهداف الثابتة في السياسة التركية؛ الذي بات يحتل موقعاً مركزياً في الايديولوجيا التركية الرسمية، بغض النظر عن طبيعة الحزب أو الائتلاف الحزبي الحاكم، وذلك للأهمية الحيوية التي توليها هذه السياسة لهذا المشروع. وبهذا الصدد، تتوقع الدراسة ـ بالنظر إلى الآثار السلبية الآنية والمحتملة لمشروع «غاب» في سوريا ـ أن سوريا ستتحول تدريجياً إلى بلد يعاني عجزاً دائماً في إنتاج الغذاء، وسوف تضطر لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب بعد اكتمال المشروع، لإطعام سكانها المتزايدين بنسبة كبيرة.

كما تتوقع الدراسة أن لمشروع «غاب» جوانب سلبية ستؤثر في آمال تركيا في الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، إذ إن الأخير يخشى مما سيلحق بمصالح منتجيه الزراعيين من أضرار، بتأثير زيادة الإنتاج الزراعي التركي عند اكتمال مشروع «غاب».

ولهذا، يرى الباحث أن ما يضمن نجاح مشروع «غاب» أولاً وأخيراً، ليس تصلُّب تركيا وتمسكها بمشروعها دون أي اعتبار لآثاره في سوريا والعراق، وإنما سعيها لإقناع جوارها العربي ـ بعد حل قضية دجلة والفرات على أساس من حسن الجوار ـ من خلال اتفاقيات حقوقية وسياسية واقتصادية تعاونية مشتركة، وعندها قد

لا تقتصر فوائد المشروع على تركيا وحدها، بل ستشمل المنطقة بأسرها.

وفي ما يتعلق بمشروع «أنابيب السلام»، يرى الباحث أنه من المفترض قبل موافقة سوريا على هذا المشروع، ومرور أنابيبه عبر أراضيها، والاتفاق على قسمة مياه هذه الأنابيب، يجب أن يتم الاتفاق أولاً على قسمة مياه نهري الفرات ودجلة بشكل عادل ومعقول بين دول حوض الفرات، بوصفهما المجريين الطبيعيين، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الاتفاق على ما هو موجود طبيعياً يجب أن يكون أسبق للاتفاق على أية مشاريع جديدة. وبهذا الصدد، يتفق الباحث مع وجهة النظر العربية الداعية إلى رفض مشروع «أنابيب السلام»، لأنه لا يمكن بحث تعاون مستقبلي محفوف بالمخاطر قبل حل مشكلات قائمة منذ عقود، وذلك لعدم جدوى المشروع بالمعايير الاقتصادية والتنموية، ولأن تكاليف نقل المياه بالأنابيب تعادل أو تفوق تكاليف التحلية، إضافة إلى المشكلات الجيوسياسية التي تكتنف هذا المشروع. ولهذا، فتحلية مياه البحر تُعد أحد الخيارات العربية الاستراتيجية لمواجهة زيادة الطلب على المياه، وهذا ما أكده د. عبد الهادي راضي وزير الري المصري الراحل عندما أشار إلى أن تكاليف تحلية المتر المكعب الواحد من المياه، هي أقل من ثلاثة جنيهات مصرية بأسعار عام ١٩٩٦[١]، وهذا أمر لا يقارن بتكاليف أدوات «الحرب لحل المسألة المائية»، وبالتالي هناك وسائل متعددة لحل مشكلات المياه كتوفير الموارد المائية غير التقليدية.

وبصدد الكيفية التي أدارت بها سوريا علاقاتها المائية مع تركيا في فترة الدراسة، أشارت الدراسة إلى أن سوريا قد اتبعت سياسات تعاونية وأخرى هدفها «الضغط» والتأثير في تركيا. أما السياسات التعاونية فهي: استمرار التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري ولو أن هذا التعاون قد تأثر بتأزم العلاقات بين البلدين نتيجة القضايا الخلافية المثارة بينهما، وكذلك حرص سوريا على استمرار المباحثات المائية والاتصالات الدبلوماسية مع تركيا، على أمل إقناع الأخيرة أنه لا بد من استمرار المفاوضات لحل المسألة المائية بما يخدم مصالح دول الحوض الثلاث. أما سياسات «الضغط» والتأثير في تركيا، فتتمثل بتنسيق سوريا مع العراق ومحاولتها خلق موقف عربي إزاء تركيا، وكذلك تحذيرها من مخاطر التعاون العسكري مع إسرائيل، فضلاً عن موقف سوريا إزاء حزب العمال الكردي (PKK) من ناحية والعلاقات الاستراتيجية مع إيران من ناحية أخرى.

انتهت الدراسة بشأن السؤال الأول حول إذا ما كانت المسألة المائية في منطقة حوض الفرات مصدراً من مصادر الصراع أم محوراً من محاور التعاون في توجهات

---

(١) مقابلة أجراها الباحث مع د. عبد الهادي راضي، وزير الري المصري الراحل، ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

السياسة السورية تجاه تركيا، إلى أن قضية المياه كانت، ولا تزال، أقرب إلى أن تكون مصدراً للصراع وليس للتعاون في العلاقات السورية ـ التركية وتوجهات السياسة السورية تجاه تركيا، وهو ما يعود بالأساس إلى تباين مواقف البلدين إزاء طبيعة المشكلة وبالتالي كيفية تسويتها. فهناك تناقض واضح في سلوك تركيا إزاء تسوية المسألة المائية في منطقة الدراسة، فتارة تعتبر نهري دجلة والفرات من الأنهار الدولية وتقر بضرورة تقاسمهما، وتارة أخرى تنفي عنهما هذه الصفة، معتبرة كليهما من الأنهار الوطنية التركية «العابرة للحدود»، هذا فضلاً عن طرح تركيا حلولاً فنية لإدارة مياه النهرين عبر فهمها الخاص للاستخدام الأمثل للمياه، دون الإقرار بأي حقوق لسوريا أو للعراق على نهري دجلة والفرات.

وبخصوص السؤال الثاني للدراسة عن علاقة قضية المياه في منطقة حوض الفرات بأشكال التنافس أو التعاون بين سوريا وتركيا، خلصت الدراسة إلى أن هذه العلاقة ذات طبيعة مزدوجة:

أ ـ فمن ناحية، يرتبط تأزم العلاقات التركية ـ السورية بشأن المسألة المائية بقضايا أخرى خلافية مثارة بين البلدين، كقضايا ترسيم الحدود وأمن الحدود وقضية نهر العاصي ولواء الاسكندرون.

ب ـ ومن ناحية أخرى، فإن النزاع بين البلدين بشأن المسألة المائية لم يحلْ دون التعاون بينهما في مجالات أخرى، سواء بشكل ثنائي (كالتبادل التجاري) أو بشكل متعدد الأطراف (كمشروع الربط الكهربائي الخماسي) أو التنسيق الثلاثي بين سوريا وتركيا وإيران بشأن المسألة العراقية. هذا مع ملاحظة أن التبادل التجاري بين البلدين كان يتأثر بحدة القضايا الخلافية المثارة بينهما، بحيث كان ينخفض مستوى ذلك التعاون إلى درجة كبيرة لدى حدة النزاع حول تلك القضايا، ويتحسن لدى عدم إثارتها.

سوريا والمياه: الاحتمالات المتوقعة ومحاور التحرك النشط

في ما يتعلق بمستقبل المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا سواء في ظل حكومة نجم الدين أربكان الائتلافية أو غيرها، لا يتصور الباحث حدوث تغير في سياسة تركيا تجاه هذه المسألة، وخصوصاً أن العلاقات بين البلدين تدخل مرحلة من التعقيد، نتيجة تفعيل الأخيرة تعاونها العسكري مع إسرائيل، وكذلك نتيجة عملياتها العسكرية في شمال العراق وانتهاكها لسيادة الأخير. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن حكومة حزب الرفاه لم تستطع إيجاد آليات عمل تخدم حل المسألة المائية، نظراً لأن هذه الحكومة تعمل في ظل قيود المؤسسات العلمانية وكذلك رؤى المؤسسة العسكرية ودورها المؤثر في صنع السياسات الداخلية والخارجية، لذلك لم تستطع حكومة أربكان

أن تطبق توجهاتها التعاونية إزاء جوارها العربي والإسلامي، على رغم أن رئيس هذه الحكومة يعتقد أن قضية نهري دجلة والفرات «مُضَخَّمة» و«مُفْتَعلة» من الغرب، ويمكن حلها من خلال بناء الثقة المتبادلة مع سوريا والعراق.

ولذلك، يتعين على السياسة السورية أن تصوغ دبلوماسية مائية تعمل على ثلاثة محاور: محور عربي وآخر إقليمي وثالث دولي، لضمان تأييد الرأي العام العربي والعالمي لمساندة حقوق سوريا والعراق المشروعة في مياه نهري دجلة والفرات. وعلى السياسة السورية أن تواجه في الأمد القريب، وربما المتوسط، احتمالات ضرورة توفير بدائل العجز المائي؛ كترشيد استخدام المياه وضرورة إحداث نقلة نوعية في طرق الري. وهذا بدوره يستلزم حدوث طفرة تكنولوجية هائلة في وسائل الري وتخزين مياه الأمطار وتحلية مياه البحر والاستمطار الصناعي وغيرها.

وبصدد التعامل السوري مع تركيا بخصوص المسألة المائية، لا بد من بلورة أكبر قدر ممكن من التعاون مع تركيا. وهذا لا يعني بالضرورة أن الدراسة تطالب السياسة السورية أن تتخلى عن مبادئها ومنطلقاتها، لأن بديل الحرب لن يحل المسألة المائية، كما لا بد من استبعاد خيار القوة المسلحة أو التخريب المتبادل، لأنه خيار مكلف جداً، وليس أمام السياسة السورية إلا خيار التعاون مع تركيا. غير أن التعاون لا ينفي ممارسة «الضغط» والتأثير في الأخيرة، ولكن لا بد من دراسة وسائل التأثير و«الضغط»، حيث يمكن السياسة السورية أن تضغط على تركيا من خلال تنسيق قوي مع العراق؛ وعلى السياسة السورية أن تبذل قصارى جهدها لإعادة تأهيل العراق وعودته عضواً فاعلاً في بيئته العربية والإقليمية وتفويت الفرصة على تركيا التي استغلت الفراغ الذي أحدثه غياب العراق عن التفاعلات في المنطقة، كما أن وجود موقف موحد لسوريا والعراق بخصوص المسألة المائية من شأنه أن يفوّت على تركيا فرصة استغلال الخلافات السياسية بين البلدين للمماطلة والتهرب من التوصل لحل مسألة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، فضلاً عن كون التنسيق السوري ـ العراقي بصدد هذه المسألة يشكل نواة موقف عربي قوي.

كما يمكن السياسة السورية أن تضغط من خلال تنسيق عربي، فوجود موقف عربي تجاه قضية دجلة والفرات أمر يقلق تركيا، لأن الأخيرة تدرك أنه لا بد أن تستجيب لحل المشكلات المائية مع سوريا والعراق، لأن القضية لم تَعُدْ ترتبط بالأخيرين فقط، بل هناك موقف عربي يساند ويدعم موقف البلدين العربيين في حقوقهما المشروعة والتاريخية في مياه نهري دجلة والفرات. ولتحقيق موقف عربي قوي لا بد من حث الدول العربية على عدم المساهمة في تمويل مشروعات الري التركية للضغط على تركيا بشكل هادف وبناء، ومحاولة ربط علاقة الدول العربية بتركيا بموقف هذه الأخيرة من مسألة مياه دجلة والفرات، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق

ثلاثي نهائي لقسمة عادلة ومعقولة لمياه النهرين. كما أنه لا بد من دعوة الدول العربية إلى إعادة النظر بشأن تعاملاتها مع المؤسسات والشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على النهرين إلى حين اتفاق دول حوض الفرات الثلاث على حل نهائي لقضية تقاسم المياه وفق القواعد القانونية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، يمكن السياسة السورية أن تضغط على تركيا لحل المسألة المائية من خلال استمرار العلاقات الاستراتيجية مع إيران، أو من خلال استخدام متغيرات الساحة السياسية التركية، كالتعامل مع جميع القوى السياسية المعتدلة في مواجهة الأحزاب التركية المتشددة.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أحمد، أحمد يوسف. **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ـــــ (محرر). **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

ـــــ ومحمد زبارة. **مقدمة في العلاقات الدولية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥.

أحمد، محمود سمير. **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط: رؤية مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم وحرب في السنوات القادمة**. القاهرة: دار المستقبل العربي، [١٩٩١].

الأرسوزي، زكي. **المؤلفات الكاملة**. دمشق: مطابع الإدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤. ٤ مج.

مج ٣: **التجربة السياسية في لواء الاسكندرونة**.

أطلس المياه: الصراع والتوافق في الشرق الأوسط. إعداد وتقديم فايز سارة. دمشق: دار مشرق ـ مغرب، ١٩٩٦.

بايراميان، اليشان. **قضية لواء الاسكندرونة**. ترجمة هرانت حبشيان. دمشق: دار سلام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

بيلوتش، جون وعادل درويش. **حروب المياه... الصراعات المقبلة في الشرق الأوسط**. ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٥.

البنك الدولي. **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٤**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٤.

التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط. إشراف محمد السيد سليم. اشترك في البحث مجدي حماد، السيد زهرة ووحيد عبد المجيد. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥. (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٦٣)

حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية. **الحركة التصحيحية المجيدة في الذكرى الخامسة والعشرين**. دمشق: الحزب، ١٩٩٥.

ــــــ. **مختارات من أقوال الرفيق المناضل حافظ الأسد، الأمين العام للحزب**. دمشق: الحزب، ١٩٩٣. (سلسلة الإعداد الحزبي؛ رقم ١٥)

ــــــ. ــــــ. ــــــ. (سلسلة الإعداد الحزبي؛ رقم ١٦)

خدوري، مجيد. **قضية الاسكندرون**. ط ٢. دمشق: دار سلام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

خطب وكلمات وتصريحات السيد الرئيس حافظ الأسد، ١٩٨٤. دمشق: دار البعث للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

خليفة، نبيل. **الاستراتيجيات السورية والإسرائيلية والأوروبية حيال لبنان: بحث في مصير الدولة الحاضر**. بيروت: مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، ١٩٩٣.

خوري، يوسف ق. (معدّ). **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٧: دراسة توثيقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

الداية، ابراهيم. **الأسد في الخطاب المصري: العلاقات السورية ـ المصرية**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥.

راتب، عائشة. **التنظيم الدبلوماسي والقنصلي**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١.

روبنس، فيليب. **تركيا والشرق الأوسط**. ترجمة ميخائيل نجم خوري. قبرص: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ١٩٩٣.

زرقة، محمد علي. **قضية لواء الاسكندرونة (وثائق وشروح)**. بيروت: دار العروبة، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥. ٣ ج.

زهر الدين، صالح. **مشروع «إسرائيل الكبرى» بين الديموغرافيا والنفط والمياه.** بيروت: المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ١٩٩٦.

السباهي، زكريا. **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية.** دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤.

ستار، جويس ودانييل ستول (محرران). **سياسات الندرة: المياه في الشرق الأوسط.** ترجمة أحمد خضر. الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٥.

سرحان، عبد العزيز. **القانون الدولي العام.** القاهرة: [د. ن.]، ١٩٦٨.

سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة)

سلامة، سلامة أحمد (محرر). **الشرق أوسطية: هل هي الخيار الوحيد؟.** القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥.

سلطان، حامد، صلاح الدين عامر وعائشة راتب. **القانون الدولي العام.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

السمان، نبيل. **حرب المياه من الفرات إلى النيل.** دمشق: مكتبة الصفدي، [د. ت.].

ـــــــ. **المياه وسلام الشرق الأوسط.** دمشق: [د. ن.]، ١٩٩٦.

سوريا، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، الإدارة السياسية. **مجموعة خطب الفريق القائد حافظ الأسد.** دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٨٤. (الكتاب الرابع عشر)

ـــــــ. ـــــــ. دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٩٠. (الكتاب العشرون)

ـــــــ. ـــــــ. دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٩١. (الكتاب الحادي والعشرون)

ـــــــ. ـــــــ. دمشق: الإدارة السياسية، ١٩٩٢. (الكتاب الثاني والعشرون)

السيد، مصطفى كامل (محرر). **حتى لا تنشب حرب عربية ـ عربية أخرى.** القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٩.

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط.** بيروت: شركة المطبوعات

للتوزيع والنشر، ١٩٩٢.

عائب، حبيب. **المياه في الشرق الأوسط: الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات.** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦.

العادلي، منصور. **موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل القانون الدولي.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

عبد الرحمن، مصطفى. **قانون استخدام الأنهار الدولية في الشؤون غير الملاحية وتطبيقه على نهر النيل.** القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩١.

علوي، مصطفى (محرر). **مصر وأمن الخليج العربي.** القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

عوني، درية. **عرب وأكراد: خصام أم وئام؟.** القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٣.

عيطة، عدنان. **مشكلة الإسكندرونة وعصبة الأمم.** دمشق: [د. ن.]، ١٩٤٩.

الغالي، كمال. **مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية.** دمشق: دار العروبة للطباعة، ١٩٨٧.

فودة، عز الدين. **مقدمة في القانون الدولي العام.** [عين شمس]: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨.

قرقوط، ذوقان. **المشرق العربي في مواجهة الاستعمار: قراءة في تاريخ سوريا المعاصر.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

قرنة، أحمد. **حافظ الأسد: صانع تاريخ أمة وباني مجد الوطن.** حلب: دار الشرق، ١٩٨٦.

القرني، بهجت وعلي الدين هلال (محرران). **السياسات الخارجية للدول العربية.** ترجمة جابر عوض. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٩.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٠.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩١.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١.** المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٢.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٣.

ــــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٤.

مصر، وزارة الخارجية. **مصر ونهر النيل**. القاهرة: [الوزارة]، ١٩٨٣.

المصري، جورج. **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**. باريس: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٧. (بحوث استراتيجية؛ ٢)

معهد البحوث والدراسات العربية. **العلاقات العربية التركية**. القاهرة: المعهد، ١٩٩١ - ١٩٩٣. ٢ ج.

ج ١: **من منظور عربي**.

ج ٢: **من منظور تركي**.

معوض، جلال عبد الله. **تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينات**. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦. (سلسلة بحوث سياسية؛ ١٠٧)

ــــــ. **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الموعد، حمد سعيد. **حرب المياه في الشرق الأوسط**. دمشق: دار كنعان، ١٩٩٠. (الثقافة للجميع؛ ٢)

دوريات

ابراموفيتش، مورتون. «تركيا بعد أوزال.» نقله إلى العربية غسان رملاوي. **شؤون الأوسط**: العدد ٢٣، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

أخبار الخليج (المنامة): ٢٩/٣/١٩٩٧.

الأنباء (الكويت): ١٥/١٠/١٩٨٨.

الأهرام: ٦/٥/١٩٩٠؛ ١١/١٠/١٩٩٥؛ ١٥/٢/١٩٩٦؛ ٢١/٢/١٩٩٦؛ ١٠/٤/١٩٩٦؛ ١٥/٤/١٩٩٦؛ ٢٥/٤/١٩٩٦؛ ١٤/٦/١٩٩٦؛ ١٨/٦/١٩٩٦؛ ١٩/٦/١٩٩٦؛ ٢/٧/١٩٩٦؛ ٥/٧/١٩٩٦؛ ٨/٧/١٩٩٦؛ ١٢/٧/١٩٩٦؛ ٢١/١١/١٩٩٦؛ ٢٤/١١/١٩٩٦؛ ٢٦/١١/١٩٩٦؛ ٢٤/٢/١٩٩٧؛ ١٩/٢/١٩٩٧؛ ١/٥/١٩٩٧ و٧/٥/١٩٩٧.

البعث: ١/٣/١٩٩٦؛ ١٩/١١/١٩٩٦؛ ٣/٣/١٩٩٧ و٢٤/٣/١٩٩٨.

تشرين: ٢٥/٢/١٩٩٦؛ ١٦/٢/١٩٩٧ و٢٠/٢/١٩٩٧.

توفيق، نيفين منير. «سوريا وعملية السلام في الشرق الأوسط.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٢، نيسان/ابريل ١٩٩٣.

ثابت، أحمد. «سوريا والأزمة: فرص المكاسب الإقليمية والدولية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

الثورة: ٦/٣/١٩٩٦.

الجمهورية: ٢٨/٦/١٩٩٦.

جواد، سعد ناجي ومنعم صاحي حسني. «الأمن التركي بين مهمتين: دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٠، العدد ١١٦، نيسان/ابريل ١٩٩٤.

حافظ، صلاح الدين. «الابتزاز بالإرهاب... والضغط بالمعونات.» **الأهرام**: ٨/٧/١٩٩٦.

حسن، شوكت. «القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية.» **الباحث العربي**: العدد ٢٤، تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

حولية لجنة القانون الدولي لعام ١٩٧٦؛ ١٩٨٠؛ ١٩٨٢؛ ١٩٨٣؛ ١٩٨٤؛ ١٩٨٥؛ ١٩٨٦ و١٩٨٧.

الحياة: ٣٠/١/١٩٩٠؛ ١٠/١/١٩٩١؛ ١٥/٥/١٩٩٥؛ ١٢/٢/١٩٩٦؛ ٢٥/٢/١٩٩٦؛ ٧/٣/١٩٩٦؛ ٩/٣/١٩٩٦؛ ٢٠/٣/١٩٩٦؛ ٣١/٣/١٩٩٦؛ ١٩/٦/١٩٩٦؛ ٢٦/٦/١٩٩٦؛ ٩/٣/١٩٩٧؛ ٤/٥/١٩٩٧؛ ١١/٥/١٩٩٧؛ ٢٥/٢/١٩٩٨؛ ١/٧/١٩٩٨؛ ٢٩/١٠/١٩٩٨ و٢٦/٣/١٩٩٩.

حيدر، أسعد. «حرب تركيا واليونان... هل تقع الصيف القادم.» **الأهرام العربي**: ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٧.

خليفة، نبيل. «مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم.» **الوحدة**: السنة ٧، العدد ٦٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

رياض، محمود. «أنابيب السلام التركية وعلاقتها بإسرائيل.» **الحياة**: ١٠/٩/١٩٩١.

زهران، جمال علي. «الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي.» **السياسة الدولية**: السنة ٣١، العدد ١٢٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

ــــــــ. «قضايا الحدود العربية الإقليمية: الحد الشمالي والشرقي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٢، نيسان/ابريل ١٩٩٣.

زيد، أحمد أبو الحسن. «القمة السورية ـ الأردنية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٢، العدد ٨٤، نيسان/ ابريل ١٩٨٦.

سارة، فايز. «سوريا وروسيا: عودة الروح.» **شؤون الأوسط**: العدد ٣١، تموز/يوليو ١٩٩٤.

السرجاني، خالد. «تركيا وسوريا: شد الأطراف.» **الأهرام**: ١٩/٦/١٩٩٦.

السفير: ١٩/١/١٩٩٠.

السيد سليم، محمد. «العرب فيما بعد العصر السوفياتي (المخاطر والفرص).» **السياسة الدولية**: السنة ٢٨، العدد ١٠٨، نيسان/ابريل ١٩٩٢.

السيد عبد الوهاب، محمد. «العلاقات السورية ـ الإيرانية: محدد التسوية السلمية.» **السياسة الدولية**: السنة ٣٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٩٦.

شعبي، عماد فوزي. «كيف وعلى ماذا يفاوض السوريون؟.» **الحياة**: ١٥/٥/١٩٩٥.

صالحة، سمير. «مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية ـ التركية.» **مستقبل العالم الإسلامي**: السنة ٥، العدد ١٥، ربيع ١٩٩٥.

صبحي، مجدي. «أزمة المياه في المفاوضات المتعددة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١٤، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

صقر، عاطف. «صراع المياه ومشكلة الأكراد: المشكلة والحل كما يراه السوريون.» **الأهرام**: ١٨/٦/١٩٩٦.

الطائي، علي حسين. «أحكام القانون الدولي في الخلاف التركي ـ العراقي حول مياه الفرات.» **القبس**: ٢٥/١/١٩٩٠.

عامر، صلاح الدين. «نهر النيل والاتفاقية الجديدة للأنهار الدولية.» **الأهرام**: ٢١/٦/ ١٩٩٧.

عبد الخالق، علي غالب. «المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيراتها على الوارد المائي إلى العراق.» **الباحث العربي**: العدد ٢٤، تموز/يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠.

عبد المجيد، عصمت. «الأمن المائي العربي.» **مجلة النيل**: العدد ٦٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

الغمري، عاطف. «نظرة إلى تركيا من زاوية الحسابات الاستراتيجية الأمريكية.» **الأهرام**: ٣٠/٨/١٩٩٧.

قاسم، عباس. «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٤، آب/أغسطس ١٩٩٣.

القبس: ١٧/١/١٩٩٠ و٢٣/١/١٩٩٠.

القريشي، رضا عبد الحسين غالي وعبد المنعم السيد علي. «العلاقات الاقتصادية العربية ـ التركية: واقعاً وتوقعاً: دراسة في الاقتصاد السياسي لعلاقات الجوار الجغرافي.» **شؤون عربية**: العدد ٨٢، حزيران/يونيو ١٩٩٥.

«قضية نهر الفرات.» (حلقة نقاشية). **الباحث العربي**: العدد ٢٣، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٩٠.

الكفاح العربي: ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

كيلاني، عمر. «العلاقات السورية ـ الأمريكية: تفهم جديد لدور دمشق.» **شؤون الأوسط**: العدد ٢٩، أيار/مايو ١٩٩٤.

الكيلاني، هيثم. «الأمن القومي العربي في إطار العلاقات العربية ـ الإقليمية.» **شؤون عربية**: العدد ٨٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

لوم، رولان. «فشل الاستراتيجية السوفيتية.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٧، العدد ١٠٦، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١.

مانجو، أندرو. «العلاقات السورية ـ التركية في بيئة إقليمية ودولية متغيرة.» **الباحث العربي**: العدد ٣٩، تموز/يوليو ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

محمود، أحمد ابراهيم. «السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٩، العدد ١١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

مختارات إسرائيلية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام): السنة ١، العدد ٩، ١٩٩٥.

معوض، جلال عبد الله. «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/يونيو ١٩٩٢.

ــــــ. «تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي: الجانب الأمني.» **شؤون عربية**: العدد ٦٧، أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

ــــــ. «التعامل الأمريكي ـ الإسرائيلي مع مشكلة المياه في الوطن العربي.» **الأهرام**

الاقتصادي: ٥ شباط/ فبراير ١٩٩٠.

ــــــ. «دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجوانب السياسية والاقتصادية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٩، آذار/مارس ١٩٩٢.

ــــــ. «مياه الفرات والعلاقات العربية ـ التركية.» **شؤون عربية**: العدد ٦٥، نيسان/ ابريل ١٩٩١.

المناضل: العدد ٣، نيسان/ ابريل ١٩٦٦ والعدد ٢٧٥، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

المنصور، عبد العزيز شحادة. «أطماع تركيا في المياه العربية.» **الأحرار (مصر)**: ٧/ ٤/ ١٩٩٦.

ــــــ. «الجامعة العربية وقضية دجلة والفرات: المشكلة والحل.» **أخبار الخليج (المنامة)**: ٢٩/ ٣/ ١٩٩٧.

ــــــ. «القانون الدولي. . وبورصة المياه.» **الأهرام (ملحق)**: ٢٨/ ١١/ ١٩٩٧.

ــــــ. «مصر وسوريا. . وصفحات من التاريخ المشترك.» **الأهرام**: ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧.

ــــــ. «مؤتمر القاهرة والأمن المائي العربي.» **الأهرام**: ٢٩/ ٤/ ١٩٩٧.

«مؤتمر القمة العربي، القاهرة، ٢١ ـ ٢٣/ ٦/ ١٩٩٦.» **شؤون عربية**: العدد ٨٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

نافع، أحمد. «نظرة على الموقف من قلب المشرق العربي.» **الأهرام**: ٥/ ٧/ ١٩٩٦.

«ندوة **المستقبل العربي**: تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات.» شارك في الندوة أحمد الرشيدي [وآخرون]؛ أدار الندوة هيثم الكيلاني؛ أعد ورقة العمل جلال عبد الله معوض؛ أعد تقرير الندوة محمد صفي الدين خربوش. **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٠، حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

الوسط: العدد ١٠٤، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛ ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٩٦؛ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦؛ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦؛ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ و١٢ أيار/ مايو ١٩٩٧.

الوطن: ١١/ ١/ ١٩٩٠.

ندوات، مؤتمرات

اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في إدارة المياه

المتكاملة في دول لجنة «الاسكوا»، عمان، ٢ ـ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

أسبوع العلم الثلاثين الذي نظمته وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ٣ ـ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٤.

حلقة نقاش «رؤية مستقبلية لمشاكل المياه في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي والمصري» التي نظمتها أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط: أعمال الندوة التي عقدت بالإسكندرية (الفترة من ١٥ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٩٤). تحرير عبد المنعم المشاط. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

العلاقات العربية ـ الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر. بيروت: المركز، ١٩٩٦.

العلاقات العربية ـ التركية: حوار مستقبلي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٥.

مشكلة المياه في الشرق الأوسط (ندوة). بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤. ٢ ج.

ج ١: **دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها الاستراتيجية.**

ج ٢: **الأبعاد التنموية والاستراتيجية واحتمالات الصراع والتعاون.**

المصالحة العربية: الرؤى ـ الآليات ـ احتمالات النجاح: أعمال المؤتمر الثاني للباحثين الشباب، القاهرة، ١٤ ـ ١٥ نوفمبر ١٩٩٤. تحرير محمد صفي الدين خربوش. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥.

المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

المؤتمر الإقليمي لإدارة مصادر المياه الذي عقد في أصفهان، إيران، ١٨ ـ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٥.

المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢ ـ ٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٦.

مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، عمان، ٢ ـ ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩. تحرير محمد عدنان البخيت والياس سلامة. عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٠.

الندوة البرلمانية الخامسة حول «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي»، التي عقدت في دمشق في الفترة ١٧ ـ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ندوة «الماء والحبوب والقرار السياسي»، التي عقدت في القاهرة في الفترة ٣٠ ـ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٦.

ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩ ـ ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. تحرير أحمد يوسف أحمد. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

رسائل، أطروحات

حسين، فتحي علي. «الموارد المائية والعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).

الخيرو، عز الدين. «الفرات في ظل قواعد القانون الدولي.» (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥).

سلامة، معتز. «القرارات العربية بالمشاركة في مؤتمر مدريد ١٩٩١: دراسة للقرارين السوري والفلسطيني.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧).

عبد العزيز، علا سيد. «السياسة الخارجية للعراق على المستوى الاقليمي، ١٩٧٩ - ١٩٩٠.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

عز الرجال، عمرو. «دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي الخارجي.» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨).

وثائق

الأمم المتحدة، الجمعية العامة. الوثيقة رقم A/CN. 4/L. 492 حول مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الشؤون غير الملاحية.

تركيا، رئاسة مجلس الوزراء، إدارة التنمية الاقليمية لـ «غاب». «دراسة عن مشروع جنوب شرق الأناضول.» [د. ت.].

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة. **دراسة موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية.** القاهرة: [الأمانة العامة]، ١٩٩٣.

ـــــــ. قرار مجلس الجامعة رقم ٥٢٣٣ د. ع (٩٨) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٢؛ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٢٨٦ د. ع. (٩٩) تاريخ ١٩٩٣/٤/١٩؛ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٥٥٢ د.ع (١٠٥) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢١؛ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٥٩٣ د. ع (١٠٦) تاريخ ١٩٩٦/٩/١٥؛ قرار مجلس الجامعة رقم ٥٦٤٦ د.ع (١٠٧) تاريخ ١٩٩٧/٣/٣١.

ـــــــ. «محضر إيداع وثائق تصديق الاتفاقية السورية ـ العراقية المرحلية لعام ١٩٩٠ والخاصة بتقاسم مياه نهر الفرات».

ـــــــ، إدارة الدراسات المائية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). «حالة الموارد المائية في الوطن العربي.» (شباط/فبراير ١٩٩٣).

حزب البعث العربي الاشتراكي (سوريا)، القيادة القطرية. **بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي.** ط ٢. دمشق: مطابع دار البعث، ١٩٨٦.

ـــــــ. **دستور حزب البعث العربي الاشتراكي.**

السفارة التركية بالقاهرة. مذكرة غير رسمية تقدم بها السفير يشار ياكش للأمين العام للجامعة العربية في ١٩٩٦/٢/١٢ بخصوص مشكلة مياه الفرات والموقف التركي منها.

سوريا، اللجنة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية. **ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية.**

سوريا، مجلس الشعب. **الدستور الدائم لعام ١٩٧٣.** دمشق: [المجلس]، ١٩٧٣.

ـــــــ. **النظام الداخلي لمجلس الشعب.**

سوريا، وزارة الخارجية. **القواعد القانونية للأنهار الدولية ونهر الفرات.** إعداد بدر الكسم. [دمشق: الوزارة]، ١٩٩١.

ــــــــ، ــــــــ، الإدارة القانونية. بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني لعام ١٩٨٧ بين سوريا وتركيا.

ــــــــ. مذكرة حول اجتماع اللجنة الفنية السورية للمياه مع نظيرتها التركية في دمشق في ٢٧/ ٢/١٩٨٨ بخصوص مشروع «أنابيب السلام» التركي.

ــــــــ. الوثيقة رقم ع٤ (١٥٨/ ٨٠) تاريخ ٢٩/ ٢/١٩٨٨ المتضمنة موقف سوريا من مشروع «أنابيب السلام».

سوريا، وزارة الري والثروة المائية. كلمة المهندس عبد الرحمن مدني، وزير الري السوري، حول توجيه أعمال اللجنة الفنية المشتركة لإنجاز مهمتها المتفق عليها في بروتوكول عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا والقاضي بتشكيل تلك اللجنة.

ــــــــ، ــــــــ، مكتب المياه الدولية المشتركة. محضر اجتماع اللجنة السورية ـ العراقية في بغداد ١٧/ ٤/١٩٨٩ والذي أسفر عن عقد الاتفاقية المرحلية لعام ١٩٩٠ بين سوريا والعراق لتقاسم مياه نهر الفرات ريثما يتم التوصل لاتفاق ثلاثي نهائي.

ــــــــ. مطالعة المهندس ماجد داوود لمشروع «أنابيب السلام».

محاضرات

أبو داوود، زهير فرح. «الفرات نهر دولي: حالة حرجة.» (محاضرة ألقيت على طلاب الهندسة المدنية في كلية العلوم التطبيقية، جامعة الدولة في لييج، بلجيكا، ١١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤).

الرفاعي، منيب [السفير]. «علاقات سوريا المائية مع كل من تركيا والأردن.» (محاضرة ألقيت في الدورة الدبلوماسية العاشرة، ٣ آذار/ مارس ١٩٩٧).

٢ ـ الأجنبية

Books

Allan, J. A. and Chibli Mallat (eds.). *Water in the Middle East: Legal, Political, and Commercial Implications*. London; New York: I. B. Tauris Publishers; New York: Distributed by St. Martin's Press, 1995. (Library of Modern Middle East Studies; 1)

Avi-Ran, Reuven. *The Syrian Involvement in Lebanon since 1975*. Translated from the Hebrew by David Maisel. Boulder, CO: Westview Press, 1991. (Studies in International Politics)

Bakr, Hassan. *Water, War and Peace: Managing Conflict over River Basins in the Middle East*. Cairo: Cairo University, Center for Political Research and Studies, 1992.

Fehn, Teoman (ed.). *Turkey 1988*. Ankara: General Directorate of Press and Information of the Republic of Turkey, 1988.

Goodman, Hirsh and W. Seth Carus. *The Future Battlefield and the Arab-Israeli Conflict*. New Brunswick, USA: Transactions Publishers, 1990. (Near East Policy Series)

Haykal, Muhammad Hasanayn. *The Road to Ramadan*. New York: Quadrangle/New York Times Book Co., 1975.

Held, Colbert C. *Middle East Patterns: Places, Peoples, and Politics*. With the assistance of Mildred McDonald Held. Boulder, CO: Westview Press, 1989.

Hitti, Philip K. *Syria: A Short History*. Being a condensation of the author's history of Syria, including Lebanon and Palestine. London; New York: Macmillan, 1959.

Hopwood, Derek. *Syria, 1945-1986: Politics and Society*. 2nd ed. London; Boston: Unwin Hyman, 1988.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *The Military Balance, 1996/97*. London: IISS, 1996.

Jensen, Lloyd. *Explaining Foreign Policy*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1982.

Jones, Walter S. *The Logic of International Relations*. 6th ed. Glenview, IL: Scott, Foresman, 1988.

Kliot, Nurit. *Water Resources and Conflict in the Middle East*. London; New York: Routledge, 1994.

Manisali, Erol (ed.). *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions*. Istanbul: Middle East Business and Banking, 1989.

Ma'oz, Moshe. *Asad: The Sphinx of Damascus: A Political Biography*. New York: Weidenfeld and Nicholson, 1988.

——— and Avner Yaniv (eds.). *Syria under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*. > New York: St. Martin's Press, 1986.

———. ———. London; Sydney: In Association with Gust Helman of Middle East Studies, University of Haifa, 1988.

Quandt, William B., Fuad Jabber and Mosely Lesch. *The Politics of Palestinian Nationalism*. Berkeley, CA: University of California Press, [1973]. (Rand Corporation Research Study)

Seale, Patrick. *The Struggle for Syria: A Study of Post-war Arab Politics, 1945-1958*. London; New York: Oxford University Press, 1965.

Selective Bibliography on the Law Relating to the Utilization and Use of International Rivers Excluding Navigation. New York: [n. pb.], 1963.

Starr, Joyce R. and Daniel C. Stoll (eds.). *The Politics of Scarcity: Water in the Middle East.* Boulder, CO: Westview Press, 1988. (Westview Special Studies on the Middle East)

Waldocke, Humphry (Sir). *The Law of Nations.* Oxford: Clarendon Press, 1993.

Water Resources, Planning and Management: A Select Bibliography. New York: [n. pb.], 1977.

World Bank. *World Development Report, 1992.* Oxford: Oxford University Press, 1992.

———. *World Development Report, 1993.* Oxford: Oxford University Press, 1993.

Periodicals

Brand, Laurie. «Palestinians in Syria: The Politics of Integration.» *Middle East Journal:* vol. 42, no. 4, Autumn 1988.

Cagalaya, Selin. «Arabs Need Water, Turkey Offers Peace Pipeline.» *Turkish Daily News:* 29/9/1988.

Cooley, John K. «Middle East Water: Power for Peace.» *Middle East Policy:* vol. 1, no. 2, 1992.

Kanli, Yosuf. «Messages from Ozal's Visit to the Southeast.» *Turkish Daily News:* 14/9/1989.

Kilercioglu, Orhan. «Is PKK Syria's Shadow?.» *Turkish Daily News:* 1/12/1989.

Miller, Aron D. «Syria and the Palestinians.» *Middle East Insight:* no. 4, July 1985.

Muslih, Muhammad. «Dateline Damascus: Asad is Ready.» *Foreign Policy:* no. 96, Fall 1994.

Newspot: Turkish Digest: 29 April 1988.

Sayigh, Yezid. «Understanding Palestinian-Arab Relations: The Interventionist.» *Middle East International:* no. 297, 3 April 1987.

Turkey: Monthly Economic Newspaper (Istanbul): vol. 6, no. 64, August 1987.

Turkish Daily News: 19/1/1990 and 7/5/1990.

Conferences

Seminar on the Present Negotiation and the Settlement of the Arab-Israeli Conflict, Cairo, 29-30 January 1994.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ح -

- خ -

- د -

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ و ـ

ـ ي ـ

هذا الكتاب

تعتبر الموارد المائية السورية اليوم من التحديات التي تهدد أمن سوريا واستقرارها في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، وهي لا تستمد أهميتها من كونها مصدراً من مصادر التنافس والصراع فحسب، وإنما من كون حدود الموارد المائية لا تتفق مع الحدود السياسية أيضاً. ومما يضاعف من حدة هذا التنافس عدم إقرار تركيا بالصفة الدولية لنهري الفرات ودجلة، واعتبارها إياهما نهرين وطنيين عابرين للحدود، ومماطلتها بالتالي في إقرار اتفاقية ثلاثية لتقاسم مياه النهرين.

يبحث هذا الكتاب على نحو مفصّل المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، باعتبارها الروافد الحياتية التي ستبقى على مرّ السنين أوراقاً مهمة في تشكيل التفاعلات السياسية في المحيط الإقليمي، وبخاصة في علاقات سوريا مع تركيا من حيث استخدام المياه كأداة ابتزاز سياسي أو كسبيل للتعاون والتنسيق في منطقة تعتبر من المناطق الجافة وشبه الجافة من العالم. وهو يتميز باستناده إلى مداخل علمية متعددة لعلّ أبرزها المدخل القانوني في تناول المسألة المائية، والذي يستعرض القواعد العامة التي يقرّها القانون الدولي العام بشأن تنظيم العلاقة بين الدول المشتركة في نهر دولي، والأسس القانونية لاستخدام مياه الأنهار الدولية واستغلالها، وأحكام قانون المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن:

أ